جون توش

المنهج في دراسة التاريخ

إتجاهات ومنهجيات وأهداف جديدة في دراسة التاريخ الحديث

ترجمة

د. ميلاد المقرحي



منشورات

جامعة قاريونس

بنغازي

المنهج في
دراسة التاريخ

THE PURSUIT OF HISTORY

Aims, methods and new directions in the study of modern history

John Tosh

LONGMAN
London and New York

المنهج في دراسة التاريخ

إتجاهات ومنهجيات وأهداف جديدة
في دراسة التاريخ الحديث

تأليف: جون توش

ترجمة

د. ميلاد المقرحي

أستاذ مشارك، قسم التاريخ

جامعة قاريونس، بنغازي

منشورات

جامعة قاريونس

بنغازي

الطبعة الأولى

1994

منشورات
جامعة قاريونس
بنغازي

المؤلف: -

جون توش John Tosh Senier lecturer في التاريخ في The polytechnic of North London

وهــو مـؤلف كتاب: **Clan leaders and colonial chiefs in Lango** (London: Clarendon press, 1978).

ومـؤلـف مشــارك فــي: African History in Maps, edited by M. Kwamena-poh (London: Longman, 1982).

المترجـم: -

ميلاد المقرحي، أستاذ التاريخ الحديث، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

أعماله في مجال التأليف: -

(1 **British policy Teward Egypt 1875 - 1885** (Tripoli: Libyan Studies Centre, 1989).

2) تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر: من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية (طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، 1991).

في مجال الترجمة: -

3) ونيـم س. أسكيـو، **أوروبـا والغـزو الايطـالي لليبيا 1911 - 1912** (طـرابلـس: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1988).

4)ديفيد هينج، **التأريخ الشفهي** (طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1991).

المحتويات

الإهــــداء

إلى زوجتي...

وإلى أبنائي إنتصار وأسامة وأمير وإيمان

رمزاً للوفاء. وأملاً في مستقبل أفضل ومشرق.

د. ميلاد ابو سلامة المقرحي

"جامعة قاريونس"

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بالرغم من أن هذا الكتاب لا يحتاج إلى تقديم إلا أنني سأحاول هنا أن أكتب مقدمة قصيرة له. ما من شك في أن الكتب التي ظهرت حول دراسة وكتابة وتفسير التاريخ لا تحصى، إلا أن هذا الكتاب في اعتقادي يبزها جميعاً. فهو بالتأكيد كتاب من نوع جديد كما سيكتشف القارىء بنفسه من خلال متابعة قراءة فصوله. وهذه المقدمة لا تغني عن قراءة الكتاب ذاته. وأياً كان الأمر فإن هذا الكتاب كان نتاجاً لجهود علمية فائقة بذلها المؤلف. وقد وضع هذا الكتاب في الأساس لطلاب التاريخ في الجامعات والكليات والمعاهد. ويكفي أن نلقي نظرة عجلى على عناوين فصول الكتاب العشرة ليتضح لنا مدى أهميته لطلاب التاريخ من أساتذة وطلاب وباحثين ومهتمين بالتاريخ. ولهذا السبب قررت نقله إلى اللغة العربية مساهمة في إثراء المكتبة العربية التاريخية بالدراسات العلمية القيمة الرصينة. وإني أفترض أن حب القاريء غير المتخصص للتاريخ أعمق من معرفته به، ومع ذلك فإني أعتقد أن لديه من المعرفة ما يمكنه من قراءة الكتاب دون حاجة إلى مرشد متمرن في البحث التاريخي.

وقد صار للتاريخ في السنوات الأخيرة سحر وجاذبية، بل إن العناية به قد زادت أكثر من ذي قبل منذ أوائل هذا القرن، سواء أكان ذلك من خلال الكتب أو المجلات، أو من طريق آلة التصوير الضوئي أو الخيالة والمسرح. وهكذا اهتمت بالتاريخ أدوات النشر ووسائل الإعلام للدولة. ولم يبق التاريخ قاصراً على اهتمام هذه الوسائل بل تجاوزها إلى أن أضحت له أهمية في سياسات الحكومات وتربية الناشئين. وقد أكد الباحثون على علاقة التاريخ الوطيدة بالمجتمع المعاصر، وادعت كل جهة وأكدت أن التاريخ هو الحكم الذي لا نقض لبنوده. إلا أن هذه العناية الفائقة والواسعة بالتاريخ كانت، ولا شك، مثيرة للجدل والنقاش بين

المؤرخين والباحثين: كيف يجب أن يدون التاريخ؟ وكيف يجب أن يفسر؟ وكيف يجب أن يكون أسلوب المؤرخ؟ هل يستطيع المثقف المتخصص في الماضي أن يفهم عصرنا الحديث أو أن يتفاعل معه؟ هل بإمكان المؤرخين أن يكونوا موضوعيين؟ هل يمكن أن نقبل حقائق التاريخ كما تقدم لنا؟ . . . إلى آخره.

إن المؤلف لم يكتب دفاعاً عن «التاريخ الجديد» بل كتب عن التنوع في مهنة التاريخ وتعيين موقع الابتكارات الحديثة في سياق الاتجاه السائد في البحث التقليدي الذي ما يزال يؤخذ في الاعتبار عند تقييم قدر كبير من الأعمال التاريخية الأولية، وما يزال مستمراً في الهيمنة على المناهج الدراسية الأكاديمية في الجامعات والكليات والمعاهد. وقد أعد هذا الكتاب لأي شخص يتوفر لديه الاهتمام الكافي لأن يساءل كيف يتم تنفيذ البحث التاريخي؟ وما الغرض الذي يرمي إليه؟ فهو مخصص أساساً للطلاب الذين يهدفون إلى نيل درجات علياً أو رفيعة في التاريخ. ومن الضروري أن يكون الطلاب واعين بالقيود التي توضع على المعرفة التاريخية من قبل نوعية المصادر والمنهجيات المساعدة على البحث التي يبتكرها المؤرخون. وهذا ـ لا شك ـ يجعلهم، وفي مرحلة مبكرة، قادرين على تطوير منهجية نقدية تطبق على عدد كبير من المصادر التي يطلب منهم دراستها.

كما سبق أن ذكرت أن نظرة خاطفة على محتويات الكتاب تكفي لتوضيح مدى أهميته للمتخصص والقارىء العام على حد سواء. فبعد الفصل التمهيدي حول ادعاءات التاريخ بخصوص علاقته الوطيدة بالمجتمع المعاصر، ركز المؤلف اهتمامه على المجالات والمنهجيات للتاريخ الأكاديمي وخاصة في الفصول الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس. ثم ينتقل بعد ذلك إلى عرض ومناقشة بعض المنهجيات والطرق التي ظهرت وتطورت خلال الثلاثين سنة الماضية وذلك في الفصول الثامن والتاسع والعاشر، وبالتحديد استعمال النظرية في دراسة التاريخ، والتاريخ من خلال الأرقام أو المنهجية الكمية، والتاريخ الشفهي. ويبحث التاريخ الشفهي في دراسة التاريخ من خلال الكلمة المنطوقة عن طريق استخدام المنهجية الشفهية. وقد عالج المؤلف التاريخ الكمي والتاريخ الماركسي بشيء من التفصيل بالرغم من نقص المقدمات الواضحة لهذين الحقلين.

إن نظريات التاريخ، كما يقول المؤلف، تظهر من المشاكل الناتجة عن ثلاثة

جوانب من التفسير التاريخي حيث توجد صعوبة في فهم العلاقات المتداخلة لكل بعد في التجربة الإنسانية، وقد أدى هذا إلى استخدام النظرية. إضافة إلى قضية التغيير التاريخي أو انعدامه. وأخيراً توجد نظريات لا تهدف إلى شرح كيف يأخذ التغيير التاريخي مكانه بل تؤكد أيضاً الاتجاه الذي يتحرك فيه كل التغيير. ومثل هذه النظريات تهتم بتفسير مصير الإنسانية من خلال عزو معنى للتاريخ. وبالرغم من أن إمكانية سيادة النظرية بدلاً من الحقائق هو أمر بعيد الاحتمال حقاً، إلا أنه بدون نظرية لا يستطيع المؤرخون إطلاقاً فهم واستيعاب القضايا المهمة فعلاً في التاريخ.

أما فيما يتعلق باستخدام الإحصاء في دراسة التاريخ أو المنهجية الكميّة، فإن الأخطاء الناتجة عن استعمال الأسلوب التقليدي للوثائق والتسلسل الزمني تؤكد أهمية جعل الطريقة جزءاً من مهارات المؤرخ وقد كان تأثير المنهجية الكمية أكثر انتشاراً من أية منهجية جديدة أخرى. فلا يوجد، تقريباً، فرع من فروع البحث التاريخي لم يتأثر بها. وتعتبر المنهجية الكمية أساسية في دراسة التاريخ الديموغرافي، وهو الحقل الذي أسهمت فيه إلى حد بعيد. و «علم السكان» بدون أرقام هو التمييع بعينه، ولهذا السبب لا يستطيع أحد أن يدرس التاريخ الديموغرافي إلا المؤرخ الكمي. وقد برهنت المنهجية الكمية على أهميتها في مجال دراسة تاريخ البنية الاجتماعية، إلا أن المعرفة الإحصائية يمكن أن تكون فعالة فقط في حالة اعتبارها إضافة إلى مجموعة أدوات المؤرخ التقليدية، عند إخضاعها للقواعد العادية للمنهجية التاريخية.

ولعل ما يضعف من الطموحات المتواضعة جداً للتاريخ الكمي يكمن في نمو الإدراك بأن أساهمه في التفسير التاريخي يعتبر هامشياً. إن الشيء المتوقع بالنسبة للمؤرخين لا يكمن في إيجاد حلول للأسئلة الرئيسية عن طريق استخدام المنهجية الكمية، بل في احتمالات جديدة بخصوص التأليف، يتم فيه الجمع بين الاستنتاج الإحصائي ونفاذ البصيرة وتصورات التاريخ التقليدي النوعي. ووفق هذه الشروط المحددة تبدو مكانة المنهجية الكمية في البحث التاريخي مضمونة ومؤكدة (راجع الفصل التاسع).

ومن ناحية أخرى يعطى هذا الكتاب اهتماماً خاصاً لآخر الاتجاهات الجديدة في البحث التاريخي الذي يقع ضمن اهتمامات المؤلف، وهو الاهتمام المتزايد بالشواهد الشفهية، وبالتالي، الاستعانة بها في كتابة التاريخ. ومن المعروف أنه منذ عهد قريب فقط إكتسب المؤرخون المحترفون بعض التجارب بخصوص جمع المصادر الشفهية ولكن حتى هذه اللحظة ما يزال الاتجاه الرئيسي السائد في مهنة التاريخ ينزع إلى الشك فيما يتعلق بالتاريخ الشفهي. ومع ذلك فإن منهجية الاستجواب الشفهي قد أصبحت أداة بحثية مهمة في مجال العلوم الاجتماعية. فقد احتلت المنهجية الشفهية مكاناً متقدماً بين منهجيات المؤرخين المحترفين، ويرجع ذلك أساساً، على الأرجح، إلى تحفظ وتكتم المصادر المدوّنة التقليدية حول عدد من المجالات التي تشغل الآن اهتمام الباحثين كما يلاحظ المؤلف في الفصل العاشر من هذا الكتاب.

وبالرغم من كل الاعتراضات على التاريخ الشفهي، فإن الشواهد الشفهية مثل كل المادة الشفهية، تتطلب تقييماً نقدياً، ويجب أن تستخدم جنباً إلى جنب مع كل المصادر الأخرى المتاحة، وتستحق المصادر الشفهية اهتماماً أكثر مما تحصل عليه الآن من قبل المؤرخين عموماً، أو الجمهور الواسع. فهي، فوق كل شيء، مادة شفهية تشترك مع المصادر المدونة في الكثير من جوانب القوة والضعف ـ غزارة في التفاصيل وفارق لا يكاد يدرك في المعنى، إضافة إلى التحريفات المتعلقة بالتحيز الثقافي، والاتجاه السياسي. ويقدم الكتاب خدمة جليلة إلى المهتمين بالتاريخ الشفهي الذين يبحثون عن إسهام في حلول صحيحة للمشاكل والعقبات التي تواجه التاريخ الشفهي على أسس منهجية سليمة.

ويلاحظ المؤلف في الفصل السابع أن للمعرفة التاريخية حدوداً، والمؤرخون أنفسهم يختلفون حول أمور أساسية تتعلق بمهنتهم. وهي مفهوم التاريخ وأهدافه ومناهجه. وقد طرح المؤلف عدة أسئلة رئيسية حول طبيعة البحث التاريخي من بينها مثلاً. إلى أي مدى تعتمد معرفتنا بالماضي على أسس مضمونة؟ هل يمكن أن نقبل بحقائق التاريخ كما تقدم؟ ما أنواع الخبرة التي يجب أن تلازم محاولات التفسير التاريخي؟ . . . إلخ. وما من شك في أن إثارة مثل هذه الأسئلة حول التاريخ ـ أو حول أي فرع آخر من فروع المعرفة ـ يعني حتماً الدخول في حقل الفلسفة، لأن الأمر يتعلق أساساً بطبيعة المعرفة ذاتها. ، ويتركز الجدل أساساً

حول ما إذا كان التاريخ يجب أن يدرس بنفس الطريقة التي تدرس بها الظواهر الطبيعية الأخرى. وباختصار ما إذا كان التاريخ علماً. وبالرغم من المجادلات الكثيرة التي تروق لكثير من المؤرخين المحترفين، فإن التاريخ يعتبر معرفة تراكمية أساساً. ويتفق الكثير من المؤرخين على أن المعرفة التاريخية لا تعتبر صحيحة إلا إذا انسجمت مع المنهجية العلمية.

ويكمن واجب المؤرخ الأول في جمع المعرفة الحقيقية حول الماضي - وهي حقائق يتم التحقق من صحتها من خلال تطبيق منهج التحليل النقدي على المصادر الأولية؛ وهذه الحقائق بدورها ستحدد كيف يجب أن يفسر الماضي. وليس محتملاً أن يتفق المؤرخون في الرأي. وقد تسود، نتيجة لذلك، فرضيات متباينة حقل التاريخ في كل وقت. وتعتبر تجربة البحث تجربة شخصية، وفي أغلب الأحوال خاصة جداً. ولا يوجد مؤرخان يشتركان أو سيشتركان في نفس الإستجابة لمادتهما التاريخية. إن «كتابة التاريخ مليئة وغنية بتعبيرات وانطباعات الشخصية الفردية». إن طبيعة البحث التاريخي معقدة إلى حد أنه سيكون دائماً هناك تعددية في التفسير. وحتماً ستصبح معرفتنا بالماضي واسعة، وفي حالات كثيرة تصحح بالبحوث والدراسات التاريخية التي تنفذ في المستقبل. ولكن بالرغم من ذلك فآنها لن تخلو إطلاقاً من الخلاف والجدل. فالتاريخ حقاً جدال لا حد له.

وما من شك في أن داخل حدود المواضيع التي اختار المؤلف أن يكتب عنها، تبقى الأرضية التي يتحرك فيها، مماثلة، إلى حد ما، لحقل الألغام حسب تعبيره، فأي شخص، كما يرى المؤلف، يتصور أن مقدمة لدراسة التاريخ ستعبر عن اتفاق جماعي في الرأي، من الضروري أن يحرر من هذا الوهم فوراً. فإحدى السمات البارزة في دراسة التاريخ تكمن في المجادلات الساخنة والخلافات الحادة حول أهداف وحدود الدراسة التاريخية. ويعكس هذا الكتاب وجهات نظر المؤلف الخاصة، وهي على النحو الآتي:

أولاً: إن التاريخ موضوع له علاقة عملية بالمجتمع المعاصر. والأداء المناسب لدراسة التاريخ تعتمد على الموقف المتفتح المميز تجاه فروع المعرفة الأخرى، خاصة العلوم الاجتماعية.

ثانياً: إن كل بحث تاريخي أياً كانت مصادر إلهامه، يجب أن ينفذ وفق منهجية نقدية صارمة تعتبر سمة مميزة للتاريخ الأكاديمي الحديث.

وفي الوقت عينه حاول المؤلف أن يضع هذه الإدعاءات ـ وهي كلها لسيت جديدة طبعاً ـ في سياق الجدل الحديث بين المؤرخين. كما حاول المؤلف أن يكون منصفاً لوجهات النظر الأخرى التي لا تتفق مع وجهات نظره. وبما أن هناك عوامل كثيرة متباينة ومتغيرة تدخل في التفسير التاريخي فليس المدهش هو اختلاف المؤرخين وإنما هو اتفاقهم كلما اتفقوا.

إن التاريخ يدرس دائماً الأحداث التاريخية التي مضت ولن تتكرر. ولذلك فإنه لا يستطيع إعادتها بأي شكل من الأشكال كي يلاحظها مباشرة. وبالتالي فهو يكتفي بآثارها المادية أو بالوثائق التي يشهد عليها معاصرون لها. وكل هذا يجعل الحدث التاريخي، في نظر من يعترضون على العلوم الإنسانية، غير قابل لأن يكون موضوع دراسة علمية. والتاريخ قد يتصف بصفات العلوم الاجتماعية. غير أن التاريخ يهتم أيضاً بالماضي من أجل الماضي. وبالإنسان بوصفه فرداً، وبخط التطور الإنساني. وإذا حرص المؤرخ على أن يعزز التفسيرات التي تشرح تطور الأحداث المعاصرة، والأفكار، والعادات والنظم، فإنه بهذا المجهود الإضافي يدعم مركزه بوصفه مؤرخاً. عموماً ان التاريخ يعد من العلوم الاجتماعية، وتلك قضية لا تحتاج إلى كثير من الجدل. فمنذ أمد طويل أدرك المؤرخون مسؤلياتهم بوصفهم علماء اجتماعيين. كما ظلوا دائماً يؤكدون ضرورة تحليل المعطيات التاريخية تحليلاً دقيقاً. إن البحث في التاريخ يجب أن يبدأ، كما هو الحال في العلم كله، بأن يدرك الباحث أن هناك شيئاً يتطلب الإيضاح. والمؤرخ يلمح معنى الماضي في الحاضر، وبما أن الحاضر يتغير، فالمعنى الذي يراه المؤرخ في الماضي يتغير كذلك.

ويمر العالم اليوم بمرحلة تتميز بشدة الوعي التاريخي وإنتشاره، فالتطورات السريعة في كل ناحية من نواحي الفكر والعمل، والتقلبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتابع في هذا العالم، قد أدت إلى اهتمام متزايد بالماضي، ويرافق هذا الوعي التاريخي تطور في أساليب البحث واتجاهات جديدة في تحليل الظواهر الإنسانية. وقد اتسع نطاق موضوع التاريخ حتى بات يشمل مظاهر الحياة الماضية

بأكملها. فقد تبين للمؤرخين أن الأحداث السياسية والعسكرية لا تحيط بالحياة الماضية ولا تنفذ إلى جوهرها. لا مفرّ، إذا، من أن يهتم المؤرخ بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي والفكري والدستوري. . . إلخ. ولا بد لهذا التطور من أن يؤدي إلى تقارب بين التاريخ والعلوم الاجتماعية.

ويثير سجل التجديد هذا عبر السنوات العشرين الماضية استجابات متباينة داخل المهنة. فقد اعترض بعض المؤرخين على المنهجيات المتبادلة بين التخصصات المختلفة على أساس انها تؤثر على تماسك التاريخ بوصفه فرعاً من فروع المعرفة، وعلى الوصول إلى الوعي التاريخي الحقيقي. إلا أن المنهجية التقليدية لم تحل محلها منهجية (أو منهجيات) أخرى بل أنها قد تعززت. فبالرغم من الادعاءات المسرفة التي ظهرت بشأن بعض المنهجيات الجديدة في بداياتها الأولى، فإنها لم تطمس تلك القديمة. إلا أن التوسع في مجال البحث التاريخي يشير إلى أن التاريخ قد غدا تخصصاً يفتقر إلى التماسك الواضح. وعندما نتحدث عن التاريخ فإننا نقصد ما كتبه المؤرخون الذين يعيدون تركيب حوادثه، ويحاولون تفسيرها، وإليهم يرجع الفضل كله في الحقائق التاريخية، أو في صحة المعلومات التي يقدمونها إلينا. ووصول عمل المؤرخ إلى مستوى الحقيقة ليس سهلاً ولا يتطلب السرعة. فالمؤرخ يحتاج إلى أن يكون ذا علم وفير وعقل ثاقب وبصيرة نافذة وخيال واسع ومنهجية سليمة. وقد كان التاريخ دائماً غير مناسب لتعريفات المتخصص في المنطق. ولكن الآن أكثر من أي وقت مضى يمكن أن يصنف التاريخ بشكل ملائم وفقاً لتناقضات مختلفة. إنه يهتم بالأحداث والتركيبات على حدا سواء، ويهتم بالجمهور والفرد في آن واحد، وبالقوى المادية والعقليات الجماعية معاً. ويحتاج المؤرخون أنفسهم إلى أن يجمعوا السرد مع المهارات التحليلية كما يلاحظ جون توش John tosh وأن يظهّروا التقمص الوجداني والتجرد معاً. ويتكون تخصصهم من البعث، بمعنى استعادة الأحداث التاريخية، والتفسير، ومن العلم والفن على حد سواء. وقد تأثرت النزعة الإبداعية في كتابة التاريخ الحديث إلى حدٍ بعيد بإيمان راسخ، وهو «أن سجل الماضي يحتوي على دروس مفيدة للمجتمع المعاصر.» ويؤكد المؤرخون اليوم زعمهم أن موضوعهم يقدم الإرشاد والقدرة على رؤية الأشياء طبقاً لأهميتها النسبية. إن المؤرخين الآن، كما يؤكد جون توش، «يبحثون بأطراد في مواضيع ذات علاقة وطيدة بقضايا

ومشاكل المجتمع المعاصر. إنهم لا يفعلون ذلك على أنه تمرين دعائي، بل اعتقاداً منهم أن هناك دروساً قيمة يمكن أن تستفاد من نتائج البحث التاريخي».

أظن أن القارىء يستطيع الآن أن يوافقني على أن هذا الكتاب مهم، وإنه ربما يعتبر أول محاولة شاملة لدراسة الاتجاهات الجديدة في كتابة التاريخ بأسلوب جذاب ومشوق. وما من شك في أن هذا العمل يعتبر أيضاً جهداً رائعاً ورائداً يستحق أن يلقى منا الثناء والتقدير. آمل أن يعتبر القراء الملاحظات والافتراضات التي وردت في هذا الكتاب، جديرة بالنظر من حيث إنها موضوعات تستحق المزيد من النقاش.

وأخيرا إني مدين إلى جامعة قاريونس التي منحتني إجازة تفرغ علمي خلال العام الدراسي 1989 - 1990 إذ استطعت أن أنجز مهمة نقل هذا الكتاب القيّم من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية. كما أشكر الدكتور محمد خليفة الدناع، الأستاذ بقسم اللغة العربية وآدابها بجامعة قاريونس، الذي قام بمراجعة مسوّدة الترجمة، وبذل جهداً كبيراً من أجل تصحيحها لغوياً وأسلوبياً. وقد فعل ذلك بكل دقة وإهتمام وصبر وتأنٍ كعادته دائماً. وقد لفت الدكتور الدناع انتباهي إلى عدة نقط ضعف في الترجمة قمت بتلافيها، وما كنت لإنتبه لها لولا قراءته المتأنية الجادة لمسودة هذا العمل. وقد استفدت كثيراً من الاقتراحات القيمة والتعليقات المفيدة التي قدمها الدكتور الدناع خاصة فيما يتعلق بترجمة عنوان الكتاب، وبعض الهوامش الملحقة بالفصل الأول. ولا يفوتنا أن نذكر مع الشكر والتقدير الدكتور الهادي مصطفى أبو لقمة الذي قام بمراجعة هذا الكتاب قبل تقديمه للنشر. وقد استفدت كثيراً من الاقتراحات المفيدة القيمة التي أسداها إليّ. كما أتوجه بالشكر إلى الأخ عبد الرحمن محمود الشريدي رئيس قسم النشر بجامعة قاريونس على اهتمامه بهذا العمل. آمل أن أكون قد وفقت فيما ذهبت إليه، وعسى أن يكون هذا العمل ذا فائدة لكل المهتمين بدراسة التاريخ.

د. ميلاد أ. المقرحي
أستاذ التاريخ الحديث، جامعة قاريونس

بنغازي 3 أكتوبر 1994.

مقدّمة

تنطوي كلمة تاريخ في اللغة السائدة على معنيين. فالكلمة تشير في آن واحد إلى ما حدث فعلاً في الماضي وإلى تمثيل ذلك الماضي في عمل المؤرخين. ويعد هذا الكتاب مقدمة للتاريخ في المعنى الثاني للكلمة. فهو معّد لأي شخص يتوفر لديه الاهتمام الكافي لأن يتساءل: كيف يتم تنفيذ البحث التاريخي وما الغرض الذي يرمي إلى تحقيقه؟ وفي كلمات محددة أكثر، إن هذا الكتاب مخصص أساساً للطلاب الذين يهدفون إلى نيل درجة عالية أو رفيعة في التاريخ، بالنسبة لهم، إذاً، تعتبر هذه الأسئلة ذات أهمية بالغة.

تقليداً لم يقدم لطلاب الدراسات الجامعية المتخصصين في التاريخ إرشادات رسمية في طبيعة التخصص الذي اختاروه والمكانة المتمتعة بقداسة القدم للتاريخ في ثقافتنا الأدبية وتقديمه بطريقة غير منهجية توحي أن الفطرة السليمة إضافة إلى تعليم عام متين ستزود الطالب بما يحتاجه من التكيف، وما من شك في أن هذه الطريقة تترك قدراً كبيراً للصدفة. ومن المؤكد أنه أمر مرغوب فيه أن يراعي الطلاب الوظائف التي يؤديها موضوع سيخصصون ثلاث سنوات وربما أكثر لدراسته. إن اختيار منهاج الدراسة الذي يعتبر محيراً الآن إلى حد بعيد وأكثر مما كان عشرين سنة مضت، سيكون مسألة تصيب حيناً وتخطيء حيناً آخر، إلا إذا تأسست على استيعاب واضح لمحتوى ومجال البحث التاريخي الحالي. إذاً من الضروري، قبل كل شيء، أن يكون الطلاب واعين بالقيود التي توضع على المعرفة التاريخية من قبل نوعية المصادر والمنهجيات المساعدة على البحث التي يبتكرها المؤرخون، مما يجعلهم، في مرحلة مبكرة، قادرين على تطوير منهجية نقدية تطبق على عدد كبير من المصادر الثانوية التي يطلب منهم التضلع فيها.

ومن المؤكد أنه بالإمكان استكمال درجة عالية في التاريخ بدون مراعاة تفكير مصنف حول أي قضية من هذه القضايا، وهناك أجيال من الطلاب قدفعلواذلك. لكن يوجد الآن عدد متزايد من الكليات والجامعات تدرك أن أهمية الدراسة التاريخية فيما يتصل بهذا الأمر بدأت تضعف تدريجياً، ولهذا تقدم مواد تمهيدية حول منهجيات ومجال التاريخ لرأب الصدع. آمل أن يفي هذا الكتاب بحاجات الطلاب الذين يدرسون هذه المواد. وبقدر ما أعلم، لم يظهر كتاب مماثل لهذا العمل في بريطانيا إلا كتاب: طبيعة التاريخ لأرثر ماروريك Arthur Marwick, The Nature of History وقد نشر هذا العمل لأول مرة في سنة 1970 وأعيد نشره مع بعض التعديلات في سنة 1981 م.

وبالرغم من أن تجربتي في البحث كانت أساساً تتركز في حقل التاريخ واشتملت على الشواهد الشفهية والوثائقية على حد سواء. فإنه لم يكن هدفي أن أكتب بياناً أدافع فيه عن «التاريخ الجديد». لقد حاولت بدلاً من ذلك أن أكتب عن التنوع في مهنة التاريخ، وأن أحدد موقع الابتكارات الحديثة في سياق الاتجاه السائد في البحث التقليدي الذي ما يزال يؤخذ في الاعتبار عند تقييم قدر كبير من الأعمال التاريخية الأولية ويستمر في الهيمنة على المناهج الدراسية الأكاديمية. من أجل هذا الهدف قد أعد هذا الكتاب. بعد الفصل التمهيدي حول ادعاءات التاريخ بشأن علاقته الوطيدة بالمجتمع المعاصر، قمت بتركيز البحث على المجالات والمنهجيات التقليدبية للتاريخ الأكاديمي (خاصة في الفصول 2، 3، 4، 6)، ثم انتقلت إلى مناقشة بعض الطرق والمنهجيات التي ظهرت وتطورت عبر العشرين أو الثلاثين سنة الماضية (الفصول 8، 9، 10).

إن الشيء الواضح الذي ليس فيه شك هو أن مجال الدراسات التاريخية واسع جداً في الوقت الراهن إلى درجة أنه ليس يسيراً أن نحدد المدى الدقيق لهذا الكتاب؛ لكن بدون الحدود الكيفية التقريبية سيفقد العمل التمهيدي الطويل كل الترابط. ولهذا السبب لم أقل شيئاً حول تاريخ العلم وقلت القليل حول تاريخ الفن أو التاريخ البيئي. وقد اقتصرت معالجتي للمصادر التاريخية عملياً على المادة اللفظية (مدونة وشفهية على حد سواء)، لأنه في هذا المجال تكمن ادعاءات المؤرخين بخصوص الخبرة الخاصة. أما اختياري للتاريخ الكمي والتاريخ

الماركسي لمعالجة تفصيلية وواسعة فقد تأثر بالنقص في المقدمات الواضحة لهذين الحقلين. عموماً لقد ركزت على هذه المواضيع لأنها ذات فائدة واستخدام عملي مباشر للطلاب في الوقت الحاضر.

تبقى الأرضية التي أتحرك فيها داخل هذه الحدود أيضاً مماثلة، إلى حدٍّ ما لحقل الألغام .أي شخص يتصور أن مقدمة لدراسة التاريخ ستعبر عن اتفاق جماعي في الرأي من الضروري أن يحرر من هذا الوهم فوراً. إن إحدى السيمات المميزة للمهنة تكمن في المجالات الساخنة بشأن أهداف وحدود الدراسة التاريخية. حتماً أن هذا الكتاب يعكس وجهات نظري الخاصة، ومن المناسب أن نشير إليها من البداية. إن النقاط البارزة تتلخص في الآتي: إن التاريخ موضوع ذو علاقة عملية بالمجتمع المعاصر، والأداء الملائم لوظيفته يعتمد على الموقف المتفتح المميز تجاه فروع المعرفة الأخرى، خصوصاً العلوم الاجتماعية؛ وإن كل البحث التاريخي، أياً كان مصدر إلهامه، يجب أن ينفذ وفقاً لمنهجية نقدية صارمة تعتبر سمة مميزة للتاريخ الأكاديمي الحديث. وفي الوقت ذاته، قد حاولت أن أضع هذه الادعاءات ـ وهي كلها ليست جديدة طبعاً ـ في سياق الجدل الحديث بين المؤرخين، وأن أكون منصفاً لوجهات النظر الأخرى التي تخالف وجهات نظري.

إن هذا الكتاب يهدف إلى عرض عدد من الإقتراحات العامة حول التاريخ والمؤرخين، عوضاً عن تقديم نقطة دخول لأي حقل تخصصي. لكن بما أنني أتوقع أن أغلب القراء سيكونون على دراية بالتاريخ البريطاني أكثر من أي تاريخ آخر(*)، فإني قد حاولت أن تكون أغلب الأمثلة المصدرية التوضيحية في هذا المجال، مع بعض الأمثلة الإضافية من أفريقيا وأوروبا. ويجب أن يقرأ هذا الكتاب ككل. ومع ذلك فقد وضعت قدراً معيناً من الإشارات العارضة في النص لإحالة القارىء إلى فقرة أخرى أو كتاب آخر من أجل مساعدته إذا أراد أن يواصل البحث في موضوع واحد فحسب.

وبالنظر إلى أن هذا الكتاب هو إلى حد بعيد وراء متناول تجربة شخص واحد في البحث والكتابة، فإنه قد اعتمد كثيراً على مساعدة الباحثين الآخرين. بصورة

(*) هذه وجهة نظر المؤلف وليست بالضرورة أن تكون صحيحة (المترجم).

خاصة أي مدين بالشكر لزميلي بين فوكيس Ben Fowkes الذي أمدني بتقسيم دقيق لكل فصل حالما أنتهي من كتابته. وبالمثل فقد قدم السيد ديفيد هنيج David Henige خدمة قيمة، من وراء الأطلسي، تضاهي ما تفضل السيد بين فوكيس بإسدائه إليّ، رغم بعد المسافة، إذ استفدت من توجيهاته القيمة من مدينة ماديسون بولاية ويسكاونسن. إضافة إلى ذلك فقد استفدت كثيراً من الاقتراحات المفيدة والتعليقات القيمة التي قدمها كل من جون برود John Broad، وتشارلز جورج Charles George، ودورين جونس Doreen Jones، وميتشيل نيومان Michael Newman، وبيتر سيلتمان Peter Seltman، وروزموند توش Rosamond Tosh، وريتشارد والير Richard Waller.

أما كلية شمال لندن للفنون التقنية والعلوم التطبيقية The polytechnic of north London فقد منحتني بسخاء فصلين دراسيين لأتفرغ للبحث خلال سنة 1981 - 1982. كما إني أشكر كثيراً أوزبيل كلارك Isobel Clark لسرعتها وكفاءتها في طباعة المسودة النهائية لهذا الكتاب. وقد لفتت زوجتي نورما كلارك Norma Clark، منذ سنوات لا أستطيع تحديدها الآن، إنتباهي إلى إمكانية تأليف كتاب من هذا النوع، كما اقترحت العنوان أيضاً، ومهما يكن الأمر فإن ما أومأت به لا يمكن أن تتحمل لا هي ولا أحد سواها مسؤولية ما قمت به تجاه ذلك.

John Tosh

جون توش

لندن ـ نوفمبر1983

الفصل الأول

استعمالات التاريخ

توصف المجتمعات الحديثة في بعض الأحيان بأنها أسيرة لتجربة التغيير. فالتطور التقني المذهل وتآكل القيم والمثل التقليدية، وتقلب جمهور الناخبين، وعدم استقرار العلاقات الدولية، كل هذه الأمور يستشهد بها بين حين وآخر كدليل على إننا نعيش في عالم مختلف تماماً عن الماضي، ذلك الماضي الذي نلجأ إليه للحصول على معنى للتاريخ ونستفيد من دروسه. ليس من شك في أن هذا التقييم لا يسعنا إلا أن نصفه بالسطحية. في كل مجالات الحياة، من العلاقات الشخصية إلى الأحكام السياسية، نحن نفسر باستمرار تجاربنا في ضوء وجهة النظر الزمنية بغض النظر عما إذا كنا نعي ذلك أم لا. إن الحقيقة المجردة: أننا نعيش إلى جنب ناس أكبر منا سناً تقود بالضرورة إلى وعينا بالماضي. ويتطلب وعينا بالهوية الشخصية في الماضي عن طريق البحث في الأنساب والتاريخ العائلي. نحن نعرف أننا لا نستطيع أن نفهم حالة ما في الحياة بدون، على الأقل، بعض التصور والوعي بهذه الحالة أو في أي مكان توضع في التطور المستمر للحياة، أو ما إذا كانت قد حدثت سابقاً. نحن عادةً نسلم بأن الآخرين يعبرون عن أنفسهم بشكل أقل في حالة معينة مما يفعلون في سلوكهم أو أثناء اتصالنا بهم في فترة طويلة نسبياً من الزمن. هكذا إن وعينا بما هو ممكن عمله في المستقبل يعتمد أساساً على إدراكنا بما حدث (أو لم يحدث) في الماضي. وجملة القول أننا نتعلم عن طريق التجربة.

إن التأكيد على أهمية التاريخ تعني القول بطريقة أخرى إن ما هو حسن لنا بوصفنا أفراداً ينطبق تماماً على حياتنا بوصفنا أعضاء في المجتمع. فالتاريخ هو الذاكرة الجماعية، ومستودع للتجارب التي من خلالها ينمي الناس الوعي بهويتهم الاجتماعية وتوقعاتهم المستقبلية. هؤلاء الذين يعترفون بتجاهلهم للتاريخ مضطرون، بالرغم من ذلك إلى خلق افتراضات تاريخية في كل مناسبة. إن

أحكامنا السياسية تتأثر بوعينا بالماضي، سواء كنا نقرر بين إدعاءات الأحزاب السياسية المتنافسة أم كنا نحاول أن نؤكد ملائمة سياسات معينة. ومن الطبيعي أن نكون جميعاً راغبين بشكل فضولي في معرفة كيف أصبح مجتمعنا على ما هو عليه الآن، ولكننا نملك بعض الاجابات حول الموضوع مهما كانت غير موثقة وغير صحيحة. ليس من شك في أن سرعة التغيير المعاصر لا تؤدي إلى تحويل الماضي إلى شيء لا علاقة له بالموضوع أو غير مهم، إنه فقط يغير وجهة النظر التي من خلالها نقدر تأثيره ونفسر دروسه. فعلى سبيل المثال أن الصراع العنصري في المجتمع البريطاني الحديث لا يرجع فقط إلى الفرص غير المتكافئة للحصول على العمل والسكن بل أيضاً إلى تراث نظام الرق وترسيخه وإلى الحكم الاستعماري الذي أدى إلى تشكيل المواقف العنصرية من جانب السود والبيض على حد سواء. إن أي تخمين بخصوص ماذا يمكن أن نفعله من أجل إنقاذ الاقتصاد البريطاني المتدهور تعتمد على تفسيرنا: لماذا وكيف وصل إلى وضعه الراهن. ومنذ سنة 1945 وربما قبل ذلك أضحت الاستراتيجيات الغربية بشأن التعامل مع الاتحاد السوفياتي(*) تعتمد على قراءة وفهم السياسات والأهداف السوفياتية. ونستطيع أن نتوسع في هذه الأمثلة التي لا حصر لها.

ولكن في حين أن وعي الفرد بماضيه يظهر تلقائياً فإن المعرفة التاريخية يجب أن تخلق. فالمجتمع، أي مجتمع، له ماضٍ يمتد إلى الوراء أبعد من حياة الأفراد الذين حدث أنهم قد شكلوا هذا الماضي أو أن الماضي قد شملهم في فترة ما. والمادة الأولية التي يمكن أن يشكل منها الوعي التاريخي لا حدود لها تقريباً. إن العناصر الموجودة في المادة التاريخية الأولية تمثل مجموعة مختارة من الحقائق الجديرة بالملاحظة. من الذي ينتج تلك المعرفة ومن يصادق عليها أو يجعلها شرعية من أجل الاستهلاك العام؟ تلك هي، إذا، الأسئلة المهمة في هذا الصدد. وما من شك أن كيفية تحقيق هذا العمل ذات تأثير كبير على تماسك المجتمع

(*) لاحظ زمن تأليف هذا الكتاب. لقد نشر هذا الكتاب في سنة 1984، آنذاك كان الاتحاد السوفياتي ما زال قائماً. والآن في سنة 1994 يجب ان نقول الاتحاد السوفياتي السابق. لقد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهارت الشيوعية، وحلت محله رابطة الدول المستقلة في أواخر سنة 1991 المترجم.

وقدرته على التجديد والتكيف في المستقبل. وهذا هو السبب الذي يجعل المؤرخين مهمين لكل فرد في المجتمع. حيث أن عملهم يمكن أن يستغل من أجل تشجيع الأشكال المرغوبة من الوعي الاجتماعي، أو يمكن أن يبقى مقتصراً على الأوساط الأكاديمية؛ أو عديم القوة بحيث لا يؤثر في المجتمع سلباً أو إيجاباً، أو يمكن أن يصبح أساساً لمناقشة نقدية واعية للقضايا الحالية. في هذا الفصل كل هذه الاحتمالات ستؤخذ في الاعتبار مع الاهتمام بتعريف وتحديد الدور الاجتماعي المناسب للمعرفة التاريخية.

- I -

في يناير سنة 1980 في مدينة سليجو Sligo بجمهورية إيرلندا انتهى التحقيق حول موت اللورد مونتباتين Lord Mountbatten والثلاثة الآخرين في أغسطس سنة 1979. وقد أعلن المحقق في ملاحظاته الختامية ما يلي:

«أعتقد أنه من الضروري أن نؤكد من جديد المسؤولية الكبيرة لدى أولياء الأمور والمعلمين في أي مجتمع بشأن الطريقة التي يفسرون بها التاريخ وينقلونها بالتالي إلى شباب بلادهم. أظن أنه إذا كان بالإمكان تعليم التاريخ بطريقة تساعد على خلق الانسجام بين الناس بدلاً من الشقاق والكراهية، فإن ذلك سيقدم خدمة جليلة لهذا البلد وكل البلدان الأخرى وبطريقة أفضل»[1].

وقد اعتاد المعلقون الأجانب أن يتأسفوا بشدة لهذا الشعور القومي بالماضي الذي يشجع إلى هذا الحد الانفعالات السياسية في إيرلندا. ويفهم ضمناً من هذا القول أنه إذا استطاع الإيرلنديون أن يعيشوا كلية في الحاضر فإن الانشقاق بين الكاثوليك والبروتستانت لن يكون عامل تفرقة عميقة بينهم. إن هذا الرأي يستخف بكثافة واستمرارية معاناة الإيرلنديين لعدة قرون كما أنه يفشل في أن يدرك (أو يعترف) إلى أي حد تتأثر طموحات ومشاعر الكراهية في كل المجتمعات، في كل

(1) The Times, 10 January 1980.

مناسبة، بوجهة النظر التاريخية، ومن ناحية أخرى إن محقق سليجو لم يقترح أن أبناء بلده يمكن أن يتحرروا من تأثير التاريخ. بل إن وجهة نظره تتمثل في أن التاريخ الإيرلندي ما زال يستعمل لدعم التضامن الطائفي على حساب العناصر الأخرى الإيجابية: بمعنى استثناء القيم الإيجابية.

والشيء المهم هو أن النموذج الإيرلندي ما هو إلا مثال واضح ومشؤوم لظاهرة عالمية. فإحدى الروابط القوية الموحدة للجماعات الاجتماعية الكبيرة تكمن في وعي أعضاء هذه الجماعات بتاريخ مشترك. بدون هذا الوعي لا يستطيع الرجال والنساء أن يدركوا بسهولة الادعاءات بشأن ولائهم للأفكار التجريدية الكبيرة. وهذا يعتبر صحيحاً إلى حد بعيد وبشكل ظاهر في حالة أقوى الهويات الجماعية في العصور الحديثة وهي الأمة. لقد تشكلت القوميات الأوروبية الحالية عن طريق تراكم التجارب الوطنية المميزة، وأصبحت شرعية ومبررة مثل الكثير من القوميات الأخرى. في الواقع من المرجح أن يكون التاريخ قوة مؤثرة أكثر من تأثير اللغة في تكوين وصياغة الوعي التاريخي. وقد كان هذا صحيحاً بالتأكيد أثناء القرن التاسع عشر حينما وصل تطور القومية إلى الذروة في القارة الأوروبية في نفس الوقت الذي كان فيه التاريخ يكتسب مكانة مرموقة في التربية والتعليم والبحث. كل تطور قد اعتمد على الآخر. وقد قدمت كتابة التواريخ الوطنية لشعوب مثل الإيطاليين والألمان والسلاف أنجح الوسائل الفعالة لدعم الوعي الشعبي بالهوية القومية في وقت كانت التعبيرات السياسية الكاملة غير مدركة بعد أو ليس من اليسير إدراكها.

أثناء حياة كاملة من البحث التاريخي قام فرانتسك بالاكي Frantisek Palacky باستعادة الماضي التشيكي إلى الحياة بوضوح. وعندما مات في سنة 1876 حزن على موته الكثيرون على أساس أنه كان مؤسس الأمة التشيكية[2]. وهكذا حينما يتم تجميع موارد الدولة من أجل الواجب فإن ترابط الماضي الوطني كان يتقدم بسرعة إلى الأمام. وقد كانت أغلب الدول الأوربية، في أواخر القرن التاسع عشر،

(2) Richard G. Plaschka, The political significance of Frantisek palacky, J. of Contemporary History, VIII, pp. 35 - 55.

تتقدم نحو المؤسسات البرلمانية التي كانت تعتمد أساساً على حق الانتخاب الواسع، الذي كان بدوره يتطلب تعزيز الوعي القومي على حساب الطبقات أو الولاءات الإقليمية. وقد كان ذلك أحد الاعتبارات التي أدت إلى نمو وتطور التعليم الجماهيري تحت هيمنة الدولة الكاملة، وكان التاريخ القومي ميزة بارزة في المناهج الدراسية. وفي الدولة القومية الحديثة مثل ألمانيا وإيطاليا وفي الدولة القومية الراسخة مثل فرنسا، على حد سواء، تقوم الدولة بدعم البحث التاريخي وتشجيع نشر المواد الأولية. كما تقوم بمهمة تعيين أساتذة الجامعات الذين كانوا مسؤولين على تدريب معلمي مادة التاريخ في المدارس. ومن الواضح أن هذا يعني وجود تحالف قوي قد تشكل بين البحث التاريخي والقومية المعترف بها رسمياً(3).

أما في خارج أوروبا فإن المادة الأولية التي يعتمد عليها في صياغة الوعي القومي فإنها عادة لا تبشر بمستقبل مرموق، ومع ذلك فإن الحاجة السياسية إلى الماضي الوطني كانت أكثر ضرورة، وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية، في هذا الصدد، نموذجاً أولياً. قبل الثورة نظر الأميركيون الذين كانوا تحت حكم السلطات البريطانية إلى التاريخ البريطاني على أنه تاريخ لهم أيضاً. وبعد الثورة أصبح جلياًتدريجياًأن تماسك الهويةالوطنيةبين المستعمرات الثلاث عشرةيتطلب ماضياًأمريكياًمميزاً. وقدكانت الكتب المدرسيةالتي نشرت في ولايةمساشوستس وفي أماكن أخرى أثناء عشرينات القرن التاسع عشر تمثل أول محاولةفي هذاالاتجاه. إلا أن إنجاز هذا العمل لم يشكل إلا في الخمسينات: ففي كتابات بعض المؤرخين مثل جورج بانكروفت Geoege Bancroft وُجهت الدعوة للأمركيين لينتموا إلى هوية ذاتية تتسم بصورة ذاتية أكثر جمالاً وجاذبية، تروض القفر بعيداً عن فساد ومساويء المجتمع القديم في أوروبا. وقد صورت هذه الكتابات أسلاف الأمريكيين كرجال رسخوا قيم الاعتماد على النفس والأمانة والحرية التي أضحت بدورها جزءاً من تراث كل الأمريكيين الآن بل هي تراثهم نفسه(4). و ا نظر إليه الجيل المتأخر

(3) Felix Gilbert, The professionalization of history in the nineteenth century', in John Higham (ed). History, Prentice -Hall, 1965.
(4) See David D . van Tassel, Recording America's Past, Chicago University Press, 1960.

كوطنية لاعقلانية[5] بدأ في ذلك الوقت تعبيراً شرعياً وضرورياً للهوية الذاتية للأمة.

وفي الدول الأفريقية السوداء اليوم أيضاً وقع المؤرخون تحت ضغط كبير ومتواصل من قبل جمهور القراء الواسع من أجل دفعهم إلى كتابة التواريخ الوطنية. ومن المعروف أن الحدود السياسية الحالية لأغلب الدول الأفريقية قد تشكلت منذ أقل من مائة سنة مضت، عندما تم تخطيطها من قبل الإداريين والدبلوماسيين الأوروبيين مع احترام مقتصد للاعتبارات الجغرافية والثقافية للقارة الأفريقية.

إن التاريخ الذي تعلمه الأفريقيون أو بالأحرى تم تعليمه لهم في المدارس أثناء الفترة الاستعمارية كان أساساً تاريخاً للرجل الأبيض، وقد كان يحط من قدر الإنجازات الأفريقية التي تم تجاهلها تقريباً. وعلى العكس من ذلك كان التاريخ منذ الاستقلال أداة مهمة في تفويض علم النفس الاستعماري المتسم بالتبعية وعقد النقص أي الذي يرسخ التبعية والشعور بالدونية لدى الشعوب الأفريقية التي نالت إستقلالها حديثاً. إحدى الحلول التي طرحت من قبل المؤتمر الدولي للمؤرخين الأفريقين الذي عقد في دار السلام في سنة 1965 كان يتمثل في «أن الفلسفة الأفريقية للتاريخ التي ستخدم مهمة التحرر من التجربة الاستعمارية يجب أن تكون محل الاهتمام المكثف من قبل كل المؤرخين المهتمين بدراسة التاريخ الأفريقي[6].

وقد نشر، في العشرين سنة الماضية، قدر كبير من التاريخ في أفريقيا يؤكد بطريقة ملائمة وصحيحة الشواهد التاريخية التي تبرز الإبداع الأفريقي. فعلى سبيل المثال تظهر المناهج الدراسية في المدارس والجامعات التجارب الكبيرة بشأن بناء الدولة في أفريقيا في زمن ما قبل الاستعمار، مثل امبراطوريات العصور الوسطى في غانا وزيمبابوي، وسجل المقاومة الوطنية العنيدة ضد غزوات البيض، مثل الثورة ضد المستوطنين الأوروبيين في روديسيا سنة 1896 أو تمرد الماجي ـ ماجي في شرق أفريقيا الألمانية سنة1905 (وكلتا الثورتين في غاية الأهمية نظراً إلى

---

(5) Richard Hofstader, The Progressive Historians, Cape, 1969, p .17.

(6) T . O . Ranger (ed) Emerging Themes of African History, Heinemann, 1968, p .218

إعتمادها على التضامن القبلي ـ تضامن القبائل الأفريقية). ومثل هذه المواضيع التي يشار إليها بشكل محدود سابقاً. أضحت الآن جزءاً من الوعي التاريخي لدي الأفريقيين الذين تلقوا تعليماً مدرسياً في كل أنحاء القارة الأفريقية. داخل كل بلد قدم النضال من أجل الاستقلال، المادة التي تستمد منها الهوية الوطنية والمجد في الثقافة الأفريقية وتتعزز. وحينما تبلور هذا التفاؤل القومي بوصول مرحلة الاستقلال سرعان ما تطور إلى وعي متزايد بالاستغلال بين الشعوب الإفريقية، وبالتالي أصبح منظوراً تاريخياً مشتركاً ضرورياً ومرغوباً فيه أكثر مما مضي خاصة (فيما يتعلق) بالنسبة للصفوة الحاكمة في الدول الأفريقية الجديدة.

أما في بريطانيا فإن الوعي الوطني قد اتخذ أشكالاً متباينة خلال التاريخ البريطاني، إلا أن تأثيرها التراكمي كان حقاً عظيماً. فالهوية القومية أثناء القرن التاسع عشر يمكن أن يسلم بها بداهة. وشرعية الدولة كانت أقل تعرضاً للتحدي على عكس ما كان سائداً في الدول القارية الأخرى. ولكن مقابل جمهور الناخبين الواسع والمتزايد التعليم، أصبح التاريخ ينظر إليه بوصفه عنصراً مهماً موحداً في الثقافة السياسية للبلد. ومع نهاية القرن ازدادت الحاجة إلى التأكيد على الماضي الإمبريالي لبريطانيا: فهجرة المواطنين البريطانيين إلى ما وراء البحار؛ والفتوحات الاستعمارية؛ وهيمنة الحكومة «المتمدنة» على الأجناس «الوضيعة» المتخلفة، كل ذلك نظر إليه بوصفه إنجازاً يحق لكل مواطن بريطاني أن يفتخر به. وبجانب هذا استمر التفسير الأمبريالي للتراث القديم في التاريخ الإنجليزي مثل «قصة حريتنا» كما كان في السابق بل أقوى. وفقاً لهذا الرأي كل المواطنين الإنجليز كانوا مستفدين من تطور الحريات الدستورية عبر القرون، وقد أنجز ذلك في أغلب الأحوال عن طريق وسائل تدريجية كانت تمثل تراث الماضي وعلى علاقة به. وبالرغم من أنها عادة تعرف «بالتفسير الهويغي» للتاريخ Whig interpreation of history(*)، إلا أنها كانت في حقيقة الأمر تمثل الحزبيين وقد عززت بقوة وتأثير شرعية مؤسسات البلاد السياسية. في أوضح صورة لها أعطت معنى رمزياً للطريقة

(*) Whig الهويغى تعني عضو في حزب بريطاني مؤيد للاصلاح عرف فيما بعد بحزب الأحرار ـ المترجم

الإنجليزية في مجال السياسة[7]. وفي كلمات أكثر وضوحاً إنه حتى اليوم يستمد التاريخ البريطاني القومي عناصره من الماضي عند ما كانت البلاد متحدة وراء قائد قوى جسد الاجماع القومي: مثل الملكة إليزابيث، وبث الأصغر وونستون تشرشل. وقد كانت هذه هي التقاليد التي حاولت مارجريت تاتشر Margaret Thatcher أن تستشهد بها في ربيع سنة 1982 تأييداً لمغامرتها العسكرية في جزر جزر الفوكلاند (ملفيناس). وقد كانت كل هذه العناصر أثناء هذا القرن مرتبطة بالملكية - بل إنها كانت أوضح رابط بين بريطانيا ومستعمراتها السابقة، كما إنها كانت بؤرة الاجماع القومي، ومن التناقض أنها كانت أيضاً رمزاً للحريات السياسية التي انتزعت من ملكية مترددة. إلا أنها تبدو الآن مضمونة نظراً لاحترام الملك للميثاق الدستوري.

ومن ناحية أخرى أن اهتمام الدولة بالتاريخ لا ينشأ فقط من الرغبة في تشجيع الاجماع القومي بين مواطنيها، بل إنه أيضاً ينبثق من الوعي بالاحتمالات المدمرة للبحث التاريخي غير المقيد. أن تعرف أشياء حول الماضي يعني أن تعرف أشياء لم تكن كما هي الآن وضمنياً ليس بالضرورة أن تبقى كما هي في المستقبل. ويمكن أن يكون التاريخ قاعدة للشك حول الأفكار والآراء التي نستقبلها وهذا هو السبب الكامن وراء السر في عدم كتابة التاريخ في المجتمعات التي يسودها النظام الدكتاتوري الاستبدادي كهروب غير ضار من الحاضر. في بعض الحالات أخذت الدولة على عاتقها مهمة تخليص التاريخ من هذا الاحتمال المدمر. وقد تصور جورج أورويل George Orwell في روايته الرائعة: **ألف وتسعمائة وأربعة وثمانون** (1949) دولة خيالية حذفت من السجل أي شيء يمكن أن يشير إلى أن حكامها قد فشلوا أو ارتكبوا أخطاء. ولم يكن الكتاب مجرد قصة خيالية، بل هجاء سياسي ألهم جزئياً بدولة الاتحاد السوفياتي: فالتاريخ الروسي في عصر ستالين(**) قد تم تنقيحه جوهرياً من أجل أن يكبر أو (يبرر) سمعة الحزب الشيوعي وستالين على

---

(7) For a late and eloquent example, see Herbert Butterfield, The English - man and His History, Cambridge University Press, 1944.

(**) جوزيف ستالين (1879 - 1953) الأمين العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي (1922 - 1953) ورئيس الوزراء (1941 - 1953) وقد قاد بلاده إلى النصر في الحرب العالمية الثانية (المترجم).

حساب تروتسكي(***) وقد كان لظهور الأنظمة المستبدة في القرن العشرين أنظمة مماثلة في الماضي. وذلك موثق خير توثيق في حالة حضارة من أعظم حضارات العالم القديم. في تاريخ الصين ترجع السياسة الصينية إلى عهد أمبراطور تشان وهو الأمبراطور شي هوانج تي (246 - 210 ق. م) الذي استطاع أن يؤسس ملكية مركزية بدلا من تعددية الدول الإقطاعية المتحاربة. وقد انتهى الأمر سنة 221 ق. م بتوحيد الصين الكامل والقضاء على الإقطاع تماماً. وقد اتخذ شي هوانج تي الكثير من الإجراءات من أجل توفير الأمن لنظامه الوحدوي، اشتملت فيما اشتملت عليه، على التخلص من الصفوة السياسية القديمة وبناء سور الصين العظيم. وفي سنة 213 ق. م أصدر الأمبراطور قراراً بحرق كل الكتابات الصينية التقليدية لكي يتخلص من عبء تقاليدها وأحكامها الصارمة، وبالتالي التحرر من ربقة ذلك التراث القديم الثقيل. كما هدف القرار إلى أن يلعن أولئك المثقفين الذين «يدرسون الماضي من أجل انتقاد العصر الحاضر» حسب تعبير كبير أعضاء مجلس الأمبراطور[8]. إن المعرفة المحدودة التي في متاولنا حول عصر ما قبل تشان وطول حياة واستمرارية فكرة الصين الموحدة ـ بالرغم من أنها لا تمثل الحقيقة دائماً ـ كلاهما، على حد سواء، تشهدان على نجاح هذه السياسة القاسية المتحجرة القلب.

إن الصين أثناء حكم أسرة تشان وروسيا تحت حكم ستالين هما بالتأكيد الحالات الاستثنائية فأغلب الأنظمة السياسية لا تلجأ إلى مثل هذه الإجراءات العنيفة المتطرفة القاسية. ولكن من وجهة نظر الباحثين في المؤسسات السياسية وترسيخها، إن ما حدث في هذين البلدين يعتبر نتاج حتمي وهام للإجماع القومي التاريخي الذي يؤدي إلى استبدال مؤسسات بأخرى، وهو ما تؤكده قراءة التاريخ. وهكذا يبقى التفسير «الهويغي» للتاريخ في بريطانيا مهماً لأنه يشجع الناس على الاعتقاد بأن الحريات البريطانية حقيقة تاريخية، وأمر مسلم به وليست برنامجاً

(***) ليون تروتسكي (1879 - 1940) زعيم ثوري سوفياتي، أصرَّ على ضرورة الثورة العالمية الدائمة. وقد اغتيل في المكسيك. (المترجم).

(8) Quoted in Derk Blodde, China's First Unifer, E . J . Brill, 1938, p .82.

قابلاً للتغيير. فالهوية الشعبية مع التقاليد القومية ـ «تراثنا» ـ هي بمثابة كبح قوي ضد التطرف السياسي، ورسمياً قد تم تشجيعها جزئياً لهذا السبب. وعلى عكس الاعتقاد السائد، إن أغلب الأبهة التي تلازم الملكية في نظر الرأي العام ليست تقليدية ألبتة بل أمنها أشياء ارتجالية أضيفت بناء على سياسة متعمدة منذ وفاة الملكة فيكتوريا في سنة 1901[9].

وإذا كان التاريخ، بالإضافة إلى ذلك، قد استعمل لخدمة السلطة فإنه أيضاً، وفي حالات وأوقات كثيرة، قد استخدم للدفاع عن قضية الثورة والتمرد والمعارضة والإنشقاق. إن إستعمالات الدولة للماضي، في أية ثقافة سياسية لا زالت تحتفظ ببعض الحيوية والنشاط، لا تمر بدون تحدٍ. وإذا كانت الجماعات الأخرى التي لديها طموحات تتعارض مع الاجماع المتفق عليه، تريد أن تصل إلى مستوى من النشاط المؤثر، فهي أيضاً تحتاج إلى إقرار الماضي. ولا ريب في أن الغرض من أغلب التاريخ العمالي الذي كتبه مؤرخون منتمون سياسياً، يكمن في تنشيط عملية الوعي الاجتماعي لدى العمال، وفي تأكيد التزامهم بالعمل السياسي، ومن أجل إعادة طمأنتهم بأن التاريخ في «جانبهم»، ولا يحتاجوا إلا إلى أن يحتفظوا بإيمانهم وإرادتهم في مستوى بطولة أسلافهم. وقد انعكست هذه الطريقة في فهم هذا الموضوع في بريطانيا في تاريخ الحركة العمالية البريطانية خاصةً في كتابات المؤرخين الاشتراكيين التي بدأت في أواخر ستينات القرن العشرين. ففي وجهة نظرهم إن استعادة البناء التاريخي لتجارب العمال تخدم بوصفها «مصدراً للإلهام والتفاهم»[10]. وقد كان الهدف يكمن في إنقاذ ذكريات الطبقة العاملة خاصة فيما يتعلق بالعمل والعائلة والسياسة والظروف المحلية، بكل ما اشتملت عليه من مشاعر الفخر والسخط والإستياء والتذمر التي تظهر عادة في تلك الذكريات، قبل أن تتلاشى بعيداً عن الوعي الشعبي بسبب ترسيخ رواية قومية متفق عليها (أنظر الفصل العاشر).

---

(9) David Cannardine, The context, performance and meaning of ritual: the British monarchy and the «invention of tradition», c. 1820 - 1977, in Eric Hobsbawn and Terence Ranger (eds). The Invention of Tradition. Czmbridge University Press, 1983.
(10) History Workshop Journal, I, 1976, p. 2 (editorial).

ومن ناحية أخرى يبدو واضحاً أن الحركة النسائية أكثر وعياً بالحاجة إلى ماضي يمكن استعماله. ولا يتحقق هذا الشرط عند المدافعين عن المساواة بين الجنسين سياسياً واقتصادياً من طريق إجراء دراسات عن النساء غير العاديات (مثل إليزابيت الأولى) اللاتي أكدن وجودهن بنجاح في عالم الرجال، بل من طريق دراسة الاستغلال الاقتصادي والجنسي الذي كان قدر أغلب النساء، ودراسة الجهود والنشاطات الفعالة من أجل ضمان الإصلاح والعدالة. وتلك هي الأفكار الرئيسية التي كانت محتجبة عن التاريخ حسب تعبير أحد المراجع في الموضوع[11]. أما بخصوص الجماعات المحرومة اجتماعياً، سواء أكانت تمثل الأغلبية مثل العمال والنساء أو الأقلية مثل السود في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فإن التعبئة السياسية الفعالة تعتمد على الوعي بالتجربة المشتركة في الماضي. فكما يلاحظ مؤرخ أميركي مهتم بقضية المساواة بين الجنسين:

> ليس مدهشاً أن أغلب النساء يشعرن أن جنسهن لا يملك ماضي مثير ومهم. ومع ذلك، كالجماعات الأقلية الأخرى، لا تستطعن النساء أن تتحملن فقد الوعي أو نقص الشعور بالهوية الجماعية، التي هي بالضرورة ترتبط بالوعي المشترك بالماضي. بدون هذا تقاسي الجماعة الاجتماعية ضرباً من ضروب فقدان الذاكرة الجماعية، التي تجعلها عرضة للضغوطات والانتقادات والأعباء الثقيلة الناتجة عن الآراء والتصورات المقولبة المشكوك فيها، كما تتعرض أيضاً إلى أحكام مسبقة حول ما هو صحيح ومناسب لها أن تفعل أو لا تفعل[12].

ليس من شك في أن التاريخ المعارض Oppositional History ذو تأثير فوري على استعادة الوعي لدى الجماعة التي نحن بصددها هنا. وربما يؤدي أيضاً، في المدى الطويل إلى تعديل في التصورات التاريخية لدى الجماعات الأخرى، بمعنى الاعتراف بأن النساء والسود هوية ذاتية جماعية تستحق قدراً من الاحترام.

وتتعزز معنويات كل الجماعات «الدخيلة» في المجتمع أيضاً باستعادة تذكر

(11) Sheila Rowbotham, Hidden from History, Pluto Press, 1973.

(12) Sheila R. Johansson, «Herstory» as history: a new field or another fad?, in Berenice A. Carroll (ed). Liberating Women's History, Illinois University Press, 1976, p. 427.

التقاليد المبكرة لحركة معارضة شعبية أو سياسات ثورية يمكن أن ينظر إليها الآن كملكية عامة لها. فالثورة الإنجليزية في القرن السابع عشر، التي طرحت أفكاراً حول الديمقراطية والحياة الاجتماعية البسيطة وتحرير المرأة والحرية الجنسية، تعتبر مرحلة من مراحل الماضي البريطاني الذي يغذي المعارضة المتطرفة اليوم، وتعتبر المقاومة الشعبية لتدني مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية في القرن التاسع عشر مرحلة أخرى[13]. إحدى النتائج العملية التي ترتبت على هاتين المرحلتين وعلى مراحل أخرى من النضال تكمن في تحقيق هيئة شعبية للحقوق في مواجهة السلطة. وفي بريطانيا، حيث تعتمد أغلب مواد الدستور والقوانين على السوابق التاريخية، نستطيع أن نقول إن المؤرخين تقع على عاتقهم مسؤولية خاصة في هذا المجال. وهذه بالتأكيد هي وجهة النظر التي طرحت من قبل المحامين الذين تحدوا ملكية ستيوارت المبكرة عن طريق الاستشهاد بسوابق العصور الوسطى، التي تبدو خادعة ومضللة لمؤرخي اليوم، من أجل حماية حقوق الرعايا.

وفي الوقت الحاضر حاول المؤرخ أ. ب. تومسون E. P. Thompson ، الذي قاد حملة في هذا الصدد، أن يحمي فعالية المحلفين والمسؤولية العامة للشرطة من تجاوزات وتعدي السلطة من خلال إظهار كيف أن هذه الحريات تملك قوة السوابق إلى جانبها، وكيف أن المدافعين عن هذه القضية يحتاجون إلى أن يكونوا على درجة كبيرة من الحذر في دفاعهم[14]. ومعنى هذا أن الوعي بقدم هذه الحقوق والنضالات الشعبية التي ساعدت على تعزيزها من المحتمل أن يكون مسانداً فعالاً للتطرف السياسي اليوم.

ومن هنا ندرك أن التاريخ هو ساحة لمعركة سياسية. إن إقرار الماضي هو الشغل الشاغل لهؤلاء الملتزمين بتأييد السلطة وهؤلاء الذين يهدفون إلى تدميرها، وهم جميعاً متأكدون من وجود قدر كبير من الذخيرة. ومما يزيد الأمر تعقيداً وجود درجة عالية من التعليم في كل العالم تقريباً. أما في تلك الأيام حينما كانت

---

(13) Christopher Hill, The World Turned Upside Down, Penguin, 1975; E. P. Thompson, The Making of the English Working Class, Penguin, 1968.

(14) See E. P. Thompson, Writing by Candlelight, Merlin, 1980, especially The State of the Nation, for popular and polemical writing in this vein.

أقلية فقط من الناس تسطيع أن تقرأ وتكتب، فقد أخذت الذاكرة الشعبية شكلاً تلقائياً أكثر، كما كانت بعيدة نسبياً عن التدخل، ولكن نلاحظ اليوم أن الاتجاه السائد (الرسمي الذي تؤيده السلطة) في تفسيرات تاريخنا يتغلغل في كل مكان من طريق الكتب المدرسية والصحافة والاذاعة المرئية. وفي الوقت عينه تستطيع عدة أنواع مختلفة من التاريخ المعارض، إذا استطاعت أن تشق طريقاً لها إلى وسائل الإعلام، أن تنجز قدراً من الانتشار أكبر مما كان سابقاً، ويمكن للتاريخ المعارض أيضاً أن يهدف إلى وعي تاريخي مشترك مع طرق أوسع للتدخل مما كان ممكناً في عصر ما قبل الانتشار الواسع للتعليم.

منذ خمس عشرة سنة مضت حاول ج . هـ . بلوم J. H. Plumb، أحد مؤرخي جامعة كمبردج أن يبرهن على أن قوة الماضي من حيث تأثيرها في تأييد شرعية السلطة في تبلور وعي الجماعة كانت تتضاءل وستتلاشيء قريباً(15). في سنة 1983 يبدو أن هذا الحكم قد جاء قبل أوانه. وهناك مؤشرات أن مناهج التاريخ في المدارس البريطانية توشك أن تصبح موضوعاً للنزاع والجدل مرة أخرى، بسبب تطور التنافس بين المحافظين والمتطرفين من أجل السلطة(16). من الواضح، إذا، أن التاريخ ما يزال قوة فعالة جداً في تشكيل وعينا، وعلى هذا الأساس من المستبعد أن لا يكترث به على أنه تسلية أو ترف فكري عديم الجدوىٰ.

- 2 -

ليس من شك، إذاً، أن للتاريخ دوراً اجتماعياً فالمجتمع، أي مجتمع، يتطلب ماضياً من الممكن استعماله، والتصورات المختلفة للدور الاجتماعي تنتج تواريخاً متنافسة، ويفتخر الكثير من المؤرخين بالإنضمام إلى جانب أو آخر، اعتقاداً منهم أن لديهم مسؤولية اجتماعية بشأن تشجيع هذه أو تلك الهوية الاجتماعية، أو تأييد سلطة الدولة. ولكن هل هذا هو الاستخدام العملي الوحيد للتاريخ؟ هل التاريخ مجرد شيء ما يحتكر من أجل الدفاع عن نظرية ما (مهما كانت جديرة بالإحترام)، أو هل للتاريخ قيمة كفرع مستقل من فروع المعرفة؟ هل

(15) J. H. Plumb, The Death of the past, Macmillan, 1969, pp. 14 - 15, 142 - 5.
(16) See reports by Martin Walker in The Guardian, 19 and 20 June 1983, and feature article by Christopher Hill, 30 July.

التاريخ يمنح الحكمة أو هل أن كل ما يحققه يكمن في إعادة ترسيخ وجهات النظر العالمية السابقة؟ وبإختصار هل نستطيع أن نتعلم من التاريخ؟ أن أجيالاً من المؤرخين وقرائهم إعتقدوا أنه بإمكاننا أن نفعل. وقد لجأ هؤلاء وما زالوا يلجأون إلى التاريخ بحثاً على نوعين من التوجيه: الدروس التي تتعلق بكيفية التصرف في حالات حدثت حالات مماثلة لها في الماضي، وتوضيحات أشمل كأين يقفون الآن في وسط تدفق الزمن وبالتالي بشأن ما سيحدث في المستقبل.

إن الأمر الأول ينتمي منطقياً إلى الافتراض القائل بأن التاريخ بالنسبة للمجتمع يماثل التجربة الكامنة في الذاكرة بالنسبة للفرد. فالبشر يكافحون من أجل أن يتعلموا من أخطائهم ونجاحاتهم في حياتهم الجماعية، تماماً كما يفعلوا بشأن تجارب الفرد اليومية. وقد قيل إن السيرة التاريخية تبرز بوضوح في القراءة المتأنية المترفة لرجال السياسة البريطانيين. القليل منهم، في الواقع، قد كتبوا أعمالاً مميزة من هذا النوع، مثلاً، ونستون تشرشل وروي جينكينس[17]. والقول بأن رجال السياسة لديهم اهتمام ملحوظ ونشيط بالنص التاريخي الذي من خلاله ستقيم الأجيال القادمة مواقفهم، ما هو إلا جزء فقط من التفسير. فالسبب الحقيقي لاهتمامهم بدراسة التاريخ يكمن في أنهم ـ رجال السياسة ـ يتوقعون أن يجدوا الإرشاد والنصيحة لسلوكهم ـ ليس في شكل مثال أخلاقي (بالرغم من أن هذا الأمر قد نظر إليه بجدية في كل القرون السابقة لهذا القرن) ولكن في صيغة الدروس العملية ذات العلاقة بالشؤون العامة. وتعتبر هذه الطريقة لفهم التاريخ ذات أصل أو تاريخ طويل. وقد ترسخت بشكل استثنائي أثناء عصر النهضة عندما جرى البحث في سجل العصور القديمة الكلاسيكية، خاصة تلك العصور السابقة للقرون الوسطى، كمستودع للأمثلة الأخلاقية والعملية. وقد أعتمد وصف مكيافللي لمسقط رأسه: فلورنسا والمباديء السياسة الشهيرة التي طرحها في كتابه الشهير الأمير (1513) على السوابق الرومانية. إلا أن مكيافللي قد تعرض إلى توبيخ عنيف من قبل مؤرخ معاصر له وهو فرانسيسكو جوكياردينيFrancesco Guicciardini:

كم هو خطأ أن يستشهد بالرومان في كل مناسبة. إن أية مقارنة

(17) W. S. Churchill, Marlborough: His Life and Times, (4 vol), Harrap, 1933 - 38; Roy Jenkins. Asquith, Collins, 1964.

أريد لها أن تكون شرعية سيكون من الضروري أن تكون لدينا مدينة تتميز بأحوال مماثلة لأحوالهم، ثم أن تحكم هذه المدينة وفقاً لمثلهم في الحكم. وفي حالة وجود مدينة لها سمات مختلفة، فإن المقارنة ستبدو مشوشة وغير مرتبة، تماماً كما لو كنا نتوقع أن يسابق حماراً كما يسابق الحصان[18].

وقد أصاب جواكارديني كبد الحقيقة حيث عبر عن معارضته الواضحة للاستشهاد بالسوابق التاريخية التي عادة تظهر القليل من الاحترام للسياق التاريخي. فلكي تكون السابقة صحيحة، يجب أن تسود نفس الظروف التي كانت سائدة وقت الحادثة السابقة المماثلة، لكن نتيجة مرور الزمن تماثل ما يبدو وكأنه مشكلة قديمة تتطلب تحليلات مختلفة لأن الظروف المرافقة قد تغيّرت. وهكذا فإن العمل وفق قوة التشابه الجزئي غير عملي وهو دليل غير جدير بالثقة، كما أنه من المرجح أن يؤدي إلى الإحباط أو إلى النجاح.

أما الطريقة الثانية فإنها أكثر تعقيداً وأقل اختلافاً مع فكرة التغير التاريخي: أي أن النمط الواسع للمستقبل يمكن أن يستنتج من إتجاه التاريخ حتى الوقت الحاضر. والفكرة أن البشر دائماً في حالة تحول نحو أحوال جديدة في المستقبل تعتبر حديثة نسبياً في الحضارة الغربية. فقد اعتقد مفكرو القرون الوسطى أن العالم كان يتحرك بشكل عنيد وفقاً للمشيئة الإلهية نحو يوم الحساب الأخير، إلا أن هذا التفسير القائم على الإيمان بالأخرويات كالبعث والحساب لا يحمل معه أية فكرة بخصوص التغير التاريخي في الشؤون الدنيوية. وقد شهد عصر النهضة حركة إحياء لوجهة النظر الدورية في التاريخ التي كانت سائدة في العصور الكلاسيكية: فقدساءالإعتقادبأن الحضارة تخضع لتطور دوري يبدأ بالنمو والنضج ثم الإنحلال، وهذا يعني أن احتمال التغيير المتراكم الطويل المدى غير وارد. ولم يحدث تغير في هذا الاتجاه إلا في القرن الثامن حيث ظهرت ثقة واسعة الانتشار في أن للإنسان مستقبلاً بمعنى أنه يستطيع أن يتحرك وراء نطاق ما أنجزه سابقاً في العصور القديمة الكلاسيكية.

---

(18) Francesco Guicciardini, Maxims and Reflections of a Renaissance Statesman (Ricordi), Harper & Row, 1965, p. 69.

وقد فسر مؤرخو وفلاسفة عصر التنوير الماضي وفقاً لفكرة التقدم (أو الرّقي) التي تعني عندهم التحسن الأخلاقي والمادي للبشر من طريق استعمال العقل. كما قدم المدى الذي وصل إليه مجتمع القرن الثامن عشر من حيث ابتعاده عن همجية وخرافة الماضي أسساً للتفاؤل حول إمكانيات الإنسان لإنجاز ما يهدف إليه في المستقبل. وقد كانت هناك صورة أكثر تحديداً لنفس الفكرة سائدة أبان القرن الثامن عشر وذلك حينما انتحل عدد من الدول القومية، خاصة ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، التنبؤات المتفائلة الناتجة عن عصر التنوير، وأعلنوا قدرهم الواضح بوصفهم أمم المستقبل. ومن ناحية أخرى قدم ماركس البديل: صورة مدمرة للمستقبل عندما يتم إنجاز الاشتراكية بواسطة الثورة البروليتارية (أنظر الفصل الثامن). وكما تظهر هذه الأمثلة، هناك عنصر التفكير المبني على الرغبة، إن لم يكن تلاعب صريح، حول أغلب التنبؤات الكبيرة. كتاب عصر التنوير انفسهم الذين كانوا أكثر تحرراً من أغلب الآخرين من الولاءات الطائفية الضيقة، كانت لديهم فكرة غير مكتملة حول طبيعة الظروف التي يسرت عملية التغير التقدمي في الماضي أو ربما ستفعل في المستقبل.

إن إدعاءات التاريخ، كما سنوضح أدناه، بشأن تقديم سوابق تاريخية أو تنبؤات حول المستقبل ليست كلية بدون أساس؛ ولكن من المؤكد أن كتابة التاريخ مع أخذ هذه الأهداف في الاعتبار لم تكن عاملاً مساعداً يفضي إلى الفهم التاريخي. فالبحث عن السوابق ينزع إلى تأكيد أهمية التشابهات السطحية على حساب الاختلافات الجوهرية بين عصر وآخر، وفي حين أن المدافعين عن فكرة التاريخ بوصفها تطوراً تقدمياً يفسرون الماضي من وجهة نظر المعايير المنورة الحديثة، وبالتالي لم يكونوا مؤهلين بدرجة كافية لفهم عهود تاريخية مثل القرون الوسطى، التي كانت تسودها مباديء مرشدة مختلفة تماماً. وفي حقيقة الأمر إن الدراسة الأكاديمية الحديثة للتاريخ قد نشأت كرد فعل قوي لهذه الأساليب المتعلقة بالبحث التاريخي.

وقد أخذ رد الفعل هذا شكله المميز في أوائل القرن التاسع عشر، في ألمانيا أولاً، رغم أنه سرعان ما انتشر في كل أنحاء العالم الغربي. ويعرف عادة بالنزعة التاريخية Historicism وهي كلمة ترجع في أصلها إلى الكلمة الألمانية Historimus. والافتراض المنطقي الأساسي للنزعة التاريخية(*) يكمن في أن كل عصر هو بيان

فريد للروح البشرية مع ثقافتها ومثلها الخاص. فهؤلاء الذين يعيشون في عصر ويريدون أن يفهموا عصراً آخر ينبغي أن يتوفر لديهم إدراك بأن مرور الزمن قد غيّر بشكل عميق ظروف الحياة وأنماطها وعقلية الرجال والنساء أيضاً، ـ وربما حتى طبيعة البشر ذاتها ـ وهذا الجهد المبني أساساً على قدرة التخيل يجب أن نلجأ إليه لكي نتخلى عن قيم ومثل الزمن الحاضر وننظر إلى العصر المبكر من الداخل. إلا أن النزعة التاريخية كانت أكثر من مجرد صرخة لاستجماع القوة. ويؤكد المؤيدون للنزعة التاريخية أن ثقافة ومؤسسات عصرهم الحاضر (لا يمكن فهمها إلا تاريخياً) وإذا لم يتم استيعاب نموها وتطورها طوال العصور المتعاقبة فإن طبيعتها الحقيقية ستبقى أمراً محيراً. إن التاريخ وليس العقل كان المفتاح لفهم العالم.

وتعتبر الأسباب التي أدت إلى هذا التغير في طريقة الفهم معقدة. فقد كانت، جزئياً، رد فعل ضد العقلانية (**) التي سادت عصر التنوير، وهي أيضاً قد عكست الاهتمام المتزايد بأصول الحضارة الغربية. وقد كانت هذه سمات الرومانتيكية(***)، الحركة المسيطرة في الفكر الأوروبي حوالي سنة1800. إلا أن نمو النزعة التاريخية يرجع إلى حدّ بعيد إلى تأثير الثورة الفرنسية من وجهة نظر المحافظين كانت التجاوزات السياسية في فرنسا مثلاً مروعاً لما حدث عندما صرف

(*) النزعة التاريخية: الرأي القائل بأن جوهر المجتمع والثقافة يتسم بالاتجاه التطوري الحركي، وبأن جميع أنماط الحياة الاجتماعية تتعلق أساسا بمجال التاريخ الذي يتغلغل في جميع الأعمال، فهي، إذا محاولة لادراج جميع العلوم الاجتماعية تحت علم التاريخ وجعل الهدف الاساسي لها التنبؤ بالمستقبل من خلال تأكيد قوانين تاريخية عالمية. (المترجم).

(**) المذهب العقلي القائل بأن العقل هو في ذاته مصدر للمعرفة أسمى من الحواس ومستقل عنها. وان العقل هو الحكم في قضايا الفكر أو المعتقد أو السلوك وان كل ما هو موجود مردود إلى مبادىء عقلية، والاعتداد بالعقل ضد الدين بمعنى عدم تقبل المعاني الدينية إلا إذا كانت مطابقة للمبادىء العقلية المترجم.

(***) الرومانتيكية: حركة أدبية وفنية وفلسفية نشأت في القرن الثامن عشر كرد فعل ضد «الكلاسيكية المحدثة» وقد اتسمت بالتأكيد على العاطفة والخيال وبالنزعة إلى تصوير الخبرات الذاتية وتمجيد الإنسان العادي، وحب الطبيعة الخارجية وميل واضح إلى الكتابة. وباختصار تعني الاتجاه نحو التحرر من القواعد السائدة والتقاليد الموروثة وتغليب المشاعر الذاتية والخيال على العقل والمنطق. أما من وجهة النظر الفلسفية فانها تعني اطلاق الموقف الفردي واثارة الشعور في أغمض صوره والاعتقاد بلا نهائية الوجود ولا نهائية التقدم في التاريخ. (المترجم).

المتطرفون النظر عن الماضي. ويرى المحافظون أن المجتمع كل متناسق الأجزاء، تغوص جذوره في تراث وتقاليد الماضي، ومحاولة تطبيق مباديء جديدة بدون احترام للمؤسسات الموروثة كان تهديداً لبنية النظام الاجتماعي. ولكن حينما انحرفت الثورة ذاتها عن الطريق اكتسب عدد كثير من المتطرفين احتراماً جديداً للتاريخ أيضاً. ويرجع الفضل في تحررهم من الوهم إلى فساد المباديء الثورية في زمن نابليون، ثم ازدادوا تحرراً عندما عادت الأمور إلى وضعها السابق: إحياء الملكية والكنيسة من جديد في سنة1815. فهم قد اضطروا للاعتراف بأن الإنسان لم يكن جراً تماماً من تأثير الماضي كما افترضوا، وأن التغير التقدمي يجب أن يبنى على أساس الإنجازات المتراكمة للعصور السالفة. وبناء على ذلك كان هناك في أوائل القرن التاسع عشر شعور واضح بين الناس ذوي الوعي السياسي بأن التاريخ يفرض كوابح يتجاهلها المجتمع أثناء مراحل الخطر من تاريخه.

وقد كان تأثير ردّ الفعل المحافظ ضد الثورة الفرنسية قوياً على الرجل الذي بذل جهداً أكثر من أي رجل آخر في سبيل ترسيخ النزعة التاريخية كأسلوب مسيطر في البحث التاريخي ـ وهو ليوبولد فون رانكة(*) Leopold Von Ranke. لقد رفض رانكه الثورة، التي أدت إلى الاحتلال الفرنسي لألمانيا، والإعجاب المفرط الذي أولاه مفكرو عصر التنوير بفكرة التقدم وكانت وجهات نظره تمثل على نحو نموذجي آراء ووجهات نظر المحافظين الألمان في عصره، وبعد أن استقر رانكه في برلين أصبحت آراءه تتطابق أكثر مع الملكية البروسية. ومن سنة1824 إلى سنة 1872 كان رانكه أستاذاً بجامعة برلين ومؤلفاً لأكثر من ستين كتاباً. وقد كانت طريقته لدراسة الماضي تتسم بالتواضع وبالتجرد. ولم يقل رانكه إن البحث

(*) ليوبولد فون رانكه (1795 - 1886) مؤرخ ألماني علم في جامعة برلين ويعد من أوائل المؤرخين بالمعنى العلمي الحديث. وامتاز أستاذاً ومدرباً للطلاب على البحث العلمي وحاول ألا يتأثر بعوامل التحيز الدينية أو السياسية أو الفكرية من أجل الوصول إلى الحقيقة التاريخية بقدر المستطاع. وقد توفر على دراسة التاريخ الأوروبي الحديث. وعرف بالرجوع إلى المصادر الأولية وباستقلال في الرأي. ورفع شعار: أن هدف المؤرخ هو أن يعرف «حقيقة ما حدث فعلاً في الماضي»، ومن ثم كان يدعو إلى تجاوز كتابات المؤرخين إلى قراءة الوثائق المعاصرة (المترجم).

التاريخي لا يخدم غرضاً خارج ذاته. ومن المرجح أن رانكه كان آخر مؤرخ رئيسي اعتقد أن حصيلة الدراسات المماثلة لدراساته تكمن في أنها تظهر مشيئة الله في التاريخ الإنساني. إلا أنه لم يحاول أن يبحث عن دروس عملية من الماضي. فكما شرح رانكه في مقدمة أول كتبه التي كثيراً ما اقتبس منها الباحثون:

> إن التاريخ قد أُسندت له مهمة الحكم على الماضي وتقييمه، ومهمة توجيه الحاضر لفائدة الأجيال القادمة. ولا يطمح هذا العمل إلى مثل هذه الوظائف الشامخة. إن هدفه يكمن أساساً في مجرد أن يكشف كيف كانت الأشياء واقعاً[19].

وقد كان رانكه يعني بذلك شيئاً أكثر من التصميم على استعادة الأحداث التاريخية، بالرغم من أن هذا كان بالتأكيد جزءاً من برنامجه[20]. .والفكرة أن الماضي يمكن إستعادته تعود إلى عصر النهضة، منذ ذلك الزمن، إذاً، قد أنجزت البحوث الأثرية درجة ملحوظة من الدقة فيما يتعلق بالحقيقة التاريخية. أما ما كان جديداً حول طريقة البحث عند أصحاب النزعة التاريخية فتكمن في إدراكهم أن جو وعقلية العصور السابقة ينبغي أن يعاد بناؤها أيضاً، إذا أردنا للسجل الرسمي للأحداث أن يكون له أي معنى. مهمة المؤرخ الرئيسية، إذاً، أصبحت تكمن في إكتشاف لماذا تصرف الناس كما فعلوا عن طريق متابعة آثارهم والنظر إلى العالم من خلال عيونهم والحكم عليه بقدر الإمكان وفق معاييرهم. وقد شمل هذا الالتزام كل العهود التاريخية السالفة، مهما كانت تبدو غريبة للمراقبين المحدثين. وقد كافح رانكه نفسه ليصل إلى هذه الغاية في معالجته للحروب الدينية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، كما عالج الآخرون العصور الوسطى بنفس الطريقة.

أما التساؤل عما إذا كان رانكه أعظم مؤرخ ظهر حتى الآن فإن ذلك مسألة عرضة للنقاش إلا أنه فعلاً قد أسس المنهجية الحديثة للتاريخ الأكاديمي لأنه قد طور أساليب البحث الضرورية لتفي بتنفيذ برنامج المدافعين عن النزعة التاريخية،

---

(19) L. von Ranke, Histories of the Latin and German Nations from 1494 to 1514, extract translated in G. p. Gooch, History and Historians in the Nineteenth Century, 2nd edn, Longman, 1952, p. 74.

(20) Unfortunately this is the impression conveyed by the most frequently cited translation, What actually happened: see Fritz Stern (ed). The most frequently cited translation, What actually happened: see Fritz Stern (ed). The Varieties of History, 2nd edn, Macmillan, 1970, p. 57.

خاصة فيما يتعلق بتفسير وشرح المصادر الأولية (أنظر الفصل الثالث). ويتضمن الوعي التاريخي الحديث عنصرين: الوعي بالتفاوت والتباين في الظروف والعقلية التي تخلف ثغرة واسعة بين عصرنا الحالي وكل العصور السابقة، وإدراك بأن عالمنا يدين بشخصيته المميزة للطريقة التي تطورت من ظروف وعقليات الماضي. إنه في منتصف القرن التاسع عشر ولأول مرة تم إكتشاف المعاني المتضمنة في هذه الأفكار وتم إدراكها في ممارسات المؤرخين. ومنذ ذلك الوقت بقيت السيمة المميزة لعلم التاريخ.

- 3 -

ومع أن النزعة التاريخية قد تعير ذاتها بيُسر إلى الدراسات الأثرية، وتجذب إليها عدداً من المهتمين بدراسة المخلفات الأثرية، إلا أنها مع ذلك لا تظل بدون معاني علمية تخرج عن مضمونها، مع الإقرار بأن دراسة الماضي من أجل ذات الدراسة، أو ولوجه من الداخل قد تشكل جوهر ما يقوم به المؤرخ، إلا أن ذلك لا يشكل بالضرورة الغاية القصوى بالنسبة له، مما يثير التساؤل عن الفوائد العلمية العائدة على المجتمع من وراء مساندته على إجراء مسح حقيقي وصادق لإعادة هيكلة التاريخ. الإجابة عن هذا التساؤل ثلاثية.

أولاً، أن الجهد المبذول من أجل استعادة جوهر كل عهد في الماضي ينبهنا إلى التنوع الكلي في عقلية وإنجازات البشر - وبالتالي ينبهنا أيضاً إلى حد ما إلى سلسلة من الاحتمالات تحت تصرفنا. ويتعلق هذا جزئياً بالقدرة على التخيل. فالتاريخ، قبل كل شيء، يقدم لنا نظرات عميقة في مجموعة من العقليات البشرية. وقد استطاع قلة من الناس فقط أن يتنبأوا بصعود أدولف هتلر أو أيدي أمين(*) إلى السلطة والقوة؛ ولكن بالنسبة لشخص ما لديه معرفة تاريخية أن شخصيتهما كانتا، على الأقل، معقولة وممكنة على أساس النظر إليهما في إطار سلسلة من الانحراف البشري سجلها التاريخ. إن محاولة في الفهم التصوري هنا ممكنة، ليس من أجل، يجب أن نضيف، تبرير جرائمهما ولكن من أجل توفير أساساً لمعالجة هاتين الظاهرتين بشكل فعال وواقعي. ومن هذه الزاوية كلما كان مجال

(*) أيدي أمين Idi Amin رئيس أوغندا السابق.

الدراسة أوسع كان ذلك أفضل، وليست الصين الإمبراطورية أو أفريقيا قبل العهد الاستعماري بأقل أهمية في هذا الصدد من القرون الوسطى أو الحروب الدينية في التاريخ الأوروبي.

ويعتبر التاريخ أيضاً سجلاً للإنجاز البشري، إنه بيان مفصل بالأشياء النافعة التي تدرك بواسطتها الأجيال اللاحقة قيمتها، وهذه فكرة مألوفة في الفنون الإبداعية. فأعمال الرسامين والنحاتين ازدادت قيمة وبشكل، دوري من طريق الاحتكاك بأساليب الماضي، ومنذ عصر النهضة، إن لم يكن قبل ذلك، اتسم الفن الغربي بنزعة واضحة تهدف إلى خدمة وتغذية تاريخه. وبصورة شمولية أكثر، إن المعرفة التاريخية تخدم كمنبه بوجود عادة أكثر من طريقة واحدة لتفسير تنبؤ ما أو الاستجابة لحالة ما، وإن الاختيارات المفتوحة أمامنا هي عادة أكثر تنوعاً مما نفترض. ومثلما تظهر للعيان عملية التغير التاريخي، قد تصبح المجادلات أو البرامج القديمة مرة أخرى ذات علاقة مناسبة بموضوع البحث، وقد كان هذا عنصراً مستمراً في عمل المؤرخ الرئيسي للثورة الإنجليزية: كريستوفر هيل Christopher Hill:

> بما أن الرأسمالية، والأخلاق البروتستانية، وعلم الطبيعة أو الفيزياء النيوتنية(*)، التي طالما تم التسليم بها جدلاً من قبل حضارتنا، قد أصبحت، الآن على الأقل، تتعرض لنقد عام وواسع، فمن المفيد أن نلتفت إلى الوراء لننظر بجدية ومن جديد في مجادلات وآراء هؤلاء الذين كانوا يعارضونها قبل أن تحصل على قبول عالمي[21].

ثانياً، ماذا نستطيع أن نقول عن الاحتكام الفوري إلى التاريخ والإعجاب به مصدراً للسوابق والتنبؤ؟ من خلال كل ما ذكرناه سابقاً حول الثغرة الواسعة التي تفصلنا عن كل العصور السالفة، سيتضح أن الاستشهاد بالسوابق من الماضي البعيد

(*) نسبة إلى إسحاق نيوتن Isaac Newton (1643 - 1727) وهو عالم رياضيات وفيزيائي إنجليزي. وضع قانون الجاذبية العام وقوانين الحركة. (المترجم).

(21) Christopher Hill, Change and Continuity in Seventeenth - Century England, Weidenfeld & Nicolson, 1974, p. 284.

يعتبر مغامرة غير مثمرة تماماً، لأن الماضي في القريب فقط يمكن أن يعالج بهذه الطريقة وبصورة مفيدة، وهذا من بين الأسباب التي تدفعنا إلى دراسة التاريخ المعاصر بعناية وتبرر كونه يستحق الدراسة الدقيقة. ولكن حتى هنا تعتبر المهمة مثبطة للهمة، على سبيل المثال لنأخذ في الإعتبار حالة السباق في مجال التسليح. فالعقد السابق للحرب العالمية الأولى نظر إليه عادة كدرس مستهدف في مخاطر الضعف العسكري وفي تهدئة واسترضاء قوة عدوانية. إلا أننا نستطيع أيضاً وبشكل موازٍ أن نستشهد بسابقة الحرب العالمية الأولى ذاتها، وكانت أسباب هذه الحرب تكمن أساساً في التصاعد الشديد في مجال التسلح إبتداء من تسعينات القرن التاسع عشر حتى نشوب الحرب. أية سابقة تعتبر صحيحة هنا؟ الإجابة يجب أن تكون: لا تصلح كلتاهما أن تكون سابقة. حتى ضمن مدى مئات السنين، لا يعيد التاريخ نفسه، ولا توجد حالة تاريخية حدثت، قد تكررت أو كان بالإمكان أن تتكرر في كل نقطة. وإذا تكرر حدث تاريخي أو نزعة، كما حدث فيما يتعلق بسباق التسلح، فإنها ستتكرر كنتيجة لإتحاد فريد لمجموعة من الظروف والاستراتيجيات التي نتبناه يجب أن تأخذ في الاعتبار هذه الظروف[22].

وفي الوقت نفسه، يجدر بنا أن نلاحظ أن اللجوء إلى القياسات التاريخية هي عادة وجزء غير ممكن تفاديه في العقلية الإنسانية أو التبرير الإنساني، وعادة يميل إليها خصوصاً هؤلاء الذين يشغلون مناصب عامة. وإذا نظرنا إلى التشابهات التاريخية بروح نقدية فإنها يمكن أن تكون مفيدة، بمعنى أن تلقي ضوءاً على بعض المشاكل التاريخية: أي إذا قمنا بمقارنة عدد من الخيارات المتوازية بعضها ببعض مع الأخذ في الاعتبار تبيانها وظروفها المميزة نستطيع أن نتنبه إلى مظاهر غير مشكوك فيها حتى الآن من الوضع الحاضر، وهي مظاهر ربما تكون ذات صلة وثيقة جداً لصياغة السياسة. وليس من شك في أن المقارنات عبر الزمن قد تنير الحاضر من طريق إلقاء الضوء على ما حدث من جديد وما هو جديد على حد سواء، شريطة أن لا ننظر إلى الماضي بشكل مؤقت بحثاً عن حلول لمشاكل . . . الحاضر[23].

(22) David H. Fischer, Historians' Fallacies, Routledge & Kegan Paul, 1971, Ch. 9.

(23) Geoffrey Barraclough, From Agadir to Armageddon, Weidenfeld & Nicolson, 1982, is an explicit and controversial attempt to apply a historical analogy.

وحقيقة أن التاريخ لا يعيد نفسه إطلاقاً تحد أيضاً من الثقة التي من خلالها يستطيع المؤرخون أن يتنبأوا. ومهما كان محتملاً، كما قد يبدو، أن تكرر حدوث هذا أو ذاك العامل سيؤدي إلى نتيجة مألوفة، فإن عملية التغيير التاريخي المستمر تعني أن المستقبل سيتأثر دائماً وجزئياً بعوامل إضافية لا نستطيع أن نتنبأ بها، ولا أحد يستطيع أن يحدد مدى تأثيرها على المشكلة التي في متناولنا. إضافة إلى ذلك حينما يتصور الناس حالتهم كـ «تاريخ يعيد نفسه»، فإن تصرفاتهم ستتأثر بمعرفتهم حول ما حدث في المرة الأولى. إلا أن هناك نوعاً آخر من التنبؤ يبشر باحتمالات أفضل لنجاح: دمج اتجاهات الماضي وإسقاطاته في المستقبل. ويمكن أن نصنف ذلك كأسلوب أو شكل متعاقب ـ عكس الشكل التكراري أو المتواتر ـ للتنبؤ التاريخي. وفي كل طريقة صريحة هذا ما يعني «التاريخ كتقدم»، وهذا ما تعنيه مدرسة تفسير التاريخ على أساس فكرة التقدم ولكن نوع التنبؤ المتعاقب المطلوب اليوم لا يهتم كثيراً بمصير الإنسان ويهتم أكثر بنزعات في مجالات محددة من النشاط الاجتماعي وداخل مجتمعات معينة.

إن أي شخص مهتم بمستقبل جنوب أفريقيا، مثلاً، من الحكمة أن يأخذ في الاعتبار تنبؤ سيقره أغلب المؤرخين بشأن قوة ما حدث هناك منذ بداية صناعة البحث عن معدن الذهب مائة سنة مضت: من المفترض أن ثقافة البيض المتسمة بدرجة عالية من الميّز العنصري والاقتصاد الذي يعتمد، على نحو متكلف، على العمالة غير البيضاء، يعني أن جنوب أفريقيا ستعاني مواجهة متزايدة العنف بين الأجناس طوال المستقبل المتنبأ به. وليس هذا نبوءة لا لبس فيها أو لا تحتمل غير تفسير واحد، لأن تغير الرغبات والمواقف بين الأقلية الحاكمة لا يمكن تجاهله تماماً، إلا أنه، منع ذلك، يشير إلى قوة النزعة التي ستؤكدها أية سياسة موازية. إن المعرفة التاريخية تزودنا بالأسس، ليس لتنبؤات مطلقة، ولكن لتصورات في مستقبل الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشترط إدراكاً دقيقاً وأساسياً للظروف التي من خلالها سينمو العمل المستقبلي.

وعلى افتراض أن المؤرخ لديه اهتمام مميز في ظاهرة النمو والتطور، فإن هذا هو نوع التنبؤ الذي تستطيع المهنة أن تقدمه، ولكن قلة من المؤرخين يخاطرون بادعاء مهنتهم بأنها ذات علاقة وطيدة بالمجتمع المعاصر بشأن التنبؤ أو

الاستشهاد بالسوابق. وأهم من ذلك الوعي الذي يساعدنا على معرفة ما هو ثابت وما هو سريع للزوال في ظروفنا الحالية. وهذا هو ما يقصد به أساساً بمصطلح المنظور التاريخي. وأحياناً تفهم التبريرات وفق هذه المفاهيم على أساس أنها محاولة لإنقاذ وثاقة صلة التاريخ بالمواضيع، أو قل العلوم الأخرى من قبل هؤلاء الذين ينفرون من تقديم قياسات جزئية، إلا أن هذه النقطة ذات أهمية، حيث أنها تحتوى على معانٍ عملية لتدبير إدارة التغير الاجتماعي والسياسي. وتوجد نزعة لدى أغلب الناس بأن يسلموا جدلاً بالكثير من المؤسسات والمواثيق التي نسجت حياتهم ذاتها فيها، بمعنى الافتراض أن هذه المؤسسات والمواثيق قد سادت وانتشرت عبر زمن لاترقى إليه ذاكرة أحد وتعتبر قواعد السلوك العائلية هنا حالة في صميم الموضوع. فالزواج المبني على الحب من نوع «حتى يفرقنا الموت» يفترض بشكل عام أن يمثل نموذج السلوك التقليدي في المجتمع الغربي وبالمقابل مع هذا تبدو نسبة الطلاق الحالية انهياراً مروعاً في السلوك العائلي. ومن المؤكد أنه في مجتمع ما قبل الصناعة (وفي بعض الأحيان حتى بداية مرحلة التصنيع) كانت العقوبات الاجتماعية ضد الانحراف عن قواعد السلوك الاجتماعي أكثر قسوة مما هي عليه اليوم؛ ولكن توجد أيضاً أسباب أقل للتفكير في الإنفصال أو الطلاق، لأن الناس عموماً كانوا يتزوجون في وقت متأخر ويموتون في أعمار مبكرة أكثر مما هو الحال الآن، وإلى حد أن مدة الحياة الزوجية كانت أقصر بكثير مما هي عليه في الوقت الحاضر، في حين أن التوقعات التي كان الأزواج يفكرون فيها كانت تتعلق بالانتاج المحلي وإعادة الانتاج أكثر من علاقتها بالحب والسعادة.

واليوم تعكس نسبة الانهيار في الزواج هذه التغيرات بوضوح. الزواج نفسه لم يتغير، ولكن طبيعته ووظيفته قد تغيرتا بصورة جوهرية خلال القرنين السابقين[24]. إضافة إلى ذلك فإنه من اليسير أن نقع في خطأ معاكس بشأن الافتراض أن كل ميزة قديمة جداً وراسخة هي ذات أصل حديث نسبياً. وفي هذا الصدد يلاحظ مارك بلوك Marc Bloch وهو عالم فرنسي كبير متخصص في تاريخ القرون الوسطى وثقافتها أن نمط امتلاك الأرض في شمال فرنسا لم يكن نتيجة

(24) Michael Anderson, The relevance of family history, in Chris Harris (ed). The Sociology of the Family, University of Keele, 1980.

لمرسوم نابليون بخصوص قوانين الميراث كما قد افترض المصلحون، ولكن تعود أصولها إلى أنماط الزراعة التي ترجع إلى عصور ما قبل التاريخ(25).

أحد أهم الدروس وأثمنها التي يعلمها التاريخ، إذاً، تكمن في فهم ما هو ثمين وما هو عابر غير باقٍ في أوضاعنا الحاضرة. وسيساعد هذا الفهم على تقدير كيف بالإمكان إنجاز تغييرات معينة بيسر وهو أمر يحتاج أن يعرفه كل المصلحون المتطرفون. وقد كانت هذه هي الطريقة لفهم التغيير التي تبناها ر. هـ. تاوني R. H. Tawney أشهر مؤرخ متخصص في تاريخ إنجلترا الاجتماعي في فترة ما بين الحربين العالميتين ومصلح اجتماعي ذو تأثير ملحوظ وواسع. في أهم وأشهر أعماله: الدين وصعود الرأسمالية(1926) **Religion and the rise of capitalism** هدف تاوني إلى إيضاح كيف أن تحرير الأخلاق الاجتماعية المسيحية كان من سلوكيات الأعمال، التي كانت كلية في زمنه (ومن وجهة نظره كانت كارثة) ظهرت لأول مرة، ويتتبع الكتاب العلاقة المتبادلة بين التطهرية Puritanism والروح الرأسمالية أثناء القرن السابع عشر، التي بلغت الذورة في نجاح وسيادة الفردية الاقتصادية بعد إعادة الملكية في إنجلترا سنة1660. وقد عبر تاوني عن ذلك بأسلوب أنيق بقوله:

> إذا قام المؤرخ بزيارة الأقبية، فإن ذلك ليس حباً في الغبار، ولكن من أجل تقرير مدي ثبات المبنى، ومن أجل فهم معنى الانشقاقات والتصدعات، ومن الضروري أن يعرف جودة أسس وقواعد المبنى(26).

إن هذا النوع من المنظور التاريخي يختلف تماماً عن الفكرة القديمة التي تقول بأننا نستطيع أن ننظر إلى الماضي من أجل البحث عن حلول للمشاكل الحالية. كما أنه بعيداً جداً عن المنظور المحدد الذي من خلاله تفسر مدارس «التاريخ كتقدم» المختلفة الماضي. إن التاريخ ليس محجراً تستخرج منه معاني تضفي الشرعية على مثل معينة، بل ينظر إليه هنا بوصفه وسيلة من أجل تفسير

---

(25) Marc Bloch, The Historian's Craft, Manchester University Press, 1954, pp. 39 - 40.
(26) R. H. Tawney, History and Society, Routledge & Kegan Paul, 1978, p. 55.

سيطرتنا على وضعنا الحاضر. أن تكون حراً لا يعني أن تتمتع بحرية التصرف المطلقة - إن ذلك حلم خيالي - بل أن تدرك إلى أي حد يكون فكر وسلوك شخص ما مشروط ومحدد بتراث الماضي. وقد يبدو ذلك للبعض كدعوة للمحافظة. إلا أن ما تقدمه، في الحقيقة، يكمن في توفير أساس واقعي للمبادرات المتطرفة. إن استراتيجيات التغيير التي تخفف في تنظيم المؤسسات المكملة لثقافتنا خلال الكثير من القرون، من المرجح أن تنهار، فمن خلال الاستخفاف بالعقبات التي تعترض طريق التغيير ستنتهي كإيماءات سياسية غير ذات جدوى.

أما المعنى العملي الثالث الذي تتضمنه منهجية النزعة التاريخية لفهم الماضي فيتعلق بالروابط بين التاريخ والقوة السياسية التي بدأنا بها افتتاحية هذا الفصل، وربما توحي الأمثلة التي استشهدت بها - التاريخ القومي، تاريخ المرأة. . .إلخ - أن الهدف هو الدعاية وليس تاريخاً. في الواقع إن البحث عن هوية جماعية في الماضي لا تؤدي بالضرورة إلى خلق أسطورة، كما آمل أن أوضح، فيما بعد، في هذا الكتاب (الفصل السابع)، أن كل التاريخ، بغض النظر عما إذا كان يتصل مباشرة بالضرورات الاجتماعية الحالية أم لا، هو تاريخ انتقائي، وأن قاعدة ما من قواعد الانتقاء ليست جوهرياً وحقيقياً أكثر صحة من أية قاعدة أخرى، لكن من الواضح أن الالتزام السياسي الملح المهيمن من المرجح أن ينتج رواية أسطورية للتاريخ، والأساطير يمكن أن تكون خطيرة فهي تقود إلى استجابات ومواقف مضللة، كما أنها تعترض سبيل الدروس التي يمكن أن نتعلمها من التاريخ. فكما رأينا سابقاً أن الجماعات الحاكمة تهتم بتشجيع الماضي الأسطورى [التاريخ الأسطوري] الذي يستخدم لإضفاء الشرعية على قوتها أو من أجل أن تكسب التأييد لسياسات معينة. في بريطانيا، اليوم، تستعمل الأسطورة الفيكتورية إذ يستفاد منها بشكل مباشر. فالساسة يحاولون تبرير التفكيك التدريجي لدولة الرفاهة(*) والتراجع عن اقتصاد الدولة الموجه وذلك بالاحتكام إلى القيم

(*) دولة الرفاهة Welfare State: نظام اجتماعي تكون الدولة بمقتضاه، مسؤولة عن رفاهة مواطنيها الفردية والاجتماعية ويطلعه المصطلح ايضاً على أي دولة تطبق أو قل تحاول ان تطبق مثل هذا النظام على سبيل المثال بريطانيا. (المترجم).

الفيكتورية المتمثلة في الاعتماد على النفس والتنافس الفردي التي، زعم، أنها خلقت من بريطانيا أمة محترمة وقوية في القرن التاسع عشر. لكن هل نريد فعلاً أن نعود إلى نظام (أو مستوى) العوز البشري وإلى التدمير الغير مسيطر عليه كلية للبيئة الذي اتسمت به (ذروة) الحرية الاقتصادية الفيكتورية Laissez Faire(*)؟ ويمكن أن تكون الأساطير التي يضمرها مجتمع ما حول مجتمع آخر أيضاً طويلة الإناة وضارة بوضوح. مثلاً حينما كانت الإمبراطورية الأفريقية في أوجها أبان أوائل القرن العشرين، كانت معنويات بريطانيا الإمبريالية قد تعززت بفكرة أن الأفريقيين كانوا (من الناحية الاقتصادية) كسالى وعاجزين. في الواقع أن القارة في أواخر القرن التاسع عشرة كانت تجتازها طرق التجارة المحلية المنتشرة على نحو واسع وتربط الدواخل بالساحل. وأغلب الاحتياجات الغذائية للمدن التي، فيما بعد، أضحت مشكلة برزت للوجود في أعقاب الاحتلال الاستعماري، كان يفي بها المزارعون الأفريقيون الذين استجابوا بسرعة للفرص التجارية المتاحة[27]. ومع ذلك فإن الآراء المقولبة الأسطورية بشأن عدم الملائمة الاقتصادية قد استمرت، وهي تساهم في الخبرة الخادعة التي من خلالها يبدي الخبراء الأجانب آرائهم في متطلبات التنمية الأفريقية اليوم، مع نتائج جد مدمرة.

أما فيما يخص التواريخ المعارضة فإن المشكلة هنا تكمن في أن وجهة النظر المبنية على الماضي التي يمكن أن تساهم في استعادة الوعي يمكن أن تكون أقل

(*) Laissez - Faire سياسة عدم التدخل وهي مبدأ يقاوم التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية إلا بمقدار ما يكون ذلك التدخل ضرورياً لحفظ الأمن وصيانة حقوق الملكية الشخصية. والمصطلح مستمد في الأصل من عبارة Laissez - Faire ويقصد به «حرية التجارة والعمل». ويؤكد هذا المذهب على حرية الفرد لتحقيق مصالحه وخاصة علاقاته ونشاطاته الاقتصادية بأقل تدخل رسمي أو حكومي. وذلك على افتراض أن الفرد يزداد انتاجه حينما تتاح له فرصة تحقيق مصالحه الخاصة بدون أي قيود خارجية وأن هناك قوانين طبيعية تكفل سعادة الأفراد ومن شأن تدخل الدولة عرقلة هذه القوانين. (المترجم).

(27) Richard Gray and David Birmingham (eds). Pre - Colonial African Trade, Oxford University Press, 1970; Robin Palmer and Neil Parsons (eds). The Roots of Rural Poverty in Southern and Central Africa, Heinemann, 1977.

فائدة لتخدم كدليل للتصرف. وقدر كبير من مثل هذا التاريخ هو بصراحة تاريخ «إيحائي» أو «انتصاري» بمعنى أنه يجعل الماضي رومانتيكياً من طريق تأكيد البطولة في أوقات المحن والأزمات. وقد تؤدي هذه الطريقة إلى تصورات خاطئة عن المستقبل. مثلاً معظم تاريخ العمال الحديث في بريطانيا ينزع إلى تأكيد تقاليد التطرف السياسي والنضال ضد الرأسماليين؛ ومع ذلك إذا كان الغرض من ذلك هو توفير تصور تاريخي معقول من خلاله يمكن تخطيط الاستراتيجيات السياسية، فإن تاريخ العمال لا يمكنه تجاهل تراث آخر طويل أيضاً وهو تراث الطبقة العاملة «الثورية» المحافظة التي ما زالت نشيطة حتى اليوم. في مؤتمر المؤرخين الاشتراكيين الذي عقد في سنة 1979 قال بيتر بورك Peter Burke ما يلي:

> بالرغم من أني أعتبر نفسي اشتراكياً ومؤرخاً، فأنا لست مؤرخاً اشتراكياً، أقصد أنني لا أؤمن بالتاريخ الاشتراكي، فأنا أعتقد أن استعمال التاريخ كسلاح في النضال السياسي له نتائج معاكسة. في هذه الحالة نحن نميل إلى تصديق الدعاية المترتبة على هذا الاستعمال، ومن ثم نغالي في تصوير الماضي بطريقة مسرحية، وبالتالي ننسى التعقد الحقيقي للأمور في أي وقت. كما نميل إلى جعل الأشياء التي تخصنا مثالية، ونقسم البشر إليّ نحن وهم(28).

وهكذا إن خلق الأساطير حول الماضي، مهما كان الأمر الذي تخدمه مرغوباً فيه فإنها متعارضة مع فكرة التعلم من الماضي.

للمؤرخ، إذاً، وظيفة سلبية ذات شأن في تقويض الأساطير والخرافات التي توضح أو تحرف تفسيرات الماضي. في هذا الدور المؤرخ يشبه «جراح العيون المتخصص في نزع السُدّ: إعتام عدسة العين»(29). بالإضافة إلى تصحيح الأساطير والخرافات حول مجتمعنا، يستطيع المؤرخ أن يقدم مساهمة إيجابية عن طريق استكشاف الأساطير والخرافات التي تشكل الوعي لدى المجتمعات الأخرى،

---

(28) Peter Burke, People's history or total history in Raphael samuel (ed). People's History and Socialist Theory, Routledge & Kegan Paul, 1981, p. 8.
(29) Theodore Zeldin, After Braudel, The Listener, 5 November 1981, p. 542.

وليس من شك في أن القدرة على تجاوز الافتراضات الفردية، وسبر غور ما في ثقافات المجتمعات الأخرى التي ورثت تقاليد قومية مختلفة، تعتبر في غاية الأهمية لإدارة فعالة للعلاقات الدولية. إن بعض الأخطاء التي ارتكبها رجال السياسة البريطانيون في سياستهم نحو أوروبا المركزية (وسط أوروبا) أثناء ثلاثينات القرن العشرين يمكن أن تعزى إلى جهلهم بالأساطير القوية التي كانت آنذاك، سائدة في ألمانيا النازية. وتعتبر إيرلندا نموذجاً تقليدياً لنتائج خطيرة مترتبة على تصديق الأساطير المحلية إلى حد بعيد وفي ذات الوقت معرفة القليل جداً عن الشعوب الأخرى. إن الإيرلنديين لا يقاسون، كما هو عادة شائع، من قدر وافر من التاريخ، بل من قدر قليل منه، أي أن لديهم قدراً قليلاً جداً من الوعي بالمحيط التاريخي الواقعي الذي في غماره قد تطورت بلادهم وأساطيرهم الطائفية المتعصبة. ومن ناحية أخرى فقد دفع البريطانيون ثمناً غالياً لسياساتهم القائمة على أساس تنقصه المعلومات التاريخية نحو إيرلندا أثناء الفترة ذات الأثر الفعال في تكوين (الدولة الإيرلندية): من ثمانينات القرن التاسع عشر إلى عشرينات القرن العشرين؛ وما يزال البريطانيون في الواقع، يتصرفون بالطريقة نفسها[30].

وتظهر الحالة الإيرلندية بكل وضوح ما هي المهمة الرئيسية الملقاة على عاتق المؤرخين. إن حقيقة أن إعادة بناء وجهة نظر أو رؤية أكثر صدقاً وإنصافاً للماضي ـ وقد أنجز المؤرخون في إيرلندا الكثير في هذا المجال في السنوات الأخيرة ـ لا يعني بالضرورة أن هذه الرؤية ستكون هي العنصر الغالب بدلاً من الروايات المحرفة والسائدة شعبياً. من الصعب التخلي عن الانعكاسات الذهنية (العقلية) اللاإرادية في مدى حياة المرء، خاصة عندما تكون ذات علاقة قوية بالحرص على المصلحة الشخصية من غير اعتبار لمصالح الآخرين (على الأقل في المدى القريب). ويوجد تقدير ضئيل للفرق بين معنيين لكلمة «التاريخ» ـ بين التاريخ كما حدث فعلاً والتاريخ كتمثيل جماعي لما حدث. وقبل كل شيء، إن الإساطير تزدهر عندما تكون المعرفة التاريخية سطحية ولا توجد وجهة نظر بديلة متاحة بيسر. إن الثقافة التاريخية الصحيحة تتألف من المعرفة التاريخية العميقة إلى

(30) D. W. Harkness, History and the Irish, Queen's University of Belfast, 1976.

جانب استيعاب مبادىء النقد التاريخي. ويبرهن انتشار الأسطورة على أهمية هذا البرنامج بوصفه ضرورة اجتماعية وليست ترفاً بالنسبة للأقلية التي تحتاج إلى العناية والاهتمام.

- 4 -

مع التسليم، إذاً، بأن للتاريخ أهمية عملية ومتنوعة فيما يتعلق بصلته الوثيقة بفهم الأمور الأخرى، فإن السؤال يبقى ما إذا كان ذلك يجب أن يؤثر على الطريقة التي يبدأ بها ومن خلالها المؤرخون أعمالهم. من الصعب تماماً، قبل ثورة رانكه، إثارة هذا السؤال، فالمؤرخون قد صدقوا افتراضات قراءهم: أي إن الثقافة التاريخية قد قدمت تدريباً للمواطنين ورجال الدولة على حد سواء. وكما سبق القول هناك عدد كبير من المؤرخين يهتمون بالدروس التي يمكن أن تستقي من الماضي ومن معنى التاريخ. فهم يقبلون أن التاريخ يزودنا بالأسس لتحليل معقول ومنطقي للسياسة. في الواقع، إن الكثير من المؤرخين الممتازين، من جواكارديني في القرن السادس عشر إلى ماكوليMacaulay في القرن التاسع عشر، كان لديهم نشاط ملحوظ في الحياة العامة. إلا أن كل هذا قد تغير بسبب إضفاء الصفة الاحترافية على التاريخ، بمعنى أن التاريخ أصبح حرفة. وفي أواخر القرن التاسع عشر أضحت دراسة التاريخ سمة مميزة ودائمة في مناهج الدراسة الجامعية في كل أنحاء أوروبا، وقد سيطر عليها نوع جديد من المؤرخين الذين اقتصرت مهنتهم على الحياة الأكاديمية إلى حد بعيد، وادعاؤهم التقليدي القائل بتقديم إرشادات عملية يبدو غير وثيقة الصلة بالموضوع، إلى درجة الإحراج. إنهم قد تقيدوا بدقة بالمبدأ الأساسي في النزعة التاريخية: إن دراسة التاريخ «من الداخل» كانت غاية في حد ذاتها. ولا يزال هذا الموقف يمثل الطريقة المهنية التقليدية بين المؤرخين البريطانيين. ويعتبر ج . ر . ألتون G . R . Elton ، الخبير البارز في حكومة تيودور، نصيراً صريحاً لهذا المبدأ التقليدي السائد، فهو يلاحظ:

> إن على أساتذة التاريخ أن يصرفوا أنظارهم على متطلبات المجتمع التي هي متطلبات تنم على الجهل، من أجل الاهتمام بالتطبيقات العملية الفورية للتاريخ. فهم يجب أن يتذكروا أن «فائدة»

الدراسات التاريخية تكمن أساساً في المعرفة التي تزودنا بها في فهم مشاكل حالية معينة من طريق دراسة الأسباب التاريخية البعيدة التي مهدت لوقوعها. كما أن فائدتها تتضح أكثر في حقيقة أنها تقدم معايير لإصدار الأحكام وتمدنا بقدرات الإقناع بالحجة والمنطق والعقل التي هي فقط قادرة على تطويرها وهي سمات أساساً من صميم هذه الدراسات وتبدو بشكل استثنائي حادة الإدراك ومتوازنة(31).

بصرف النظر عن ما تقدمه من تدريب فكري وعقلي وتأملي، تعتبر دراسة التاريخ مهنة شخصية، في أغلب الأحوال تخول المرء لبلوغ بعض الوعي الذاتي عن طريق الخروج من دائرة تجربته المباشرة(32). هذه التبريرات ليست غريبة عن التاريخ: فتدريب الذهن هو جزء من كل الممارسات الأكاديمية التي تستحق الذكر. بينما الزعم بأن دراسة التاريخ توسع تجربة المرء يمكن أن يبرهن عليها بدرجة مساوية من الإقناع، إن لم تكن أكبر، من قبل أساتذة الأدب.

وتتمثل إحدى النتائج الإيجابية لـ «دراسة التاريخ» من أجل دراسته فحسب » في الألتزام الصادق بتحديد واستعادة الماضي في كل بُعْد مادي أو فكري. ويرى عدد من المؤرخين أن سحر الماضي كما تمت معايشته وتجربته يبز كل الاعتبارات الأخرى. وخير مثال على ذلك ريتشارد كوب Richard Cobb مؤرخ الثورة الفرنسية الشهير:

> يجب أن يكون المؤرخ، قبل كل شيء، محباً للبحث والتحقيق وفضولياً إلى درجة التطفل وإلى أقصى حد، محاولاً باستمرار اقتحام عزلة وسرية الآخرين، ومحاولاً عبور حدود الطبقة والقومية والجيل والزمن والجنس. هدفه الرئيس يتمثل في جعل الأموات أحياء. يجب أن يسمح المؤرخ لنفسه، مثل الحانوتي(*)

(31) G. R. Elton, Second thoughts on history at the universities, History, LIV, 1969, p. 66. See also his The Practice of History, Fontana, 1969, pp. 66 - 8.

(32) V. H. Galbraith, An Introduction to the Study of History, C. A. Watts, 1964, pp. 59 - 61; David Thompson, The Aims of History, Thames & Hudson, 1969, pp. 11 - 12.

(*) مجهز الموتى للدفن (المترجم).

الأمريكي بقدر ضئيل من حيل المهنة: مسحة من مستحضر تجميلي هنا، جرة قلم هناك، وقليل من القطن الطبي على الخدود، من أجل أن تكون العملية أكثر إقناعاً[33].

إن دراسات كوب المثيرة للذكريات والعواطف بطريقة مدهشة والتي تتعلق بالجانب الأسوأ من الحياة في فرنسا الثورية، وخاصة في كتابة: موت في باريس(1978)، تبرر من غير ريب منهجيته في دراسة االتاريخ. ومن المحتمل أن كل المؤرخين يستطيعون أن يتتبعوا مهنتهم إلى الوراء، إلى فضول وحب إستطلاع - حول الماضي من أجل معرفته فحسب. وقد ظهر هذا الفضول عادة في مرحلة الطفولة بسبب البقايا والآثار القديمة المنظورة ذات العلاقة بالماضي التي يلاحظونها حولهم، وسيكون هناك دائماً، نحن نأمل على الأقل، مؤرخون مثل كوب لديهم مواهب استثنائية في بعث الماضي. إلا أنه من الخطأ تماماً أن نفترض أن المؤرخين عموماً يجب أن يقتنعوا بهذا. إن هذه المواهب، بالنسبة لأغلب المؤرخين، هي الشرط الأساسي لتفسير الماضي، لأن هدفهم يكمن في تعيين هوية الاتجاهات وفي تحليل الأسباب والنتائج - وباختصار في تفسير التاريخ(**) بوصفه عملية تقدم وليس سلسلة من العمليات المتعاقبة. وهكذا عالج مؤرخو الثورة الإنجليزية عملهم بقصد اكتشاف ليس فقط ما حدث في الحرب الأهلية أو ما كان شعور المرء ليكون جندياً في الجيش النموذجي الجديد، بل أيضاً لماذا وقعت الحرب؟ وما التحولات التي طرأت نتيجة لها في طبيعة المجتمع والسياسة الإنجليزية؟ وهذا يمثل الجانب الآخر من النزعة التاريخية. بدون ذلك لا يمكن أن نفي إطلاقاً بوظائف التاريخ التفسيرية العملية. (سنعود إلى مناقشة التمييز بين إستعادة التاريخ وتفسيره في الفصل السادس).

---

(33) Richard Cobb, Q Second Identity: Essays on France and French History, Oxford University Press, 1969, p. 47.

(**) في النصف الأول من القرن العشرين كان التاريخ قد استقر منهجياً وموضوعاً، واكتسب مكانة مرموقة بين العلوم والدراسات الاكاديمية. وأضيف إلى هذه المكانة الاكاديمية مكانة اجتماعية، نشأت من اعتقاد راسخ بأن التاريخ ضروري لفهم حركة المجتمع واتجاهه. وليس من شك في أن الأهمية التي حضي بها التاريخ في منهج التعليم العام كانت تعكس ذلك الاعتقاد بأن التاريخ مفتاح صحيح لفهم الماضي ورؤية المستقبل. (المترجم).

ومن ناحية أخرى فمن المرجح جداً أن يتابع التفسير التاريخي بدون الإشارة إلى ادعاءات ارتباط التاريخ بمشاكل العصر، وهذا، بدلاً من نظرية البعث أو إعادة الحياة إلى الموتى، يمثل الاتجاه الأكاديمي السائد. والتفسير يمكن أن يتابع من أجل التفسير. فمواضيع مثل أصول الحرب العالمية الأولى أو تدبيرات الرفاهة الاجتماعية في زمن الفيكتوريين يمكن أن تعالج تماماً بأسلوب مستقل، بدون أي اعتراف بأن هذه المواضيع ربما لها تأثير على الاختيارات المتاحة لنا اليوم. وتستقي الخطط والمناهج الأكاديمية في بعض الأحيان من الافتراض: إن التاريخ يتكون من عدد من المواضيع الجوهرية، وفترات تاريخية ذات أهمية دائمة وهي، لكونها قد أدت إلى جدل وبحث وأسع، تقدم أفضل المواد التاريخية لتدريب العقل (أو الذهن). وفي نفس الوقت تم تجاهل مجالات دراسية جديدة مثل تاريخ أفريقيا أو تاريخ العائلة على أساس أنها غير ذات علاقة بـ «التاريخ الحقيقي» أي إنها من مبتكرات الخيال العابرة السطحية التي تقع بعيداً عن بؤرة التاريخ الحقيقي.

ومن الصعب أن لا نكتشف نزعة محافظة في هذه المواقف: فإذا عرفنا التاريخ ليستثنى أي شيء له علاقة مباشرة بالمجتمع المعاصر، فإنه أقل احتمالاً أن نطرح للنقاش الميثولوجيا (مجموعة الأساطير) السائدة اليوم أو حتى نقترح بدائل متطرفة للمؤسسات القائمة اليوم. وهذا يفسر لماذا، بالنسبة للمحافظين، يبدو البحث التاريخي الملائم أي الوثيق الصلة بظروفنا الاجتماعية المعاصرة مثل الأشياء القذرة غير المتسمة بالاحترام. وفي هذا الصدد نجد كلمات قوية في عمل تاوني حول تاريخ علاقات الطبقات الإنجليزية وسلوكيات رجال الإعمال، وقد كان ألتون في طليعة الهجوم، يقول تاوني «إن الانهيار الكامل في الثقة بالنفس التي تقابلنا في هذا الجيل الحالي... تدين بقدر كبير إلى تأثير هذا الرجل ومدرسته»[34].

ليس من شك في أن المحافظين يمثلون بشكل غير متجانس في صفوف المهنة التاريخية. فكما أشرنا سابقاً، أن نجاح النزعة التاريخية أثناء القرن التاسع عشر يعزي إلى حد كبير إلى قوة، رد فعل المحافظين تجاه الثورة الفرنسية. ويبقى

(34) G. R. Elton, The Future of the Past, Cambridge University Press, 1968, p. 16.

أن دراسة الماضي عادة تجذب هؤلاء الذين لديهم نزعة عدوانية نحو اتجاه التغيير الاجتماعي والسياسي في زمنهم، والذين وجدوا الاطمئنان في نظام مبكر مناسب لطبيعتهم أو مزاجهم أو حاجاتهم. وقد أصبحت وجهة النظر هذه علامة بارزة في التاريخ المحلي الإنجليزي. وكتابات و . ج . هوسكينسW . G . Hoskins، ذو. الأثر الفعال في هذا الحقل، مملوءة بأسف تواق إلى الماضي حول رحيل المجتمع الريفي الإنجليزي القديم(35).

إن هؤلاء الذين ينكرون الملائمة الاجتماعية للتاريخ، لا يتكلمون في كل الأوقات بلغة المحافظين على نحو واضح. وعادة يدافع عنهم على أساس أن التاريخ ذات العلاقة بمشاكل العصر متعارض مع إلتزام المؤرخ الأساسي ليكون صادقاً في تعامله مع الماضي، ومع متطلبات وشروط الموضوعية العلمية. وتحضى هذه المناظرة بانتشار واسع بين المؤرخين الأكاديميين، يساندهم الكثير من غير المحافظين في جوانب أخرى، إلا أنهم يعتقدون أن سلامة مهنتهم في خطر. ولكن بصرف النظر عما إذا كان الأساس يكمن في موقف محافظ أم لا، فإن رفض ملائمة التاريخ العملية هي بمثابة موقف جبان وفي التحليل الأخير غير مسؤول.

إنه أمر مفهوم تماماً أن المدافعين الأصليين عن الوعي التاريخي الجديد كان يجب أن يقصوا أنفسهم عن قضايا الساعة، لأنهم كانوا يعرفون جيداً كيف عانى وبشدة موضوعهم على يد أنبياء ودعاة الماضي. إلا أن المعركة من أجل المعايير العلمية المتعلقة بالبحث التاريخي قد كُسبت منذ زمن طويل. والأهداف العملية يمكن أن يتم التفكير فيها بدون تضحية بالمعايير العلمية ـ التي، على أية حال، ما زالت رايتها مرفوعة، وبحماس من قبل المؤسسات العلمية.

ويجب أن يناضل المؤرخون، طبعاً، من أجل الصدق في دراسة الماضي، والسؤال الذي يجب أن يطرح: أي ماضي؟ وبالنظر إلى أن المؤرخ يواجه شواهد لا حد لها تقريباً حول نشاط البشر في الماضي ويحتاج إلى انتقاء مشاكل معينة أو فترات تاريخة باعتبارها تستحق الانتباه والاهتمام، فإنه يملك مبررات كافية ليسمح للاهتمامات الاجتماعية الحالية أن تؤثر في اختياره. إن الشمولية الملحوظة

(35) See W. G. Hoskins, The Making of the English Landscabe, Penguin, 1970.

المميزة لمجال البحث التاريخي أثناء الثلاثين سنة الماضية هي إلى حد بعيد نتاج جهود أقلية من المؤرخين في نطاق استجابتهم إلى مطالب الموضوعية(*). لقد جلبت الأزمة في المدن الأمريكية في ستينات القرن العشرين معها الإهتمام بتاريخ المراكز الحضارية، بل إن هذا النوع الجديد من التاريخ قد جذب الانتباه لأول مرة في ذلك الوقت بتأكيده على تاريخ التحركية الاجتماعية Social Mobility؛ وسياسات الجماعات الأثنية (الأقليات) والحرمان الذي تقاسيه المدن من الداخل. وقد تطور التاريخ الأفريقي في نفس الوقت تقريباً في كل من أفريقيا ذاتها والغرب بفضل جهود المؤرخين الذين اعتقدوا أنه كان أمر لا مفر منه وأساسياً لكل من توقعات الدول المستقلة حديثاً وفهم العالم الخارجي «للقارة السوداء». ومنذ عهد قريب جذب تاريخ العائلة انتباهاً كبيراً في محيط الجدل المعاصر في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حول ميزات وحدة الأسرة النووية Nuclear Family(**) والزواج مدى الحياة.

من الواضح أن مجالات التاريخ الجديدة التي تعلن عن ملاءمتها، ربما تكون قد احتكرت من قبل النظريات الإيديولوجية أكثر من كونها مادة رئيسية تقليدية للبحث العلمي. إلا أن مسؤولية المؤرخين في هذه الحالات جلية: فهي تكمن في تقديم وجهة نظر تاريخية يمكن أن تثري النقاش بدلاً من أن تخدم أي نظرية فكرية معينة. والاستجابة لفكرة علاقة التاريخ بقضايا المجتمع المعاصر ليست قضية تزييف الماضي، بل هي قضية إنقاذ من نسيان مظاهر ذلك الماضي التي تظهر لنا الآن بشكل مباشر إلى حد بعيد. مثلاً يجب أن يركز مؤرخو أفريقيا اهتماماتهم على شرح وتفسير نشأة ونمو وتطور المجتمعات الأفريقية، وليس على خلق ميثولوجيا وطنية. وتكمن إحدى نتائج الكتابة والبحث خلال الثلاثين سنة الماضية في أنه قد أضحى من اليسير الآن أن نميز بين الاثنين أكثر مما كان سابقاً. إن الأولويات التي نركز عليها في الوقت الحاضر ينبغي أن تحدد الأسئلة التي نريد إثارتها حول

(*) ليس المقصود هنا الموضوعية Objectivity كون الشيء موضوعياً أو حقيقة موضوعية وإنما الموضوعية Topicality أي ما هو متعلق بالموضوع. (المترجم).

(**) الأسرة النووية هي الأسرة التي تتكون من الزوج والزوجة والأولاد فقط ولا تضم أي أقارب آخرين. (المترجم).

الماضي، ولكن ليست الإجابات. وكما، سنوضح، فيما بعد، في هذا الكتاب، أن ممارسة الدراسة التاريخية تجعل من هذا التمييز ذات معنى، وفي الوقت عينه، أنه من الخطأ أن نتصور أن الطموح إلى إستعادة الماضي وفق شروطه يحمل معه ما يدل على الموضوعية. لا توجد محاولة في التجديد التاريخي يمكن أن تكون برهاناً ضد قيم الباحث المحقق (أنظر الفصل السابع).

إلا أن المؤرخين الذين ينكرون علاقة التاريخ بمشاكل المجتمع المعاصر بسبب الحرص على المعرفة الموضوعية، لا يلاحقون الوهم فحسب، بل إنهم يتملصون من تحمل مسؤولية أشمل. إن حب الاستطلاع الفكري حول الماضي من أجل معرفته فقط هو بالتأكيد سبب من أسباب قراءة الناس للتاريخ، ولكنه ليس السبب الوحيد فالمجتمع، أي مجتمع، يتوقع أيضاً تفسيراً للماضي يكون وثيق الصلة بالحاضر ويكون بمثابة أسس لصياغة قرارات تخص المستقبل. وربما يجادل المؤرخون أنه بما أن خبرتهم تتعلق بالماضي وليس الحاضر فمن صميم عملهم إذن أن يستنتجوا مضموناً عملياً من أعمالهم. ومع ذلك، فإنهم، في حقيقة الأمر، هم المؤهلون أكثر من غيرهم ليزودوا المجتمع بوجهة نظر حقيقية وصادقة ولإنقاذه من التأثيرات الضّارة التي ربما تنتج عن التعرض للأسطورة التاريخية. إذا لم يقم المؤرخون المتدربون أكاديمياً ومهنياً بهذه الوظائف، إذاً، سيقوم الآخرون الذين لديهم معلومات أقل وحماس أكثر بإنتاج وتقديم تفسيرات تقوم على أساس ضعيف. وما قاله جفرى باراكلاف Geoffrey Barraclough ، وهو مؤيد ممرس في مجال القيم المعاصرة في التاريخ، ثلاثين سنة مضت تطبق عملياً اليوم بنفس القوة والتأثير:

> إن الإنسان حيوان تاريخي، ولديه إحساس عميق بماضيه، وإذا كان لا يستطيع أن يدمج نفسه في الماضي من خلال تاريخ واضح وحقيقي، فإنه سيفعل من خلال تاريخ ضمني وخاطيء. وهذا التحدي مهم إلى درجة أن أي مؤرخ لديه إيمان راسخ بقيمة عمله لا يستطيع أن يتجاهله، والوسيلة التي يتم بها هذا الأمر لا تكمن في الهروب من قضية علاقة التاريخ بمشاكل المجتمع

المعاصر، بل بقبول الحقيقة واستنباط المعاني المتضمنة فيها[36].

والتاريخ المعاصر أحد هذه المضامين، ويمكن تحديد التاريخ المعاصر بشكل تقريبي بالفترة منذ سنة1945. وللتاريخ المعاصر تأثير قوي على المؤرخين. ونستطيع القول إن الباحثين اليوم قريبو العهد جداً بأحداث هذه الفترة ولهذا فهم لا يستطيعون أن يدرسوا التاريخ بدرجة كافية من التجرد، إضافة إلى ذلك فإن لديهم حرية محدودة بشأن الوصول إلى السجلات السرية واستعمالها مما عرقل جهودهم أكثر (أنظر الفصل الثاني). وبالرغم من أن العمل لا يمكن إنجازه وفقاً لما يريد المؤرخون، فمن المهم أن يبذلوا قصارى جهدهم وقدراتهم في تحقيقه. ويستمد الناس من الماضي القريب أغلب القياسات التاريخية والتنبؤات وتحتاج معرفتهم به إلى أسس قوية إذا أرادوا أن يتجنبوا الأخطاء الخطيرة. وقد برهن الماضي القريب أيضاً على كونه أرضاً خصبة للأساطير الفجة ـ وهي ذات تأثير قوي إذا لم تناقش إمكانية تصديقها من عدمه عن طريق البحث العلمي. ولذا فإن التجاهل الأكاديمي للتاريخ المعاصر تترتب عليه نتائج خطيرة إلا أن تحقيق الوظائف العملية للتاريخ لا تعني التنازل عن فترات تاريخية بعيدة زمنياً: أي أبعد من التاريخ المعاصر. ولهذا السبب فإن الكثير من مظاهر المشهد المعاصر تمتد جذورها في الماضي البعيد إلى درجة أن تقاليد دراسة العهود الكلاسيكية والوسطى وأوائل العصور الحديثة لا يمكن التنازل عنها ألبته: فبدونها ستكون رؤيتنا التاريخية للمشاكل الحالية ناقصة إلى حد بعيد. وتعتبر هذه العهود في غاية الأهمية لأنها تمثل مصدراً مهماً للشواهد والأدلة والقرائن التاريخية حول سلسلة من الانجازات البشرية والعقلية البشرية في الماضي.

إن الاستجابة لتوقعات مجتمع ما لا تفرض، إذاً، تحديداً أو تقييداً فيما يتعلق بالفترات الزمنية ـ أو فيما يتعلق بالبلدان. إلا أنها توحي أن اختيار مواضيع البحث يجب أن تتأثر بحساسية نحو مجالات الاهتمام الحالي التي تحتاج، في الغالب، إلى رؤية تاريخية، والأمثلة التي وردت في هذا الفصل يمكن بيسر أن تكون مضاعفة. وأخيراً، إن الأداء المناسب للدور التاريخي الاجتماعي يتطلب من المؤرخين أن يتناولوا بجدية مهمة انتشار، بقدر الإمكان وبقد كبير من التوسع،

---

(36) Geoffrey Barraclough, History in a Changing World, Blackwell, 1955, pp. 24 - 25.

اكتشافاتهم وملاحظاتهم. والمعاني المتضمنة في الحقائق التاريخية حتى يستطيع الآخرون استخدامها والاستفادة منها. وينبغي أن لا توجه الكتابة العلمية التاريخية فقط نحو المجتمع الأكاديمي، صحيح أنها في حاجة إلى التحليل النقدي من قبل الباحثين الآخرين، إلا أنها، في الوقت ذاته، تهم كل أولئك الذين يريدون أو يرغبون في الحصول على رؤية تاريخية عن الحاضر. إحدى الانتقادات التي يمكن أن تثار حول المهنة التاريخية اليوم تكمن في أن قدراً قليلاً جداً من التاريخ قد كتب مع أخذ هذا العدد الكبير من القراء في الاعتبار.

- 5 -

باختصار يمكن تلخيص المناقشة التي وردت في هذا الفصل عن طريق وضع التاريخ في سياق جيرانه بين فروع المعرفة الأكاديمية، تقليداً يصنف التاريخ عادة، مع الدراسات الأدبية والفنية، وذلك كفرع من فروع العلوم الإنسانية Humanities. ويكمن الافتراض المنطقي والأساسي لهذه المعارف في أن ما فكر فيه الإنسان وفعله ذو تأثير جوهري وقيمة دائمة بصرف النظر عن أي معانٍ أو مفاهيم عملية. وعملية استعادة الأحداث والأجواء في الماضي لها نفس النوع من التأثير على اهتمامنا كما يعبر عن ذلك بعث الفكر في أعمال الفن أو الأدب. مثل الناقد الأدبي ومؤرخ الفنون، إن المؤرخ حارس لتراثنا الثقافي، والإلفة بذلك التراث تقدم رؤية متبصرة في ظروف وأحوال البشر - وسيلة لتعميق الوعي بالذات والتعاطف مع الآخرين. وفقاً لهذا الرأي، إن التاريخ حسب تعبير كوب «موضوع ثقافي، غني ومغذٍ في حد ذاته»[37] وأية مغامرة في استعادة التاريخ تعتبر محاولة تستحق أن تمارس.

وعلى العكس من ذلك تدين العلوم الاجتماعية بموقعها إلى ما تقدمه من إرشادات وتوجيهات عملية، فعلماء الاقتصاد والاجتماع يحاولون فهم كيفية تشكل الاقتصاد والمجتمع كي يقترحوا حلولاً لمشاكل الساعة، تماماً كما يقدم العلماء Scientists الوسائل للسيطرة على العالم الطبيعي. والمؤرخون الذين يعتقدون أن

---

(37) Richard Cobb. A Sense of Place, Duckworth, 1975, p. 4.

موضوعهم يتضمن وظائف عملية عادة يُقصون التاريخ عن العلوم الإنسانية ويضعونه إلى جانب العلوم الاجتماعية. وهذا ما فعله إدوار هـ. كار(*) E. H. Carr في كتابه: **ما هو التاريخ** (1961) **What is History**، ومن المرجح أن هذا الكتاب يعتبر أفضل انطباع من قبل مؤرخ حول طبيعة موضوعه في عصرنا الحاضر: «العلماء وعلماء الاجتماع والمؤرخون [يقول كار] جميعاً مشغولون بفروع مختلفة من نفس الدراسة: دراسة الإنسان وبيئته، وتأثير الإنسان على بيئته وتأثير البيئة على الإنسان. الهدف من الدراسة واحد: من أجل زيادة وتعميق فهم الإنسان لبيئته وسيطرته عليها»[38]. إن البعث التاريخي، وفقاً لهذا الرأي، ذو قيمة بوصفه خطوة تمهيدية للتفسير التاريخي. وأنواع التفسير التي تهم أكثر من غيرها هي تلك التي لها علاقة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ذات الشأن في حياة الإنسان الحالية.

لقد خصصت، في هذه المناقشة، مكاناً مرموقاً للاستعمالات العملية للتاريخ، لأن هذه الاستعمالات ما زالت مستمرة في استفزاز الكثير من المؤرخين المحترفين، وبالتالي إثارة مقاومة عنيفة بينهم. ولكن الحقيقة تكمن في أن التاريخ ليس بالإمكان تعريفه على أساس أنه فرع من العلوم الإنسانية أو فرع من العلوم الاجتماعية بدون رفض جزءٍ كبير من طبيعته. والخطأ الذي كثيراً ما يصادفنا هو الأصرار على تصنيف التاريخ كفرع من الأولى على حساب إقصائه من الثانية. إن التاريخ فرع هجين من المعرفة يدين بسحره اللانهائي ـ اللامحدود وتعقده إلى حقيقة أنه يمتد إلى ويرتبط بالإثنين، وإذا أريد لدراسة التاريخ أن تحتفظ بحيويتها كاملة، فإن هذا التكافؤ بين الضدين يجب أن نستمر في الاعتراف به، أياً كان الثمن بشأن الترابط المنطقي. دراسة التاريخ، إذاً، «من أجل دراسته فحسب» ليست

(*) إ. هـ. كار أستاذ العلاقات الدولية في جامعة ويلز لفترة طويلة، إبّان الخمسينات، ومؤلف عدد من الدارسات حول التاريخ السوفياتي. ويعتبر كتابه: ما هو التاريخ من الكتب الاكاديمية الحديثة التي تبحث في مادة التاريخ معنى ومنهجا. وبقدر ما أعلم أن هذا الكتاب قد ترجم إلى عدد من اللغات الأوروبية، كما صدرت له ترجمة عربية سنة 1980 نشرتها المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، وقام بمهمة الترجمة كل من ماهر كيالي وبيار عقل.

(38) E. H. Carr, What is History, Penguin, 1964, p. 86.

مجرد اهتمام بدراسة الأشياء الأثرية القديمة. إن وعينا الإنساني يزداد ويتعمق من خلال دراسة العصور التي زالت نهائياً، وستمارس عملية استعادة التاريخ دائماً الكبح على التخيل، وفي ذات الوقت تقدم تجارب بديلة لكل من الكاتب والقارىء على حد سواء. وفي الوقت عينه ان أمام المؤرخين دور عملي مهم ينتظر الأداء، والتاريخ، الذي يقومون بتعليمه، سواء للطلاب في المدارس والجامعات أو من خلال وسائل الإعلام للجمهور الواسع، يحتاج إلى الوعي بهذا الدور. وعلى هذا النحو تحقق الثقافة (أو التربية) التاريخية عدة أهداف في وقت واحد: تدريب الذهن، وتعميق العواطف، وتزويد المرء برؤية تاريخية ملحة حول بعض المشاكل ذات الشأن في الزمن الحاضر.

الفَصل الثاني

المواد الأولية

في الفصل الأول ناقشنا سلسلة البواعث ومجموعة الاهتمامات المتنوعة التي تجتذب الناس إلى الماضي والتي تدفعنا، والحالة هذه، إلى إمكانية أن نقول إن التاريخ يشمل تجربة الإنسان في كل مكان وزمان في الماضي. وليس بالإمكان تجاهل أي جزء من ذلك على اعتبار أنه يقع خارج المجال المناسب للمعرفة التاريخية. لكن إلى أي مدى نستطيع أن نكتب موضوعاً يتسم بالبحث العميق؟ لا شك أن ذلك يعتمد أساساً على توفر الأدلة التاريخية. وغزارة وميزة المصادر الأولية المتاحة هي التي تحدد ما إذا كان اهتمام المؤرخ يتركز على بعث التاريخ أو تفسيره، أو بدراسة الماضي من أجل دراسته فحسب، أو من أجل ما يمكن أن يلقيه من ضوء على الحاضر، أو ماذا يستطيع المؤرخ أن ينجز فعلاً. وفقاً لذلك يجب أن يبدأ أي تقييم لعمل المؤرخ بالمصادر. ويصف هذا الفصل الأصناف الرئيسية للمادة الوثائقية، موضحاً كيف ظهرت إلى الوجود، وكيف استمرت حتى الوقت الحاضر، وفي أي شكل تتوفر هذه المادة الوثائقية للباحث.

- 1 -

تشمل المصادر التاريخية كل نوع من الأدلة والشواهد والبيانات التي خلّفها أو تركها الإنسان بشأن نشاطاته الماضية ـ الكلمة المدونة والكلمة المنطوقة، شكل أو مظهر المناظر الطبيعية خاصة الريفية والأشياء المادية التي صنعها الإنسان أو كانت من نتاج براعته، والفنون الجميلة، كالرسم والنحت والموسيقى والتصوير الضوئي والأفلام السينمائية. والتاريخ، بين العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، فريد في تنوع مادته المصدرية، كل نوع يتطلب متخصص خبير. فعلى سبيل المثال يستطيع المؤرخ العسكري للحرب الأهلية الإنجليزية أن يفحص الأسلحة والدروع

الباقية من القرن السابع عشر، والمنطقة التي كانت مسرحاً للمعارك، إضافة إلى المراسلات العسكرية لكل طرف. وإذا أردنا الحصول على صورة واضحة وربما كاملة أيضاً للإضراب العام الذي حدث سنة 1926 فإن الأمر يستلزم دراسة السجلات الحكومية وسجلات اتحاد نقابات العمال، والصحافة والإذاعة، إلى جانب مجموعة شهادات الذين ما زالوا على قيد الحياة. مثلا لا تعتمد عملية استعادة مملكة من ممالك ما قبل الفترة الاستعمارية في أفريقيا السوداء على حفريات عاصمتها فقط، بل أيضاً على الملاحظات المعاصرة للزوار والرحالة الأوروبيين والعرب والتقاليد الشفهية التي انتقلت عبر الزمن من جيل إلى آخر.

ولا يستطيع مؤرخ واحد أن يجيد استعمال كل هذه الأدوات أو السيطرة عليها. فالأدوات الأكثر تقنية أصبحت في دائرة اختصاص التخصصات المتميزة. أما الحفريات الأثرية في المدن القديمة وتفسير البقايا التي وجدت هناك فإنها تدخل في دائرة اختصاص عالم الآثار، يساعده هذه الأيام المصور الجوي والمحلل الكيميائي. بينما أصبحت دراسة الفنون المرئية في حقل اختصاص مؤرخ الفن. وكثيراً ما يعتمد المؤرخ على اكتشافات علماء الآثار ومؤرخي الفن. وربما يشعر المؤرخ أنه مؤهل أن يستنتج استدلالات من سلسلة واسعة من الشواهد المادية - مثلاً من تصميم وبناء قلعة نورمندية، أو من التخيلات المستخدمة في التماثيل المعاصرة للملكة اليزابيت الأولى، وفي سك العملة في عهدها، إلا أن هذه الأشياء قد نظر إليها أغلب المؤرخين بوصفها أشياء إضافية، خارجة عن مجال اختصاصهم. ومن المؤكد خلال السنوات الثلاثين الماضية أن سلسلة المصادر التي يزعم المؤرخون أن لديهم خبرة حولها قد إزدادت. فهي تشمل الآن أسماء الأماكن، وأنماط المناظر الطبيعية، والأفلام السينمائية بالنسبة للتاريخ القريب العهد. ومع ذلك فإن الحقيقة تبقى أن دراسة التاريخ قد بنيت تقريباً دائماً وباتقان على أساس ما يستطيع أن يقرأ المؤرخ في الوثائق أو ما يسمع من الرواة. ومنذ أن وضع البحث التاريخي في مرتبة حرفية أثناء حياة رانكه، تركز التأكيد واقتصر تقريباً على الكلمة المدونة بدلاً من الكلمة المنطوقة - بالرغم من أن المصادر الشفهية، كما سنرى، قد شرعت أخيراً في جذب الانتباه من جديد (أنظر الفصل العاشر). إن البحث عند الأغلبية الواسعة من المؤرخين يقتصر على الأضابير (الأرشيفات) والمكتبات.

ولا يكمن السبب في وجهة النظر الأكاديمية المحافظة فقط. فمنذ أن بلغت العصور الوسطى ذروتها (تقريباً 1000 - 1300 فصاعداً) عاشت الكلمة المدونة في غزارة أكبر من أي مصدر آخر بالنسبة للتاريخ الغربي. ولم يشهد القرنان الخامس عشر والسادس عشر فقط نمواً ملحوظاً في حفظ السجلات من قبل الدولة والهيئات المشتركة الأخرى، بل شهدا أيضاً انتشاراً سريعاً في مجال الطباعة التي شجعت كل أنواع الإنتاج الأدبي وأحدثت تحولاً في إمكانات استمرارها، والمصادر المدونة عادةً دقيقة فيما يتعلق بالوقت والتوقيت والمكان والتأليف ـ وأصل المصدر ومؤلفه الحقيقي ـ فهي تكشف عن أفكار وآراء وتصرفات الأفراد رجالاً ونساءً أكثر مما يستطيع أن يفعل أي مصدر آخر. ولا يحتاج المرء إلا أن يقرأ تاريخ وصفي لمجتمع ما لا تتوفر حوله سجلات مدونة إطلاقاً، على سبيل المثال بريطانيا أثناء العصر الحديدي أو زيمبابوي أبان القرون الوسطى ـ ليرى إلى أي مدى وكيف يمكن أن يكون النقص في تاريخ نشاط الإنسان في حالة عدم توفر المادة المصدرية الأساسية. علاوة على ذلك قد يتم استخدام الكلمة المدونة دائماً في خدمة الكثير من الأغراض المختلفة ـ الإعلام والمعلومات والدعاية، والاتصال الشخصي، والانطباع الخاص والنشر الإبداعي ـ وكل هذه المجالات من المرجح أن تكون ذات صلة وثيقة بدائرة إختصاص المؤرخ. وتتطلب تفسيرات النصوص، التي تؤدي أهداف متنوعة والتي ظهرت في عصر سادت فيه عقلية تختلف تماماً عن عقليتنا، قدرات نقدية ذات كفاءة عالية جداً. وفي ذات الوقت تعتبر المصادر المدونة أكثر أهمية، وفي أغلب الأحوال، أكثر غزارة. لا عجب، إذاً، أن المؤرخين نادراً ما ينظرون إلى مكان آخر.

وقد تعقد استخدام المادة المدونة بوصفها مصدراً تاريخياً رئيسياً بحقيقة أن المؤرخين ينقلون اكتشافاتهم ونتائج بحوثهم بواسطة نفس الأداة. في اختيارهم لموضوع البحث وفي عملهم المنجز على حد سواء يتأثر المؤرخون إلى حد بعيد أو قليل بما كتب أسلافهم، فيقبلون أغلب الأدلة التي اكتشفت، كما يقبلون، ولكن بشكل انتقائي، التفسيرات التي طرحت حولها. ولكن حينما نقرأ عمل مؤرخ ما نقف على بعد من المصادر الأصلية الخاصة بالفترة التي نحن بصدد دراستها ـ وعلى مسافة أبعد إذا كان ذلك المؤرخ راضياً بالاعتماد على كتابات غيره من المؤرخين. إن الخطوة الأولى التي عن طريقها يجب تقييم أي عمل تاريخي هي

إلى أي مدى كانت تفسيراته للماضي متسقة مع كل الأدلة التاريخية المتاحة، عندما يتم اكتشاف مصادر جديدة أو قراءة تلك القديمة بطريقة جديدة، ربما تضمحل قيمة الكتاب ذي الاعتبار الكبير إلى مجرد سقط متاع. والدراسة الحديثة للتاريخ، في كل معنى حقيقي، ترتكز ليس على ما قد وصلنا من طريق المؤرخين المبكرين، بل على إعادة نظر مستمرة في المصادر الأصلية. ولهذا السبب ينظر المؤرخون إلى المصادر الأصلية على إنها مصادر أولية. وكل شيء هم وأسلافهم قد كتبوا حول الماضي يعتبر مصدراً ثانوياً. يهتم معظم هذا الكتاب بالمصادر الثانوية ـ أي بكيف يستنبط المؤرخ المشاكل وكيف يصل إلى الاستنتاجات، وكيف يجب، علينا نحن كقراء أن نقيم عملهم. ولكن في البداية من الضروري أن نلقي نظرة فاحصة على المادة الأولية بشيء من الدقة.

ولا شك أن التمييز بين المصادر الأولية والثانوية، رغم أنه أساسي بالنسبة للبحث التاريخي، ليس واضحاً تماماً كما يبدو من أول وهلة، والتمييز الدقيق يتفاوت بين المصادر المختلفة. ويقصد بالمصادر الأصلية الشواهد المعاصرة للحدث أو الفكر الذي تشير إليه. ولكن إلى أي مدى يجب أن نتوسع في تعريفنا. وبالتالي تحديدنا لكلمة «معاصر»؟ لا أحد سيعترض حول محادثة ما نقلت أسبوع أو حتى شهر بعد وقوعها، ولكن ماذا بخصوص رواية حول نفس الحدث في سيرة ذاتية autobiography ألفت عشرين سنة فيما بعد؟ وكيف ينبغي أن نصنف تقريراً ما عن شغب كتب بعد ذلك بمدة قصيرة، ولكن من قبل شخص لم يكن شاهد عيان، وإنما اعتمد كلية على ما يسمعه من الآخرين بمعنى أنه اعتمد على إشاعات؟ وبالرغم من أن بعض الصفائيين الذين ينزعون إلى البساطة والوضوح يعتبرون شهادة أي شخص لم يكن شاهد عيان كمصدر ثانوي[1]، إلا أنه من المرجح أن تطبيق تعريف شمولي سيكون ذات معنى أفضل، شرط أن ندرك في الوقت عينه أن بعض المصادر تعتبر أولية أكثر من الأخرى، وسيفضل المؤرخ عادة تلك المصادر التي هي أقرب من حيث الزمان والمكان إلى الأحداث التي يكتب عنها أو يقوم بدراستها. وفي أحوال كثيرة يوجد لدى المؤرخ اهتمام ملحوظ بما اعتقد

(1) Louis Gottschalk, Understanding History: A Primer of Historical Method. Knopf. 1950 pp. 53 - 5.

المعاصرون أنه قد وقع يساوي اهتمامه بما حدث فعلاً: مثلاً لقد كان لرد الفعل البريطاني تجاه الثورة الفرنسية تأثير عميق على المناخ السياسي في هذه البلاد، من هذه الزاوية تعتبر الأحداث، التي كثيراً ما كانت محرفة، في باريس، والتي كانت متداولة في بريطانيا في ذلك الوقت، مصدراً أساسياً. وكما يوحي هذا المثال نشير إلى مصدر ما بوصفه مصدراً أولياً لا يعني ذلك أنه مصدر موثوق فيه أو بعيد عن التحيز.

وهناك الكثير من المصادر الأولية غير صحيحة، ومشوشة واعتمدت على الإشاعات أو أعدت لغرض التضليل، وكما سنوضح في الفصل القادم، جزء أساسي من عمل المؤرخ يكمن في فحص المصدر بدقة لكي يكتشف تحريفات من هذا النوع، وقد ازداد التمييز بين المصادر الأولية والثانوية تعقيداً بحقيقة أنه في بعض الأحيان تظهر المادة الأولية والثانوية في نفس العمل. وكان المؤرخون ـ الإخباريون(*) في القرون الوسطى يبدأون عادة أعمالهم بتقرير وصفي لتاريخ العالم منذ الخَلْق إلى حياة عيسى بن مريم، بُني على أساس مصادر معروفة، ولكن ما قدره المؤرخون المحدثون حق تقدير في هذه الأعمال يكمن في المداخل التي تتم فيها تدوين الأحداث سنة فسنة أي وفق تسلسلها الزمني. وبشكل مساوٍ يمكن أن يكون عمل ما أولي في سياق وثانوي في سياق آخر مثل كتاب ماكولي، تاريخ إنجلترا **Macaulay, History of England, 1848 - 1855** الذي يعتبر مصدراً أولياً تضاءلت مكانته بسبب البحوث الحديثة، ولكن في نظر أي شخص متخصص في دراسة الافتراضات السياسية والتاريخية للنخبة السياسية في العصر الفيكتوري المبكر يعتبر هذا الكتاب، الذي كان في أيامه من الكتب الأكثر مبيعاً وانتشاراً، مصدراً أولياً مهماً. وتوحي هذه الأمثلة بما، كثيراً ما يفترض: أن «الوثائق التاريخية» هي سجلات الماضي الرسمية المبجلة. صحيح أن سجلات من هذا النوع من المرجح أن تتحمل وبالتالي تبقى، ولكن المصطلح يجب أن يحمل أوسع إشارة ممكنة، نحن جميعاً، وفي كل يوم، نصنع أو نخلق ما يمكن أن يكون من

(*) المؤرخ الاخباري هو مؤرخ الاحداث وفقاً للتسلسل الزمني (المترجم).

ضمن الوثائق التاريخية: الحسابات المالية، المراسلات الخاصة، وحتى قوائم السلع التي نشتريها من السوق، أما ما إذا كانت هذه الأشياء فعلاً وثائق تاريخية فإن ذلك يعتمد على ما إذا كانت قادرة على البقاء أو إذا استعملت كأدلة أولية من قبل الباحثين في المستقبل.

ويستلزم الحصول على معنى للقدر الواسع الباقي من المصادر الأولية أن يكون لدينا أولاً نوع من نظام التصنيف. وفي هذا الصدد هناك نوعان يتم استعمالها بشكل شائع. الأول هو أن نميز بين المصادر المنشورة ـ التي يقصد بها في الوقت الحاضر عادة المطبوعة ـ وتلك غير المنشورة أو المخطوطات. أما التمييز الثاني فيكمن في التأكيد على مصدر تأليف المصادر، بمعنى رسم خط مميز بين المصادر التي أنتجتها الحكومة وتلك التي أنتجتها الهيئات المشتركة (الشركات مثلاً) والجمعيات أو الأفراد. ويعتمد كل نوع من هذه الطرق المنهجية على الدقة التي يشرطها المفهرس، ومن الطبيعي أن ترتب البيلوغرافيات التي ينشرها المؤرخون في نهاية أعمالهم وفق هذه الحدود. إلا أن المعايير التي يطبقها المؤرخون خلال بحوثهم، بالرغم من أنها ذات علاقة بهذين النوعين من التصنيف، هي في الواقع أقل وضوحاً وجامدة. وفقاًللتسلسل الهرمي للمصادر عندالمؤرخ أن المصادرذات الوزن والأهمية هي تلك التي تنشأ مباشرة عند الأعمال اليومية أو الاتصالات الاجتماعية، تاركة مهمة التفسير مفتوحة.

سعى الرجال والنساء. في كل عصر إلى أن يجعلوا أوقاتهم ذات معنى، وأن يفسروا أنماط الأحداث من خلال الكتب والنشرات والتعليقات الإذاعية العشوائية والصحف. مثل هذه البيانات والتصريحات تزودنا برؤية ناقدة وقيمة حول عقلية العصر، إلا أنها من وجهة نظر المؤرخ لا تقوم مقام الشواهد اليومية المباشرة حول الفكر والتصرفات والتي توفرها الرسالة أو اليومية أو المذكرة: أن هذه هي «سجلات» التاريخ في أفضل أنواعه المتميزة والمتفوقة. ويرغب المؤرخ في أن يكون، بالدرجة الممكنة، كمراقب للأحداث التي يكتب عنها؛ فهو لا يريد أن يسلم نفسه في أيدي راوي أو معلق. والمصدر الأكثر إلهاماً هو الذي كتب بدون أي تفكير في الأجيال القادمة. وهذا ما أسماه مارك بلوك بـ «دليل شهود العيان على

الرغم من أنفسهم»[2]، فهذا النوع من المصادر يوجد بها الكثير من جاذبية اختلاس السمع.

- 2 -

ونبدأ، على أية حال، بالمصادر الأولية التي دونت من أجل فائدة الأجيال القادمة. هذا النوع من المصادر من اليسير الحصول عليه واستعماله نظراً لأن مسألة بقائها واستمراريتها من النادر أن تترك للمصادفة، وفي أحوال كثيرة تتضمن هذه المصادر جودة أدبية تجعلها ممتعة للقارىء. فهي تحتوي على تسلسل زمني جاهز للأحداث، وتقييم مترابط للأحداث المهمة، وإدراك وفهم قوي لجو الفترة التاريخية ـ موضوع الدراسة. وتكمن مشكلة هذا النوع من المصادر في أنها تروي فقط ما أعتقد الناس أنه جدير بالملاحظة حول عصرهم، الذي ربما لا يلفت الانتباه اليوم. قبل ثورة رانكه في المنهجية التاريخية في القرن التاسع عشر كان المؤرخون ينزعون إلى الاعتماد على هذا النوع من المصادر الأولية. فيما يتعلق بالتاريخ الروماني مثلاً انكبوا على دراسة كايسار Caesar، وتاكيتوس Tacitus، وسوتونيوس Suetonius، بينما اعتمد المتخصصون في تاريخ القرون الوسطى وثقافتها على التاريخ السردي الأنجلو ـ سكسوني، وعلى أعمال رجال مثل ماتيو باريس Matthew Paris في القرن الثالث عشر وجين فروسارت Jean Froissart في القرن الرابع عشر. ولا يستخف المؤرخون الحديثون بهذا النوع من المصادر القائم على السرد التاريخي، ويدين هذا النوع من المصادر بأهميته المستمرة إلى حقيقة أنها قد عاشت من فترات لم تترك إلا قدراً محدوداً من السجلات المدونة.

وقد كُتبت أغلب التواريخ المبكرة في العصور الوسطى من قبل رهبان أو نساك لم تكن لديهم تجربة شخصية بالشؤون العامة. لكن إبتداءً من القرن الثاني عشر انضم إليهم على نحو متزايد جماعة من رجال الدين الغير منتسبين إلى الرهبانية الذين خدموا الملك في مناصب مسؤولة، وقد كان باستطاعتهم إلى حد ما أن يسجلوا التاريخ السياسي من الداخل. فعلى سبيل المثال كان جيرالد ويلز Gerald of Wales قسيساً ملكياً سرعان ما أصبح أحد معارف هنري الثاني. وقد كانت

(2) Marc Bloch, The Historian's Craft, Manchester University Press, 1954, p. 61.

بينهما معرفة شخصية حوالي نهاية عهده في ثمانينات القرن الثاني عشر. وسنلاحظ من خلال قراءة الفقرة التالية النشاط المتواصل القلق لأحد أشهر ملوك إنجلترا:

«كان هنري الثاني، ملك إنجلترا، ذا لون ضارب إلى الحمرة، وذا بشرة منمشة مع رأس كبير مستدير وعيون رمادية تتوهج بقوة وتكبر محتضنة بالدم في لحظات الغضب، وملامح ملتهبة وصوت أجش مزعج وكانت رقبته إلى حد ما ممدودة إلى الأمام من كتفيه، وكان صدره عريضاً ومربعاً، أما ذراعاه فكانتا ضخمتين وقويتين وهيئته: قصير وممتلىء الجسم مع نزعة واضحة نحو البدانة، بالرغم من أن ذلك يرجع إلى الطبيعة وليس إلى التساهل والانغماس في الترف، وهو أمر عالجه بالتمرين.

في وقت الحرب، التي تظهر تهديداتها في الأفق بشكل متكرر، يعطي الملك لنفسه بصعوبة القليل من الهدوء ينظر في شؤون الدولة التي لم تعالج بعد، وفي وقت السلام لا يسمح لنفسه لا بللسكون ولا بشيء من الاسترخاء فقد كان مدمناً على الصيد إلى حد بعيد، عند مطلع النهار يركب على صهوة الجواد، عابراً أراضي مترامية الأطراف، مخترقاً الغابات ومتسلقاً قمم الجبال، وهكذا كان يقضي أياماً مفعمة بالنشاط المتواصل. وبعد هذه الجهود الكبيرة المرهقة، يرهق البلاط كله بوقوفه المتواصل»[3].

لا شك أن السيرة الذاتية هي أساساً شكل حديث مختلف من التواريخ المتسمة بالسرد التاريخي للأحداث وفق تسلسلها الزمني، مع بروز شخصية المؤلف في مقدمة المسرح. وهذا النوع الذي ابتكره الإيطاليون الذين توفر لديهم نوع من الوعي بالذات في عصر النهضة[4]، يفضله الفنانون، والكتاب وربما أغلب

---

(3) Extract from Gerald of Wales, wales, Expugnatio Hibernica, Translated from the Latin in D. C. Douglas & G. W. Greenaway (eds). English Historical Documents, 1042 - 1189, Eyre & Spottiswoode, 1953, p. 386.

(4) The best example is the autobiography of Pope Pius II, composed in the late 1460s. See Leona C. Gabel (ed). Memoirs of a Renaissance Pope: the Commentaries of Pius II, Allen & Unwin, 1960.

رجال السياسة: ويرجع سحر هذا النوع من الكتابة التاريخية إلى حقيقة أن السير هي ذكريات أو مذكرات شخص مطلع [شخص متمتع بمركز من مراكز السلطة أو متيسر له أسباب الاطلاع على بواطن وخفايا الأمور، المترجم]. في الواقع إن كتب السيرة الذاتية في أحوال كثيرة تزود المؤرخ بالتقارير الأولية المباشرة التي يقتصر وجودها على هذه الكتب لأن السجلات الحكومية الحديثة مغلقة للاطلاع العام في كل البلدان؛ ففي بريطانيا مثلاً يسمح لوزراء الدولة السابقين، أثناء كتابة ذكرياتهم، بالاطلاع على الأوراق الرسمية التي لها علاقة بمدة شغلهم للمنصب، بالرغم من أنهم قد لا يستشهدون بها أو يقتبسون منها. أما هدف المؤلف (صاحب الترجمة) فلا يكمن كثيراً في تقديم تقرير وصفي بل يتركز على تبرير تصرفاته (أو تصرفاتها) عند استعادته للأحداث الماضية والتأمل فيها وتقديم الأدلة من أجل الدفاع عن نفسه أمام محكمة التاريخ. ومن المرجح أن السير الذاتية تظهر الشيء الكثير حول العقلية والقيم، إلا أنها كسجل للأحداث تعتبر في كثير من الحالات غير دقيقة وانتقائية إلى درجة التحريف، إن المؤرخ لأزمة قناة السويس في سنة 1956 الذي لا يستطيع استعمال أي مصدر آخر عدا الجزء الثالث من مذكرات أنتوني إيدن(*) Anthony Eden سيكون في وضع لا يحسد عليه.

وقد كان مصطلح المذكرات Memoirs في القرن الثامن عشر يعني شيئاً مختلفاً عما هو عليه الآن: فالمصطلح يدل على سرد تاريخي شخصي كتب من قبل شخص ما كان يشغل منصب ما في الحياة العامة وأعد لكي ينشر فقط بعد موته لمدة لابأس بها من الزمن، أما الغرض من ذلك فهو تدوين الحقائق والمعتقدات التي من المحتمل أن يكون إعلانها أنذاك تصرفاً خطيراً وطائشاً، وإنها، على هذا الأساس، تكون أكثر إثارة للقاريء مما إذا نشرت كسيرة ذاتية سياسية رقيقة وغامضة. وقد كان دوك دي سانت ـ سيمون de Saint - Simon سيد هذا النوع من الكتابة التاريخية، فقد كان لديه طموح في أن يهجر ما أسماه بجدارة «تقرير أقلية أو تقرير معارض» عن فرساي لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر، وقد كتب

(*) أنتوني أيدن (1897 - 1977) سياسي بريطاني ورئيس الوزراء من سنة 1955 إلى سنة 1957. وقد اعتزل العمل السياسي في سنة 1957 بعد إخفاق العدوان الثلاثي على مصر. (المترجم).

مذكراته بأسلوب نثري رائع، وشملت السنوات من 1691 إلى 1723. وكان اللورد هيرفي Lord Hervey أقرب منافس إنجليزي لدي سانت ـ سيمون. فقد كان هيرفي مفضلاً لدى الملكة كارولين زوجة الملك جورج الثاني، وهو الذي ألف وصفاً دقيقاً وخبيثاً حول مؤامرات ومكايد القصر بين سنة 1727 وسنة 1737(5).

عموماً إن التواريخ السردية Chronicles والمذكرات، التي يكتبها الناس من أجل الأجيال القادمة في المستقبل، هي، بطبيعة الحال مجرد جزء ضئيل من مجموع ما نشر في أية فترة. فقد صدرت أغلب المنشورات مع تفكير قليل في الأجيال القادمة، فقد كان القصد من ورائها يكمن في إعطاء المعلومات والتأثير، إضافة إلى تضليل أو تسلية القراء المعاصرين. وقد يسر اختراع الطباعة في القرن الخامس عشر إلى حد كبير إنتشار هذه الكتابات، وفي الوقت عينه زاد الطلب عليها نظراً لنمو التعليم بين عامة الناس. ومن ناحية أخرى سارعت الحكومات لتستفيد من الثورة في مجال الاتصالات. وفي القرن التاسع عشر بدأت التصريحات السياسية والدعاية، وملخصات المعلومات حول التجارة، والدخل والنفقات تتدفق من المطابع. في بريطانيا من المحتمل أن تكون تقارير الإحصاء الرسمي أكثر هذه المنشورات تأثيراً، وتنشر هذه التقارير كل عشر سنوات ابتداء من سنة 1801، ومن المنشورات ذات الأهمية أيضاً تقارير الوكالات أو اللجان الملكية التي أنشئت ابتداءً من ثلاثينات القرن التاسع عشر فصاعداً لتضطلع بمهمة أخذ الأدلة والشواهد وتقديم التوصيات حول المشاكل الاجتماعية الرئيسية مثل الصحة العامة وأحوال وظروف العمل.

إضافة إلى ذلك هناك منشور رسمي آخر مهم أيضاً وهو تقارير محاضر جلسات البرلمان، وقد شرع توماس هانسارد Thomas Hansard في سنة 1812 في نشر المناقشات البرلمانية في مجلس الشيوخ ومجلس العموم كمشروع خاص (بالرغم من أنه لم يكن الأول من نوعه). وقد أخذت هذه السلسلة شكلها الحديث سنة 1909 حينما تولت الحكومة الإشراف على إعدادها ونشرها، كما أصبح

(5) D. W. Brogan, introduction to Lucy Norton (ed). Historical Memoirs of yhr Duc de Saint - Simon, Vol. I, Hamish Hamilton, 1967, p. xix.

أسلوب الإعداد يعتمد على قاعدة صيغة المتكلم والتقرير الحرفي. كما توجد أيضاً قلة من المصادر الأخرى تنقل بشكل فعال المظهر العام للمحادثات السياسية.

والواقع أن الصحافة بالنسبة للمؤرخ أهم مصدر أولي منشور. وللصحافة في بريطانيا تاريخ مستمر يرقى إلى أوائل القرن الثامن عشر. فقد تأسست أول صحيفة يومية في سنة 1702. عموماً إن للصحافة أهمية ثلاثية. ففي المرتبة الأولى تدون الصحف وجهات النظر السياسية والاجتماعية التي كانت ذات تأثير عميق آنذاك. ونلاحظ أن الصحف المبكرة، التي تطورت من التقاليد القوية المتعلقة بتأليف ونشر الكراريس أثناء الحرب الأهلية والجمهورية في ظل أوليفر كرومويل وابنه من سنة 1642 إلى سنة 1660، لم تحتو على شيء آخر عدا الآراء السياسية والاجتماعية، وتذكر الآن إلى حدٍ كبير بسبب المناظرات المثيرة للإعجاب التي اشترك فيها أديسون وستيلي وسويفتAddison, Steele + Swift.. وحتى هذا اليوم، تقدم إفتتاحيات وأعمدة المراسلين في صحف لندن اليومية الشهيرة أحسن المداخل للحالة السائدة بشأن الآراء والمعتقدات الرسمية الراسخة - شريطة أن تدفع علاوة مناسبة من أجل توجيه الافتتاحية في اتجاه معين في الصحيفة المعينة. ثانياً، تقدم الصحف سجلاً يومياً للأحداث. وقد بدأ هذا الدور أثناء القرن التاسع عشر يسد حاجة من يبحثون عن المعلومات بشكل فعال، خاصة عندما مكن التطور في الإبراق الكهربائي في خمسينات القرن التاسع عشر الصحافيين في مواقع بعيدة أن يرسلوا نسخهم إلى بلادهم للنشر في الصحف حالما تتم عملية تدوينها. وقد كان و. هـ. رسل W. H. Russel أحد محرري صحيفة التاميز The Times أول من استفاد من هذه الثورة في مجال الاتصال. وكان لرسائله الإخبارية الشهيرة التي كان يبعث بها من قرميا Crimea أثناء حرب القرم 1854 - 1856، التي وفرت أدلة فظيعة بخصوص الفوضى التي سادت القوات البريطانية، تأثيراً كبيراً على الرأي العام في الوطن [بريطانيا] وما زالت تقرأ حتى الآن[7]. وتقدم الصحف بوصفها مصادر، تقارير متسلسلة، من المرجح أن تصبح أكثر قيمة للمؤرخين في المستقبل. لأنه بالرغم من توفر الأرشيفات الضخمة التي تستمر الحكومات والهيئات المشتركة في

(6) Romney Sedgwick (ed). Lord Hervey's Memoirs, William Kimber, 1952.

(7) See Kellow Chesney, Crimean War Reader, Severn House, 1975.

تجميعها، فإن القرارات الحاسمة يتم إبلاغها، بشكل مطرّد بالهاتف بدلاً من الرسالة المدونة، ويحصل الصحافيون على المعلومات بطريقة غير رسمية في الوقت الذي يمكن لسجل مدون معاصر أن يعطي معلومات عن ما حدث.

وأخيراً تقدم الصحف بين حين وآخر نتائج لتحقيقات مهمة في مواضيع وقضايا لا تقع في مجال التقارير الإخبارية. وقد كان هنري ميهيو Henry Mayhew مؤسس هذا التقليد، وهو كاتب عمل لفترة قصيرة في صحيفة المورنج كرونكيل Chronicle The Morning في سنة 1849 - 1850. و«كمراسل خاص للعاصمة [لندن]» كتب ميهيو سلسلة من المقالات كشف فيها عن الأحوال الإجتماعية بين فقراء لندن في أعقاب آثار كارثة وباء الكوليرا في سنة 1849، والتي أضحت فيما بعد أساساً لكتابة: **عمال لندن وفقراء لندن** (1851) **London Labour and the London PooR**. ومنذ ذلك الحين ظهر عدد قليل من الصحافيين المحققين الذين يمكن أن يضاهوا ميهيو في شمولية بحثه أو في تأثيره على الرأي المعاصر[8].

وهناك مصدر من نوع آخر أعد من أجل القراء المعاصرين (وفي حالات كثيرة من أجل الأجيال القادمة أيضاً) يجب أن يراعي من قبل المؤرخين، بالرغم من أنه يمثل حالة خاصة، وهو الأدب الإبداعي. وبطبيعة الحال ليس بالإمكان أن ننظر إلى الروايات والمسرحيات كتقارير واقعية حقيقية. مهما كانت درجة عنصر السير الذاتية أو الملاحظة الاجتماعية فيها. كما لا تحمل الروايات التاريخية أو مسرحيات شكسبير(*) التاريخية أي وزن من الناحية التاريخية الصرفة أو فيما يخص البيانات التاريخية حول الفترات التي تشير إليها. ومع ذلك فإن كل الأدب الإبداعي يقدم رؤى حول الوسط الثقافي والإجتماعي الذي عاش فيه الكاتب، كما تقدم، في أحوال كثيرة، أوصاف حية للأماكن الطبيعة أيضاً، وكثيراً ما يعزى نجاح المؤلف إلى الأسلوب الذي يبين وفقاً له قيم ومشاغل المعاصرين المهتمين بالأدب. ولهذا من الحكمة أن نذكر شاوسيرChaucer كناطق باسم مواقف سواد الناس في القرن

---

(8) E. P. Thompson and Eileen Yeo (eds). The Unknown Mayhew: Selections from the Morning Chruncele, 1849 - 50, Penguin, 1973.

(*) وليم شكسبير William Shakes peare (1564 - 1616) أديب وشاعر انجليزي يعتبر أعظم الشعراء الانجليز بدون استثناء، وقد ألف عدداً من المسرحيات الشعرية الخالدة. (المترجم).

الرابع عشر تجاه مساوىء الكنيسة. أو ديكنز(**) كشاهد على المزاج الذي من خلاله نظرت الطبقة الوسطى في العهد الفيكتوري إلى قضية ظروف وأحوال إنجلترا.

- 3 -

نظراً لأن الصحف، والمطبوعات الرسمية والخطب البرلمانية تصاغ في الغالب مع الأخذ في الاعتبار تأثيرها على الرأي المعاصر، فإن المؤرخين يعطونها وزناً أكبر مما يعطونه للتواريخ السردية أو المذكرات التي كتبت مع مراعاة متطلبات الأجيال القادمة، لكن حقيقة النشر في حد ذاتها لا تضع حداً على قيمة كل هذه المصادر. فهي تحتوي فقط على ما اعتقد أنه مناسب للاستهلاك العام ـ ما كانت الحكومات مستعدة أن تكشف عنه، وما استطاع الصحافيون أن يستنبطوا من الرواة المترددين، وما ظن رؤساء تحرير الصحف أنه سيرضي قراءهم، أو ما اعتقد أعضاء البرلمان أنه سيطمئن دوائرهم الانتخابية. في كل حالة من هذه الحالات يوجد هدف مهيمن قد يؤدي إلى التحديد والتحريف فيما كتب أو قيل. ويجب على على المؤرخ الذي يرغب «أن يشرح كيف كانت الأشياء فعلاً» حسب تعبير رانكة، أن يذهب إلى ما وراء الكلمة المنشورة، ولهذا السبب كانت مظاهر التقدم الكبيرة في المعرفة التاريخية الحديثة تعتمد أساساً على البحث في «السجلات» أي في الوثائق السرية مثل الرسائل والمذكرات واليوميات. إنه على هذا النحو يسجل الرجال والنساء قرارتهم ومناقشاتهم وأحياناً أفكارهم العميقة، غير منتبهين إلى عيون مؤرخي المستقبل. مرة بعد أخرى وجد المؤرخون أن دراسة دقيقة للمصادر الوثائقية ـ السجلات ـ تكشف عن صورة مختلفة جداً عن التعميمات الجريئة من قبل المراقبين المعاصرين، سواء كان السؤال المطروح يتعلق بحوافز المشتركين في الحرب الأهلية الإنجليزية، لا يوجد بديل عن التراكم المتسم بالمثابرة للأدلة والقرائن من السجلات والمصادر الوثائقية للفترة المعينة.

(**) تشارلز ديكنز Charles Dickens (1812 - 1870) روائي انجليزي تميز أسلوبه بالدعابة البارعة والسخرية اللاذعة. (المترجم).

في أغلب البلدان يتبع أكبر قدر من السجلات غير المنشورة إلى الدولة، ومنذ زمن رانكه ثم تخصيص جزء كبير من البحث للأرشيفات الحكومية أكثر مما خصص لأي نوع آخر من المصادر، وقد ظهرت أقدم الأرشيفات الحكومية التي بقيت حتى الآن في الغرب أثناء القرن الثاني عشر، الذي شهد تقدماً ملحوظاً في تعقد وصقل التنظيم الحكومي في كل أنحاء أوروبا. ففي إنجلترا ترقي سلسلة متواصلة من سجلات الدخل الحكومي إلى سنة 1155، وتعود سجلات البلاط الملكي إلى سنة 1194. في تلك السنة بدأ هربرت والتر Hurbert Walter مستشار الملك جون، تقليد أعداد نسخ على ورق خاص بالمخطوطات من كل الرسائل المهمة المرسلة من مكتب المحفوظات أو الأرشيف باسم الملك. وحتى بعد ظهور إدارات حكومية أخرى في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، بقي هذا المكتب مصدر قيادة ونفوذ في الإدارة الملكية، وتعتبر تسجيلاته وسجلاته أهم مصدر أرشيفي للعصور الوسطى في إنجلترا.

وكان النظام القروسطي أثناء الفترة من سنة 1450 إلى سنة1550 قد حل محله بناء إداري أكثر مكتبية (بيروقراطية) تحت هيمنة مجلس شورى الملكThe privy council. وكان الموظف الحكومي الأكثر قوى داخل هذا البناء هو أمين (سكرتير) الملك (الذي عرف فيما بعد بوزير الدولة)، ومنذ عهد الملك هنري الثامن، أصبحت سجلاته المعروفة بأوراق الدولة The state papers، مصدراً مهماً لسياسات وتصرفات الحكومة. وعلى العكس من سجلات مكتب المحفوظات Chancery records، لم تكن أوراق الدولة، حسب تعبير جالبرات Galbraith: «مجرد إنتاج روتيني لمكتب ما، بل كانت مراسلات جوهرية شتى لموظف لا تعرف لواجباته حدود ثابتة. . . أن الستار الذي يفصلنا عن الصفة والشخصية في القرون الوسطى قد تمزق الآن»(9). ومن بين أوراق الدولة لسنة 1536 التي عاشت رسالة تستدعي قيسيساً سيء الحظ من Leicestershire للاستجواب، من المرجع بخصوص خيانة ما؛ وفي الرسالة يظهر بجلاء أسلوب التهديد والوعيد:

«إني. . . أطلب منك أن تأتي للاستجواب، وأبلغك بأوامر

(9) V. H. Galbraith, An Introduction to the Use of the Public Records, Owford University Press, 1934, pp. 54 - 5.

الملك في هذا الخصوص، علماً بأن كل المبررات والتأجيلات غير مقبولة، إن هذا سوف يزعجك لاشك. . . سيعرف المسؤولون موعد قدومك. يجب أن لا تتأخر عن الحضور، وستجيب عن أسئلتهم بما لا يعرضك للخطر». (من الوثائق الرسمية 8 يوليو توماس كرومويل)[10].

وقد كان هذا هو نوع الوثيقة الذي تكاثر في القرون التالية بسبب تعيين وزراء دولة إضافيين للإشراف على الإدارات الحكومية الجديدة التي أصبح وجودها ضرورياً ومتمشياً مع المجالات الواسعة للحكومة. ومع بداية القرن التاسع عشر أصبحت كل إدارة تابعة للدولة تقوم بمهمة حفظ سجل تصنيفي مرتب للرسائل والأوراق المرسلة، مع نسخ من الرسائل المرسلة إلى جهات أخرى، والمذكرات التي توزع داخل الإدارة. وفي قمة هذا التنظيم البيروقراطي المعقد يوجد مجلس الوزراء وقد كانت مداولات هذا المجلس خلال القرنين الأولين من وجوده، غير مدونة ألبتة، ولكن منذ سنة 1916 شرعت أمانة مجلس الوزراء في حفظ محاضر رسمية لوقائع جلسات المجلس وفي إعداد أوراق لاستخدامها في هذا الغرض.

وهناك جانب آخر من توسع الحكومة تحت حكم أسرة التيودور Tuder [حكمت إنجلترا من سنة 1485 إلى 1603] وهو بداية الدبلوماسية الروتينية التي يشرف على إدارتها سفراء معتمدون مقيمون. وقد وضعت الدويلات الإيطالية نمط التمثيل الدبلوماسي في ثمانينات وتسعينات القرن الخامس عشر، وسرعان ما أعقبتها دول أخرى. أما في إنجلترا فإن شبكة التمثيل الدبلوماسي قد أخذت شكلها في عشرينات القرن السادس عشر. وقد كان السفير الفينيسي، الذي خلال سنة واحدة فقط 1503 - 1504م ، بعث إلى بلاده من روما 472 رسالة، مثابراً أكثر من الأغلبية[11]. إلا أن إرسال التقارير إلى الوطن كان من البداية جزءاً أساسياً من واجبات السفير. هذه التقارير لا توثق فقط إدارة السياسة الخارجية بصورة أكثر فاعلية وأكثر من أي وقت مضى، بل إنها أيضاً تسجل تقييم الدبلوماسي للبلاط

(10) Thomas Cromwell to John Harding, 8 July 1536, Quoted in G. R. Elton, Policy and Police, Cambridge U9niversity Press, 1972, pp. 342 - 3.

(11) Garrett Mattingly, Renaissance Diplomawcy, Cape, 1962, pp. 110 - 306.

والبلاد التي يمثل بلاده فيها، وقد اعتمد رانكه على هذا النوع من الوثائق السياسية بشكل مكثف لدراسة التاريخ السياسي والدبلوماسي. ومنذ ذلك الوقت ظهر عدد كبير من المؤرخين اقتصرت خبرتهم كلية على الوثائق الدبلوماسية. ويعتبر أواخر القرن التاسع عشر، في أغلب الأحوال «العصر الذهبي» للتاريخ الدبلوماسي، إذ كانت السجلات الوثائقية غزيرة جداً إلى درجة أن المؤرخ يستطيع استعادة كل مرحلة في مبادرة دبلوماسية ما، بداية من الاقتراح الأول للمبادرة من قبل موظف الوزارة إلى التقرير الكامل حول المفاوضات.

وهناك أيضاً نوعان آخران من السجلات تتسم أيضاً بالميزة الرسمية التي تتميز بها السجلات الحكومية المركزية.

أولاً: أثناء العصور الوسطى كانت الكنيسة تمتلك قدراً من السلطة مساوياً للدولة إن لم يكن أكثر، وفي أغلب البلدان الأوروبية احتفظت بالكثير من سلطاتها في العالم الدنيوي حتى أوائل القرن التاسع عشر. وتاريخ الكنيسة موثق تماماً بسبب وجود كمية كبيرة من سجلات الكنيسة في متناول المؤرخين اليوم، وما يزال الكثير منها لم يمسسه أحد على الإطلاق. وقد تم حفظ المراسيم الملكية بخصوص منح الأرض والامتيازات للكنيسة وترجع زمنياً إلى أوائل القرون الوسطى. كما تم الإحتفاظ بسجلات وافرة توثق فعالية الإدارة الأسقفية والنظام الرهباني. وتعتبر سجلات محاكم الكنيسة أكثر استثارة للانتباه رغم إنها لا تبدو كذلك عند النظرة الأولى، وترجع أهميتها إلى أن عدداً كبيراً من الجنح الأخلاقية التي يقترفها ناس عاديون تدخل ضمن مداولات هذه المحاكم. على سبيل المثال في بريطانيا أثناء القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، حينما كان الصراع بين مؤسسة الكنيسة والطوائف التطهرية Puritan Sects قاب قوسين أو أدنى من الانفجار، بُذلت جهوداً متحمسة من خلال الكنيسة من أجل فرض النظام على جمهور المؤمنين، وذلك عن طريق أسلوب التأديب والمعاقبة. إذ أن سجلات هذه المحاكم تعتبر مصدراً مهماً للمؤرخ الاجتماعي. كما احتفظت الكنيسة بسلطات قضائية على الوصايا (المنح بوصية)، في إنجلترا حتى سنة 1858، ومنذ عهد اليزابيت الأولى فصاعداً أصرت على بيانات مفصلة لكل أنواع الملكية المنقولة، ويمكن أن تعطي هذه البيانات الآن للمؤرخ معلومات كثيرة حول الثروة، والوضع الاجتماعي ومستويات المعيشة.

ثانياً: توجد سجلات الحكومة المحلية. ففي إنجلترا أثناء القرن الثالث عشر شرع أصحاب المقامات الرفيعة: ملاك المزارع المستأجرة والأراضي في الأرياف في إتباع مثل الملك وحفظ سجلات، خاصة السجلات القضائية والوثائق الصادرة عن المحاكم نظراً لأنهم يملكون سلطات قضائية أو حقوق سياديه على خدمهم ومستأجري المزارع منهم. أحد النتائج المترتبة على ذلك تكمن في أن التغيرات في حيازة أو ملكية الأرض أصبحت موثقة توثيقاً حسناً نسبياً بالنسبة للأغنياء والفقراء على قدم المساواة. وقد تم تفويض أول قضاة الصلح في القرن الرابع عشر، وفي عهد أسرة التيودور حُمّل هؤلاء القضاة بعبء ثقيل ومتزايد من المسؤوليات منها مثلاً، حفظ الأمن، إعانة الفقراء، نظام الأجور، والتجنيد العسكري. ويتم إنجاز أغلب هذه الأمور أثناء جلسات تعقد أربع مرات في السنة في كل إقليم، وتسجل من قبل كاتب مجلس قضاة الصلح. وقد بقي هذا النظام أساس الحكومة المحلية في إنجلترا حتى تأسيس نظام الأقاليم الحديث ومجالس المدينة أبان القرن التاسع عشر. وحتى ذلك الوقت ظلت نسبة عالية من السجلات المحلية ذات علاقة بالقانون: فقد أسندت إلى نفس الأفراد سواء أكانوا ملاك المزارع المستأجرة أو غيرهم، واجبات قضائية وإدارية أيضاً. ومن بين جميع السجلات العامة، تلقى سجلات المحاكم بشأن الخلافات اليومية - في كثير من الحالات خلافات تافهة - والجنح، ضوءاً على المجتمع ككل وراء نطاق عالم الحكومة الصغير.

وتعتبر الكنيسة والدولة من أقدم المؤسسات التي دأبت على حفظ سجلات لها، في المجتمع الغربي، لكن بإمكان المؤرخ، بداية من القرن الخامس عشر فصاعداً، أن يضيف إلى سجلات كل من الكنيسة والحكومة قدراً متزايداً وبصورة مستمرة من السجلات التي تُعد وتحفظ من قبل الهيئات المشتركة والجمعيات ونقابات التجار والصناع والجامعات واتحادات العمال والأحزاب الساسية وجماعات الضغط. . . والجدير بالملاحظة أن السجلات التي بقيت في أعداد كبيرة، قبل القرن التاسع عشر، هي سجلات الملكية التي تخص العائلات المالكة للأرض، والكثير منها استمر خلال عدة قرون: مدونة أفعالهم، ودفاتر الحسابات، وخرائط ومراسلات الأعمال، وكل هذه تشكل مادة أساسية للمؤرخين المهتمين بالتاريخ الزراعي. وهناك مصدر آخر يقع ضمن هذا التصنيف العام جذب قدراً

كبيراً من الاهتمام - خاصة عند مؤرخي الثورة الصناعية - وهو سجلات الأعمال، كالمشاريع التجارية والصناعية، والشركات. مثلاً في سنة 1921 اكتشفت مصادفة أوراق صاحب مصنع النسيج، ساموبل أولدنو Samuel Oldknow، في معمل غير مستعمل. وتغطي هذه الأوراق الفترة من سنة 1782 إلى سنة 1812. وهي توفر للباحث بيانات موثقة مهمة بشأن التحول من النظام العائلي للإنتاج إلى نظام المصنع[12]. وتوجد لدي الكثير من الشركات اليوم دفاتر الصندوق والأموال التي تدفع نقداً، وقوائم الجرد وبيانات تفصيلية حول الشؤون الأخرى للشركة. إضافة إلى ذلك توجد دفاتر أخرى مهمة ترقى إلى نفس الفترة أو قبل ذلك بقليل. وفي هذا الصدد يذكرنا مؤرخ صناعة تخمير الجعة في إنجلترا بما يأتي: «إن استمرارية العائلة في الصناعة كانت شديدة إلى درجة أنني في أغلب الحالات أجد نفسي أتعامل مع أوراق وتقارير أسلاف الملاك الحاليين ومدراء المؤسسات الصناعية، فاحصاً وقارئاً لسجلاتهم في نفس الموقع حيث كانوا يصنعون الجعة في القرن الثامن عشر»[13]. وقد اشتملت السجلات التي فحصها سجلات أسماء معروفة تماماً مثل وايتبريد Whitbread وكارنجتون Charrington وترومان Truman.

- 4 -

وتُعتبر النشاطات التي تترك أدلة كثيرة ورائها نشاطات منظمة، وخاصة تلك التي تهيمن عليها مؤسسات تمتد حياتها إلى ما بعد حياة الأفراد الذين حدث أن وظفتهم في أي وقت من الأوقات سواء أكانت هذه المؤسسات حكومية أو دينية أو تجارية أو صناعية. ويدين الجزء الأكبر من التاريخ المدوّن بالفضل إلى المتعلمين الذين من المرجح أنهم قد أنجزوا أغلب ما كتبوا أثناء تأدية واجباتهم الحرفية أو الرسمية. ومع ذلك فقد عاشت كمية كبيرة من المادة المدوّنة التي سجلت من قبل رجال و نساء كأفراد خارج المكتب. ويرجع الجزء الأكبر من هذه المادة إلى المراسلات الخاصة. وفي هذا الصدد تعتبر المراسلات الخاصة بين تاجر ناجح من مدينة براتو Prato (وهي مدنية توسكانية متخصصة في إنتاج القماش) وزوجته من

(12) George Unwin, Sannuel Oldkonw and the Arkwrights, Manchester University Press, 1924.

(13) Peter Matthias, The Brewing Industry in England, 1700 - 1830, Camvridge University Press, 1959, p. xii.

بين المراسلات الخاصة المبكرة. وقد جرت هذه المراسلات أبان القرن الرابع عشر. بالنظر إلى ضغط العمل الذي تواصل لمدة ثماني عشرة سنة(1382 - 1400) اضطر فرانسيسكو داتيني Francesco Datini أن يبقى بعيداً عن منزله في فلورنسا وبيزا، وكان يكتب مرتين في الأسبوع لزوجته مارجريتا Margherita، وكانت زوجته تكتب رداً على رسائله مرتين في الأسبوع تقريباً. وبناء على تعليمات من داتيني نفسه حفظت أغلب هذه الرسائل، إلى جانب مراسلات العمل الواسعة، بعد موته في بيته في براتو. وقد كانت نتيجة ذلك تتمثل في تاريخ لزواج قروسطي. ونستطيع أن نستنبط شيئاً من التوتر الناتج عن الانفصالات المتكررة في الزواج من هذا الاقتباس من رسالة كتبتها مرجريتا في سنة 1389.

> فيما يتعلق ببقائك بعيداً عن هنا حتى يوم الخميس، تستطيع أن تفعل كما يحلو لك، فأنت سيدنا ـ وذلك منصب رفيع، ولكن يجب أن يستعمل بتعقل وحذر. . . إنني أود تماماً أن نعيش معاً، كما يشأ الله. . . وأنا على حق، وأنت لن تغير هذا الموقف بالكلام.
>
> أظن أنه ليس مجدياً ولا مفيداً أن تبعث لي رسالة كل أربعاء، لتقول إنك ستكون هنا يوم الأحد، لأنني أعتقد في كل يوم جمعة، أنك ستتوب. يكفي أن تخبرني أنه بإمكاني أن أشتري أشياء إضافية أو أكثر من المعتاد يوم السبت، لأننا فيما بعد، على الأقل، سنتناول الطعام معاً أيام الأحد(14).

وينبغي أن نشير إلى أنه لا توجد مصادر أخرى تتحدث بحيوية ووضوح عن العلاقات العائلية والاجتماعية بين الناس في الماضي. بدون المراسلات الخاصة يجب أن يقتنع كاتب السيرة بأن موضوعه ينبغي أن يقتصر على الحياة العامة وعلى شؤون العمل أو الوظيفة ـ وذلك في الواقع كل ما يستطيع كتاب السير أن يحصلوا عليه أثناء العصور الوسطى. إلا أن الرسائل الخاصة تعتبر مصدراً ضرورياً لمؤرخي السياسة أيضاً. ويرجع ذلك إلى كون أن السجلات الحكومية تهتم بالقرارات وتنفيذها أكثر من اهتمامها بحوافز هؤلاء الذين صنعوا تلك القرارات. وتكشف

(14) Monna Margherita to Francesco di Marco Datini, 29 August, 1389, translated and quoted in Iris Origo, The Merhant of Prato, Cape, 1957, p. 166.

المراسلات الخاصة للشخصيات العامة عن أكثر ما تمت الإشارة إليه في أضيق الحدود في السجلات الرسمية. مثلاً قد أعتمد ل . ب . نامير L. B. Namier في تحليلاته الممتازة لإدارة الانتخابات البرلمانية في منتصف القرن الثامن عشر، على أوراق دوق نيوكاسل التي تتكون من 522 جزءاً، إضافة إلى عدد آخر من الأوراق الخاصة بدلاً من أوراق الدولة أو مداولات مجلس العموم[15].

وقد كان القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الفترة التي سبقت مباشرة عصر الهاتف، وبالتالي فإنها تمثل عصر المراسلات الشخصية، حينما كان زملاء المهنة في الحياة العامة يراسلون بعضهم يومياً. وكانت أغلب هذه المراسلات لا تمر من طريق القنوات الرسمية بل تسلك طريقاً جانبياً. وكان من المتعمد أن لا ترى من قبل أحد باستثناء المتسلم لها. ويثق بعض رجال السياسة بدرجة ملحوظة في الأصدقاء الذين كانوا بدون أي موقف رسمي سياسي ألبتة. وقد دأب هـ . هـ . أسكوت H. H. Asquith، لمدة السنوات الثلاث (1912 - 1915) أثناء شغله لمنصب رئيس الوزراء، على الكتابة مرة أو مرتين كل يوم لسيدة شابة تدعى فانيثيا ستانلي Vanetia Stanley. في هذه الرسائل كان باستطاعته أن يعبر بصراحة عن مشاغله وهمومه وإحباطاته السياسية (إضافة إلى انطباعات أخرى كثيرة تافهة) واثقاً من أن ملاحظاته لن تذهب إلى أبعد من ذلك. والاقتباس التالي من رسالة مؤرخة في مارس 1915 يعبر فيها عن تقييمه لونستون تشرشل، وزير البحرية آنذاك:

> كما تعرفي، أنني، مثلك أنت، معجب به حقاً، إلا أنني أنظر إلى مستقبله بكثير من الشكوك. . . إنه لن يصل أبداً إلى القمة في السياسة الإنجليزية بالرغم من كل مواهبه الرائعة. أن يتكلم المرء بلسان الرجال والملائكة، وأن يقضي الأيام والليالي المجهدة في الإدارة، لا يفيد، إذا لم يكتسب المرء الثقة[16].

عموماً إن الرسائل الخاصة ترتبط بمصدر آخر يكشف بطريقة أو بأخرى عن

(15) L. B. Namier, The Structure of Politics at the Accession of George III, Macmillan, 1929, and England in the Age of the American Revolution, Macmillan, 1930.

(16) H. H. Asquith, Letters to Venetia Stanley, ed. M. and E. Brock, Oxford University Press, 1982. p. 508.

ملاحظات أكثر حول الشخصية والمعتقدات ـ وهو اليومية. وقد بدأ حفظ اليومية في القرن السادس عشر، وسرعان ما أصبح هذا التقليد بمثابة إنجاز أدبي مألوف بين المتعلمين، خاصة في إنجلترا، التي أنتجت اثنين من كبار أصحاب هذا الفن وهما جون إفيلين John Evelyn وساموِيل بيبس Samuel Pepys. وعلى عكس المؤرخ ـ الإخباري أو الحولي Annalist [مؤرخ يسجل الأحداث عاماً فعاماً] كاتب اليوميات مشغول باستجابته الذاتية بنفس درجة انشغاله بالأحداث الخارجية التي شهدها. والاعتبارات التي تقنع شخصاً ما لكي يخصص عدة ساعات في كل أسبوع لكتابة يومياته هي اعتبارات تافهة لا أكثر ولا أقل. فبالنسبة للكتّاب المبدعين تشبع اليومية رغبتهم الملحة في إبداء الملاحظات ـ والانطباعات بعيداً عن الكوابح التي تفرضها الشروط الرسمية لكتابة الرواية أو القصيدة أو المسرحية. أما بالنسبة للسياسيين فيفترض أحياناً أن اليومية هي أكثر من مجرد مفكرة Aide - Memoire يعتمد عليها، حينما يأتي الوقت المناسب، في تأليف سيرة ذاتية.

ولكن في أغلب اليوميات يعتبر ذلك أهمية ثانوية مقارنة بالانطلاق الحر من الضغوطات الشديدة في الحياة العامة التي تقدمها اليومية. مثلاً، اليومية التي حفظها جلادستون Gladston من سنة 1825 إلى سنة 1896 تتسم بميزة الاعتراف بالإيمان أو العقيدة. حيث تتخلل سجل الارتباطات اليومية والتعليقات السياسية فقرات طويلة تتعلق بتحليل الذات (وهي محاولة شاقة ومؤلمة يقوم بها الفرد لفهم شخصية من غير استعانة بشخص آخر)، إضافة لمحاولة البحث المتواصل عن صفاء الروح[17]. أي مؤرخ لم يقرأ هذه اليومية لا يستطيع أن يأمل في فهم شخصية هذا العملاق بين رجال الدولة في العصر الفيكتوري. وفي حالة هوج دالتون Hugh Dalton وهو سياسي من حزب العمال، يبدو أن كتابة اليومية قد أشبعت حاجة نفسية ترتبط مباشرة بأدائه السياسي. وكما يوضح بين بيملوت Ben Pimlot أن اليومية التي غطت الفترة من سنة 1916 إلى سنة 1960 قد خدمت هدفين معاً أولاً: كأداة لتوجيه الأفكار وثانياً كصمام أمان بالنسبة لنزعة دالتون القوية جداً نحو الهدم الذاتي في مجال السياسة، وقد كانت هذه اليوميات مليئة بمشاعر الاستياء والسخط

(17) M. R. D. Foot and H. C. G. Matthew (eds). The Gladstone Diaries, Oxford University Press,. in progress.

ضد أقرب مساعديه السياسيين[18].

أما بالنسبة لمؤرخ التاريخ السياسي في القرن العشرين فإن الرسائل واليوميات تعتبر ذات أهمية بالغة، بالرغم من توفر عدد محدود تقريباً من السجلات الرسمية. فقد ظهرت، أثناء الجيلين الماضيين. نزعة لدى الوزراء وموظفي الخدمة العامة إلى أن يصبحوا أكثر تحفظاً وتعقلاً في مراسلاتهم الرسمية. وقد كانت هذه المراسلات، أبان القرن التاسع عشر، تطبع أحياناً من قبل السلطة، كما هو الحال، مثلاً، في الكتب الزرقاء التي تطرح من قبل الوزراء البريطانيين أمام البرلمان؛ إلا أن هذا ينجز عادة في الحال تقريباً، نتيجة لأسباب الدعاية الملحة، وفي بعض الحالات قد أعدت الرسائل المنشورة أساساً لهذا الغرض. في عشرينات القرن العشرين، على أية حال، زادت عملية انتقاء السجلات الرسمية للنشر بنسبة كبيرة، وذلك بسبب قيام الحكومات بمحاولات جادة لتبرير أخطائها، ولوم الآخرين بشأن من يتحمل مسؤولية تفجير الحرب العالمية الأولى. ويتم ذلك في أغلب الأحوال بدون مراعاة ملحوظة لصفة الأفراد الذين يشغلون مناصب رسمية في الدولة. وقد أصبح الوزراء وموظفو الخدمة العامة، وأولئك المهتمون بالسياسة الخارجية، يميلون إلى التحفظ والحذر في مراسلاتهم الرسمية، ولذلك فإن ما كتبوا لبعضهم البعض بطريقة خاصة، أو ما تم تدوينه في يومياتهم يكتسب أهمية بالغة. إضافة إلى ذلك فإن أغلب ما يقوله السياسيون فعلاً أثناء تأدية واجباتهم الوزارية لا يجد طريقة إلى السجل الرسمي (أي لا يتم تدوينه). إن الموظفين المدنيين، مثلاً، الذين يقومون بإعداد محاضر الوقائع الرسمية لجلسات الوزارة، يركزون عادة على القرارات التي تم الوصول إليها. أما المناقشات السياسية الساخنة. التي هي أهم ما يلفت إنتباه المؤرخ من وقائع جلسات الوزارة، فإنها في الغالب لا تدون.

وقد احتفظ ريتشارد كروسمان Richard Crossman، الذي كان وزيراً في وزارة هارولد ولسون (1964 - 1970)، بيومية أسبوعية كان الغرض منها كما يقول كروسمان نفسه «أن تفعل شيئاً ما بشأن إلقاء الضوء على الأماكن السرية» للسياسة

(18) Ben Pimlott, Hugh Dalton's Diaries, The Listener, 17 July 1980. An edited version of the diaries is shortly to be published by LSE in association with Jonathan Cape.

البريطانية التي كان من أبرزها الوزارة[19]. لقد كانت يومية كروسمان غير عادية، ذلك أنه من البداية تقريباً قد تصور إمكانية نشرها في مدى سنوات قليلة وبالإمكان مقارنة عمله بـ «المذكرات» وفق المعنى الذي فهمه سانت سيمون أو هارفي. وعلى النقيض من ذلك، إن الأغلبية الكبيرة من اليوميات والرسائل المتاحة للمؤرخ قد دونت دون التفكير في جمهور واسع من القراء. فهي، من بين كل المصادر، أكثر تلقائية وعفوية وصراحة، تكشف، على حد سواء، النقاب عن الحيل المعتمدة والافتراضات غير المقصودة للشخصيات العامة.

- 5 -

من هذه المناقشة حول الأصناف المتباينة للمادة المصدرية سيتضح أن عوامل متعددة ومتنوعة قد ساهمت في بقاء وإستمرارية هذا الحكم الهائل من التوثيق من الماضي. ويرجع الفضل في استمرارية الرسائل الخاصة واليوميات إلى رغبة الكاتب في الشهرة التي تعقب وفاته. أو ولاء الورثة للأسرة، أو ربما قصورهم الذاتي في ترك الصناديق والأدراج غير مبعثرة. أما فيما يخص السجلات العامة فإن الأسباب تكاد تكون مباشرة وملزمة إلى حد كبير: أي أنها ترجع إلى الدور المركزي للسابقة المدونة في القانون والإدارة منذ العصور الوسطى. وبالتحديد كانت الحكومات تحتاج إلى سجل دقيق بشأن ما هو مستحق الدفع أو الأداء لها فيما يتعلق بالضرائب. والرسوم والخدمات. بينما كان رعايا الملك يتعلقون بسوابق الامتيازات. والإعفاءات التي قد منحت لهم في الماضي. وسبب النمو الواسع الكبير للبيروقراطية الملكية، أصبح من الضروري بالنسبة لموظفي الدولة أن يكون لديهم سجل بشأن ما فعل أسلافهم. وحينما أضحت ممارسة العمل الدبلوماسي أكثر رسمية من القرن الخامس عشر فصاعداً، أصبح باستطاعة الوزراء أن يراجعوا العلاقات المبكرة لحكوماتهم مع القوى الخارجية، وأن يطلعوا على التزامات حكوماتهم بشأن المعاهدات الخارجية، وما كان صحيحاً بشأن الحكومات ينطبق، بعد إجراء جميع التغييرات الضرورية، على المؤسسات المشتركة الأخرى مثل الكنيسة، أو الشركات التجارية الكبرى والمؤسسات

(19) Richard Crossman, The Diaries of a Cabinet Minister, Vol. I, Hamish Hamilton and Cape, 1975, p. 12.

المالية. والطريقة الوحيدة التي من خلالها تستطيع مؤسسات بهذا النوع من الدوام أن تضمن الذكرى تكمن في ما إذا كان قد تم حفظ سجل بمحاضر جلساتها ومعاملاتها التجارية.

إلا أن الحوافز العملية ليست كل شيء، فالوثائق المدونة سريعة الزوال أيضاً. وحقيقة أنها قد تعرضت لأخطار الحريق، والفيضان والإهمال الكلي في مثل هذه الوفرة يتطلب أيضاً الشرح. وفي هذا الصدد يكمن الشرط الأساسي في استمرارية الحكومة والقانون والنظام. في كل مكان في معظم أوروبا بقي بناء الحضارة الأدبية بدون انقطاع منذ أوائل العصور الوسطى. ويمكن أن تفسر بشكل رئيسي الأخطار التي تعرضت لها الوثائق المدونة داخل أوروبا بالإشارة إلى حوادث الحرب والاضطربات الثورية. وبالنظر إلى أن إنجلترا لم تتعرض كثيراً إلى مثل هذه الحوادث فهناك غزارة ملحوظة في السجلات العامة القروسطية الإنجليزية. وأخيراً وليس آخراً، إن نمو الوعي التاريخي ذاته له نتائج مهمة بخصوص تخفيض درجة تدمير أو ضياع الوثائق حالما تنتهي أهميتها في مجال الاستعمال الرسمي. هنا يعتبر عصر النهضة هو نقطة التحول. فحب الاستطلاع حول العصور القديمة وخاصة تلك السابقة للعصور الوسطي قد أدى إلى ظهور عقلية أثرية تعطي قيمة لأطلال وآثار الماضي - وبالتالي بداية علم الآثار القديمة والصيانة التصنيفية للمخطوطات والكتب. هذه العوامل مجتمعة هي التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار وهي التي أدت إلى توفر توثيق غني وفريد لتاريخ المجتمع الغربي، وبالتالي تميزه عن الثقافات العظيمة الأخرى في الصين، والهند والعالم الإسلامي إذ لم تكن إستمرارية بقاء المصادر المدونة مضمونة في كل الأوقات.

وقد أصبح، في وقت متأخر نسبياً من اليسير أن نحدد مواقع المصادر ونضمن الوصول إليها. فبدون مجيء عصر الدراسات التاريخة في منتصف القرن التاسع عشر ونمو الوعي السياسي بالحاجة إلى حفظ المواد الأولية التي تتعلق بالماضي الوطني، كان من المحتمل أن يواجه مؤرخو اليوم احتمالات مثبطة للهمة إلى حدٍ بعيد. أما في حالة المصادر المنشورة فإن عملهم أيسر بكثير. وفي إنجلترا هناك احتمال كبير، إن الباحث، بمساعدة قوائم الكتب المنشورة والفهارس، سيجد ما يبحث عنه في إحدى المكتبات الكبيرة التي كان من حقها، وفق مرسوم

برلماني، أن تحصل على نسخة مجانية من كل كتاب وكتيب نشر أو ينشر في المملكة المتحدة؛ وأكبر وأكمل مكتبة هي بطبيعة الحال مكتبة المتحف البريطاني(في سنة 1973 أعيد تنظيمها وأصبحت تعرف بالمكتبة البريطانية) التي يرجع تاريخ منحها هذا التحويل إلى سنة 1757، وقد تم تطبيق هذا التحويل بصرامة منذ أربعينات القرن التاسع عشر. ولكن ماذا بخصوص المصادر غير المنشورة؟ إن صيانة وحفظ الوثائق العامة والخاصة، قد دون الكثير منها بدون تفكير في متطلبات التخزين والمراجعة والاستعمال، تبرز للعيان مشاكل أكثر حدّة.

وقد حُلت، في بعض الحالات، هذه المشاكل جزئياً عن طريق النشر. وبُذلت جهوداً هائلة لإنجاز هذا العمل أثناء القرن التاسع عشر عندما نالت القيمة التاريخية للسجلات قبولاً واسعاً. وقد بدأ هذا النمط من المنشورات بسلسلة Monumenta Germaniae Historica التي شرع في نشرها بمساعدة الحكومة في سنة 1826 تحت إشراف أفضل مؤرخي العصر، ولم تأت ستينات القرن التاسع عشر إلا وكانت أغلب المواد الأولية الخام الخاصة بالتاريخ الألماني الوسيط قد نشرت[20]. وسرعان ما سلكت الدول الأخرى ، بما في ذلك بريطانيا، نهج ألمانيا، ففي بريطانيا بدأ العمل المرادف المتمثل في سلسلة الوثائق الرسميةRolls Series في الظهور في سنة1858. وكان المتعهدون الأصليون بهذه المشاريع يعتزمون نشر كل المصادر الأصلية الموجودة فعلاً. وقد كان هذا مشروعاً طموحاً حتى بالنسبة للفترة القروسطية، لأنه فيما بعد هناك فترات تاريخية موثقة بإسراف وبالتالي فإن نشرها أصبح أمراً مستحيلاً. لذلك، تحول الاهتمام، في أواخر القرن التاسع عشر، بشكل مطرد إلى نشر القوائم والملخصات الكاملة للسجلات التاريخية، وتعتبر البيانات الشاملة عاملاً مساعداً جداً للباحث، إلا أن أهميتها تكمن فقط في أنها تشير إلى الوثائق ذات العلاقة بموضوع بحثه. فهي ليست بديلاً عن قراءة الأصول. لا مفر، إذاً، من أن يقضي الباحث ساعات طويلة، وفي كثير من الحالات، مُملّة، في قراءة المصادر الأولية في قسم المخطوطات.

وقد أضحى عمل المؤرخ في أغلب البلدان يسيراً إلى حد كبير بسبب وجود

(20) David Knowles, Great Historical Enterprises, Nelson, 1963, pp. 65 - 97.

خدمات أرشيفية واسعة. ومع ذلك فإن هذا تطور حديث نسبياً. وتدين الوثائق ببقائها من الماضي البعيد في أغلب الأحوال إلى الحظ أكثر من الإدارة الجيدة. هناك العديد من المجموعات الأرشيفية قد اندثرت بسبب الحوادث: مثلاً في سنة 1619 دمر حريق واتهول عدداً كبيراً من أوراق مجلس شورى الملك، كما دمر الحريق الذي اكتسح قصر وستمنستير في سنة 1834 أغلب السجلات التابعة لمجلس العموم. كما دُمرت ممتلكات أرشيفية أخرى بشكل متعمد لأسباب سياسية: وخير مثال على ذلك ثورات الفلاحين التي انفجرت في الريف الفرنسي في يوليو سنة 1789، ومن نتائجها إحراق الأرشيفات الإقليمية التي تخول جباية ضرائب ثقيلة من الفلاحين(21). وفي أفريقيا أبان ستينات القرن قام، في بعض الأحيان، الموظفون الاستعماريون الراحلون بتدمير ملفاتهم خوفاً من أن تقع مادة مدونة حساسة في أيدي حلفائهم الأفريقيين.

وفي إنجلترا، كما هو الحال في أماكن أخرى من أوروبا، ترقى صيانة الأرشيفات من قبل الدولة إلى القرن الثاني عشر. حتى القرن التاسع عشر احتفظت كل إدارة حكومية بأرشيفاتها الخاصة بها. وقد حفظت هذه الأرشيفات في مباني مختلفة في كل أنحاء مدينة لندن. وقد كان الكثير منها غير مناسب إلى حد كبير. وطوال القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت سجلات المحكمة العليا في القلعة تحفظ فوق مخازن البارود التابعة لمصلحة المعدات الحربية(22). بينما كانت المستودعات الأخرى معرضة للتلف بسبب الرطوبة والقوارض وخاصة الجرذان والسناجب.

لا شك أن هذه الظروف لم تكن فقط عاملاً مثبطاً لعزيمة المتقاضين (والمؤرخ الذي يستعمل هذه السجلات أحياناً) الذين يرغبون ي البحث عن السوابق، بل كانت أيضاً وإرباكاً للحكومة نفسها. فكان معروفاً أنه لكي تجد النص

(21) Gerges Lefebvre, The Great Fear of 1789, New Left Books, 1973. pp. 100 - 21.

(22) Elizabeth M. Hallam and Michael Roper, The capital and the records of the nation: seven centuries of housing the public records in London, The London Jlurnal, IV. 1978, pp. 74 - 5.

الأصلي لاتفاقية مهمة على المرء أن يقوم بعملية بحث مضنية[23]. عموماً أن فترة منتصف القرن التاسع عشر كانت فترة إصلاح في هذا المجال وفي كثير من مجالات الإدارة الأخرى. ففي سنة 1838 تأسس مكتب السجل العمومي البريطاني The public record office بموجب مرسوم برلماني. وخلال عشرين سنة من تأسيسه نال رعاية كل الأنواع الرئيسية للسجلات الحكومية. وقد كان من الصعب، بل من المستحيل، بدون إعادة تنظيم الأرشيفات الوصول إلى هذا التقدم الهائل في دراسة التاريخ القروسطي الإنجليزي (وهو أعظم إنجاز حققه المؤرخون البريطانيون في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين). ويعتبر السجل العمومي البريطاني اليوم أكبر أرشيف في العالم كله (يحتوي على أكثر من ثمانين ميلاً من الرفوف). وفي المباني الجديدة التي يشغلها في كيو kew يقدم لزبائنه آخر التسهيلات والخدمات الممكنة التي يتفرد بها. وفي غضون القرن التاسع عشر أيضاً أعيد تنظيم أرشيفات أغلب البلدان الأوروبية الأخرى. وبالتالي أضحى استعمالها متاحاً للباحثين. كما حدث تطور مماثل في الدول الجديدة في آسيا وأفريقيا التي نالت استقلالها في الفترة ما بين أربيعنات وسبعينات القرن العشرين. وما من شك في أن دمج سجلات الإدارة الاستعمارية في الأرشيف الوطني يعتبر إحدى الخطوات الأولى التي اتخذت في سبيل السعي وراء توثيق مناسب للماضي الوطني.

وبما أن اهتمامات المؤرخين قد توسعت لتشمل المواضيع الاجتماعية والاقتصادية (أنظر الفصل الخامس)، فقد إزداد الإشراف الدقيق على صيانة وتنظيم السجلات المحلية. وقد كان هذا إنجازاً هائلاً تم الاعتراف به بشكل واسع وبصعوبة. بموجب تشريع تم إقراره سنة 1963 صدر الأمر لكل أقليم في إنجلترا ويلز بشأن حفظ مكتب سجل إقليمي مهمته أن يقوم بجمع الأصناف المختلفة من السجلات المحلية ـ محاضر الجلسات الدورية المحلية وسجلات الوحدات الإدارية الإقليمية والمدن ذات الحكم المحلي الذاتي. وسجلات الوحدات الإدارية

(23) R. B. Wernham. The public records in the sixteenth and seventeenth centuries, in Levi Fox (ed). English Historical Scholarship in the Sixteenth and Seventeenth Centuries, Oxford University Press, 1956, pp. 21 - 2.

في المناطق الريفية، . . إلخ. وقد تأسست الكثير من هذه المكاتب نتيجة مبادرات محلية قبل الحرب العالمية الثانية. واشتملت مهام هذه المكاتب على أكثر من مجرد تجميع السجلات شبه الرسمية، لتمتد إلى سجلات الأعمال والعقارات والجمعيات. واليوم من المؤكد أن ما يوجد في مكاتب السجل الإقليمية مجتمعة يفوق ما يوجد في مكتب السجل العمومي P . R . O . ولهذا السبب أصبحت الدراسات المحلية والإقليمية مقترحات عملية عند المؤرخين المحترفين لأول مرة.

ولم يمنح المؤرخون، على أية حال حرية كاملة في أي مكان بشأن الوصول إلى السجلات العامة واستعمالها. وإذا سمح للمؤرخين بفحص ملفات معينة حالما يتم الإنتهاء من إستعمالها الرسمي، فإنهم، في هذه الحالة، يقرأون مادة مضى عليها عدد وافر من السنين. كل الحكومات، بصرف النظر عن ميولها السياسية، تعتمد على إجراء السرية. وتنزع إلى تفسير هذا الشرط بشكل صارم جداً. ويتوقع الموظفون المدنيون أن يكونوا مطمئنين إلى حد معقول، وذلك من طريق أن ما تم تدوينه رسمياً من قبلهم لن يناقش شعبياً في المستقبل المنظور. في بريطانيا تختلف الفترة المغلقة بشأن عدم استعمال السجلات العامة اختلافاً كبيراً حسب الإدارة التي جاءت منها الوثائق أساساً، حتى تم توحيدها بخمسين سنة في سنة 1958. تسع سنوات فيما بعد، وبعد حملة احتجاج قوية من قبل المؤرخين، اختصرت هذه الفترة إلى ثلاثين سنة. وقد حذت فرنسا حذو بريطانيا في سنة 1970 ولكن في بعض البلدان، مثل إيطاليا، لا زالت فترة خمسين سنة هي القاعدة وفي كل مكان لا تتردد الحكومات في منع الباحثين من استعمال الوثائق ذات العلاقة بفترات تاريخية حساسة، وذلك إلى إشعار غير محدد مثال الأزمة الإيرلندية 1916 - 1922، والتنازل عن العرش في سنة 1936 في بريطانيا. أما في فرنسا فقد ظهرت عدة قضايا أثناء انهيار الجمهورية الثالثة في أواخر ثلاثينات القرن العشرين. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن قانون حرية المعلومات الذي صدر سنة 1965 يسمح للمؤرخين وعامة الناس بتسهيلات واسعة بخصوص استعمال السجلات الرسمية العامة. لكن في البلدان الأخرى لم تتجاوز هذه التسهيلات تخفيض الفترة المغلقة من خمسين إلى ثلاثين سنة. ومن الواضح أن هذه الشروط قد أثرت بصورة جوهرية على دراسة التاريخ المعاصر، حيث اضطر المؤرخون إلى الاعتماد، إلى حد لا يفضلونه في الواقع، على ما كان متاحاً لهم من مواد أولية، أو على ما

يكشف عنه من هم مولعون باستعادة الأحداث الماضية والتأمل فيها في المذكرات واليوميات.

ومع ذلك، وبالرغم من أن هذه القيود قد تبدو صعبة الاحتمال، فإن المحفوظات الحكومية، تعتبر، على الأقل، مركزية ومتاحة لاستعمال الباحثين، ونفس الشيء ينطبق بشكل واسع على السجلات العامة المحلية. إلا أن الوضع يختلف تماماً فيما يتعلق بالسجلات التي يملكها أفراد. فهذه السجلات مبّددة إلى حدّ بعيد، وعرضه لأحوال متغيرة ـ وأحياناً عنيدة ـ بخصوص إمكانية الوصول إليها واستعمالها. في حين أن الحكومات قد اعترفت بالحاجة إلى نوع ما من صيانة الأرشيف مهما كان غير أولي أو متطور، فإن السجلات العائلية وسجلات الأعمال، التي قد لا تكون لها قيمة عملية، قد تم تجاهلها تماماً في كثير من الحالات. ولا يستطيع المؤرخ، الذي تقتصر اهتماماته على الوثائق الرسمية، أن يتحمل تجاهل مجموعات الوثائق والأوراق الخاصة. حتى قيام أمانة مجلس الوزراء بوضع مخططات تمهيدية ثابتة بعد سنة 1916، كان من المألوف أن يحفظ الوزراء المتقاعدون والموظفون الأوراق الرسمية في حيازتهم؛ ومن القرن السادس عشر فصاعداً، تدفق مطّرد لأوراق الدولة شق طريقه خارج الحياة العامة على هذا النحو[24]. وإلى هذا اليوم أغلب أوراق الدولة التي ترقي إلى تولِ روبرت سيسل Robert Cecil لمنصب رئيس الوزراء (1596 - 1612) توجد بمبنى هاتفيلد Hatfield house.

تمثلت إحدى المهام الرئيسية للمكتبات العامة، التي أسست خلال القرن التاسع عشر في سعيها الدؤوب لاقتناء وحفظ مجموعات المخطوطات الخاصة، ومن ذلك أن تأسيس المكتبة الوطنية البريطانية قد تزامن مع إنشاء المتحف البريطاني في سنة 1753، الذي تمكن من الحصول على مجموعة مخطوطات روبرت كوتون sir Robert Cotton. التي تشكل بالفعل أهم المخطوطات في نظر المؤرخ. وكوتون هو جامع للوثائق والمخطوطات في أوائل القرن السابع عشر ومهتم بالمخلفات الأثرية القديمة. ويوجد ضمن هذه المجموعة قدر كبير من

(24) Ibid, pp. 20 - 3.

أوراق الدولة، ونسخة من التاريخ الأنجلوسكسوني، ونسختان من النسخ الأربع المصدق عليها من الوثيقة العظمى(*) (مثلاً نسخ أعدت في وقت الاتفاقية بين الملك جون والنبلاء في سنة 1215). ومنذ ذلك الوقت أدت وسائل شراء الوثائق والتوريث بوصية إلى جعل المتحف البريطاني أكبر مستودع للمخطوطات التاريخية في البلاد باستثناء السجل العمومي البريطاني. ومع ذلك، فإن عدد الوثائق المهمة التي لا زالت تحتفظ بها أماكن أخرى لا تحصى وكثيرة جداً. وهناك الكثير من المجموعات الوثائقية الخاصة التي قد أعطيت أو أعيرت إلى أجل غير محدد إلى المكتبات العامة، أو إلى مكاتب السجل الإقليمية. لكن هناك الكثير من الوثائق والمخطوطات لا تزال في حيازة الأفراد والشركات والاتحادات والجمعيات. وخير دليل على ذلك أنه طوال مائة سنة شجعت لجنة المخطوطات التاريخية The historical manuscripts commission العناية بالمخطوطات التي في حيازة الأفراد وغيرهم من الجهات غير الرسمية في بريطانيا، وحددت مواقع وجودها، ومع ذلك لا يزال المجال مفتوحاً للمؤرخ الذي لديه قدرات لمتابعة العمل التحقيقي الكشفي. عدة مجموعات من الأوراق الخاصة Private papers التي اعتمد عليها نامير في دراساته للسياسة الإنجليزية في القرن الثاني عشر، قد أكتشفت أثناء ما أسماه «تعقب الوثائق عبر أنحاء البلاد»(25).

وقد تكون الحالة أسوأ فيما يتعلق بالمادة الشخصية والسريعة الزوال التي تقع في حيازة الأفراد العاديين أو عامة الناس - مثل دفاتر الحسابات الخاصة بالمشاريع الصغيرة، أو دفاتر المحاضر المتعلقة بالنوادي المحلية، والمراسلات الشخصية اليومية وما شابه ذلك. ولم يمتد اهتمام مكاتب السجل الإقليمية أو لجنة المخطوطات التاريخية إلى هذا المدى الواسع، ومع ذلك فإن استرداد التوثيق اليومي مهم إذا أراد المؤرخون أن يعالجوا تاريخ الجماهير وليس فقط حكامهم. وتشغل هذه المهمة بال المؤرخين الذين يركزون على دراسة التاريخ المحلي في كل مكان، ولكن من النادر أن تتم متابعتها بنشاط. وبما أن الناس عادة غير واعين

(*) الوثيقة العظمى Magna Carta هي وثيقة الحقوق التي أكده النبلاء الانجليز الملك جون على اقرارها في سنة 1215. وهي وثيقة تشكل ضماناً أساسياً للحقوق. (المترجم).

(25) Julia Namier, Lewis Namier: a Biography, Oxford University Press, 1971, p. 282.

بحقيقة أنهم قد تكون لديهم مادة من المرجح أن تكون ذات أهمية تاريخية، فإن المؤرخين لا يستطيعون إنتظار الوثائق لكي توضع أمامهم؛ إنهم يحتاجون إلى الإعلان وإلى أن يبحثوا عنها (خارج دور المكتبات العامة). مثلاً في سنة 1975 بدأت وحدة مانشستير للدراسات التابعة لكلية مانشستير للفنون في تنفيذ برنامج محفوف بالمخاطر يتعلق بالاسترجاع الأرشيفي Archive Retrieval. وتنفيذاً لهذا البرنامج ظهرت إعلانات تناشد الناس بالتعاون، في الصحافة المحلية والإذاعة، كما تم تعيين موظف ميداني ليقوم بمهمة الاتصال بمن يملك الوثائق والأوراق ونظم زيارات ميدانية من بيت إلى بيت في مناطق مختارة: وقد كانت النتائج طيبة(26).

وبإمكاننا أن نفترض وجود تقسيم واضح للعمل بين أمناء دور السجلات والمحفوظات والأرشيفات والمؤرخين، فالقيمون على دور الأرشيف يقومون بمهمة تحديد مواقع المادة، بينما يقوم المؤرخون باستعمالها في أبحاثهم. وتظهر هذه الأمثلة، على كل حال، أن المؤرخين لا يستطيعوا عملياً أن يتركو مهمة البحث عن الوثائق للآخرين. فالخطوة الأولى في مشروع بحثي تاريخي، إذاً، تكمن في البحث الكامل عن المصادر وأماكن وجودها. وحتى في هذه المرحلة المبكرة يتطلب الأمر درجة كبيرة من البراعة والمثابرة.

(26) Audrey Linkman and Bill Williams, Recovering the people's past: the archive rescue programme of Manchester Studies, History Workshop journal, VIII, 1979, pp. 111 - 26.

الفصل الثالث

استعمال المصادر

إذا كانت مهمة المؤرخ تكمن في بناء تفسيرات للماضي من آثاره الباقية، فإن إجراء البحوث التطبيقية اعتماداً على هذا العدد الكبير والمتنوع من المصادر الوثائقية التي نوقشت في الفصل السابق يعتبر عملاً مثبطاً للهمة. من يستطيع أن يأمل في أن يصبح خبيراً حتى في تاريخ بلاد واحدة أثناء فترة ضيقة ومحددة عندما يجب أن يتم إنجاز عملاً كادحاً قبل أن يتم الشروع في أية محاولة بشأن مهمة التأليف؟ إذا كان المقصود بكلمة الخبرة هو التضلع الكامل في المصادر، فإن الإجابة الموجزة: فقط مؤرخ الحقب التاريخية البعيدة المحددة الموثقة. مثلاً باستطاعة الباحث المتفان أن يسيطر على كل المواد المدونة الباقية من الفترة النورماندية (النورمانية) في إنجلترا. وقد خفضت تقلبات الزمن هذا العدد إلى حد بعيد. وكمية المادة الباقية، خاصة السجلات، تتسم بالإيجاز وعدم الإسراف.

ولكن بالنسبة لأية فترة متأخرة فإن الغاية بعيدة المنال. منذ القرون الوسطى وحتى هذا الوقت كانت الأشياء تدوّن بإطراد على الورَقّ أو على الرق (نوع من ورق المخطوطات)، مع احتمالات متزايدة دوماً بشأن بقائها حتى الوقت الحالي. ومنذ بداية القرن العشرين اندفعت نسبة الزيادة بسرعة إلى الأمام. وبين سنة 1913 وسنة 1938 ازداد عدد المراسلات والأوراق التي يتم استلامها سنوياً من قبل وزارة الخارجية البريطانية من حوالي 68,000 إلى 224,000[1]. أما الإضافات والملاحق في مكتب السجل العمومي في الوقت الحاضر فإنها تملأ تقريباً ميلاً من الرفوف كل سنة[2]. وسط هذا العدد الضخم من السجلات والوثائق إذاً من أين يبدأ المؤرخ؟.

(1) Anthony p. Adamthwaite, The Making of the Second World War, Allen & Unwin, 1977, p. 20.

(2)Elizabeth M. Hallam and Michael Roper, The capital and the records of the nation: seven centuries of housing the public records in London, The London Jlurnal, IV, 1978, p. 91.

- 1 -

إن المباديء التي تتحكم في توجيه البحث الأصلي يمكن أن تختصر إلى اثنين. وفقاً للأول يأخذ المؤرخ واحداً أو مجموعة مصادر تقع في مجال اهتمامه العام ـ مثلاً سجلات محكمة معينة أو مراسلات هيئة سياسية ما ـ ويستخلص كل ما له قيمة، تاركاً محتوى المصدر يقرر طبيعة البحث. معيداً إلى الذهن أو متذكراً تجربته الأولى مع الأرشيفات الثورية الفرنسية، يصف ريتشارد كوب المتعة التي تقدمها مصادره فيقول:

> لقد استمتعت كثيراً بإثارة البحث والتنقيب في المادة التاريخية، وفي أحوال كثيرة، في مواضيع هامشية تماماً فهي تنتهي في نفسها. وأسمح لنفسي أن أنعطف إلى قنوات غير متوقعة، اكتشف مصادفة ملفاً ضخماً ـ ربما يحتوي على رسائل حب جولوتيني Guillotine، أو مراسلات معترضة من لندن، أو دفاتر حسابات وعينات لمندوب متجول في تجارة القطن، أو مصير الجالية الإنجليزية في باريس، أو وصف شاهد عيان لمذبحة سبتمبر أو وصف أحد الرحلات[3].

ثانياً، المبدأ الثاني هو عكس الأول تماماً. هنا يتم صياغة مسألة تاريخية محددة، تشكل عادة من خلال قراءة المصادر الثانوية والمصادر الأولية المناسبة التي تم الإطلاع عليها آنذاك. ويجب تجاهل التأثير المحتمل لهذه المصادر على القضايا الأخرى. ويجب أن يتجه الباحث مباشرة كلما استطاع ذلك، إلى صميم الموضوع حيث يستطيع أن يقدم بعض الاستنتاجات وتواجه كل منهجية عقبات. فالمنهجية التي تكيف وفقاً للمصادر التي اكتشفت حديثاً، ربما تؤدي إلى اختلاط المعلومات بغير نظام. إن المنهجية التي تكيف وفقاً للمشكلة المراد دراستها تبدو جيدة ومناسبة، ومن المرجح أنها تنسجم مع فكرة أغلب الناس حول البحث.

---

(3) Richard Cobb, A Second Identity: Essays on France and French History, Oxford University Press, 1969, p. 15.

ولكن في أغلب الأحوال من الصعب أن نحدد سلفاً ما هي المصادر ذات الصلة الوثيقة بالموضوع.

إن المصادر غير المرجحة تكون أحياناً منيرة لطريق البحث بينما المصادر الواضحة قد تقود المؤرخ إلى أن يكون أكثر قرباً وانسجاماً مع اهتمامات المنظمة التي أنتجت هذه المصادر. إضافة إلى ذلك، بخصوص أي موضوع في التاريخ الغربي أثناء القرن التاسع عشر أو العشرين، مهما كان محدوداً من حيث الزمان والمكان، تعتبر المصادر كثيرة جداً إلى درجة أن المؤرخ لا يستطيع أن يتفادى عملية انتقاء أخرى، وهذا يؤدي إلى خطر صرف النظر عن شواهد أساسية في المصادر التي أهملت.

ونلاحظ عملياً أن كلتا الطريقتين لا تتبع إحداهما مع استثناء كامل للأخرى، إلا أن التوازن الذي يوضع بينهما يختلف إلى حد كبير. يبدأ بعض المؤرخين بحوثهم باختيار مشروع بحثي ضيق ومحدد ويعتمد على صنف واحد من المصادر، بينما ينهمك الآخرون في أرشيف كبير ورئيس ولديهم فقط أفكار غامضة بخصوص ما يعتزمون انجازه، والنوع الأول من المؤرخين هو السائد أكثر من غيره، لأن الضغط من أجل التوصل إلى نتائج سريعة الذي تتطلبه درجة الدكتوراه فإن التدريب الرسمي يجب أن يجتازه أغلب المؤرخين الأكاديميين. إن قدراً كبيراً من البحث ـ وقد يكون أغلب البحث ـ لا يكمن في استكشاف مصادر جديدة فحسب بل في العمل على دراسة المصادر المعروفة مع أسئلة جديدة في الذهن. ومع ذلك فإن الانشغال المفرط بمجموعة ضيقة من القضايا قد يؤدي إلى فصل الشواهد عن السياق العام وإساءة فهم أو إساءة تفسير ـ «المصدر ـ المنجم» كما أسماه أحد النقاد[4]. من الضروري، إذاً، أن تكون العلاقة بين المؤرخ ومصادره مبنية على أساس الأخذ والعطاء (خذ وأعطي). هناك الكثير من المؤرخين الذين مروا بتجربة الشروع في التعامل مع مجموعة واحدة من الأسئلة، ليكتشفوا أن المصادر التي افترضوا أنها ستزودهم بالإجابات وجهت بحوثهم، بدلاً من ذلك، إلى طريق مختلف تماماً. مثلاً في البداية اتجه إيمانويل لي روى لادوري Emmanuel Le Roy

(4) J. H. Hexter, On Historians, Allen Lane, 1979, p. 241. The label is rather unfairly pinned on Chistopher Hill.

Ladurie إلى سجلات ضريبة الأرض في أرياف لانجيدوك Languedoc بقصد أن يوثق نشأة الرأسمالية في تلك المنطقة، ولكن بدلاً من ذلك وجد نفسه يبحث في تركيبها الاجتماعي بكل ما في الكلمة من معنى، وخاصة تأثير التغير السكاني:

> إن تجربتي كانت بَليّة من الطراز الأول، كنت أنوي أن أخضع المصدر كي أستعمله أداة رئيسية من أجل أن أؤكد اقتناعاتي الغضة، لكن في النهاية كان المصدر هو الذي أخضعني من طريق فرض إيقاعاته الخاصة، وتواريخه الدقيقة للأحداث، وحقيقته الدقيقة[5].

وهكذا فمن الضروري أن يتوفر لدى الباحث، على أقل تقدير، الاستعداد من أجل أن يعدل الهدف الأصلي من مشروع البحث على ضوء الأسئلة التي تظهر للعيان مباشرة من المصادر. بدون هذه المرونة يجازف المؤرخون باستغلال شواهدهم، وإهمال الإمكانية التامة فيها إلى أقصى حد. إن براعة الحرفة الحقيقية تكمن في شخص ما لديه إدراك بما هي الأسئلة التي يمكن أن تثار، وتكون هناك فائدة من وراء إثارتها. ويجب أن يصقل هذا الإدراك من خلال دراسة المصادر بكل أنواعها المختلفة ولمدة طويلة. ويجب أن يبقى التضلع في كل المصادر هو الهدف، مهما كانت الإنجازات الكلية غير مناسبة.

لكن لماذا تبقى هذه الغاية في أغلب الأحيان بعيدة المنال؟ لا شك أن السبب لا يكمن فقط في أن المصادر متعددة وكثيرة، بل أيضاً إن كل مصدر منها يتطلب تقييماً دقيقاً إلى أقصى حد. لأن المصادر الأولية ليست كتاباً مفتوحاً، يقدم الإجابات الحاضرة أو المباشرة. فهي ربما لا تكون كما تبدو لنا، فربما تدل على أشياء أكثر مما هو ظاهر، كما أنها قد تصاغ بأساليب غامضة ومهجورة غير ذات معنى بالنسبة للعين الساذجة. قبل أن يستطيع المؤرخ أن يقيم أهمية وثيقة ما بطريقة مناسبة، يحتاج إلى أن يكتشف كيف ومتى ولماذا ظهرت إلى الوجود. وهذا الأمر يتطلب في آن واحد المعرفة المساعدة والذكاء النزاع إلى الشك. لقد قيل إن «السجلات تشبه الأطفال الصغار منذ زمن طويل، يتكلمون فقط حينما

(5) Emmanuel Le Roy Ladurie, The Peasants of Languedoc, Ilinois University Press, 1974. p. 4.

يشرع الآخرون في الحديث معهم، وهم لا يتكلمون مع الغرباء»[6]. ويمكن أن نضيف أن السجلات لا تكون صريحة مع أي أحد بسرعة. حتى بالنسبة للمؤرخ صاحب التجربة والخبرة والبراعة، يستغرق البحث في المصادر الأولية وقتاً طويلاً، أما بالنسبة للمؤرخ المبتدىء فمن الممكن أن يكون بطيئاً إلى درجة مزعجة.

منذ أمد طويل والمؤرخون على وعي بأهمية المصادر الأولية ـ وليس مجرد المصادر المتاحة أكثر التي تكون نوعاً من المصادر السردية. وقد أظهر عدد مدهش من المؤرخين ـ الإخباريين أبان القرون الوسطى اهتماماً ملحوظاً بوثائق الدولة المهمة آنذاك وأعادوا نسخها في كتاباتهم. فقد منح وليم كامدين William Gamden، المؤرخ الإنكليزي البارز في عصر شكسبير، الإذن باستعمال أوراق الدولة لكي يكتب تاريخاً لعهد الملكة أليزابيت الأولى. إلا أن النقد العلمي للمصادر يعتبر تطوراً ظهر في وقت متأخر جداً. فالنقد العلمي لم يكن في متناول مؤرخي عصر النهضة، بالرغم من كل ثقافتهم وإطلاعهم على أحدث الآراء. فقد نظر كامدين، مثلاً، إلى مصادره وكأنها «شهادات معصومة: لا تخطيء»[7]. لقد ظهرت أكثر مظاهر التقدم التقني التي تدعم النقد الحديث للمصادر أثناء القرن السابع عشر. وقد لعب جين مابيلون Jean Mabillon العالم الراهب البنيديكتي الكبير [من أتباع القديس بنيديكت] دوراً ملحوظاً في هذا الصدد. إلا أن التطبيق قد اقتصر في البداية على التاريخ الرهباني Monastic History وحياة القديسين.، واستمر المؤرخون يعيشون في عالم مختلف عن عالم نقد المصادر. ومن ناحية أخرى قد اعتمد أدوارد جيبون Edward Gibbon، مؤرخ القرن الثامن عشر الكبير، بشكل مكثف على اكتشافات نقد المصادر في كتابه اضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها (1776 - 1788) إلا أنه لم يحاك مناهجها.

لقد كان إدخال المنهجية النقدية للمصادر في الاتجاه السائد في الكتابة التاريخية أهم إنجاز على الإطلاق لرانكة. وترجع شهرة رانكة المبكرة ونجاحه في

---

(6) C. R. Cheney. Medieval Text and Studies, Oxford University Press, 1973, p. 8.

(7) William Camden, Preface to Britannia (1586), as quoted in J. R. Hale (ed). The Evolution of British Historiography, Macmillan, 1967, p. 15.

هذا المجال إلى كشف قاس لأخطاء جوكيا رديني في مجال البحث. وقد كان ميل رانكة للبحث الأرشيفي مذّهلاً حقاً. من خلال حلقته الدراسية بجامعة برلين خلق رانكة نوعاً جديداً من المؤرخين الأكاديميين الذين تدربوا على التقييم النقدي للمصادر الأولية ـ وخاصة تلك المصادر الأرشيفية الكثيرة العدد التي فتحت للبحث لأول مرة أثناء القرن التاسع عشر. وبإسراف ممكن تبريره أطرى «اللورد» أكتون رانكة «كالمؤسس الحقيقي للدراسة النقدية للسجلات»[8]. وقد لاقت آراء رانكة قبولاً واسعاً، خاصةً الآراء التي تقول أن تقييم المصادر والكتابة التاريخية يجب أن تكونا معاً. كما انتشرت منهجية رانكة في بريطانيا في وقت متأخر نسبياً؛ ويرجع انتشارها أساساً إلى وليم ستوبسWilliam Stubbs، الأستاذ الملكي[*] Professor Regius المتخصص في التاريخ في جامعة أكسفورد من سنة 1866 إلى سنة 1884، الذي لم تعتمد سمعته العلمية على دراساته في تاريخ الدستور الإنجليزي، فحسب، بل أيضاً على تحريره المدقق للنصوص التاريخية القروسطية. إن ما أطلق عليه بلوك «البحث عن الوثائق» هو ما يميز المؤرخ المحترف عن الهاوي[9].

- 2 -

تكمن الخطوة الأولى في تقييم وثيقة ما في اختبار أصالتها. ويعرف ذلك في بعض الأحيان عن طريق النقد الخارجي. هل المؤلف، والمكان وتاريخ الكتابة يتفق مع ما يفهم منها ظاهرياً؟ إن هذه الأسئلة مناسبة خاصة في حالة الوثائق القانونية مثل الدساتير والمواثيق والوصايا والعقود، التي يعتمد عليها كثيراً فيما يتعلق بالثروة والمكانة والامتيازات. هناك الكثير من المواثيق الملكية والكنسية قد تم تزويرها أبان القرون الوسطي، أما لتحل محل المواثيق الحقيقية التي فقدت، أو لتطالب بحقوق وامتيازات لم تمنح في الحقيقة إطلاقاً، وقد كانت منحة قسطنطين، وهي وثيقة ترجع إلى القرن الثامن مفادها منح البابا سيلفيستر الأول

(8) Lord Acton, Lectures on Modern History, Fontana, 1960: first published in 1906, p. 22.

(*) أستاذ في جامعة بريطانية يحتل كرسياً انشيء بمنحة ملكية. (المترجم).

(9) Marc Bloch, The Historian's Craft, Manchester University Press, 1954, p. 86.

Sylvester I وخلفائه نفوذ مؤقت على إيطاليا، واحدة من أشهر هذه المواثيق المزورة. والوثائق التي من هذا النوع يمكن أن تسمى «تحريفات تاريخية» واكتشافها يمكن أن يزود الباحث بمعلومات كثيرة حول المجتمع الذي ظهرت فيه. ولكن هناك أيضاً التزوير الحديث الذي ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار. فأية وثيقة ذات شأن اكتشفت حديثاً هي وثيقة عرضة للشك بأنها مزورة من قبل شخص ما كان ينوي أن يحصل على مقدار كبير من المال أو لينال شهرة واسعة بين الباحثين. وهذا ما فعلته تماماً خريطة فينلاند. ففي سنة 1959 دفع إلى متبرع مجهول من جامعة ييل مبلغ كبير من المال مقابل الخريطة اعتقاداً أنها ترقى إلى منتصف القرن الخامس عشر؛ وبما أن الخريطة تظهر بوضوح الساحل الشمالي الشرقي لأمريكا الشمالية (فينلاند) فإن المضامين هي أن الاكتشافات الاسكندينافية المبكرة (Viking) لم تكن معروفة في أوروبا حينما كان كولمبوس يخطط لرحلته البحرية الأولى عبر المحيط الأطلسي. وقد جذبت هذه الخريطة عدة خبراء لدراستها وهم واثقون من صحتها قبل أن يتم فضحها نهائياً في سنة 1974 على اعتبار أنها مجرد تزوير لا أكثر ولا أقل.

ويجد المؤرخ نفسه أمام عدد من الأسئلة الرئيسية التي أثارتها الشكوك أولا: هناك مسألة الأصل أو المصدر؛ هل بالإمكان متابعة الوثيقة إلى الوراء أي إلى المكتب أو الشخص الذي يفترض أنه أنتجها، أو هل كانت الوثيقة محرفة أو مزورة؟. هذا السؤال يعتبر في غاية الأهمية خاصة فيما يتعلق باكتشافات وثائقية كبيرة ظهرت فجأة ولا يعرف مصدرها. ثانياً: يحتاج محتوى الوثيقة إلى الفحص الدقيق لمعرفة مدى أتساق المحتوى مع الحقائق التاريخية المعروفة. وعلى افتراض أن لدينا معرفة حول زمن الوثيقة هل الإدعاءات الكامنة فيها أو الآراء والمشاعر التي تعبر عنها الوثيقة تبدو مرجحة بأية حال؟ وإذا كانت الوثيقة تتعارض مع ما يمكن أن تبرهن على صحته الشواهد الأولية الأخرى الموثوق فيها، فلا مجال للشك في أن الوثيقة مزورة. ثالثاً: أن شكل الوثيقة ربما يعطي معلومات موثوقة مهمة. فالمؤرخ الذي يتعامل في الغالب مع الوثائق المدونة باليد يحتاج إلى أن يكون خبيراً إلى حد ما بالكتابة والخط لكي يقرر ما إذا كان الخط مناسباً للفترة الزمنية والمكان المحددين. كما يحتاج أيضاً إلى أن يكون عالماً بفقه اللغة إلى حد ما من أجل أن يقيم أسلوب ولغة النص المشتبه به [علماً بأن الإختبارات بشأن فقه

اللغة هي التي حسمت حجة لورانزو فالّا Lorenzo Valla ضد منحة قسطنطين في وقت مبكر سنة 1439. ويمكن القول إن الوثائق الرسمية بشكل خاص تكيف وفق نظام معين من موضوع البحث ووفق مجموعة صيغة لفظية وفق نمط عام وثابت، إنها تحمل الصفات الرسمية للمؤسسة التي قامت بإنتاجها.

وقد أُعطي لدراسة فنيات هذا الصنف من الوثائق اسم الوثائق الدبلوماسية. وأخيراً يستطيع المؤرخون أن يطلبوا المساعدة من المتخصصين الفنيين لفحص المادة المستعملة في إنتاج الوثيقة. ويمكن أن تحدد الاختبارات الكيمائية عمر الرَقّ الذي يستعمل في المخطوطات القديمة، والورق والحبر. إن يد مزور خريطة فينلاند كشف سرها عن طريق التحليل الكيميائي للحبر الذي كشف نسبة كبيرة من الصبغ [من صنع الإنسان] غير معروف قبل حوالي سنة 1920[10].

على أية حال سيكون من الخطأ أن نقترح أن المؤرخين يكتشفون على الدوام مثل هذه التزويرات، أو أنهم منهجياً يختبرون أصالة كل وثيقة يعثرون عليها. إن هذا الإجراء مناسب بالتأكيد بفروع معينة من التاريخ القروسطي، حيث الكثير قد يعتمد على ميثاق معين أصله أو مصدره غير مؤكد. ولكن بالنسبة لأغلب المؤرخين، وخاصة المؤرخ الحديث، يوجد أمل ضئيل في انقلاب كشفي لامع. فمن المرجح أن وقتهم سينفق في متابعة سلسلة طويلة من الرسائل أو المذكرات، التي تسجل الإجراءات اليومية الرتيبة، التي من النادر أن يكون لأي شخص مصلحة في تزويرها. وفي حالة السجلات العامة التي تحت عناية أرشيفية مناسبة تبدو احتمالات التزوير بعيدة تماماً.

أما عند المؤرخين المتخصصين في تاريخ القرون الوسطى وثقافتها فإن بعض هذه المهارات بشأن إكتشاف التزوير لها مضمون آخر ـ بمعنى أنها تساعد على إعداد طبعة موثوق فيها من عدة نسخ مختلفة، غير أصلية لا زالت باقية حتى اليوم. ومن المعروف أنه قبل اختراع الطباعة في القرن الخامس عشر، كانت الوسيلة الوحيدة التي وفقاً لها يمكن توزيع الكتب تكمن في النسخ المتكرر باليد. وطوال العصور الوسطى تقريباً كانت غرف نساخ الأديرة والكاتدرائيات بمثابة المراكز

(10) Helen Wallis and others, The strange case of the Vinland Map: a Symposium, Geographical Jurnal, CXL, 1974, pp. 183 - 214.

الرئيسية لإنتاج الكتب. حتماً، إذاً، ستظهر الأخطاء أثناء النسخ، وتزداد كلما استعلمت نسخة كقاعدة لإعداد أخرى. ولا تعيش النسخة الأصلية [المخطوطة الأصلية المكتوبة بخط المؤلف] كما هو الحال بالنسبة للنصوص القروسطية المهمة لذلك تواجه المؤرخ في كثير من الأحوال تناقضات مثيرة بين الروايات المتاحة. وهكذا وصلت إلينا أغلب كتابات المؤرخين ـ الإخباريين في العصور الوسطى على نحو غير مرضٍ. وأياً كان الأمر فإن المقارنة الدقيقة بين النصوص ـ خاصة فيما يتعلق بالخط والتناقضات في الصياغة والتعبير ـ تمكن المؤرخ من أن يحدد العلاقة بين الروايات الباقية وأن يعيد بنائها على نحو تقريبي من صياغة الأصل. إن إعداد نص صحيح هو جزء مهم من عمل مؤرخ العصور الوسطى، ويتطلب تضلع في علم الخطوط وعلم فقه اللغة. وقد أصبحت هذه المهمة أيسر الآن نظراً لأن النصوص، التي قد تكون منتشرة في مكتبات مختلفة، يمكن أن تصور ويتم فحصها إلى جانب بعضها.

- 3 -

لا شك أن التأكد من أصالة الوثيقة وتنقية النص من التحريفات هي مجرد خطوات تمهيدية في البحث التاريخي والمرحلة الثانية هي مرحلة النقد الباطني وعادة تتطلب عناية فائقة. والمقصود بالنقد الباطني هنا هو تفسير محتوى الوثيقة. إفتراضاً أنه لا يوجد شك في مؤلف، وتاريخ ومكان الكتابة، ماذا نفعل، إذاً بالكلمات التي أمامنا؟ وفق أحد المستويات إن هذه قضية تتعلق بالمعنى. وهي مسألة تتطلب أكثر من مجرد الترجمة من لغة أجنبية أو لغة قديمة مهجورة، وهو أمر ربما يكون في غاية الصعوبة بالنسبة للمؤرخ المبتديء الذي يحاول أن يعطي معنى لنصٍ باللغة اللاتينية القروسطية في شكل مختصر. ولا يحتاج المؤرخ إلى فصاحة لغوية فحسب بل يحتاج أيضاً إلى تضلع في فهم ومعرفة السياق التاريخي الذي سيظهر ما تشير إليه الكلمات فعلاً. وفي هذا الصدد يعتبر سجل دوميزداي Domesday book مثالاً نموذجياً للمصاعب التي يمكن أن تظهر هنا. وهو سجل عام لاستعمال الأرض وتوزيع الثروة في المقاطعات الإنجليزية في سنة 1086، قبل أن تتغير إلى درجة كبيرة المؤسسات الإنجلو سكسونية (والدانمركية) أثناء الحكم النورمندي. إلا أن هذا السجل قد أعده موظفون من نورمنديا كانت الفرنسية لغتهم

اليومية ولكنهم وصفوا ما شاهدوه وسمعوه باللغة اللاتينية. لا عجب، إذاً، أنه ليس واضحاً دائماً، إلى أي شكل من ملكية الأرض يشير المصطلح Manerium (عادة Manor)[11]. إذاً المشاكل لا تحل، إذا التزمنا بالوثائق المدونة باللغة الإنجليزية. لأن اللغة نفسها ما هي إلا نتاج التاريخ. إن الكلمات القديمة، خاصة تلك الفنية تتلاشى من التداول، في حين تحرز كلمات أخرى أهمية جديدة. ويجب أن نكون على حذر بشأن قراءة المعاني الحديثة في الماضي. وما من شك في أن تغير وعدم استقرار اللغة يعتبر من المشاغل الرئيسية بالنسبة لمؤرخي الفكر، كما سنوضح في الفصل الرابع، إلا أن هذا الأمر له مضامين عند كل المؤرخين عدا هؤلاء الذين يتعاملون مع الماضي القريب جداً. وتعتبر القراءة الواسعة في كتابات الفترة أساسية، وفي بعض الحالات الاطلاع الحسن على أعمال نقاد الأدب التي تتعلق بلغة النصوص الرئيسية.

وحالما يصبح المؤرخون منهمكين في الاطلاع على مصادر الفترة التي اختاروها للبحث وفهموا فهماً كاملاً سمات الجمل والتعبيرات والمفردات الفنية المناسبة، من المرجح أن ينشغلوا في حالات كثيرة بقضايا المعنى. إلا أن محتوى الوثيقة يلقن سؤال ملحاً جداً: هل هي محل ثقة؟ يجب أن لا يستعمل أي مصدر في عملية استعادة البناء التاريخي قبل أن تجري عملية تقييمه بخصوص قبوله كدليل تاريخي ولا يدخل هذا السؤال ضمن مجال أي تقنية مساعدة مثل دراسة الكتابة والخط والنقوش القديمة أو الدبلوماسية. إن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب بدلاً من ذلك معرفة بالسياق التاريخي ورؤية متبصرة في طبيعة الإنسان. وهنا يتصرف المؤرخون لوحدهم دون مساعدة خارجية.

وحيثما تأخذ الوثيقة شكل التقرير حول ما شوهد، أو سمع أو قيل، نحن نحتاج إلى أن نسأل ما إذا كان الكاتب في موقع يسمح له أن يعطي تقريراً أو وصفاً صادقاً. هل كان حاضراً فعلاً، وفي حالة نفسية هادئة ومنتبه؟ وإذا كانت المعلومات قد عرفت عن طريق غير مباشر، هل هي أي شيء أكثر من «قيل وقال»؟. إن موثوقية المؤرخ ـ الإخباري الراهب أبّان القرون الوسطى تعتمد على

(11) Bloch, The Historian's Craft, p. 165; J. J. Balgley, Historical Interpretation, Vol. I: Sources of English Medieval History, 1066 - 1540, Penguin, 1965, pp. 24, 29 - 30.

أي مدى يتردد الرجال ذو المكانة والسلطة على ديره[12]. هل قام الكاتب بالتدوين مباشرة، أو بعد أن أصبحت ذاكرته ضبابية ـ وهذه نقطة يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند قراءة يومية. ونلاحظ أن تقارير المحاضر الشفهية قد دوّن أغلبها بنفس الكلمات التي استعملت في المداولات، ومع ذلك قبل انتشار الاختزال في القرن السابع عشر لم تكن هناك وسيلة لتدوين نسخة حرفية. والوسائل الآلية المبكرة للتسجيل الحديث ـ الحاكي «الفونوغراف» لم تخترع حتى سنة 1877. ومن الصعب تماماً أن نعرف بالضبط ما قال رجل دولة ما في خطاب ألقاه في مكان ما: فإذا كتب الخطاب مقدماً فمن المحتمل جداً أن كاتبه لم يلتزم كلية بالنص. والمراسلون الصحافيون ـ وهم عادة يحملون معهم قلم رصاص ومفكرة ملاحظات فقط، من المحتم أن يتسم ما يسجلونه بالإنتقائية وعدم الدقة، كما نلاحظ عند مقارنة تقارير ظهرت في صحف يومية مختلفة لنفس الخطاب. أما في حالة الخطب التي تلقى في البرلمان فنستطيع أن نقرأ تسجيلاً حرفياً موثوقاً فيه، ولكن حتى هذا يرقى فقط إلى إصلاح هانسارد في سنة 1959.

على أية حال إن غرض الكاتب، وما لديه من تحيز وتحاملات، يؤثر بشكل فاعل على مدى موثوقية المصدر. فأي تواريخ أو مذكرات سردية موجهة للأجيال القادمة، عرضة للشك وبالتالي عدم التصديق. وأي تحريفات تظهر في السير الذاتية (التراجم) هي الآخرى جديرة بعدم التصديق. ومن المعروف أنه في حالات كثيرة كان المؤرخون ـ الإخباريون في القرون الوسطى مشايعين بتطرف بين حاكم وآخر، أو بين الكنيسة والدولة: مثلاً إن كراهية جيرالد وليز المتزايدة نحو هنري الثاني كانت بسبب رفض الملك المتكرر (مستخدماً حق الفيتو) لترقيته إلى منصب الأسقف، أما معالجة ماثيو باريس للمنازعات بين هنري الثالث والنبلاء الانجليز حيث تأثرت بميوله العاطفية نحو كل أنواع الامتيازات التي كانت تمنح للنبلاء وبالتالي تعاطفه معهم في علاقاتهم مع الملك أو البابا[13]. وقد تأثر المؤرخون ـ الإخباريون في حالات كثيرة بالتحيزات التي يتسّم بها سلوك الناس المتعلمين في

(12) See, for example, the impressive list of informants and contacts in Richard Vaughan, Matthew Paris, Cambridge University Press, 1958, pp. 11 - 18.

(13) Antonia Gransden, Historical Writing in England, c. 550 to c. 1307, Routledge & Kegan Paul, 1974, pp. 242 - 5, 367 - 72.

عصرهم ـ مثل الاشمئزاز من الهرطقة أو النفور من المحامين والمرابين. وآنذاك كان كل الناس يشتركون فعلياً في قبول الافتراضات الملزمة ثقافياً والتصورات المقبولة وهي تستلزم تقييماً من قبل المؤرخ.

وتعتبر الروايات المعاصرة للرحالة الأوروبيين في غاية الأهمية بالنسبة لمؤرخ مجتمعات ما قبل مرحلة التعليم، مثل مجتمعات أفريقيا الاستوائية في القرن التاسع عشر. ولكن هذه الأعمال جميعها تقريباً قد تأثرت بالعنصرية والإثارية(*) Sensationalism: فعلى سبيل المثال قد نظر إلى الإعدام القانوني (كما في أشانتي Ashanti) «كتضحية بالإنسان»، وقدم تعدد الزوجات [أو الأزواج كما هو الحال في بعض القبائل الأفريقية] كإذن أو ترخيص للحرية الجنسية. وليس للأدب الإبداعي إعفاء أو تبرير خاص في هذا الصدد. فالروائيون ومؤلفوا الروايات المسرحية والشعراء كلهم لديهم ميول مشايعة وتحيزات. كما توجد لدى أي شخص آخر، ويجب أن تؤخذ هذه الأمور بعين الاعتبار حينما يستشهد بأعمالهم الأدبية بوصفها دليلاً تاريخاً. وتعتبر رواية أ. م. فورستر، رحلة إلى الهند(**) E. M. Forster, A Passage To India (1924)، بين أشياء أخرى، رواية مقنعة إلى حد بعيد وغير متحيزة ألبتة للإدارة الاستعمارية البريطانية في الهند. ومع ذلك عند الاستشهاد بها بوصفها دليلاً تاريخياً يجب أن نأخذ في الاعتبار عزلة واغتراب فورستر نفسه. فهو كان يمقت شخصية الرجل الإنجليزي المتعالي الذي تخرج من المدارس البريطانية العامة والذي كان يهيمن على الإدارة في الهند.

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن جاذبية السجلات بوصفها مصادر أولية ـ شاهد عيان ـ تكمن في أنه من خلالها يستطيع المؤرخ أن يستنتج التعاقب اليومي

(*) الإثارية: اللجوء إلى معالجة الموضوعات المثيرة في الفن والأدب وأثر ذلك في النفس والكلمة وتعنى أيضاً المذهب الحسي وهو مذهب فلسفي يقول بأن جميع الفكرات مستمدة من الإحساس وحده. (المترجم).

(**) ملخص الرواية ان الاستعمار البريطاني كان عبئاً ينؤ به الجميع، وكان لا بد أن تتلخص منه الهند عاجلاً أو آجلاً. وعندما تتحقق لها الحرية والسيادة تكون الصداقة بين الهنود والأوروبيين أمراً جميلاً وممكناً... وقد لخص فورستر موقف الهنود تجاه الإنجليز بقوله على لسانهم: «إننا قد نكره بعضنا بعضاً، ولكن كراهيتنا لكم لا يفوقها شيء» (المترجم).

للأحداث، بعيداً عن التأثير الناتج عن نوايا كاتب التاريخ السردي أو التقرير. ومع ذلك فإن هذا لا يخرج عن كونه أداة جيدة للتخلص من أحد الأنواع الواضحة من أنواع التحريف. لأنه مهما كان المصدر تلقائياً وموثوقاً فيه، فهناك عدد قليل جداً من أشكال الكتابة التي تظهر لمجرد الرغبة في إظهار الحقيقة الصريحة. وحتى في حالة اليومية التي أعدت دون تفكير في نشرها، من المحتمل أن يحاول الكاتب أن يدعم غروره وأن يبرر حوافزه بأسباب معقولة أو مقبولة ولكنها غير صحيحة. إن الوثيقة التي يبدو أنها عبارة عن تقرير لشيء ما شوهد أو سمع أو قيل من المحتمل جداً أن تكون قد حرفت ـ إما بدون قصد، كتعبير عن تحامل عميق الجذور، أو بتعمد، من رغبة لإرضاء المتسلم أو التأثير عليه. مثلاً من المحتمل أن يحاول السفير في مراسلاته إلى بلاده أن ينقل انطباعات كبيرة بشأن حث حكومته على الانطلاق بسرعة بخصوص أمر ما بشأن مبادرة ما، وهي انطباعات خاصة به ولا علاقة لها بالظروف الواقعية ـ الفعلية، ومن ناحية أخرى من الجائز أن يقوم السفير بمراقبة انطباعاته حول الحكومة المعتمد لديها لكي تتلائم مع سياسة وتصور رؤسائه. والمؤرخون اليوم ينزعون إلى الشك أكثر مما كانوا سابقاً وذلك بشأن الإدعاءات حول موضوعية الباحثين في «المشكلة الاجتماعية» في العصر الفيكتوري الكبير: فهم قد أدركوا أن انتقاء الشواهد قد تعرض في حالات كثيرة إلى التحريف لكي تتناسب مع تصورات الطبقة الوسطي وآرائها المقبولة حول الفقراء ومن أجل تشجيع تنفيذ علاجات مفضلة.

وحينما تكتشف نزعة المحاباة، على أية حال، لا تحتاج الوثيقة المعنية إلى أن ترمي في كومة النفاية. فمن المرجح أن تكون نزعة المحاباة في حد ذاتها ذات قيمة تاريخية. مثلاً في حالة شخصية عامة ما من الجائز أن نزعة الانحياز هذه تشير إلى إساءة فهم ثابتة عند مجموعة معينة من الناس، مع تأثيرات مدمرة على السياسة. أما في الوثائق المنشورة ذات الانتشار الواسع، فإن نزعة التحامل ربما تعطي تفسيراً لتغيير مهم في الرأي العام. ومن ناحية أخرى تعتبر تقارير اللجان أو المفوضيات الملكية في القرن التاسع عشر حالة وثيقة الصلة بالموضوع. بينما تقدم الصحف اليومية أمثلة أخرى: فعلى سبيل المثال إن التقارير العسكرية (عن الحرب) التي نشرت في عدد كبير من الصحف البريطانية اليومية التي كانت معارضة لحكومة إسكوت في سنتي 1915 و1916 ليست مصادر موثوقة فيما يتعلق

بما كان يحدث في الجبهة، إلا أنها بالتأكيد تساعد على فهم لماذا انهارت سمعة رئيس الوزراء في بريطانيا على نحو خطير[14]. وهكذا حتى المصادر الأكثر تحريفاً يمكن أن تساعد على إعادة بناء الماضي.

كما أوضحنا حتى الآن أن عملية تقييم القرائن التاريخية من الجائز أن تتشابه جزئياً بطرح الأسئلة أثناء استجواب شهود العيان في محكمة القانون: في كلتا الحالتين يكمن الهدف في إختيار موثوقية الشهادة. لكن هذا التشابه الجزئي بين المؤرخ ومصادره وبين قاعة المحكمة هو تشابه خادع. إذا كان يوحي بأن المصادر الأولية تقيم دائماً بهذه الطريقة. فالسجلات العامة، التي تشكل المادة الأساسية للباحثين - تتم دراستها في أغلب الأحوال من خلال إحدى وجهتي نظر: أولاً، كيف تطورت عبر الزمن المؤسسة التي أنتجت السجلات، وماذا كان دورها في البناء أو القوة السياسية؟ وثانياً، كيف كانت السياسات المعينة تصاغ وتنفذ؟ في هذا السياق ليست الموثوقية موضوع بحث، لأن السجلات لا تدرس كتقارير (مثل شهادات الأحداث هناك في المواقع) ولكن كأجزاء من سلسلة من العمليات المتعاقبة (ولتكن إدارية، أو قضائية أو تتعلق بصنع القرارات السياسية) التي تعتبر في حد ذاتها موضوعاً للبحث. إن السجلات بقدر ما هي من صنع المؤسسات، فهي من صنع الأفراد أيضاً، ولهذا السبب يجب أن تفحص في سياق تلك المؤسسة - من حيث مصالحها الواسعة، وروتينها الإداري، وإجراءاتها المتعلقة بحفظ السجلات، علماً بأن أية سجلات تتعلق بالقانون أو السياسة المالية العامة تستلزم معرفة فنية من الدرجة الأولى. وإذا نظرنا إليها بصرف النظر عن السلسلة التي تتبعها، فإن سجلات المؤسسات العامة - وهي لم تعد موجودة حالياً - من المؤكد إساءة فهمها وتفسيرها بالضبط. هكذا يجب أن تستعمل سجلات مكتب السجل العمومي في المرحلة الأولى «. . . ليس كمصدر مهم من الجائز أن تستنتج منه شواهد لكل شيء تقريباً، ولكن على أساس ما هي عليه فعلاً: أي السجل المصنف لحكومة الأفراد التي تطورت إلى حكومة وطنية. . .»[15].

(14) Stephen Koss, Asquith, Allen, 1976, pp. 181 - 2, 217.

(15) V. H. H. Galbraith, Studies in the Public Records, Nelson, 1948, p. 6.

ومن أجل فهم الأهمية الكاملة لهذه السجلات يجب أن يدرسها المؤرخ إذا أمكن في تصنيفاتها الأصلية (وهو مبدأ يحافظ عليه ويحترم في مكتب السجل العمومي) بدلاً من دراستها في تصنيفاتها التي أعيد ترتيبها من قبل أمين أرشيف مفرط في الترتيب الدقيق. ومن الناحية المثالية يجب أن تدرس ككل دون تجزئية. ومن سوء الحظ أن حفظ السجلات العامة في إنجلترا قبل حوالي سنة 1700 كان كشكولياً بمعنى أنها كانت تتألف من أجزاء مختلطة ومتفاوتة. مثلاً إن سجلات المجلس القضائي والإداري الملكي (بريطانيا) القروسطية تتكون أساساً من نسخ من الرسائل الحكومية الصادرة، مع القليل جداً من الرسائل التي كانت تستلم باستمرار من الأفراد الخاضعين له. وعلى العكس من ذلك تقتصر أوراق الدولة في العهد التيودوري على المراسلات الواردة، وتوجد نسبة صغيرة فقط من الرسائل الصادرة باقية الآن في مجموعة المخطوطات الخاصة Private Manucript collections؛ من الصعب، إذاً، أن نتأكد كيف كانت السياسات تنفذ، وما هي أنواع الضغط التي ساهمت في نشأتها. ولم يعالج هذا العجز في حفظ سجلات إدارات ووزارات الدولة حتى بعد إعادة الملكية في إنجلترا (سنة 1660)[16]. ولكن، كلما كان ممكناً، حاول المؤرخون دراسة الوثائق في شكلها المتعاقب، وفي مجموعها الكلي، من أجل تخفيض خطر إساءة تفسير أو فهم موضوع محدد خارج السياق العام.

وتعتبر المعرفة بالإجراءات الإدارية والأرشيفية في غاية الأهمية إذا أراد المؤرخ أن يكون يقظاً بخصوص سبب التحريف في السجلات الباقية ـ نزع مقصود للشواهد. وبالرغم من أن زرع التزوير في السجلات العامة تبرز للعيان مصاعب رئيسية. إلا أنه من المرجح أن يكون الأمر متيسراً نسبياً فيما يتعلق بطمس وثيقة حساسة، أو وثيقة تتهم شخصاً ما بجريمة أو تورطه فيها. مثلاً، في الأوراق الرسمية الحكومية كل الرسائل تقريباً إلى ومن «اللورد» شانسيلور جفريس Chancellor Jeffres Lord في عهد الملك جيمس الثاني مفقودة. وبما أن جفريس نفسه قد مات في سنة 1689 بعد الثورة، فأغلب الظن أن الأوراق قد نزعت من قبل شخص ما غير موقفه في اللحظة الحاسمة، واتخذ هذا الموقف ليحصل على مكانة

(16) G. R. Elton, England, 1200 - 1640, The Sources of History, 1969, pp. 41, 70 - 3.

جديدة مـن طريق طمس ارتباطاته بهذا القاضي السيء السمعة (عزيز الدموي)[17].
وفي بريطانيا اليوم تعتبر مركزية إجراءات حفظ السجلات الحكومية في مستودعات مكتب السجل العمومي ـ وهو إجراء متبع منذ منتصف القرن التاسع عشر ـ بمثابة كابح فعال على هذا النوع من التلاعب بالوثائق. ومع ذلك لا يزال من المرجح بالنسبة للموظف المسؤول أن يتأكد أن الوثيقة الحساسة لا تغادر أبداً الإدارة التي أنتجتها.

ونتيجة لأن الحفظ الكلي للوثائق يعتبر بوضوح غير عملي فإن هناك إجراء متعارفاً عليه بشأن تدمير المادة الهامشية التي تم تقييمها على أساس أنها غير ذات فائدة تاريخية. وهذا أمر عرضة لإساءة الإستعمال[18]. مثلاً عدد من ملفات وزارة المستعمرات المتعلقة بفلسطين في أواخر أربعينات القرن العشرين قد دمر ربما من أجل حجب التصرفات البريطانية أثناء المرحلة الأخيرة المضطربة من إدارة الإنتداب. ومن المحتمل أيضاً أن الوثائق البريطانية المهمة الخاصة بأزمة قناة السويس في سنة1956قد دمرت أونزعت على الفور[19] . وليس من شك في أن هناك أمثلة للمراقبة غير المعلن عنها التي تعتبر ضماناً ضد اكتشافها، إلا أن المؤرخ الذي لديه دراية بالإجراءات الإدارية في الوزارة المعنية بالأمر من المرجح جداً أن لا يخدع.

وبينما نُزعت بعناية فائقة بعض السجلات وبالتالي حجبت عن المؤرخ إلا أن هناك سجلاتٍ أخرى قد دفعت إلى الأضواء (وانتباه المؤرخين). ففي عدة حقول من التاريخ الحديث يمكن الرجوع إلى مجموعات من السجلات التي نشرت بوقت قصير بعد زمن تدوينها. ومن المهم جداً أن هذه المجموعات يجب أن لا تعطى وزناً خاصاً لا لشيء إلا أنها متوفرة. فهذه المجموعات ما هي في الواقع إلا مجموعات مختارة من السجلات. وقد كان الغرض من نشرها يتمثل في الوصول إلى بعض النتائج العملية: مثلاً هدف سياسي قصير الأجل.

(17) G. W. Keeton, Lord - Chancellor jeffreys and the Stuart Cause, Macdonald, 1965, p. 23.

(18) Michael Roper, Public records and the Policy process in the twentieth century, Public Administrattion LV, 1977, pp. 153 - 68.

(19) Colin Holmes, Government files and privileged access, Social History, VI, 1981, p. 342.

ومنذ مدة طويلة لاقت سلسلة محاكمات الدولة المعروفة قبولاً ملحوظاً كسجل يعتمد عليه فيما يتعلق ببعض الإجراءات الإنجليزية الرئيسية بشأن تطبيق قانون الجرائم منذ القرن السادس عشر. وقد أعدت الأجزاء الأربعة الأولى من هذه السلسلة في سنة 1719 من قبل جماعة من الدعاة لصالح حزب الهويغ. وهي كمصدر للمحاكمات السياسية الكبيرة في فترة حكم أسرة ستيوارت(*) غير موثوق فيها[20]. وفي أثناء القرن التاسع عشر كانت عملية نشر مراسلات رجل سياسة ما ينظر إليها من قبل اتباعه وعائلاته كذكرى مناسبة، ولكن حتى في هذه الحالة يظهر عنصر المراقبة حيث تطمس الأحداث غير السارة (في السيرة السياسية والمراسلات، وتصان سمعة الأشخاص الأحياء أو تعزز. وتنظر حكومات نفس الفترة إلى نشر المراسلات الدبلوماسية المختارة (كما هو الحال في الكتب الزرقاء البريطانية) على أساس أنها وسيلة مشروعة لكسب تأييد الرأي العام لسياساتها؛ وقد أعدت بعض هذه المراسلات أساساً لهذا الغرض ذاته. ومن الواضح أن المؤرخ في جميع هذه الحالات سيفضل الرجوع إلى الأصول. وإذا لم تكن الأصول متاحة، فإن النسخ المنشورة يجب أن تفحص بعناية فائقة، كما ينبغي أن يتعلم المؤرخ بقدر الإمكان من المصادر الأخرى حول الظروف التي أعدت أثناءها الأصول.

- 4 -

ومن الواضح إذاً أن البحث التاريخي ليس مجرد مسألة تتعلق بالتعرف على المصادر الموثوق فيها، ثم العمل على استغلالها إلى أقصى حد، خاصة تلك الأجزاء المهمة منها، لأن الأغلبية الكبيرة من المصادر غير دقيقة بشكل أو بآخر، وغير كاملة، بل وملونة بعنصر المحاباة والتحيز والمصلحة الذاتية. والإجراء العملي يكمن، على الأصح، في تجميع عدد كبير من القرائن والشواهد، بشكل واسع، من سلسلة واسعة من المصادر ـ وخاصة تلك التي لها تأثير على المشكلة

(*) أسرة ستيوارت حكمت اسكتلندا من سنة 1371 إلى سنة 1603 وبريطانيا واسكتلندا من سنة 1603 إلى سنة 1714. (المترجم).

(20) G. Kitson Clark, The Critical Historian, Heinemann, 1967, pp. 92 - 6. 109 - 14.

قيد البحث. وفق هذه الطريقة من المرجح جداً كشف الأخطاء والتحريفات في المصادر المعينة، كما يمكن أن يوثق المؤرخ الاستنتاجات التي توصل إليها. وفي كل نوع من المصادر توجد نقاط قوة وضعف، إذا نظرنا إليها معاً، وقارنا أحدهما بالأخرى، هناك على الأقل احتمال في أن هذه المصادر ستكشف الحقائق الواقعية أو تلك التي تكون قاب قوسين أو أدنى منها.

ولهذا السبب يعتبر التضلع في مجموعة منوعة من المصادر إحدى السمات المميزة للبحث التاريخي - سمة تتطلب براعة وعناية فائقة لا تتحقق، بأي حال من الأحوال، دائماً. أحد الأسباب التي تدفع المؤرخين الأكاديميين إلى الاستخفاف بالسيرة الذاتية تكمن في أن عدداً كبيراً من كتاب السير الذاتية قد استخدموا فقط الأوراق الخاصة التي تركها صاحب السيرة الذاتية، بدلاً من مقارنتها بأوراق الزملاء والمعارف والسجلات العامة في الفترة المعنية بالدراسة، إذا كانت وثيقة الصلة بالموضوع. وقد تعرض رانكة نفسه للنقد لأنه قد اعتمد بشكل مكثف على مراسلات سفراء فينيسا في بعض كتاباته حول القرن السادس عشر. فقد نظر السفراء - وهم شديدو الانتباه وأصحاب ضمير - أو أن أغلبهم كانوا كذلك - إلى الأمور من وجهة نظر النخبة الحاكمة إلى حد بعيد، ولكن بقليل من المشاركة في المعرفة[21].

وأصبحت المعايير في هذا الصدد أكثر صرامة منذ زمن رانكة. ففي تاريخ العلاقات الدولية مثلاً، هناك قاعدة أساسية تقتضي أن تتم دراسة جانبي أية محادثة دبلوماسية قبل أن يتمكن أحد من أن يتأكد من موضوعها، ومعرفة أي جانب قام بعرض قضيته بشكل فعال ومؤثر. ولهذا السبب ذاته يعتبر تعذر الوصول إلى المحفوظات السوفياتية مثبطاً للهمة إلى حد بعيد بالنسبة للمؤرخين الغربيين المهتمين بدراسة جذور وأسباب الحرب العالمية الثانية. أما بالنسبة لمؤرخي السياسة الحكومية في بريطانيا القرن العشرين، فإن الإغراء من الجائز أن يقصر البحث على السجلات العامة The Public Records لأنها تشكل المادة التاريخية التي تعيش في غزارة كبيرة، وإن عددها يتزايد كل سنة، وتصبح متاحة أكثر للبحث

---

(21) Herbert Butterfield, Man on His Past, Cambridge University Press, 1955, p. 90.

لأول مرة وفق قاعدة الثلاثين سنة. إلا أن هذه الطريقة نادراً ما تفضي إلى تفسير متوازن. فالسجلات العامة تعنى بإعطاء الشهرة إلى الاعتبارات الادارية إلى حد بعيد (وبالتالي تعكس الاهتمامات الأساسية لموظفي الخدمة العامة الذين دونوا أغلبها)، إضافة إلى ذلك فإنها تكشف القليل حول الضغوطات السياسية والأوراق الخاصة واليوميات والمذكرات السياسية، وفيما يخص التاريخ الحديث، الشواهد والأدلة الشفهية المباشرة[22].

إن الأمثلة التي نوقشت أعلاه ـ العلاقات الدولية والسياسة الحكومية ـ تعتبر مواضيع تتمتع بمادة مصدرية أولية غزيرة. ففي كل حالة توجد مجموعة محددة جداً من الوثائق في الحيازة العامة، مع عدد لا يحصى من المصادر الإضافية والملاحق التي توثق وتتوسع في وصف الشواهد. ومن ناحية أخرى توجد أيضاً عدة مواضيع تاريخية لا تتوفر مصادرها الأولية بنفس الدرجة، إما بسبب أن القليل من الشواهد قد بقيت أو لأن ما يهمنا اليوم لم يكن مهماً للمعاصرين ولهذا لم يدون. وإذا أراد المؤرخون أن يذهبوا إلى ما هو أبعد من الاهتمامات المباشرة لهؤلاء الذين صنعوا مصادرهم، فيجب أن يتعلموا كيف يفسرونها بشكل غير مباشر وببراعة فائقة. وهناك طريقتان أساسيتان لتحقيق ذلك. في المقام الأول هناك الكثير من المصادر تعتبر مهمة وقيمة نظراً لما تحتوي عليه من معلومات نادراً ما يكون الكتاب واعين بأنهم يسجلونها، ربما لأنها كانت معلومات هامشية بشأن الغرض من شهاداتهم. ويرجع هذا أساساً إلى أن الناس ينقلون، بغير وعي، معلومات موثوقة إلى الورق تتعلق بمواقفهم وافتراضاتهم وسلوكياتهم الحياتية، وهي معلومات من المرجح أن تكون ممتعة جداً للمؤرخين.

من المحتمل، إذاً، أن تكون وثيقة معينة مفيدة بطرق مختلفة. ويعتمد هذا على نوعية الأسئلة التي تطرح بشأنها ـ وهي أسئلة أحياناً لم تخطر إطلاقاً على بال الكتب أو الأفراد أو الناس الذين عاشوا في عصر الوثيقة. وهذا، طبعاً، أحد الأسباب التي تبين لماذا أن بداية البحث بأسئلة محددة وواضحة، بدلاً من أن يذهب المؤرخ إلى أين تقوده الوثائق يمكن أن يكون مثمراً إلى حد بعيد: إن هذه

(22) For a fuller discussion, with examples, see Alan Booth and Sean Glynn, The public records and recent British economic historiography, Economic History Review, 2nd series, XXXII, 1979, pp. 303 - 15.

المنهجية ربما تكشف النقاب عن شواهد مهمة لم يعتقد أحد أنها كانت موجودة. وفقاً لهذا الرأي من المحتمل أن تكون كلمة مصدر Source غير ملائمة إلى حد ما: إذا فسرنا المجاز حرفياً فإن المصدر يمكن أن يقدم شواهد لمجرى واحد فقط من المعرفة. بل أن هناك من ذهب إلى أبعد من ذلك واقترح أن هذا المصطلح يجب التخلي عنه كلية، لصالح مصطلح آخر، وليكن أثر أو درب Trace or track.

وما من شك في أن النزعة إلى تحويل الشواهد إلى استعمالات جديدة تعتبر أحد الإسهامات المميزة للمنهجية التاريخية الحديثة. وقد انتشرت هذه النزعة بشكل واسع بفضل وبين المؤرخين الذين تجاوزوا حدود الاتجاه السائد في دراسة التاريخ السياسي إلى حقول أخرى - مثل التاريخ الاجتماعي والثقافي، وهي حقول من الصعب إيجاد مادة مصدرية واضحة لها. وهناك حالة في صميم الموضوع وهي: المعتقدات الدينية عند سواد الناس في إنجلترا أثناء حركة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر. فبالرغم من أن التحولات في الولاء المذهبي بين النخبة قد سجلت بعناية نسبياً، فإن الشواهد قليلة جداً بالنسبة لباقي السكان. إلا أن مارجريت سبوفورد Margaret Spufford في دراستها لثلاث قرى في مقاطعة كمبردج قد استخدمت شواهد غير مرغوب فيها، وهي شواهد الوصايا لكي تبين تغير الانتساب الديني. فقد بدأت كل وصية بفقرة مخصصة للمعتقدات الدينية بحيث تسمح باستنباط بعض الاستنتاجات تتعلق بالأولوية المذهبية لدى الموصي (تارك الوصية) أو الكاتب (كاتب الوصية). ومن خلال دراسة هذه الفقرات تؤكد سبوفورد كيف أنه أثناء أوائل القرن السابع عشر كان الإيمان الشخصي بالتأمل في المسيح [يسوع المسيح أو عيسى بن مريم] وهو السمة المميزة للإعتقاد البروتستاني - قد شق طريقه وبشكل واسع بين السكان المحليين [24]. ولم يكن وارداً عند تاركي الوصايا، طبعاً، أن يقدموا شواهد بشأن اعتقاداتهم الدينية، لأن اهتمامهم كان منصباً على ضمان وكيفية توزيع الأشياء المادية الدنيوية وفقاً لرغباتهم. إلا أن المؤرخين المنتبهين إلى الشهادات غير المقصودة في المصادر

---

(23) G. J. Renierm History: Its Purpose and Method, Allen & Unwin, 1950, pp. 96 - 105.

(24) Margaret Spufford, Contrasting Communities: English Villagers in the Sixteenth and Seventeenth Centuries, Cambridge University Press, 1974, pp. 320 - 44.

يستطيعون أن يكتشفوا أشياء أو أدلة لم تكن من ضمن اهتمامات من خلق هذه المصادر.

ويثير التاريخ القانوني اهتماماً ضئيلاً نسبياً بين المؤرخين في الوقت الحاضر، إلا أن سجلات المحاكم ربما تكون أهم مصدر متاح فيما يتعلق بالتاريخ الاجتماعي أثناء القرون الوسطي وأوائل العصور الحديثة، حيث كانت الأغلبية الواسعة من السكان غير متعلمة ولذا لم تخلف مصادر خاصة بها. ويعتبر كتاب مونتايو (1978) Montaillou لإيمانويل لي روي لادوري مثالاً نموذجياً في هذا الصدد. ففي مكتبة الفاتيكان يوجد الجزء الأكبر من سجل خاص بتدوين تحقيقات نُفذت بين سنة 1318 وسنة 1325 من قبل جاكوس فورنير Jacques Fournier أسقف باميرس Pamiers. من بين114 شخصاً اتهموا بالهرطقة هناك خمسة وعشرون من مونتايو، وهي قرية تقع في إقليم برينيس [البرانس] Pyrences لا يزيد عدد سكانها عن 250 نسمة. وقد تعرض سكانها لإمتحان في معتقداتهم الدينية ومحيط أصدقائهم (خاصة أولئك الذين عرفوا بالإطهار وهم جماعة دينية منشقة بمعنى أنها كانت خارجة عن المعتقدات الدينية السائدة أنذاك) وسلوكهم الأخلاقي. وقد أصر الأسقف على ضرورة تسجيل التصريحات الطويلة التي تلقي في محكمته وأن يدقق في صحتها من قبل الشهود أنفسهم. وبما أن الأسقف نفسه كان محققاً لا يعرف الكّلل وشديد التدقيق في التفاصيل والتوافه[25] فقد كانت الحصيلة وثيقة إستثنائية حيوية تحتوي على الكثير من الأشياء المثيرة. وبمساعدة الشواهد كان لادوري قادراً على استعادة الحياة اليومية للفلاحين في قرية مونتايو ـ علاقاتهم الاجتماعية

(*) مونتايو: قرية في جنوب فرنسا، في الفترة 1294 - 1324 حامت الشبهات حول انتماء سكانها لهرطقة جماعة دينية عرفوا بالاطهار بسبب انحرافهم عن ملهب الكنيسة الكاثوليكية الرسمي. فتكفل الرئيس الديني للاقليم باجراءات محكمة التفتيش. ونظرا لدقته المتناهية في إثبات جميع أقوال أهل القرية، فقد تخلفت عن هله المحاكمات ثلاثة مجلدات ضخمة باللغة اللاتينية، نشرت حديثاً سنة 1965، ثم توفر لادوري على دراستها ديموغرافياً. ويلاحظ لادوري أن هله المحاكمات ضد «هرطقة الاطهار» دعامة حقا لموضوعات الحياة المادية والاجتماعية والعائلية وثقافة أهل الريف. (المترجم).

(25) Emmanuel Le Roy Ladurie, Montaillou: Cathars and Catholics in a Fernch Nillage, 1294 - 1324, Penguin, 1980, p. xiii.

وطقوسهم وشعائرهم الدينية وما لديهم من طقوس أخرى وسحر وشعوذة، كما أنه لم يدرس فقط مواقفهم تجاه الجنس بل أيضاً أغلب حياتهم الجنسية الواقعية. وكما يقول لي روي لادوري نفسه إن التركيز الشديد على المنشقين في مونتايو «يقدم فرصة للدراسة ليس الطائفية الدينية ذاتها - وهي ليست موضوع اهتمامي - بل النظرة العقلية للناس الريفين»[26] وعندما يُقصي المؤرخون أنفسهم من الأهمية المعاصرة لوثيقة ما بهذه الطريقة، فإن موثوقيتها من الجائز أن تكون ذات أهمية هامشية: ما يهم يكمن في التفاصيل العرضية. ففي فرنسا القرن الثامن عشر كان من ممارسة النساء الحوامل غير المتزوجات أن يعطين بيانات للحاكم (أو القاضي) من أجل إلقاء اللوم أو المسؤولية على هؤلاء الذين أغروهن، ومن أجل إنقاذ ما تبقى من سمعتهن.

وقد قام ريتشارد كوب بإجراء دراسة لخمسة وأربعين تصريحاً أُدلي بها في مدينة ليون Lyon في سنة 1790 - 1792، وكما يلاحظ كوب، أن هوية هؤلاء الذين أغروا النساء تعتبر قضية هامشية إذا ما قورنت بما تلقى من ضوء على العادات الجنسية بين فقراء المراكز الحضارية، وأحوالهم وقت العمل والفراغ، والأخلاق السائدة في ذلك الوقت[27]. إن الدراسات المماثلة لهذه هي التي توضح التأثير الكامل لنصيحة مارك بلوك لزملائه المؤرخين بخصوص دراسة «أدلة الشهود على الرغم من أنفسهم».

أما النوع الثاني من المنهجية غير المباشرة بشأن استغلال الشواهد التاريخية فهي مثيرة للجدل إلى حد بعيد، وقد أقترحت أيضاً من قبل مارك بلوك. وكان هدف بلوك يكمن في استعادة بناء المجتمع القروي الفرنسي في العصور الوسطى. وتحتوي الوثائق بالنسبة لهذه الفترة على قدر كبير من المعلومات، ولكن على قليل من الإدراك بخصوص كيف تتسق التفاصيل معاً لتشكل صورة عامة. وتظهر هذه الصورة لأول مرة في القرن الثامن عشر، حينما كانت الحياة الزراعية الفرنسية قد وصفت بشكل منظم من قبل الأخصائيين الزراعيين ومن قبل لجان التحقيق، وعندما بدأت الخرائط المحلية الدقيقة في الظهور بأعداد كبيرة. ويؤكد بلوك أن

(26) Ibid., p. 231.
(27) Richard Cobb, A view on the street, in his A Sense of Placeworth, 1975, pp. 79 - 135.

الباحث الذي لديه معرفة بتركيب المجتمع الريفي الزراعي أبّان القرن الثامن عشر، هو وحده الذي يستطيع أن يفهم البيانات التاريخية القروسطية. ولم يفترض بلوك، طبعاً، أن لا شيء قد تغير في الوقت نفسه، أو وجهة نظره أنه في هذه الحالة يجب على المؤرخ أن يبدأ عمله مرحلياً (ابتداء من المرحلة المعروفة وفي اتجاه عكسي) من أجل أن يفهم فهماً معقولاً الشواهد الشظوية وغير المتسقة للفترات المبكرة: «إن المؤرخ [يقول بلوك] خاصة المؤرخ الزراعي، على الدوام تحت رحمة وثائقه. وفي أغلب الوقت يجب أن يقرأ التاريخ بشكل ارتجاعي أو عكسي الاتجاه إذا كان يأمل أن يكشف سر شيفرة الماضي»(28).

وهذه الطريقة، التي تعرف بالمنهجية الارتدادية Regressive Method، تستعمل كثيراً في التاريخ الأفريقي، إذ تكون المصادر الوثائقية لمجتمع ما قبل الاستعمار ذات جودة متواضعة: فعلى سبيل المثال قد اعتمد يان فانسينا(*) JAn Vansina في كتابة مملكة التيو The tlo kingdom (1973) على أبحاثه الأنتروبولوجيه الميدانية في ستينات القرن العشرين لإلقاء الضوء على ملاحظات الرحالة الأوروبيين الذين زاروا المملكة في ثمانينات القرن التاسع عشر وأشاروا إلى الكثير من المقومات والميزات الأهلية دون فهم لمعانيها أو مكانتها في التركيب الاجتماعي. وبدون اللجوء إلى هذه المنهجية سيكون من المستحيل تماماً فهم مجتمع التيو ككل في الفترة التي سبقت مجيء الأوروبيين مباشرة. ومن المؤكد أن المنهجية الارتدادية تتعارض مباشرة مع القواعد المألوفة بشأن تقييم المصادر الأولية، ولكن إذا طبقت بدقة بالغة مع نظرة من أجل التغيير فإنها ستؤدي حتماً إلى نتائج ملهمة .

- 5 -

في الطريقة التي يتم من خلالها دراسة وتقييم المصادر، يكون المؤرخ أي شيء باستثناء كونه مراقباً كسولاً. فالشواهد ذات الصلة بالموضوع يجب البحث

(*) يان فانسينا بلجيكي الأصل، متخصص في تاريخ أفريقيا، وقد وضع عدة مؤلفات عن تاريخ أفريقيا الاستوائية؛ واستاذ التاريخ بجامعة وسكونسن بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن أشهر مؤلفاته كتاب Oral Tradition. (المترجم)

(28) Marc Bloch, Fernch Rural History, Routledge & Kegan Paul, 1966, p. xxviii.

عنها بطرق متباينة وفي أماكن بعيدة الإحتمال. ويشترط وجود الإبداع والبراعة والقدرة على التمييز من أجل استيعاب سلسلة الاستعمالات للمصدر الواحد ـ أو كل مصدر من المصادر. بخصوص كل صنف من أصناف الشواهد يجب أن يسأل المؤرخ كيف ولماذا ظهر إلى الوجود، وما هي أهميته الحقيقية. كما يجب أن تقارن المصادر المختلفة بعضها ببعض لمعرفة أكثرها أهمية، وينبغي أن تشرح المادة الملفقة فيها ويوضح التفاوت في هذه المصادر. علماً بأنه لا توجد وثيقة، مهما كانت موثوقة، لا تخضع للنقد والشك؛ «. . . الأدلة، حسب تعبير أ .ب . تومسونE .P .Thomson، . . . » يجب أن يتم استجوابها من قبل عقول تدربت على ممارسة الإنكار اليقظ[29] وهذه القواعد ربما تستحق تجوزا اسم المنهجية، إذا كان ذلك يعني تطبيقاً متعمداً لمجموعة من الإجراءات العلمية المتعاقبة من أجل التحقق من صحة الأدلة التاريخية. صحيح أن عدداً لا يحصى من الكتيبات في المنهجية التاريخية قد كتبت لتوجيه طلاب البحث التاريخي منذ زمن رانكه[30]. ومع ذلك فهناك ما يمكن أن يضاف في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بالرأي القائل إن ما يحمله المؤرخون إلى المصادر ليس المنهجية فقط بل أيضاً موقف العقل ـ وهو موهبة أو مقدرة طبيعية تقريباً ـ الذي يمكن أن يكتسب فقط من خلال التجربة والخطأ. ومن المؤكد أن التجربة هي كل التدريب (التعليم) الذي تلقاه، في أي وقت، الكثير من المؤرخين البريطانيين البارزين، على النقيض من التعليمات الأكثر رسمية بشأن أساليب البحث التي يتم إعطاؤها عادة في القارة [أوروبا] وفي الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن إذا جادلنا أكثر من ذلك، كما فعل بعض النقاد، يمكن أن نقول إن مبادىء البحث التاريخي التي تتحدى التعريف تماماً هي عبارة عن ألغاز غامضة[31]. عملياً إن الاهتمام السلبي بالعمل الثانوي، في كثير من الأحوال، يقود

(29) E. P. Thompson, The Poverty of Theory, Merlin Press, 1978, pp. 220 - 1.

(30) The classic work is C. V. Lamglois and C. Seignobos, Introduction to the Study of History, Greenwood, 1979: first published in 1898. Louis Gottschalk, Understanding History: A Primer of Historical Method, Knopf, 1951, and Jacques Barzun and Henry F. Graff, The Modern Researcher, Harcourt, Bnace Jovanovich, 3rd edn, 1977, are to be preferred as more up - to - date statements.

(31) See, for example, Richard Cobb, «Becoming a historian» in his A Sence of Place, pp. 47 - 8; & Jacques Barzun, Clio & the Doctors, Chicago University Press, 1974, p. 90.

إلى فشل المؤلف في تطبيق هذا أو ذلك الاختبار على الشواهد التاريخية. وباعتراف الجميع، إن القواعد لا يمكن أن تخفض إلى مجرد صيغة بديلة، والإجراءات الدقيقة تختلف وفقاً لنوع الدليل التاريخي، لكن أغلب ما يفعله الباحث المتمرّس تقريباً بدون تفكير يستطيع أن يكتشف ويفهم ـ كما حاولت أن أفعل هنا ـ بلغة يمكن إدراكها من قبل الباحث غير المتمرس. وعندما تفهم على هذا النحو، ربما تشير المنهجية التاريخية إلى أكثر من مجرد الدروس الواضحة للحكم على الأشياء، بصورة حصيفة. إلا أن النظرة السليمة تطبق هنا بشكل أكثر تنظيماً وحذراً من تطبيقاتها اليومية، يساعدها، بطبيعة الحال، استيعاب كامل ومضمون للسياق التاريخي، وفي حالات كثيرة، درجة رفيعة من المعرفة الفنية. وفق هذه المعايير المرهقة يجب أن يقيّم البحث التاريخي.

الفصل الرابع

المواضيع الرئيسية

السياسة، السيرة، الأفكار

إن التنوع الكبير في المصادر الأولية الذي نوقش في الفصل الثاني والمناهج المتسمة بالكدح والجهد بشأن التقييم التي نوقشت في الفصل الثالث تحد بشدة من مدى المقدرة التي يستطيع المؤرخون أن يزعموا الوصول إليها في موضوع بحثهم. وتقتصر خبرة المؤرخين عادة على فترة زمنية محددة: فقد صنف الباحثون، مثلاً، إلى باحثين في تاريخ القرون الوسطى وثقافتها، وباحثين في أوائل العصور الحديثة، وباحثين معاصرين مهتمين بالأحداث المعاصرة، عملياً، على أية حال، إن الفترة التي بإمكان الباحثين أن يستوعبوا مصادرها بشكل جيد من المرجح أن تكون أقصر من ذلك بكثير - ربما قرن من الزمن بالنسبة للباحث في تاريخ العصور الوسطى، وفي أغلب الأحوال ليس أكثر من عقد بالنسبة للمتخصص في تاريخ القرنين التاسع عشر والعشرين. وفي جميع الأحوال تقريباً تدرس هذه الفترات الزمنية فيما يتعلق ببلاد واحدة أو منطقة واحدة فقط. مثلاً، من الطبيعي أن يكون لدى المتخصص في دراسة تاريخ الثورة الإنجليزية في القرن السابع عشر اهتماماً ببلدان أوروبا الغربية، مثل فرنسا أو هولندا، التي عانت أزمات خاصة بها في الوقت عينه، إلا أن معرفته حول هذه البلدان من المرجح أن تكون معتمدة كلية تقريباً على المصادر الثانوية - ومن المؤسف، في كثير من الحالات، على الكتابات المنشورة باللغة الإنجليزية ولغة أوروبية أخرى فقط. إن المؤرخين أصحاب تجارب البحث الرفيع في أكثر من بلد أو حقبة تاريخية هم أقلية صغيرة.

إضافة إلى التخصص المكاني والزماني، يوجد أيضاً التخصص الموضوعي: أي في موضوع واحد. طبعاً في أية حقبة من الماضي تعتبر كل جوانب الفكر الإنساني ونشاطاته وإنجازاته مثيرة لاهتمام المؤرخ، إلا أنه ليس بالإمكان دراسة كل هذه المواضيع في وقت واحد (كما سنوضح في الفصل الخامس). عند

المؤرخين الذين يرغبون في أن يركزوا جهودهم واهتمامهم على المستوى الإقليمي أو القومي سيؤدي التركيز على موضوع واحد أو إقليم واحد بالضرورة إلى تخفيض حجم المصادر الأولية الأساسية إلى نسبة يمكن التحكم فيها. إن أي موضوع يختار لمواصلة البحث فيه من المحتمل أن يدين بالشيء الكثير إلى الاعتبارات الشخصية - تحمس معين أو شذوذ. لكن في حين أن البحث التاريخي الحديث يحقق نتاجاً أو مردوداً ثابتاً تقريباً بخصوص كل الفترات الزمنية والمناطق أو البلدان التي تتمتع بتوثيق معقول وجيد، نلاحظ أن اختيار الموضوع يخضع إلى حد كبير إلى نمط متقلب ومتغير، لأن متطلبات علاقة البحث التاريخي بقضايا المجتمع المعاصر، والتطور الملحوظ في تقنية البحث الحديث، والرؤى النظرية ذات العلاقة بالعلوم الاجتماعية تؤثر جميعاً على المؤرخين بخصوص تحديد أية جوانب من الماضي تستحق أن تكون من ضمن أولويات البحث. ولهذه الأسباب يقدم إختيار الموضوع إشارة واضحة بخصوص حجم البحث التاريخي أكثر من اختيار البلد أو الفترة الزمنية. هذا الفصل والفصل الذي يعقبه يهتمان بأربعة تصنيفات شمولية للتاريخ وهي تصنيفات قد ترسخت تماماً الآن: التاريخ السياسي؛ والتاريخ الفكري؛ والتاريخ الاقتصادي والتاريخ الاجتماعي، بالإضافة إلى صنف آخر آخذ في اكتساب قبول عام الآن وهو تاريخ العقليات الجماعية.

- 1 -

من المتفق عليه أن التاريخ السياسي يمكن أن يعرف بوصفه دراسة لكل مظاهر الماضي التي لها علاقة بالتنظيم الرسمي للسلطة في المجتمع، والتي تعني الدولة عند أغلبية المجتمعات الإنسانية في التاريخ المدون. ويشمل التاريخ السياسي تنظيم مؤسسات الدولة، وتنافس الأحزاب والجماعات السياسية على الوصول إلى السلطة وبالتالي السيطرة عى الدولة، والسياسات التي تفرض بصرامة من قبل الدولة، والعلاقات بين الدول أو العلاقات الدولية. وعند الكثير من الناس، إن مجال التاريخ سيبدو أنه قد استنزف تماماً من قبل هذه المواضيع. وتؤكد المناهج الدراسية التي تدرس في المدارس البريطانية حتى وقت متأخر، وقوائم الناشرين الخاصة بالكتب الأكثر رواجاً، وبرامج التلفزيون، كلها تؤكد الانطباع أنه إذا لم يكن التاريخ السياسي هو النوع الوحيد من التاريخ، فإنه، على

أقل تقدير، النوع الأكثر أهمية. ولا يتفق المؤرخون أنفسهم حول هذا الأمر. والسبب في أن التاريخ السياسي يستحق مكانته كفرع يحتل المرتبة الأولى لا يكمن في أنه أكثر أهمية من أي فرع آخر - بالرغم من أنه من الطبيعي أن يزعم المدافعون عنه ذلك[1] - بل لأنه يتمتع بتاريخ أطول وأعرق وأكثر أصالة. ومما لا شك فيه أنه في حين أن التاريخ السياسي يدون ويقرأ باستمرار منذ العصور القديمة، فإن الفروع الأخرى قد تطورت كإضافات أو ملاحق دائمة أثناء المائة سنة الماضية فقط.

إن الأسباب الكامنة وراء الهيمنة التقليدية للتاريخ السياسي واضحة تماماً، تاريخاً كانت الدولة أكثر ارتباطاً - وتشجيعاً - بكتابة التاريخ من أي نشاط أدبي آخر. من وجهة نظر هؤلاء الذين كانوا يمارسون السلطة السياسة أو يطمحون في ممارستها يلجأون إلى الماضي من أجل التوجيه والإرشاد حول كيف يصلون إلى أهدافهم. وفي نفس الوقت كان لدى النخبة السياسية مصلحة في دعم وتشجيع - للإستهلاك المحلي - نوعاً من التاريخ يضفي الشرعية على مواقعهم في النظام السياسي، إما من طريق تأكيد إنجازاتهم الماضية، أو من خلال إقامة الدليل على قدم الدستور الذين يشغلون مناصبهم وفقاً له (أنظر الفصل الأول). إضافة إلى ذلك فإن التاريخ السياسي يتمتع دائماً بوجود جمهور من القراء شديد التوق إلى قراءة ما يحتوي عليه من أزمات وأحداث. فصعود وسقوط رجال الدولة: الزعماء والقادة، وقيام وانهيار الأمم والإمبراطوريات تعتبر مواضيع ملائمة جداً لمعالجة مسرحية مثيرة مفعمة بالحركة والشعور وبأسلوب مؤثر. ومن المعروف أن السلطة السياسة تجعل صاحبها ثملاً، وبالنسبة لهؤلاء الذين لا يستطيعون ممارستها بأنفسهم فإن الشيء التالي الأفضل مباشرة هو أن ينعموا بمارستها بشكل بديل في خدمة الآخرين على حد تعبير كلاريندون وجواكارديني. وقد أرثى أرثرينج Arthur Young بأسفٍ بالغ هذه النتائج، والمعروف أن ينج أخصائي بريطاني بعلم الزراعة اشتهر بسبب كتاباته القيمة عن الريف الفرنسي في الفترة السابقة للثورة مباشرة:

---

(1) For example, S. T. Bindoff, 'Political history', in H. P. R. Finberg (ed)., Approaches to History, Routledge & Kegan Paul, 1962, and G. R. Elton, Political History, Allen, 1970, pp. 57 - 72.

بالنسبة للعقل الذي، على الأقل، ينزع إلى البحث الفلسفي، إن قراءة التاريخ الحديث تعتبر بصفة عامة عملاً فيه الكثير من الإزعاج: فالمرء يقرأ على نحو مزعج تصرفات مجموعة مقيتة من الرجال يعرفون بالفاتحين والأبطال وكبار القادة العسكريين (الجنرالات)؛ ونحن نخوض خلال صفحات مليئة بالتفاصيل العسكرية؛ ولكن حينما نريد أن نعرف مدى التقدم في مجالات الزراعة أو التجارة أو الصناعة، وتأثيراتها على العصور المختلفة، وتأثيرات الأمم بعضها على بعض... تقابلك صفحات فارغة تماماً[2].

في الواقع أن اتجاه العقل نحو التفكير الفلسفي كان أكثر وضوحاً أثناء عصر التنوير في القرن الثامن عشر وأكثر مما يلاحظ أرثرينج. مثلاً أن أعمال فولتير التاريخية قد عالجت فعلاً الحقل الثقافي والاجتماعي، وحتى جيبون لم يقصر نفسه على دراسة ما أصاب الإمبراطورية الرومانية من حظوظ سواء أكانت سعيدة أم عاثرة. إلا أن الثورة في الدراسات التاريخية أثناء القرن التاسع عشر قد زادت من قوة الانشغال التقليدي بفن الحكم (فن إدارة شؤون الدولة) والنزاعات الحزبية والحرب. وقد كانت المدرسة التاريخية الألمانية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمدرسة الفكر السياسي، وكان هيجل يمثلها خير تمثيل. ومنحت هذه المدرسة القوة الأخلاقية والروحية لفكرة الدولة وراء نطاق المصالح المادية لرعاياه؛ فهي قد شايعت الفكرة القائلة بأن الدولة كانت الأداة الرئيسية للتغيير التاريخي. وفي الوقت عينه أدت القومية، التي ألهمت الكثير جداً من الكتابة التاريخية في هذا الوقت إلى التأكيد على التنافس بين الدول الكبرى وعلى نضالات القوميات المغمورة من أجل تقرير المصير السياسي. وقليل من المؤرخين قد لا يتفقوا مع رانكه عندما كتب: «أن روح العصور الحديثة... تعمل فقط من خلال الوسائل السياسية»[3]. كما عبر أ. أ. فريمان E. A. Freeman، المؤرخ الفيكتوري، عن

(2) Arthur Young writing from Florence in 1789, quoted in J. R. Hale (ed). The Evolution of British Historiography, Macmillan, 1967, p. 35.

(3) Leopold von Ranke, Hiastory of Servia, 1828, quoted in Theodore H. von Laue, Leopold Ranke: the Formative Years, Princeton University Press, 1950, p. 56.

ذلك ببساطة أكثر بقوله «إن التاريخ هو السياسات الماضية»[4]. أما التركيز الجديد على الدراسة النقدية للمصادر الأولية فقد أكد بدوره هذه النزعة في دراسة التاريخ نظراً لأن محفوظات الدولة ـ وهي أغزر وأغنى مجموعة من المادة المصدرية المتاحة، كانت في المقام الأول سجلاً لعمل ونتاج وصنع السياسة ونمو المؤسسات السياسية وقد كان أساتذة الجامعات الجدد، على طراز رانكه، أساساً مؤرخين سياسيين.

ومع ذلك، كما يمكن أن نستنبط من الاقتراح السابق ذكره، أن التاريخ السياسي من الجائز أن يعني أشياء كثيرة مختلفة، وأن محتوياته كانت تقريبا متنوعة أيضاً وعرضة للتعبير تماماً كأي فرع آخر من فروع التاريخ. وقد كان رانكه نفسه مهتماً أساساً بكيف حصلت الدول الأوروبية الكبرى على الميزات الغربية القوية أثناء الفترة ما بين عصر النهضة والثورة الفرنسية. وقد بحث رانكه عن تفسيرات لذلك في الصراع المستمر من أجل القوة والسيطرة بين هذه الدول (وجزئياً في التطور الداخلي لها). إحدى ميزات البحث التي خلقها رانكه، إذاً، كانت تكمن في منهجية دقيقة جداً لدراسة السياسة الخارجية. ومنذ ذلك الوقت أصبح التاريخ الدبلوماسي مهنة للمؤرخ المحترف. وقد تعززت الدعوة لدراسة التاريخ الدبلوماسي بشكل متكرر بسبب استجابة المؤرخين للطلب العام بشأن فهم أسباب وأصول الحرب الأخيرة [الحرب العالمية الثانية 1939 - 1945]. وفي أعقاب كارثة الحرب العالمية الأولى خاصة، تمحور أغلب هذا العمل حول الدعاية، كما أنه قد اعتمد إلى حد بعيد على أرشيفات بلاد واحدة. وقد تحول التاريخ الدبلوماسي أحياناً إلى شيء أكثر قليلاً من مجرد سجل لما قاله دبلوماسي ما لدبلوماسي آخر أو ما قاله وزير خارجية لآخر، مع وعي قليل بالتأثيرات الواسعة التي، في حالات كثيرة، توجه السياسة الخارجية، مثل العوامل المالية والعسكرية وتأثير الرأي العام وهكذا دواليك.

إن أفضل تاريخ دبلوماسي، في الوقت الحاضر، هو الذي يعالج العلاقات الدولية بشكل أكثر شمولية، بدلاً من دراسة دبلوماسية دولة معينة، ولعل خير مثال على ذلك هو كتاب (1978) Allies of a kind لكريستوفر توروني Christopher Thorne

(4) Edward A. Freeman, the methods of historical study, Macmillan, 1886, p.44.

وهو أساساً دراسة سياسية استراتيجية حول حملة الدول الغربية الكبرى ضد اليابان بين سنتي 1941 و1945. وقد اعتمد تورني على الوثائق الرسمية والخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهولندا وأستراليا.

وقد ركز عدد كبير من المعاصرين لرانكه وأتباعه بدلاً من ذلك على التطور الداخلي للدول القومية الأوروبية، وكان التاريخ الدستوري إلى حدٍ بعيد من إبداعهم وإنتاجهم. وقد كان هذا التركيز أكثر وضوحاً في بريطانيا، حيث أصبح التاريخ موضوعاً أكاديمياً محترماً أثناء ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر، وكان يعتمد تقريباً كلية على قوة التاريخ الدستوري. وقد أكد وليم ستوبس المدافع البارز عن التاريخ الدستوري، هذا الاتجاه حيث أشار إلى:

> أن تاريخ المؤسسات ليس بالإمكان فهمه فهماً جيداً بدون جهد، ومع ذلك يمكن دراسته منهجياً بشيء من الصعوبة. إنه يعطي القليل من الأحداث الرومانتيكية ذات الطبع البطولي أو مجموعة من الصور الحية الرائعة التي تشكل فتنة التاريخ عموماً، كما أنه يقدم شيئاً من الإغراء للعقل الذي يتطلب أن يكون ذات صلة بدراسة الحقيقة. إلا أنه في ذات الوقت يحتوي أيضاً على قيمة عميقة وإهتمام ثابت خاصةً بالنسبة لهؤلاء الذين تتوفر لديهم الشجاعة ليقوموا بدراسته... إن التاريخ الدستوري له رؤية ولغة خاصة به، فهو يدرس مآثر شخصيات الرجال من خلال زاوية تختلف عن تلك الناتجة عن الوهج الزائف للحرب والقتال، ويفسر الحقائق والمواقع في كلمات تعتبر صامتة بالنسبة لهؤلاء الذين يستمعون فقط إلى بوقٍ (أو صوت) الشهرة[5].

ويكمن الموضوع الرئيسي للتاريخ الدستوري في تطور البرلمان الذي اعتبره الفيكتوريون أثمن ما قدمته إنجلترا للحضارة (أو مساهمة إنجلترا التي لا تقدر بثمن للعالم) وبالتالي المركز المناسب للتاريخ القومي. وقد نظر إلى تاريخ إنجلترا الدستوري نتيجة للصراعات الخطيرة حول المبدأ، تتعاقب مع فترات من التغيّر التدريجي،

---

(5) William Stubbs, the co(nstitutional history of England, vol. I, Oxfrord University press, 1880, p.v.

ترقى إلى أوائل العصور الوسطى. وحفظت في سلسلة متوالية من الوثائق الكبرى للدولة (مثل الوثيقة العظمى وما شابه ذلك)، التي تتطلب دراسة نصية وفق قاعدة منهجية دقيقة. ولمدة خمسين سنة بعد نشر ستوبس للأجزاء الثلاثة من كتابه تاريخ إنجلترا الدستوري **Constitutional History of England 1837 - 1878**، احتفظ هذا الكتاب بأكبر سمعة أكاديمية في هذه البلاد. وحتى هذا اليوم لا زالت تظهر طبعات منقحة من هذا العمل. وفي عمل خلفاء ستوبس، أغلبهم متخصصون في تاريخ العصور الوسطى كما كان ستوبس نفسه، أصبح الموضوع متنوعاً حيث اتسع يشمل تخصصات أخرى ذات علاقة بالموضوع الأصلي: مثل تاريخ القانون والتاريخ الأداري. ويجذب التاريخ القانوني اليوم اهتماماً ضئيلاً نسبياً، أما التاريخ الإداري فيظهر كل دليل على تمتعه بفرصة جديدة للحياة وخاصة أن المؤرخين يرمون إلى تفسير الزيادة الكبيرة في وظائف الحكومة ومجموع الموظفين والمستخدمين في إدارتها ومصالحها ومؤسساتها التي حدثت في كل المجتمعات الغربية أثناء هذا القرن.

- 2 -

أما الأداة الثالثة الموروثة من القرن التاسع عشر، فهي أكثر من حجم التاريخ السياسي وتستحق أن تؤخذ في الاعتبار بوصفها تخصصاً متميزاً. ونعني بذلك تاريخ الأفكار أو التاريخ الفكري. إضافةً إلى الفكر السياسي، يشمل تاريخ الفكر على الفكر الاقتصادي والاجتماعي، واللاهوت Theology والفكر العلمي، والمثل والافتراضات التي يعبر عنها في كتابة التاريخ ذاته (مثل مهمة كتابة التاريخ أو لنقل الكتابة عن الماضي Historiography(*)). وفي أحسن طموحاته إن تاريخ الفكر، خاصةً كما يمارس في الولايات المتحدة الأمريكية، هو محاولة لاستيعاب وفهم المناخ الفكري لحقبة تاريخية كاملة وبالرغم من هذا الهدف الشمولي، على أي حال، فإن أغلب الأعمال في هذا الحقل من المرجح أن تستمر في أن تكون حول

(*) التأريخ Historiography: تعني مهمة كتابة التاريخ وما تسفر عنه في مظهرها البياني، بما في ذلك تفسير البيانات التفصيلية المجموعة من طريق المنهج التاريخي، وتنظيم وتنسيق هذه المعلومات والبيانات في إطار من المفاهيم وعرضها في شكل يبنى من جديد الحقبة التاريخية موضوع الدراسة. (المترجم).

تاريخ الفكر السياسي، حيث ترجع أصولها إلى تقاليد قد ترسخت بقوة أثناء القرن التاسع عشر. ويتفق أغلب المؤرخين السياسيين الكبار من زمن رانكه إلى الآن على أن ما يعطي للتاريخ تماسكه واستمراريته يكمن في قوة الأفكار التي تشكل قدر الإنسان: أفكار حول القومية، والدولة، والحريات الدستورية، والدين. ومن خلال هذا يتضح أنه بالإمكان تماماً أن نعتبر تاريخ الفكر تخصصاً صحيحاً، وأن نتتبع أصول الأفكار مثل الحقوق الطبيعية، والديمقراطية النيابية، والمجتمع القومي. وتفسير تطور هذه الأفكار يعني تفسير حركة التاريخ ذاته.

وتعرضت الثقة في هذه المنهجية إلى انتقادات شديدة خلال القرن العشرين وكان ذلك من اتجاهن في وقت واحد، وبالتالي تعرضت مكانتها للضعف. فمن ناحية، أدى التأكيد على العقل اللاواعي من قبل فرويد وأصحاب مدرسة التحليل النفسي Psycho - analysis إلى تمهيد الطريق لظهور بعض الشك بخصوص ما إذا كانت الاعترافات الرسمية المتعلقة بالمبدأ والاعتقاد لها علاقة وطيدة بما يفكر فيه الناس فعلاً أو ما يفعلونه واقعياً. إن إعجاب نامير بنظرية فرويد يمكن تبريره بالتأكيد بكراهيته وحقده وعدائه لتاريخ الأفكار[6]. ومن ناحية أخرى يمثل تفسير ماركس المادي للتاريخ هجوماً كاملاً على استقلالية تاريخ الفكر. وبالرغم من عدم اتفاق «مدارس» الفكر الماركسي المختلفة في مواقفهم تجاه هذا الأمر، إلا أن ما يفهم من الماركسية هو أن «الإيديولوجيات» هي أساساً تعبير عن التوترات المتأصلة في المجتمعات التي يستحوذ عليها النظام الطبقي (راجع الفصل الثامن).

وتكمن نتائج هذه التغيرات في المناخ الفكري في أن طموحات مؤرخي الفكر في الوقت الحالي تعتبر أكثر تواضعاً من طموحات أسلافهم، إضافةً إلى ذلك فإنهم لا يزعموا نفس الاستقلالية لحقل تخصصهم. إلا أن أعمالهم تستمر في اكتساب أهمية، والسبب يكمن في أنه بالرغم من أن الظروف المادية والاجتماعية من المحتمل أن تحد من الأفكار التي يمكن أن تنال قبولاً في أي عصر، فهم بالتأكيد لا يحددون الشكل الدقيق الذي تأخذه هذه الأفكار. والكثير يمكن أن يفسر فقط من خلال قدرة العقل الإنساني على الإبداع، وقوة التقاليد.

---

(6) See fror example Namier's essay, «Human nature in politics», 1955, reprinted in Fritz stern (ed) the varitics of history, Macmillan, 2nd edn, 1970.

وبما أن مؤرخي الأفكار كانوا، على نحو تقليدي، مهتمين بتتبع أصول أفكار معينة عبر العصور، فإن الأعمال الحديثة قد أكدت المجازفات المتأصلة في طريق دراسة مصدر معين على نحو غير مناسب، والاعتقاد أنه يحتوي على أشياء لا يتحدث عنها فعلاً. وقد بُني هذا التحذير على أساس أن معنى اللغة ذاتها يتغير بشكل دقيق من جيلٍ إلى آخر، فالعبارات الإصطلاحية المقنعة Idioms، وأحياناً الكلمات المستقلة، أو القائمة بذاتها، مثل «الحرية» أو «السلطة» تتجاوز المعاني القديمة لها وتكتسب معاني أخرى جديدة. وما تعنيه فعلاً الأطروحات الكبرى للنظرية السياسية، مثل مكيافللي في كتابه الأمير وهوبز في كتابه: لفياتان(*) أو الحكم الاستبدادي، لمؤلفيها وقرائها المعاصرين يمكن أن يكتشف فقط من طريق إستعادة دقيقة للسياق الذي كتبت فيه ـ أي الظروف الشخصية الخاصة بالمؤلف، وموارد اللغة المتاحة في ذلك الوقت. أما كيف، في العصور المتأخرة، قد أعيد تفسير هذه الأعمال واستخدمت في خدمة أغراض أخرى، فهو قضية مختلفة تماماً، بالرغم من أنها جديرة بأن تطرح للنقاش[7].

ويوجد الآن وعي متزايد بخصوص حقيقة أن المنظر الفكري لفترة ما لا يتشكل أساساً من حقنة من الأعمال الكبرى التي أثرت في الأجيال القادمة كلها؛ إن هذه الأعمال حسب تعريفها كانت جديدة وغير تقليدية، وغير متاحة للجميع باستثناء عدد قليل. والحكمة السائدة اليوم التي تثمن عالياً، وفي كثير من الأحيان تشجب، تكمن فيما احتفظ به المعاصرون، في أغلب الأحيان بصورة انتقائية وغير متماسكة، من التقاليد المبكرة للفكرة. إن ما يهم عند مؤرخ السياسة يكمن أساساً في مجموعة الأفكار الباطنية التي فكر فيها أفراد لا يدعون أن لديه أصالة فكرية. ومن هذه الزاوية يكتسب انتشار الأفكار الجديدة من خلال الأدب الهامشي والثانوي أهمية كتلك التي تتسم بها عبقرية المفكر الكبير. والسياق الفكري

(*) اللفياتان Leviathan وحش بحري ضخم يرمز عادة إلى الشر. وقد ورد ذكره في الكتب المقدسة، وهو يطلق الآن دلالة على الحكم الاستبدادي. (المترجم).

(7) See Quentin skinner, «Meaning ande understanding in the history of idea's, History and Theory, VIII, 1969, pp.3 - 53, and J. G. A. Pocock, Politics, Language and time, Methuen, 1972, especially ch.1.

لفترات التغير الثوري إذ تكون الأفكار في كثير من الأحوال غير واضحة، يمكن أن يفهم جيداً وفق هذه الطريقة فقط. مثلاً في كتابة الأصول الفكرية للثورة الأمريكية The Intellectual origins of the American revolution (1967) استطاع برنارد بايلين Bernard Bailyn أن يستعيد الثقافة السياسة لدى عامة الأمريكين أساساً من خلال قراءة حوالي أربعمائة كتيب أو كراسة، تتعلق بالصراع الأنجلو - أمريكي، نشرت في المستعمرات الثلاث عشر بين سنتي 1750 و1776. وقد اكتشف من خلال بحثه ليس فقط التقاليد المتزمتة في إنجلترا الجديدة وفكر عصر التنوير، الذي منذ مدة طويلة لاقى قبولاً واسعاً، بل أيضاً الأفكار المضادة للحكم الاستبدادي المطلق التي ظهرت في الفكر السياسي الإنجليزي أثناء فترة الحرب الأهلية في إنجلترا، وبقيت حية بفضل نشاط مؤلفي الكراريس المتطرفين الإنجليز في أوائل القرن الثامن عشر، ونقلت عبر الأطلسي إلى العالم الجديد.

وأخيراً يبقى دور الفكر أساسياً لفهم الأدب والفن فهماً تاريخياً. فمن ناحية إن الإنجازات الفنية الهائلة في الماضي تتطلب استجابة نقدية يتم من خلالها تقييم جودتها من حيث الأسلوب والناحية الجمالية. إلا أن مؤرخي الفن والأدب يذهبون إلى أبعد من ذلك كثيراً: فأهدافهم تكمن في فهم الفنون في سياق العصر الذي ظهرت فيه. ومن الجليّ أن السياق الاجتماعي وثيق الصلة بهذا الموضوع تماماً - موقع الفنان أو الكاتب، وعلاقاتهما بالجمهور الواسع آنذاك، ودور التأييد والمناصرة والرعاية. إلا أن السياق الفكري من المرجح أن يكون أكثر أهمية بالنسبة لفهمنا لما يعنيه عمل فني معين أو ما قصد أن يعنيه. ومن خلال المجاز والرمز عبر الفن في أوقات متباينة عن الأفكار التي تتعلق بالإيديولوجية والفلسفة والسياسة والأخلاق الاجتماعية. وقد كان يعقوب بوركهارت Jacob Burckhardt من أوائل المؤرخين الذين عالجوا الفنون وفق هذه المنهجية، فكتابه: حضارة النهضة في إيطاليا The civilisation of the renaissance in Italy(1960) قد بُني أساساً على الافتراض القائل بأن الثقافة الرائعة والمتألقة لتلك الفترة قد اشتملت على تصورات جديدة وأكثر مباشرة من قبل الناس أنفسهم والعالم حولهم، وهي تصورات لم يكن يوجد لها مثيل في القرون الوسطى. ويستطيع قليل من المؤرخين في العصر

الحديث أن يغامروا بمثل هذه التعميمات الجريئة(8). إن ما لجأوا إليه يكمن أساساً في أنهم قد حاولوا سبر غور الإشارات الضمنية والتلميحات التي كثيراً ما تعتبر خفية ومعقدة، والتي من المرجح بالنسبة للشخص العادي الذي يتأمل في أي عمل فني ظهر أكثر من مائة سنة مضت، أن تكون كتاباً مغلقاً. وقد أوضح أروين بانوفسكي Erwin Panofsky أنه لكي نفهم التماثيل القوطية التي ظهرت في عصر النهضة (مثلاً بمعنى التماثيل) من الضروري أن نأخذ في الاعتبار التاريخ الفكري للفترة موضوع الدراسة. فعلى سبيل المثال أن الصور الزيتية وأعمال النحت الفنية التي ابتدعها ميكال آنجلو(*) Michelangelo تعبر عن الأفكار الأفلاطونية المحدثة التي كانت واسعة الانتشار في الأوساط الفكرية في فلورنسا وروما عند بداية القرن السادس عشر(9). وبالرغم من أن تاريخ الفن يشير على نحو واضح إلى أكثر من التاريخ التطبيقي للأفكار، فإنه من المحتمل أن يكون ذلك سلاحاً فعالاً ومهماً في أيدي مؤرخي الفن في الوقت الحاضر.

- 3 -

ويوجد اهتمام ضمني في كل الطرق المنهجية التي نوقشت حتى الآن بالفرد البارز والشخصية المتميزة ـ المفكرون الكبار المبدعون، وصانعو السياسة الخارجية، ورجال الدولة الذين شجعوا أو قاوموا التغيير الدستوري. وبصرف النظر تماماً عن الأهمية الفعلية لهؤلاء الناس، فإن السرد التاريخي السياسي أياً كان نوعه يرجع الفضل في بحثه الشمولي عن الحقيقة دائماً إلى أن حياة رجال الدولة كانت أكثر توثيقاً من توثيق حياة أي صنف من الناس في الماضي. وقد تم

---

(8) For a sympathetic critique of the ambitious kind of cultural history attempted by Burckhardt and others, see E. H. Gombrich, «In search ofr cultural history», 1967, reprinted in his ideals ande idols, Phaidon, 1979.

(*) ميكال انجلو (1475 - 1564) رسام ونحات ومهندس معماري إيطالي، يعد أحد أعظم الفنانين في جميع العصور. طغت أعماله الفنية على جميع أعمال معاصرية حتى لا يكاد يعرف سواه. من أشهر تماثيله تمثال المنتحبة، وتمثال داوود، وتمثال موسى. وقد قضى انجلو حياته عازبا يعشق الفن، وكان ميالاً إلى الوحدة قوي الذاكرة صبوراً. (المترجم).

(9) Erwin Panofsky, Studies in Iconology, Harper & Row, 1962, Ch. 6.

إشباع حب الاستطلاع هذا من قبل المؤرخين في شكل السيرة الذاتية ما دام التاريخ يكتب. ولكن السيرة، على كل حال، كثيراً ما اشتملت على غشاء من الأهداف والنوايا اللامنسجمة مع الاحترام الصارم للحقيقة التاريخية. ففي أثناء القرون الوسطى وعصر النهضة ظهرت الكثير من التراجم التي كانت تعليمية صراحة، بمعنى أنها كانت تنزع إلى الإسراف في إلقاء المواعظ على الآخرين، فهي قد أعدت لتقدم الموضوع بوصفه نموذجاً للسلوك المسيحي أو الفضيلة العامة.

وقد كان الشكل المميز للسيرة، في العصر الفيكتوري، تذكارياً، بمعنى أنها تحتوي على الكثير من الأشياء التذكارية: فبالنسبة لورثة شخصية عامة والمعجبين بها أن الشيء الأكثر ملائمة يكمن في «حياة» واسعة النطاق بنيت تقريباً كلية على أساس محتويات أوراق صاحب السيرة الخاصة (وقد حفظ الكثير منها بعناية فائقة لهذا الغرض بالذات) وبالتالي التزام الكاتب بتقييم صاحب الترجمة نفسه. وغني عن البيان أن الشخصيات التي ظهرت في الماضي البعيد نادراً ما عولجت بدرجة أقل من التبجيل والتمجيد. والسيرة الأمينة لم تكتب إلا من قبل عدد قليل من الكتاب الذين يتمتعون بالجرأة. وقد وجد القاريء الفيكتوري للتراجم، وبالتالي، سلسلة من التراجم أن دورها يكمن أساساً في دعم الاحترام للنخبة الفكرية والصفوة السياسية في الأمة.

وبالرغم من أن هذا النوع من التراجم لا يزال ينشر من وقت لآخر، فإن التحريفات الفادحة التي ارتكبت من قبل كتاب التراجم في القرن التاسع عشر تنتمي أساساً إلى الماضي. ويكمن الشرط الأساسي في الترجمة، بالنسبة للمؤرخين، في أن يتم فهم الموضوع في سياقه التاريخي، وفق هذا الرأي يجب أن تكتب الترجمة من قبل شخص ما ليس فقط على حسن اطلاع جيد بتاريخ الفترة موضوع الدراسة، بل أيضاً قد قام بفحص كل مجموعات الأوراق الرئيسية التي لها علاقة بحياة من يترجم له، بما في ذلك أوراق خصومه ومرؤسيه وأصدقائه وأعضاء عائلته أيضاً. وجملة القول أن الترجمة التاريخية تعتبر مشروعاً رفيعاً ومهماً.

فمثلاً أثناء إعداد دراسة عن جورج الأول: المنتخب والملك **George 1: Elector and King** (1978) قضت راجنهيلد هاتّون **Ragnkild Hatton** سبع سنوات في بحث أخذها إلى الأرشيفات الملكية في قلعة وندسور، ومكتب السجل العمومي،

وأرشيفات هانوفر في ألمانيا الغربية، كما أطلقت على الأوراق الخاصة لرجال السياسة البارزين في كل من إنجلترا وهانوفر. أما فيما يتعلق بالشخصيات السياسية المبكرة فمن المحتمل أن يكون حجم المادة قليلاً. ومع ذلك يمكن أن تكون أيضاً مبعثرة أكثر. وغني عن البيان أن أحد الأسباب التي تكمن وراء لماذا من النادر أن توجد ترجمة مرضية لأحد البابوات في عصر النهضة هي أن أعمالهم واهتماماتهم الجانبية كبابوات قد غطت، في كثير من الأحوال، القارة الأوروبية بأكملها، وبالتالي قد انعكست في أرشيفات كثيرة لا يستطيع مؤرخ واحد أن يأمل في أن يصل إليها جميعاً.

ومع ذلك حتى الترجمة التي تفي بشروط البحث الحديث تعتبر عرضة للانتقادات. ويعتقد الكثير من المؤرخين أن الترجمة لا تحتل مكاناً مرموقاً في الدراسة التاريخية، وأن مشكلة التحيز والمحاباة ليس بالإمكان التخلص منها بيسر. وبالرغم من وجود رواج ملحوظ للترجمة الكاشفة للزيف منذ عرض ليتون سترشي Lytton Strachey لمواطن الضعف لدى الإنسان في عمله الفيكتوريون البارزون **Eminent victorians**، فإن أي شخص يخصص سنوات عديدة لدراسة شخصاً واحداً ـ وهو شيء لم يفعله سترشي إطلاقاً ـ من النادر أن يستطيع أن يفلت من بعض التوافق العاطفي مع الموضوع وحتماً سينظر إلى الفترة إلى حدّ ما من خلال عيون ذلك الشخص. إضافةً إلى ذلك تشجع عملية سرد أحداث ووقائع السيّرة على تفسير مبسط وطولي للأحداث. وفي هذا الصدد حاول ماوريس كولينج Maurice Cowling ، وهو متخصص بارز في التاريخ السياسي البريطاني الحديث، أن يبرهن على أن الأحداث السياسية يمكن أن تفهم فقط من خلال إظهار كيف استجاب أعضاء المؤسسة السياسية لبعضهم البعض. «لهذا الغرض» كتب يقول:

> في أغلب الظن أن الترجمة دائماً مضللة. وانحرافها له علاقة جزئياً بالنظام [السياسي]. فهي تتحدث باختصار عن الأفعال العامة لرجل ما، وهذه الأفعال يجب أن لا تختصر أو تلخص. كما أنها تدل ضمنياً على ارتباطات طولية بين حالة وأخرى. وفي الواقع أن الإرتباطات لم تكن طولية. فالنظام كان يتسم بالعلاقة الدائرية: تغير

في عنصر ما يؤدي إلى تغير في موقع كل العناصر الأخرى فيما يخص الباقي[10].

ومن الصعب أن نرفض، حتى مع وجود الإرادة الحسنة في العالم، أن الترجمة تستلزم تقريباً دائماً بعض التحريف، ولكن توجد أسس معقولة لكي لا نتجاهلها كلية. أولاً أن اعتراض كولينج يحمل معه وزناً قليلاً جداً في حالة النظم السياسية التي تتركز فيها السلطة في يد رجل واحد: وفي هذا الصدد تعتبر التراجم الكاملة لكل من هتلر وستالين أساسية لفهم ألمانيا النازية وروسيا السوفياتية. ثانيا: في الجانب المتطرف، إن تراجم الأفراد الذين لم يكونوا بارزين بأي شكل من الأشكال، إذا كان التوثيق غنياً ووافراً، من الجائز أحياناً أن تلقي ضوءاً على جانب غامض من الماضي: مثلاً في كتابه تاجر براتو (1957) **Merchant of prato** قام أريس أوريجو باستعادة العالم المحلي لتاجر القرن الرابع عشر التوسكاني، الذي كان تاجراً غير عادي فقط لأنه تحمل الكثير من المتاعب من أجل أن يضمن حفظ مراسلاته الغزيرة للأجيال القادمة. ثالثاً: إن هؤلاء الذين يحطون من قدر التراجم قد نسوا أحياناً أن الاستعمال النقدي للمصادر الأولية يتطلب بحث سيْري مصنف ومنظم. وما من شك في أن ما كتبه مؤلفو هذه المصادر يمكن أن يفسر على نحو ملائم فقط إذا تم استيعاب خليفتهم وظروفهم اليومية، ولهذا السبب، إذا لم يكن هناك سبب آخر، يحتاج المؤرخون إلى أن يكون في متناولهم ترجمة رفيعة لجلادستون(*) Gladstone، الذي تعتبر كتاباته خلال فترة خمسين سنة مصدراً مهماً جداً لدراسة التاريخ السياسي البريطاني في القرن التاسع عشر[11].

أخيراً، وربما هذا هو الأهم، إن الترجمة أساسية لفهم النوايا والحوافز. ويوجد خلاف ملحوظ بين المؤرخين حول أمر مهم وهو: كيف أن قضايا الحوافز - بوصفها شيئاً مميزاً - عن القوى الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تمثل

---

(10) Maurice Cowling. The Impact of Labour, 1920 - 1924, Cambridge University Press, 1971, p. 6.

(*) وليم إيوارت جلادستون William Ewart Gladstone (1809 - 1898) سياسي بريطاني بارز تولى رئاسة مجلس الوزراء عدة مرات. (المترجم).

(11) Derdk Beales, History and Biography, Cambridge University Press, 1981.

دوراً مهماً بوضوح في التفسير التاريخي، وهي بالتأكيد يركز عليها بصورة أقل مما كان الحال في القرن التاسع عشر. من الواضح أن حوافز الأفراد تمثل جزئياً دوراً أساسياً في تفسير الأحداث التاريخية. وحالما يتم القبول بهذا الرأي فإن وثاقة صلة الترجمة بدراسة التاريخ تبدو واضحة تماماً. إن تصرفات الفرد يمكن أن تفهم فهماً جيداً وكاملاً فقط في ضوء عواطفه ومزاجه وتحيزه. طبعاً، حتى في أحسن التراجم توثيقاً يبقى قدر كبير مجرد قضية حدس: إن كتابات الشخصيات العامة خاصة عادةً تلون بخداع الذات والتفكير الحذر المتعمد. ولكن كاتب السيّرة Biographer الذي درس تطور ونمو موضوعه من الطفولة حتى مرحلة النضوج، من المحتمل جداً أن يتوصل إلى استنتاجات صحيحة. ولهذا السبب نجد أنه أثناء القرن الحالي أكد كتاب السيرة بشكل مطرد على الحياة الخاصة أو الباطنية للشخصيات التي يترجمون بها. كما أكدوا على مهنهم العامة بما في ذلك من تقدم ونجاح. ومن هذه الزاوية يعتبر التطور الشخصي للأفراد المهمين موضوعاً شرعياً وصحيحاً ويمكن دراسته على انفراد.

وقد أدى هذا الاعتقاد إلى ظهور اختراع متطرف يتعلق بالكتابة الحديثة للسيرة: أي تطبيق التحليل النفسي على الماضي. فقد زعم فرويد، نتيجة لعمله التحليلي (المبني على الملاحظة المباشرة) مع المرضى المصابين بالقصاب (أو مرضى الاضطراب العصبي الوظيفي) أنه قد توصل إلى نظرية تضع فهمنا للعقل البشري على أساس جديد تماماً وأكثر علمية. وقد ركزت نظريته على فكرة اللاشعور ـ ذلك الجزء من العقل الذي مر بتجربة الصدفات في الطفولة (الفطام، التدريب على استعمال الحمام والصراع الأوديبي ذات العلاقة بعقدة أوديب(*) Oedipus Complex إلخ) التي تحدد شكل استجابة الفرد العاطفية للعالم من حوله في حياته التالية. عند فرويد والكثير من أتباعه الذين عدلوا أو وسعوا نظريته، إن الاستعمال الرئيسي للتحليل النفسي يكمن في معالجة الاضطرابات النفسية. لكن فرويد نفسه اعتقد أن نظريته تقدم أيضاً أداة أساسية لفهم الشخصيات التاريخية.

(*) عقدة أوديب: عقدة نفسية تتسم بحب الابن لأمه والبنت لأبيها حباً مفرطاً مقترناً بتحيز ضد الأب في الحالة الأولى وضد الأم في الحالة الثانية (أوديب هو ملك طيبة الذي قتل أباه وتزوج أمه) (المترجم).

ففي مقالته الشهيرة حول ليوناردو دافينشي(**) Leonardo da Vinci (كتبت في سنة 1915) قام فرويد عملياً (في الواقع) بتنفيذ الاستعمال أو التمرين الأول في التاريخ النفسي Psycho - History. ومنذ خمسينات القرن التاسع عشر نال هذا الفهم للتراجم قبولاً واسعاً، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث وجد التحليل النفسي ترحيباً عاماً أكثر من أي بلد آخر.

ومن بين كل الإختراعات الفنية والمنهجية التي ظهرت خلال الثلاثين سنة السالفة، جذب التاريخ النفسي(***) اهتمامات واسعة خارج المهنة، إلا أنه في الوقت عينه ينطوي على عيوب كثيرة. ويرجع ذلك إلى سببين جوهريين. أولاً هناك مشكلة الشواهد والأدلة. ففي حين أن المتخصص في معالجة الاضطرابات النفسية يسعى إلى استعادة تجربة (أو تجارب) المريض أثناء مرحلة الطفولة من خلال تحليل ودراسة الأحلام، والهفوات أو الزلات الشفهية ومادة أخرى من إنتاج الشخص الذي تدرس استجاباته، نجد أن المؤرخ يملك الوثائق فقط، التي من المحتمل أن تحتوي على القليل جداً، إن كانت تحتوي على أي شيء، من المادة ذات العلاقة بالذهن، وعلى القليل جداً من الملاحظات المباشرة حول الطفولة المبكرة للشخص موضوع الدراسة. ثانياً: حتى إذا قبلت ادعاءات نظرية التحليل

(**) ليونارد دافينشي (1452 - 1519) رسام ونحات وموسيقي ومهندس إيطالي. يعتبر أحد أعظم العباقرة في كل العصور. من أشهر صوره: لوحة العشاء الأخير، ولوحة الموناليزا. (المترجم).

(***) إضافة إلى منهج الاقتصاد التاريخي والاجتماع التاريخي ظهرت مجموعة من المؤرخين النفسيين Psychohistorians الذين نادوا بتطبيق مناهج علم النفس والطب النفسي على المعلومات التاريخية للوصول إلى فهم أعمق سلوك الافراد والجماعات. وبالنظر إلى كون هذه المناهج تعتمد أساسا على ادراك جوانب الحياة السلوكية والشخصية الخاصة بالنسبة للمرضى المصابين باضطراب عقلي أو نفسي، أخذ المؤرخون النفسيون في البحث عن المعلومات أو الأدلة في السلوك الشخصي للحياة الخاصة للأجيال الماضية... ومع ذلك فإن العنصر الاساسي الذي يقوم عليه منهج التحليل النفسي غير متوفر للمؤرخ النفسي. فالمريض غير موجود ليجيب عن أسئلته اضافة إلى ذلك فإن نظريات التحليل والطب النفسي يتم تطبيقها تاريخياً بأسلوب الفرض والنتيجة في حين أن المنهج التاريخي في أبسط مظاهره يعتمد على الدليل والتفسير المباشر. (المترجم).

النفسي - وتظل محل نزاع ونقاش بين المتخصصين في علم النفس حتى هذا اليوم - لا يوجد سبب لنفترض أنها كانت صحيحة بالنسبة للعصور السابقة. في الواقع أن الافتراض ينبغي أن يكون على النقيض من ذلك تماماً: إن تصور فرويد للتطور العاطفي مكبل ثقافياً إلى حد بعيد، ومتأصل في ممارسة وتجربة الطفل العقلية (خاصة إزاء الجنس) في الطبقة الوسطى في أواخر القرن التاسع عشر وفي المجتمع المديني بالذات، وتطبيق رؤى فرويد (أو رؤى أي مدرسة أخرى من المدارس المعاصرة للتحليل النفسي) على أفراد عاشوا في أي فترة أخرى أو أي مجتمع آخر ينطوي على مفارقة تاريخية. فالتاريخ النفسي، وفقاً لناقد جريء ولاذع، يكون في موضع «الشجب» ومدان ومحكوم عليه بوصفه نوعاً محتماً من أنواع «الضيق في أفق التفكير الثقافي»[12]. . . . Parochialism.

ولكن إذا كان التاريخ النفسي قد تضاءلت أهميته إلى حد ما الآن، فإن التراجم لا زالت مستمرة في جذب اهتمام المؤرخين لأسباب ذكرت سابقاً، وقد ساعدت شعبية ورواج آراء مدارس التحليل النفسي، على الأقل، على حذر ويقظة المؤرخين فيما يتعلق باللاعقلانية والتفكك في السلوك الإنساني، كما ساعدت على فحص تأثير العوامل العاطفية في حياة الشخصيات العامة. وفي سنة 1956 أرثي ج. ج. بلوم نقص الاهتمام بالتراجم عند المؤرخين الأكاديميين في ذلك الوقت[13]. وقد برهنت السنوات اللاحقة أن ذلك لم يكن سوى مرحلة مؤقتة، فقد شهدت هذه السنوات ظهور تراجم ممتازة من نوع عمل بلوم نفسه حول روبرت والبول Si Robert Walpo، وروبرت بلاك حول دزرائلي[*]: Robert Blake, Disraeli (1966).

---

(12) David E. Stannard, Shrinking History: On Freud and the Failure of Psychohistory, Oxford University Press, 1980, p. 30.

(13) J. H. Plumb, 'History and biography', 1956, reprinted in his Men and Places, Cresset Press, 1963.

(*) بنجامين دزرائلي Benjamin Disraeli (1804 - 1881) سياسي بريطاني بارز. رئيس الوزارة البريطانية سنة 1868 و1874 - 1880. اشترى حصة مصر من أسهم شركة قناة السويس سنة 1875. (المترجم).

على أية حال، فسيكون أمراً مضللاً جداً أن نقترح أن ممارسة التاريخ السياسي تظل مشدودة بإحكام إلى الأصناف التي ظهرت في القرن التاسع عشر ـ التاريخ الدبلوماسي، التاريخ الدستوري، وتاريخ الفكر السياسي وحياة «الرجال العظماء». وفي بريطانيا على وجه الخصوص تركز رد الفعل ضد الأشكال التقليدية للتاريخ السياسي في الاعتقاد بأنها جميعاً لا تواجه مباشرة ما يجب أن يكون قضية أساسية في أية دراسة سياسية، أي اكتساب وممارسة السلطة السياسية والإدارة اليومية للنظم السياسية. ومن هذه الزاوية يعتبر تقليد وليم ستوبس، الذي يؤكد على المبادىء الدستورية التي طرحها لا زالت تثير النقاش والجدل.

وقد كان ل. ب. نامير مؤيداً بالغ التأثير لوجهة النظر التي أشرنا إليها أعلاه، وكانت كتاباته حول إنجلترا في القرن الثامن عشر تكاد تكون نقطة تحول في هذا المجال. وما جذب إهتمامه لم يكن أساساً قضايا العصر الأساسية الكبرى أو الحياة المهنية لرجال الدولة البارزين، وإنما كيفية بناء وتجنيد الصفوة السياسية كما تكشف عن ذلك تفاصيل تواريخ الحالات الشخصية لأعضاء البرلمان العاديين. وقد كانت منهجيته تعتمد أساساً على الترجمة الجماعية (المصطلح الفني لهذه المنهجية هو «Prosopography» إلا أن نامير لم يستعمله). وفي كتابه: البنية السياسية في عهد جورج الثالث **The structure of politics at the accession of George 111** (1929)، وفي أعماله التي ظهرت فيما بعد أثار نامير السؤال التالي: لماذا سعى الرجال من أجل الحصول على مقعد في مجلس العموم، وكيف حصلوا عليه، وما هي الاعتبارات التي وجهت سلوكهم السياسي في البرلمان (أو المجلس). فقد انطلق نامير بسرعة خلال المزاعم والادعاءات الإيديولوجية التي استعملها السياسيون لإضفاء الأهمية على سلوكهم السياسي (والتي أذاعها وحرض عليها المؤرخون الذين ظهروا فيما بعد) ولم تنل لا دوافعهم ولا منهجيتهم درجة كبيرة من القبول والاستحسان. وكنتيجة لذلك دمرت أغلب الصور المقبولة للسياسة الإنجليزية في القرن الثامن عشر ـ نظام الحزبين، إجتماع مجلس العموم مع موظفي الحكومة، والهجوم على الدستور من قبل جورج الثالث الأصغر. وقد

تبنى المؤرخون الدارسون لفترات زمنية أخرى بسرعة منهجية نامير. وقرب نهاية حياته احتفظ نامير بهذه المنهجية في تاريخ البرلمان (تحت الرعاية الرسمية للدولة) الذي يشمل في نهاية الأمر على تراجم لكل واحد جلس في مجلس العموم بين سنة 1485 سنة 1901[14].

وإذا كانت منهجية فهم نامير للتاريخ السياسي تبدو محدودة، فإنها، على الأقل، ذات قيمة بشأن تصحيح التأثيرات المحرفة لمدرسة «الرجل الكبير» للتاريخ. كما أنها كانت طريقة ملائمة للسياسة الإنجليزية في منتصف القرن الثامن عشر وهي سياسة كانت تتسم بالشقاق والنزاع الحزبي وتفتقر إلى قضايا مبدئية رئيسية. ونستطيع، على أية حال، أن نكتشف في عمل عدة مؤرخين ظهروا فيما بعد، تركيزاً محدوداً وضيقاً، طبق على فترات أخرى من التاريخ البريطاني حينما كانت قضايا المبادىء أكثر أهمية. وفقاً لهذه المنهجية، ما يهم فعلاً يكمن في «السياسات العليا» بمعنى المناورة من أجل السلطة، والنفوذ بين زمرة من الأفراد يسيطرون على النظام السياسي[15]. وخير مثال على ذلك هو عمل أ. ب. كوك A. B. Cooke وجون فينسينت John Vincent اللذان بررا معالجتهما لأزمة الحكم الذاتي لإيرلندا (1885 - 1886) ـ وهي أزمة ذات أبعاد برلمانية إضافية من النادر أن نجد مثيلاً لها في تاريخ السياسة البريطانية ـ على النحو التالي:

> إن تفسيرات ويستمنستير (الحكومة) يجب أن لا تتركز على وجودها في قمة الهرم المنظم بشكل متماسك للسلطة، الذي يكون الشعب قاعدته، بل على صفتها كجماعة ذات اختصاصات رفيعة مثل المدينة أو الحكومة البريطانية التي يتركز اهتمامها الرئيسي وبصورة حتمية على مؤسساتها وإدارتها الخاصة[16].

لا شك أن هذه المنهجية، التي تعطي مجالاً واسعاً لتحليل الحوافز

---

(14) Sir Lewis Namier and John Brooke, The House of Commons 1754 - 1790, 3 vols, HMSO, 1964, marked the first stage in his massive enterprise.

(15) The concept of 'High Politics' is expounded in Cowling, Impact of Labour, pp. 3 - 12.

(16) A. B. Cooke and john Vincent, The Governing Passion: Cabinet Government and Party Politics in Britain, 1885 - 86, Harvester, 1974, p. 22.

والمناورات، تؤدي إلى دراسة ممتعة للصراع السياسي على أسس نفسية، إلا أنها تنير السطح فحسب. وحالما يتم التسليم بأن السياسة لا تتعلق فقط بالشخصيات بل إنها أيضاً ذات علاقة بالصراع بين المصالح الاقتصادية المتنافسة والإيديولوجيات المختلفة المتنافسة أيضاً من أجل كسب الأنصار، آنئذٍ يصبح المجتمع الواسع خارج نطاق البلاط أو البرلمان ذات أهمية حاسمة. وهذا أمر بديهي في حالة الفترات التاريخية ذات التغيير الثوري حينما ينهار النظام السياسي نتيجة للتغييرات التي تطرأ حتماً على أو في البناء الاقتصادي أو الاجتماعي.

وربما تكون أبعاد الطبقة والإيديولوجية ليست واضحة تماماً في المؤسسات السياسية الأكثر استقراراً، إلا أنها مع ذلك موجودة، وأي تحليل للاتجاهات السياسية في المدى البعيد يتطلب أن يتم استيعابها وفهمها. كما يجب أن يكون المؤرخون، على أقل تقدير، على وعي بالخلفية الاجتماعية والاقتصادية للنخبة السياسية وبدور الرأي العام. ولم يكن نامير نفسه ضعيفاً في هذا الصدد كما يفترض في بعض الأحيان. إن تأثير ميله المفرط إلى «الرجال الصغار» المشتغلين بالسياسة يكمن في كشف النقاب عن مجلس العموم أبان القرن الثامن عشر كعالم صغير لمجتمع يملك الأرض والثروة آنذاك، ولكن في الوقت ذاته كان نامير غير مبالٍ بالأدلة التي تقدمها المناظرات أو الحملات الانتخابية البرلمانية حول إحداث تغيرات جذرية في السياسة والمجتمع. وبالنظر إلى أن الطريقة التي من خلالها تقدم السياسة في وقتنا الحاضر هي عادة تمثل عالماً مغلقاً له طقوسه ومعتقداته الخاصة، ينزع المؤرخون السياسيون بوضوح إلى تطبيق تعريفاً ضيقاً جداً على موضوعهم. ويعتمد التاريخ السياسي، أكثر من أي فرع آخر من فروع التاريخ، فيما يتعلق بحيويته ونشاطه، على إرتباطه الوثيق بالفروع الفكرية الأخرى، خاصةً بحقلّي التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ـ موضوع الفصل القادم.

الفصل الخامس

المواضيع الرئيسية

الاقتصاد، المجتمع، العقلية

كل صنف من الأصناف الثلاثة التي نوقشت في الفصل السابق قد أصبحت جزءاً راسخاً من مظاهر البحث العلمي مع نهاية القرن التاسع عشر. ولذلك فإن البحث الحديث في هذه الحقول قد بنى على أسس متينة وراسخة من المناهج والاستنتاجات البحثية الموروثة. إلا أن نتيجة هذه القوى في منهجية البحث التاريخي في القرن التاسع عشر كانت تكمن في أن الموضوع كان تقريباً بصورة تكاد تكون كاملة، مقتصراً على نشاطات الأفراد والصفوة السياسة ومجموعة محددة. من المثقفين. ومن ناحية ثانية، كانت الإضافة الأكثر أهمية في مجال الدراسات التاريخية، أثناء القرن العشرين، تتمثل في تحّول الاهتمام من دراسة الأفراد إلى دراسة الجماهير ـ من سلسلة الأحداث العامة التي من خلالها تكون إنجازات أو انتكاسات الأفراد أكثر وضوحاً إلى دراسة التغيرات البنيوية (المتعلقة بالبنية الاقتصادية أو السياسية أو الناشئة عنها) التحتية التي عبر القرون، قد غيّرت قدر الأفراد العاديين.

- 1 -

ليس من المبالغة إن نقول أن التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، الذي يمثل هذا التحول المهم، لم يكن موجوداً في جيل رانكه. في أواخر القرن التاسع عشر، على كل حال، كانت أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية تنبثق من تحولات اقتصادية واجتماعية رئيسية لم تكن الدراسة التاريخية كما كانت تمارس آنذاك قادرة علي شرحها وتفسيرها بصورة واضحة أو مرضية. وبالرغم من أن الفكر الماركسي قد طبق عملياً وبدقة على البحث التاريخي في الغرب على نطاق واسع أثناء الثلاثين سنة الماضية فقط (راجع الفصل الثالث) إلا أن التركيز كان أساساً

على الأهمية التاريخية والعلاقات بين الطبقات ـ التي لاقت قبولاً واسعاً، في ذلك الحين بين المتعلمين المهتمين بالشؤون السياسية في أوائل القرن العشرين. إضافة إلى ذلك كان تأثير ظهور التنظيمات العمالية والأحزاب الاجتماعية الجماهيرية قد أدى إلى دفع قضايا الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بشكل ملحوظ إلى بؤرة المسرح السياسي أكثر من أي وقت مضى. وقد وجهت التطورات في أوائل القرن العشرين في نفس الاتجاه العام. وكانت الحرب العالمية الأولى بالنسبة للكثيرين انتكاسة كبيرة للفكرة المثالية المتعلقة بالدولة القومية، التي كان ظهورها يمثل موضوعاً جوهرياً في كتابة ودراسة التاريخ أثناء القرن التاسع عشر، بينما أكدت الانخفاضات المتكررة ومظاهر الكساد في الاقتصاد العالمي على الحاجة الماسة إلى استيعاب وفهم دقيقين للتاريخ الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى واجه التاريخ الأكاديمي القائم على الدراسة الكثيفة للتاريخ السياسي، في حوالي نهاية القرن التاسع عشر، انتقادات شديدة من قبل المؤرخين أنفسهم. وقد تبنى الكثير من المؤرخين ـ ودعوا إلى ـ طريقة جديدة وشمولية لدراسة التاريخ. وقد حدث ذلك في عدة بلدان ـ وحدث تلقائياً في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأت الدراسات التاريخية تأخذ اتجاهاً جديداً تحت راية «التاريخ الجديد»(*) The New History. أما في بريطانيا فإن الارتباط بين الدراسة التاريخية وقضايا المجتمع المعاصر كان واضحاً تماماً وخاصةً في الحياة المهنية لسيدني وباتريشا ويب Sidney and Beatrive Webb وهما مصلحان اجتماعيان ومؤرخا الحركة العمالية البريطانية، وفي التاريخ الاقتصادي المنبثق من البداية من حلقة دراسية في كلية لندن للإقتصاد التي تأسست سنة 1895.

(*) تمثل حركة التاريخ الجديد ثورة جيل المؤرخين الجدد الذين كان لهم موقف مزدوج، يتمثل في رفض روح اليأس التي أصابت المؤرخين التقليديين أو الذين ركنوا إلى بعض مذاهب فلسفة التاريخ، وفي قبول تحدي العلوم الاجتماعية. وقد نشأ هذا الموقف من ادراك رواد هذه حركة أن التجربة التاريخية الماضية شديدة العمق والتعقيد والتداخل بحيث لا يجدي في فهمها منهج التقليديين ولا محاولات النظريين من فلاسفة التاريخ، ولا بد من نظرة اجتماعية شاملة جديدة، توجه للماضي البشري الاسئلة التي توجهها العلوم الاجتماعية للحاضر، وتستخدم للاجابة على هذه الاسئلة نفس مناهج العلوم الاجتماعية بعد استيعابها وتطبيقها حسب قواعد وأسس منهج البحث التاريخي. (المترجم).

وقد اتضحت معالم المضامين الشمولية لمجال التاريخ، على كل حال، في فرنسا أكثر من أي بلد آخر. ويرجع الفضل في ذلك إلى مارك بلوك، المتخصص في تاريخ العصور الوسطى وثقافتها، وإلى لوسين فيبفري Lucien Febure، المتخصص في القرن السادس عشر. ومن المرجح أن يكون أتباعهما اليوم ينعمون بسمعة دولية في العالم الأكاديمي أكثر من أتباع أي مدرسة أخرى. وقد أنشأ كل من بلوك وفيبفري في سنة 1929 مجلة تاريخية أطلقا عليها اسم حوليات التاريخ الاجتماعي والاقتصادي Annales d'histoire sociale et economique وهي مجلة تعرف عادة بإسم الحوليات Annales[1]. وقد طلب بلوك وفيبفري في العدد الأول من زملائهما ليس فقط نظرة شمولية لدراسة التاريخ بل أيضاً ضرورة الوعي بما يمكن أن يتعلموه من فروع المعرفة الأخرى، خاصة العلوم الاجتماعية ـ الاقتصاد وعلم الإجتماع وعلم النفس الاجتماعي والجغرافيا (وهي فروع من المعرفة نظر إليها باهتمام وحماس من قبل مؤرخي الحوليات، وعلى الرغم من التسليم بأن أصحاب هذه المهن العلمية كانوا أساساً مهتمين بالمشاكل المعاصرة، إلا أن بلوك وفيبفري قد أكدا أنه بمساعدتهم فقط يستطيع المؤرخون أن يصبحوا مدركين لمدى الأسئلة المهمة التي تطرح وهم يستعملون مصادرهم.

وفي حين أن الإصلاحيين الأوائل قد دعوا إلى منهجية مشتركة، فإن هذه المنهجية قد استعملت فعلاً من قبل مؤرخي الحوليات في مجموعة قيمة من المنشورات، أكثرها شهرة وانتشاراً خارج فرنسا كتاب المجتمع الإقطاعي (Feudel Sochety (1940 الذي ألفه مارك بلوك نفسه: وإنطلاقاً من هذا الإفتراض الأساسي استمر مؤرخو مدرسة الحوليات في توسيع وتنقيح محتوى التاريخ وعلم المنهج المستعمل في دراسته، وكانت النتيجة تكمن في أن الكثير من الاتجاهات الجديدة التي ظهرت في دراسة التاريخ خلال الثلاثين سنة الفائتة تدين بالفضل الجم إلى مساهمتهم. وفي الوقت عينه أغدق المدافعون عن والمؤيدون لمدرسة الحوليات قدراً كبيراً من الاحتقار على الاهتمامات التقليدية المألوفة المتعلقة بالتاريخ السياسي والتراجم ـ وإلى جانبهم شارك في رد الفعل هذا ـ وما زال ـ الكثير من

(1) The journal was renamed Annales: économies, sociétés, civilisations in 1946.

المؤرخين الاقتصاديين والاجتماعيين في بريطانيا: إن السياسة حسب تعبير تاوني كانت «مسرحاً قذراً لأمور أكثر خطورة»(2).

- 2 -

وفي وسط هذا المناخ الفكري الجديد، كان التاريخ الاقتصادي أول تخصص يكتسب اعترافاً. فلم تأت سنة 1914 إلا وكان هذا التخصص قد برز كحقل دراسي محدد بدقة في عدة بلدان. ولعل علاقة التاريخ الاقتصادي الوطيدة بالمشاكل المعاصرة تشرح إلى حد كبير بدايته القوية بالرغم من منافسة الفروع الأخرى للتاريخ. في الواقع إن التاريخ الاقتصادي، في عدد كبير من الجامعات، خاصةً في الولايات المتحدة الأمريكية، لم يدرس كجزء من التاريخ العام، بل إن دراسته قد اقترنت بعلم الاقتصاد، وهو علم لم يعترف به اعترافاً عاماً كحقل أكاديمي جدير بالاحترام إلا في نهاية القرن التاسع عشر. وأغلب العمل الريادي في هذا المجال، في بريطانيا وفي القارة على حد سواء كان يتعلق بالسياسات الاقتصادية للدولة - وهي طريقة أو لنقل منهجية تتطلب الحد الأدنى من التكيف من طرف المؤرخين الذين تدربوا في مدرسة التاريخ السياسي. ولكن لم يكن ذلك، في واقع الأمر، قاعدة ملائمة يتم من خلالها فهم الظاهرة التاريخية المتعلقة بالتصنيع، التي من البداية ظهرت بشكل بارز على جدول أعمال المؤرخين الاقتصايين في كل مكان.

وقد أدى ذلك إلى تركيز خاص وملحوظ على بريطانيا، باعتبارها أول بلد يمر بتجربة الثورة الصناعية وهي التي جذبت مؤرخين من القارة وبريطانيا على حد سواء. وكانت أعمال المؤرخين قوية بصورة مثيرة للانتباه في مجال الدراسات المحلية الخاصة بدراسة صناعات معينة مثل صناعة المنسوجات القطنية في لانسشير أو صناعة المنسوجات الصوفية في يوركشير، وأكدت الانتباه إلى المبادرة الشخصية والابتكار. ولازال يلاحظ انعكاس باهت في الكتب والمؤلفات ذات الطراز القديم التي تسجل تاريخ الثورة الصناعية في بريطانيا بوصفه نتاجاً للاختراعات التي ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر.

(2) R . H . Tawney, obituary of George Unwin (1925), quoted in N . B . Harte (ed.) The Study of Economic History, Frank Cass, 1971, P. XXVI.

ويستطيع المؤرخون الاقتصاديون المعاصرون أن يزعموا إلى حد ما أن موضوع بحثهم يشمل كل مظهر من مظاهر الحياة الاقتصادية في الماضي. أي كل تلك النشاطات ذات العلاقة بالإنتاج، والمقايضة والاستهلاك. إلا أن ميزة المصادر الأولية وتوزيعها الاتفاقي قد حددت بصرامة الفترات الزمنية والأماكن التي يمكن استعادة تاريخها الاقتصادي من جميع جوانبه. ويعتبر هذا التحديد أكثر خطورة مما هو الحال في مجال التاريخ السياسي. ويرقى الإلحاح على ضرورة جمع المعلومات حول الإقتصاد المعاصر إلى القرن السابع عشر وليس قبل ذلك بأي حال من الأحوال. أنه أثناء القرن التاسع عشر فقط بدأت الإدارات الحكومية والمؤسسات الخاصة في متابعة بحوثهم وتحقيقاتهم الإقتصادية بشكل منظم. ويعتمد المؤرخون، بشأن معرفتهم حول الفترات المبكرة، على المقارنة الشاقة للسجلات التي حفظت من قبل الأفراد والمؤسسات، والتي تتعلق بمعاملاتهم وإجراءاتهم المالية والتجارية الخاصة. مع ملاحظة أن إبقاء هذه السجلات هو إلى حد بعيد مصادفة.

ونلاحظ في إنجلترا مثلاً أن السجلات المتعلقة بالممتلكات الإقليمية قد عاشت في أعداد كبيرة منذ القرن الثالث عشر، خاصةً تلك الملحقة بالكنيسة، والتي انتقلت ملكيتها من شخص إلى آخر بدرجة أقل من التغيير في الممتلكات الواقعة خارج نطاق الكنيسة، والتي كان أصحابها على درجة عالية من التعليم[3]. ومع ذلك فإن الأرشيف الوثائقي الرئيسي الخاص بالمؤسسات والشركات التجارية الإنجليزية القروسطية، الذي يستخدم بشكل واسع حتى الآن، يتمثل في أوراق عائلة سيلي The Cely Family، وهي العائلة التي كانت تهيمن في مجال تصدير الصوف إلى البلدان المنخفضة في سبعينات وثمانينات القرن الخامس عشر[4]. ولم تصبح السجلات التجارية وافرة وغزيرة فعلاً إلا في القرن الثامن عشر. وبطبيعة الحال قد برهنت السجلات العامة على أنها أكثر قدرة على الاستمرارية والتحمل، إلا أن اهتمام الحكومة بنشاطات رعاياه الاقتصادية كانت تقتصر تقريباً بشكل يكاد يكون كاملاً على التدخل في مجال جباية الضرائب. وهكذا بالرغم من أن مقومات

(3) See the helpful discussion in J . Z . Titow, English Rural Society, 1200 - 1350, Allen & unwin, 1969.

(4) Alison Hanham (ed.) The Cely Letters 1472 - 1488, Oxford University Press, 1975.

تجارة التصدير في إنجلترا منذ أواخر القرن الثالث عشر تبرز بجلاء تام من خلال سجلات الرسوم الجمركية[5]، إلا أننا نعرف بصورة مثبطة للعزم القليل حول التجارة الداخلية للمناطق التي تفادت رسوم الضرائب بشكل يكاد يكون كاملاً. وبالنسبة للقرون الوسطى وأوائل العصور الحديثة أيضاً يمكن القول إن سلسلة الأسئلة الاقتصادية التي يستطيع المؤرخون أن يقدموا لها إجابات بأية درجات من الثقة، محددة تماماً بندرة الشواهد التاريخية.

وهناك اتجاهان يبرزان في الكتابة الحالية للتاريخ الاقتصادي الحديث، بالرغم من أنهما لا يقدما تعريفاً وافياً لمجاله بالكامل. يتمثل الاتجاه الأول في تاريخ الأعمال أو المشاريع التجارية والصناعية Business history ـ بمعنى الدراسة المصنفة والمنظمة للمؤسسات الخاصة على أساس سجلات أعمالها ونشاطاتها. والمادة المصدرية هنا عادةً سهلة الاستعمال، والمؤسسات التي تسمح بالوصول إليها واستعمالها تقوم أيضاً، في بعض الأحيان، بتحمل نفقات البحث. وبصرف النظر عما إذا كان المؤرخ يقبل بقيم المغامرات والمشاريع الرأسمالية أم لا، فإن ما ينتج من أفضل هذه الدراسات يكمن أساساً في فهم جيد لطبيعة التفسير الاقتصادي، وفي حالات كثيرة، على ارتباط وثيق بتاريخ صناعة ما. ويعتبر هذا صحيحاً بالتأكيد فيما يتعلق بكتاب **History of unilever** لمؤلفه تشارليز ويلسون Charles wilson الذي نشر سنة 1954. فمن خلال تتبع المؤلف لتاريخ الشركات الأصلية البريطانية والهولندية ابتداءً من خمسينات القرن الثامن عشر فقدما أظهر كيف أن صناعة الصابون والمرغرين (السمن الصناعي النباتي) قد تطورت إلى النسب الإنتاجية الحديثة الضخمة. ومع ذلك فإن مضامين البحث في تاريخ النشاطات التجارية والصناعية يمكن أن تكون أوسع مثلاً إلى أي مدى قد أدى فشل المغامرات الرأسمالية إلى بداية انحدار الاقتصاد البريطاني في الفترة من سنة 1870 إلى سنة 1914 يعتبر قضية جوهرية يستطيع مؤرخو الأعمال الإسهام في دراستها إلى

---

(5) See, for example, B. M. Carus - Wilson & O. P. Coleman, England's Export Trade 1275 - 1547, Oxford University Press, 1963.

حد بعيد[6]. ومن الجائز أن ننظر إلى تاريخ الأعمال التجارية والصناعية كتاريخ اقتصادي في الأساس.

أما الاتجاه الثاني فهو على النقيض من الاتجاه الأول، إذ أنه يهدف إلى تفسير القوي المحركة للنمو أو الانهيار بالنسبة للاقتصاد بشكل كلي. ويعتبر هذا ببساطة أكبر قضية في علم الاقتصاد اليوم، عند الاقتصاديين المحترفين وعند عامة الناس على حد سواء؛ وبما أن مثل هذه القضية تظهر في شكل حديث يمكن التعرف عليه منذ البداية الأولى للتصنيع، أي منذ قرنين، ليس مدهشاً أن تثير اهتمام المؤرخين أيضاً. وفي سبيل الإسهام في النقاش الواسع اضطر المؤرخون إلى إتباع وسائل تحليلية أكثر دقة. فالتواريخ الاقتصادية الأولى مثل ج . أ . كلابام، التاريخ الاقتصادي لبريطانيا الحديثة J. H. Clapham's **Economic history of modern Britain** (1926 - 1938) كانت وصفية أساساً: فهي قد استعادت الحياة الاقتصادية الخاصة بفترة زمنية معينة، كما اشتملت على تفاصيل مفعمة بالحيوية، ولكن عند شرح كيف أن مرحلة ما قد تلاشت وأعقبتها مرحلة أخرى لم تظهر إلا قليلاً من الاهتمام بالطبيعة الواقعية للتغير الاقتصادي. علاوة على ذلك فإن هذه التواريخ قد أعدت أساساً في سياق عمل بالغ التعقيد، بشأن النمو الاقتصادي، انهمك الاقتصاديون في تنفيذه منذ خمسينات القرن العشرين.

وإذا أراد المؤرخون أن يكونوا منصفين لمادتهم المصدرية في هذا الحقل، فيجب أن يكونوا متضلعين في التفسيرات النظرية المتنافسة والمتضاربة الآن أكثر من أي وقت مضى. وبما أن اختبار هذه النظريات يعتمد على القياس الدقيق لمؤشرات النمو، يجب أن يصبح المؤرخون قياسيين. وكما سنناقش في الفصل التاسع من هذا الكتاب، منذ ستينات هذا القرن أخذ المؤرخون الاقتصاديون يتحولون باطراد إلى مؤرخين ينزعون إلى التحليل الكمي للاقتصاد (أو التاريخ الاقتصادي) إذ أصبحت أسئلة ومناهج البحث معا توضع بشكل مطرد وفق النظرية الاقتصادية أكثر من التاريخ. ونلاحظ في هذا الصدد أن كسر الحواجز التي كانت تسد طريق المنهجية المشتركة التي دعت إليها مدرسة الحوليات نصف قرن مضى قد أضحت

(6) For a review of the literature, see P. L. Payne, British Entrepreneurship in the Nineteenth Century, Macmillan, 1974.

كاملة في هذا الحقل أكثر من أي حقل بحثي آخر.

- 3 -

يعتبر التاريخ الاجتماعي Social History أقل وضوحاً فيما يتعلق بهويته ومجاله من أي صنف من الأصناف التي نوقشت حتى الآن. أنه في السنوات العشرين الماضية فقط ظهرت درجة من الاتفاق بين المؤرخين الاجتماعيين بشأن: حول ماذا يتمحور موضوعهم فعلاً. وحتى هذا الوقت هناك ثلاث طرق مميزة لفهم مصطلح التاريخ الاجتماعي. كل طريقة منها ذات أهمية هامشية لاهتمامات المؤرخين عموماً. فقد نظر إلى التاريخ الاجتماعي في بريطانيا على الأقل، بوصفه شيئاً ليس أكثر من كونه رفيق أحدث عهدٍ للتاريخ الاقتصادي، وبالتالي ثانوي أو أقل أهمية. هناك أولاً تاريخ المشاكل الاجتماعية: الفقر، والجهل، والجنون، والمرض. وقد ركز المؤرخون بصورة أقل على تجربة الناس الذين ابتلوا بهذه الظروف السيئة من تركيزهم على «المشكلة» التي طرحتها هذه الظروف على المجتمع ككل؛ لقد درس هؤلاء المؤرخون الجهود الإصلاحية للمؤسسات الخيرية الخاصة، كما هو الحال في المؤسسات الخيرية مثل المدارس، ودور الأيتام، والملاجيء الخيرية، والمستشفيات. كما أولوا اهتماماً ملحوظاً بالتدخل الفعال والمطرد من قبل الدولة في الحقل الاجتماعي إبتداءً من منتصف القرن التاسع عشر فصاعداً.

ثانياً: إن التاريخ الاجتماعي يقصد به تاريخ الحياة اليومية في البيت ومكان العمل والمجتمع الواسع. وكما يلاحظ ج. م. تريفيليان G. M. Trevelyan «من الجائز أن نعرف التاريخ الاجتماعي سلبياً كتاريخ للناس مع ترك السياسة جانباً»[(7)]. ويعتبر عمل تريفيليان: تاريخ إنجلترا الاجتماعي (1926) Social history of England أول عمل ذو قيمة معترف بها لمدة طويلة، إلا أنه لم يهتم إلا قليلاً بالاقتصاد، وإن أغلب محتوياته عبارة عن مواضيع متنوعة، بمعنى أنه يعني بموضوعات متفرقة لا

(7) G . M . Trevelyan, English Social History, Longman, 1944, p. VII. An almost identical definition is given in G . J . Renier, History: Its Purpose & Method, Allen & Unwin, 1950, p. 72.

تتناسب مع عمله المبكر الذي ركز على التاريخ السياسي إلى حد كبير وهو تاريخ إنجلترا (1926) **History of England**. في كتابه تاريخ إنجلترا الاجتماعي يغطي تريفليان الكثير من التفاصيل الوصفية، ولكن القليل من الأفكار المتماسكة.

وأخيراً هناك تاريخ عامة الناس، (أو الطبقات العاملة) الذين كانوا تقريباً غائبين كلية عن التاريخ السياسي أو لا وجود لهم فيه، والذين يظهرون في التاريخ الاقتصادي فقط بطريقة غير مميزة وغير فعالة وجامدة «كخدميين» و «مستهلكين». وفي بريطانيا كان هذا النوع من التاريخ الاجتماعي منذ نهاية القرن التاسع عشر، تحت هيمنة المؤرخين المتعاطفين مع الحركة العمالية. وبالرغم من أن هؤلاء المؤرخين في أغلب الأحوال ملتزمون بقضية العمال أو مؤيدون لها، فإن كتاباتهم نادراً ما وقعت تحت تأثير الفكر الماركسي. وقد كان هدفهم الرئيسي هو أن يزودوا الحركة العمالية البريطانية بهوية تاريخية مشتركة. وقد بحثوا عن هذه الهوية ليس من خلال الإطار النظري الجديد (الذي يتلائم تماماً مع الماركسية أو أن الماركسية تتلاءم معه تماماً بطبيعة الحال) بل في التجربة التاريخية للطبقة العاملة ذاتها أثناء القرن السابق ـ الحرمان الاجتماعي والمادي، تقاليد الاعتماد على النفس، النضال من أجل تحسين الأجور، وظروف وأحوال العمل. عند المؤرخ ج. د. هـ. كولي G. D. H. Cole، المؤرخ البارز للحركة العمالية في بريطانيا أثناء ثلاثينات وأربعينات هذا القرن، لا شيء يبدو أكثر أهمية من أن نلاحظ أنه «بما أن الطبقة العاملة آخذة في الانتقال إلى مرحلة الممارسة الكاملة للسلطة، فإنها ينبغي أن تلتفت إلى الوراء وتنظر إلى الأمام معاً، وأن تشكل سياستها في ضوء تجربتها التاريخية الخاصة»[8].

وينزع التاريخ العمالي إلى أن يعيش في عالم خاص به، مع تأثير جد محدود فقط على هؤلاء الذين لا رابطة تربطهم بالحركة العمالية. ومع ذلك وبالنظر إلى هذا السياق السياسي ذاته، فإن التاريخ العمالي ما يزال يكتب ـ وإن كان ذلك تحت عناوين جديدة مثل «التاريخ من تحت» أو «تاريخ الناس». ويمثل هذا أقوى اتجاه داخل تاريخ الحركة العمالية التي برزت للوجود أثناء سبعينات هذا القرن كقضية

(8) G. D. H. Cole, A Short History of the British Working - Class Movement, 1789 - 1947, Allen & Unwin, 1948, pp. V - VI.

عامة للمناظرة بين المؤرخين الأكاديميين والاجتماعيين. ، والتي اتخذت من كلية روسكين Ruskin College بجامعة أكسفورد قاعدة لها (وقد كانت هذه الكلية ذاتها على علاقة وثيقة بحركة نقابات العمال البريطانيين). وتعتبر هذه الطريقة أكثر إثارة وأهمية من الطريقتين الأولى والثانية فيما يتعلق بفهم ودراسة التاريخ الاجتماعي.

إلا أن هذه المنهجيات الثلاث لا تفسر لماذا ينعم التاريخ الاجتماعي، الذي كان لمدة طويلة مجرد سرد رديء، بمثل هذه الشهرة الآن، إن ما حدث في السنوات الأخيرة يكمن في أن موضوع بحث ودراسة التاريخ الاجتماعي قد أعيد تعريفه وتحديده بطريقة طموحة جداً. ويطمح التاريخ الاجتماعي الآن إلى أن يقدم لا شيء أقل من تاريخ البناء الاجتماعي Social structure. وتعتبر فكرة البناء الاجتماعي مصطلحاً له علاقة بعلم الاجتماع. وهو مصطلح غير محدد وبالتالي غامض ويمكن أن يستخدم في عدة أشكال نظرية. إلا أن ما يعنيه أساساً هو مجموع العلاقات الاجتماعية بين الكثير من الجماعات المختلفة في المجتمع. وتحت تأثير الفكر الماركسي كان للطبقة نصيب الأسد من الاهتمام، إلا أنها ليست، بأي حال من الأحوال، النوع الوحيد للجماعات الاجتماعية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار: حيث يوجد بالإضافة إلى ذلك روابط أخرى مختلفة عبر المجتمع تتعلق بالعمر، والجنس والعرق والمهنة.

إن فكرة البناء الاجتماعي ربما تبدو ثابتة وغير متغيرة وخالدة جزئياً لأنها قد درست وفق هذه الطريقة في كتابات الكثير من المتخصصين في علم الاجتماع. إلا أنها يجب أن لا تكون كذلك. وينزع المؤرخون بطبيعة الحال إلى تبني منهجية تتميز بفاعلية مستمر، مليئة بالحركة والنشاط. فكما يلاحظ كيت ورجتسون Keith Wrightson، المؤرخ الاجتماعي البارز المتخصص في تاريخ إنجلترا في أوائل العصور الحديثة:

> إن المجتمع عملية تقدم أو سلسلة من العمليات المتعاقبة، وليس راكداً أبداً. حتى تركيباته التي تبدو في الغالب مستقرة ما هي، في الواقع، إلا تعبيراً عن توازن بين قوى مليئة بالنشاط والحركة. أحد الأعمال الأكثر تحدياً، بالنسبة للمؤرخ الاجتماعي، تكمن في استعادة تلك السلسلة من العمليات المتتالية. بينما في الوقت ذاته

يدرك التغيرات الطويلة المدى في النظم الاجتماعية وفي العلاقات الاجتماعية والمعاني التي تتضمنها وتقييماتها المرتبطة بالصلات والعلاقات الاجتماعية[9].

تجاه خلفية البناء الاجتماعي المتين، هؤلاء الأفراد (أو الجماعات) الذين يتحركون إلى أعلى أو أسفل في السلم الاجتماعي، هم في كثير من الحالات في غاية الأهمية، وكثيراً ما قام المؤرخون بدراسة التحركية الاجتماعية Social Mobility. وما من شك في أن التحركية الاجتماعية تتعارض مع فكرة البقاء على التركيب الاجتماعي القائم، إلا أنها تؤدي إلى احتمال أن يظهر للوجود. شكل جديد من المجتمع، كما حدث بوضوح أثناء الثورة الصناعية. وفي هذا الصدد تحتاج عملية التمدن إلى أن تدرس ليس فقط في مظاهرها الاقتصادية، بل أيضاً كعملية من عمليات التغير الاجتماعي، بما في ذلك استيعاب المهاجرين، وظهور أنواع جديدة من الطبقات الاجتماعية، وحدة التمييز بين العمل والفراغ، وهلم جرا. وقد بدأت، أول ما بدأت الأعمال المهمة وفق هذه الخطوط في الولايات المتحدة الأمريكية[10]. ومن المرجح أن يكون لتحليل البناء الاجتماعي والتغيير الاجتماعي مضامين جوهرية بالنسبة للتاريخ الاقتصادي والسياسي، مع ملاحظة أنه في السنوات الأخيرة زعم المؤرخون الاجتماعيون لأنفسهم مطالب كبيرة في هذا الحقول.

ولعل الجدل الطويل حول الأرستقراطية كان أساساً خلافاً حول الارتباط بين البناء الاجتماعي المتغير والصراع السياسي المستمر في إنجلترا أثناء القرن السابق للحرب الأهلية[11]. ويجري البحث الآن عن أصول الثورة الصناعية ليس فقط في العوامل الاقتصادية والجغرافية بل أيضاً في البناء الاجتماعي لإنجلترا القرن الثامن عشر - خاصةً ما يسمى «بالأرستقراطية المفتوحة» ذات الطريقين لتدفق الرجال

---

(9) Keith Wrightson, English Society 1580 - 1680, Hutchinson, 1982, p. 12.

(10) See Stephan Thernstrom, «Reflections on the new urban history», Daedalus C, 1971, pp. 359 - 75.

(11) For a review of the literature, see Lawrence Stone, The Causes of the English Revolution, 1529 - 1642, Routledge & Kegan Paul, 1972.

والثروة إلى وخارج درجاتها أو نظامها[12]. وعند هذه النطقة يبدأ التاريخ الاجتماعي في الاقتراب من تاريخ المجتمع بأوسع معانيه، الذي يعتبر، كما يجادل بعض المؤرخين، هو المجال المناسب للتاريخ الاجتماعي[13].

ومن الواضح أن أغلب التاريخ الاجتماعي المبكر، وهو أقل طموحاً، ذات علاقة وطيدة بهذا الاهتمام الجديد، شريطة أن يتم تنقيح نطاق صلاحيته. ومن بين المؤرخين الاجتماعيين الجدد يوجد عدد من المؤرخين الذين شرعوا في نشاطاتهم الأكاديمية ضمن الآفاق المحدودة لصنف أو آخر من الأصناف الرسمية أو المعترف بها أكاديمياً. مثلاً نجد أن أ. ب. تومسون، وهو مؤرخ اجتماعي ذو شهرة واسعة في إنجلترا اليوم، قد امتاز بالتضلع العميق في تراث التاريخ العمالي، إلا أنه قد خرج عن هذا الإطار في كتابه: نشأة الطبقة العاملة الإنجليزية **The making of the Englich working class** (1963). لقد وضع تومسون في هذا العمل نمو وتطور وعي الطبقة العاملة أثناء الثورة الصناعية في أوسع سياق ممكن، بما في ذلك الدين، والفراغ والثقافة الشعبية ونظام المصانع وأصول نشأة النقابات العمالية؛ وبعيداً جداً من ترك السياسة جانباً، فإن حضور الدولة ثابت ومهدد وذلك بوصفه وسيلة لسيطرة الطبقة.

وفي الوقت الذي تطورت فيه وجهات النظر والرؤى ذات العلاقة ضمن التاريخ الاجتماعي، أصبحت مناهجه ووسائله البحثية تتطلب براعة وعناية فائقة. ربما لا يوجد حقل آخر تتنوع مصادره الأولية إلى حدٍ كبير، كما أنها متفرقة جداً وغير متساوية في جودتها إلى حدٍ بعيد. فالأغلبية الهائلة من السجلات التاريخية الموجودة فعلا كانت، بالرغم من كل شيء، من نتاج مؤسسات مشتركة كبيرة، مثل الحكومة أو الكنيسة أو مؤسسات الأعمال. وفي حين أن ذلك يناسب المؤرخ السياسي إلى حد بعيد، وإلى درجة معينة يناسب المؤرخ الاقتصادي أيضاً، إلا أنه في الوقت عينه يطرح مشاكل جوهرية بالنسبة للمؤرخ الاجتماعي. ويمكن أن يفسر المجال المحدود للتاريخ الاجتماعي المبكر جزئياً بنزعة عند المؤرخين تتعلق

---

(12) Harold Perkin, The Originsof Modern English Society, 1780 - 1880, Routledge & Kegan Paul, 1969.

(13) E . J . Hbsbawn, «From social history to the history of society», Daedalus C, 1971, pp. 20 - 45.

باتباع خط أقل مقاومة وبتعقب الأثر من خلال سجلات مؤسسات ذات وظيفة اجتماعية معترف بها: مثل المدارس والمستشفيات ونقابات العمال وما شابه ذلك: وكانت النتيجة عموماً، وفي كثير من الحالات، عملاً ذا سمة محدودة وضيقة يعتمد على سجلات المؤسسات. وهذا يعني بالتالي أن التاريخ الاجتماعي الجديد يتطلب جهوداً أكبر من ذلك بكثير. فالجماعات الاجتماعية لا تترك سجلات مشتركة، وبالتالي فإن تكوينها ومكانها في البناء الاجتماعي يجب أن يستعاد بناؤه من سلسلة واسعة من المصادر التي أعدت لأسباب دنيوية عادة ومختلفة تماماً.

ومن الممكن استيعاب بعض الأفكار بشأن الجهد المطلوب من خلال الاطلاع على كتاب لورانس ستون: أزمة الأرستقراطية Lawrence Stone, The Crisis of the aristocracy 1558 - 1641 (1965). وقد اعتمد لورانس في استنتاجاته أساساً على سجلات الممتلكات والمراسلات الشخصية للعائلات المعنية. وتوجد بعض هذه السجلات والمراسلات في حيازة المكتبات العامة وأيضاً في مكاتب السجلات الإقليمية. إلا أن أغلب هذه المادة ما تزال في غرف الوثائق التابعة للبيوت الفخمة. إضافة إلى ذلك فقد اعتمد لورانس على سجلات الدعاوي القضائية وسجلات المراسلات مع الحكومة في مكتب السجل العمومي، والمصادر الأدبية المعاصرة؛ وعدد كبير من التواريخ العائلية والمحلية التي صنفت خلال القرنين السابقين.

وهناك مشكلة أكبر تطرح من قبل جماهير السكان الكثيرة العدد التي كانت تعيش خارج دائرة معرفة القراءة والكتابة. فقد أصبحت ظروفهم موضوعاً للدراسة الاجتماعية المنظمة فقط أثناء القرن التاسع عشر. وحتى آنذاك فإن الصورة التي تشكلها بخصوص الطبقات الدنيا من المرجح أنها تخضع لهيمنة تلك النشاطات التي أدت إلى انتباه واهتمام السلطات: مثل رفع الدعاوي أمام القضاء، والتحريض على الفتنة أو العصيان، وفوق كل شيء، الجريمة العامة (العادية) والإساءات ضد قواعد ونظم الكنيسة. وقد كان هذا الانتباه، إبّان أوقات الامتياء الشعبي خاصة، شديداً إلى درجة التطفل والاقتحام. وكدوائر كاملة من المجتمع عادة تبقى «غير منظورة» بالإمكان إلقاء الضوء عليها من خلال استعمال سجلات الشرطة والسجلات القانونية. وتعتبر أعمال الشغب، التي كانت تنفجر بشكل دوري في

لندن القرن الثامن عشر، حالة في صميم الموضوع[14].

ومن ناحية أخرى قد يؤدي الخوف من الثورة إلى مضاعفة شدة المراقبة الرسمية للدولة على نشاطات الطبقات الدنيا، كما حدث، مثلاً، في إنجلترا أثناء الحروب النابليونية: «ولكن بالنسبة للمراقبين، والجواسيس الذين يعملون في خدمة الشرطة وناسخي الرسائل سيكون تاريخ الطبقة العاملة الإنجليزية غير معروف» كما يلاحظ أ. ب. تومسون دون أدنى مبالغة[15]. إن هذه المناسبات أو الفرص تعتبر جميعها ثمينة نظراً لأنه في أوقات أخرى تكون المعلومات حول الناس العاديين عادة ضئيلة جداً. ولا تزال سجلات المحاكم ذات فائدة، ولكن في أوقات الاستقرار كان النشاط القضائي أقل حدة، وبالتالي يكون من العسير أن نبني صورة عن المجتمع المحلي. وقبل أن نتمكن من الوصول إلى أي تعميم بشيء من الثقة، يجب تمحيص كمية كبيرة من سجلات المحاكم على أن يقترن ذلك بفحص المصادر الأخرى مثل السجلات الإقليمية وسجلات الضرائب والوصايا وسجلات المؤسسات الاجتماعية الخيرية. ويوجد مجال غير محدود تقريباً في بريطانيا، وأيضاً في البلدان الأخرى، لإجراء عمل إضافي وفقاً لهذه المعطيات.

- 4 -

ويرجع أحد الأسباب الكامنة وراء السؤال القائل: لماذا تروق دراسة البناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي للمؤرخين؟ إلى أنها تقدم أداة لفهم التجربة التاريخية للمجتمعات ككل بدلاً من المجتمعات الصغيرة المحدودة التي تتمثل في الصفوة والأرستقراطية. إلا أن ذلك ليس الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه الغاية، كما أنه ليس بالضرورة الطريقة الفعالة. إن الطرق المختلفة لفهم التاريخ الاجتماعي التي نوقشت فيما سبق تستلزم درجة عالية من التجرد من تلك التجربة [موضوع الدراسة]. وأغلب عمليات استعادة البناء التي يكشفها المؤرخون لم يتصورها أحد تقريباً في ذلك الوقت، ومن المؤكد أنه لم يتم تصورها أيضاً من قبل غير المتعلمين

---

(14) See, for example, George Rudé, paris and London in the Eighteenth Centry: Studies in Popular Protest, Fontana, 1970.

(15) E . P . Thompson, Writing by Candlelight. Merlin Press, 1980, p. 126.

والذين لم يرحلوا خارج مجتمعاتهم - الذين كانوا، في أي فترة قبل القرن التاسع عشر، يشكلون أغلبية السكان في كل المجتمعات. إن تصنيف الناس وفق مكانتهم في بناء اجتماعي محدد بالإشارة إلى مهنهم ومنزلتهم وثروتهم شيء، وسبر غور افتراضاتهم ومواقفهم وجهات نظرهم بوصفها كائنات تعكس المشاعر الحساسة الرقيقة شيء آخر مختلف تماماً[16].

وكثيراً ما بذل المؤرخون جهداً كبيراً ولزمن طويل من أجل رؤية شخصيات تاريخية بارزة وفق هذه الطريقة. ولهذا السبب تعتبر دراسة الأوراق الشخصية الخاصة لشخصية ما مهمة لأنها تساعد المؤرخ على رؤية العالم من خلال عيون صاحب تلك الأوراق. وقد واجه المؤرخون، في فترة حديثة فقط، الحاجة إلى إجراء جهد مقارن على حالة الناس في وسط الجماهير. كيف، في أي مجتمع معين من الماضي، فهم الناس تجربتهم اليومية؟ ماذا كانت مواقفهم إزاء الزمن والفضاء، وتجاه الألم والموت، والعلاقات العائلية والشعائر الدينية؟ كيف يجب أن نصنف طموحاتهم وقلقهم؟ ما هي قيمهم ومثلهم المشتركة؟ كل هذا قد صنف ضمن فرع جديد مزدهر من البحث التاريخي، يشار إليه عادة بتاريخ العقلية الجماعية[*] History of collective mentality أو حالة العقل. ومن الواضح أنه يوجد ارتباط بين هذا الفرع الجديد وتاريخ الأفكار الذي نوقش في الفصل السابق. ولكن بينما يبحث تاريخ الأفكار في المبادىء والنظريات الفكرية الواضحة والمعلن عنها رسمياً، فإن تاريخ العقلية يعنى بالمجالات الغريزية العاطفية من الفكر، التي، في كثير من الحالات، لم تشق طريقها أبداً إلى التعبير المباشر. ويرجع الفضل في تدفق وتوجيه هذا الحقل الجديد إلى المؤرخين الاجتماعيين وليس إلى مؤرخي الأفكار.

ويعتبر لوسين فيبفري، المؤسس المشارك للحوليات، أول باحث يحاول دراسة وبالتالي فهم تاريخ العقلية بطريقة منظمة. وقد أشار فيبفري إلي وأكد على

---

(16) I have taken this phrase from Margaret Spufford, Contrasting Communities: English Villagers in the Sixteenth and Seventeenth Centuries, Cambridge University Press, 1974, p. XXIII.

(*) العقلية في التاريخ هي مجموع المشاعر والمواقف المشتركة في الجماعة، التي تفسر ردود فعل الناس للتجربة المشتركة (المترجم).

النقطة التالية: إن أسوأ نوع من المفارقة التاريخية(*) هو المفارقة النفسية ـ أي الافتراض غير المعقول الذي يقول إن البنية العقلية التي من خلالها فسر الناس تجاربهم في الفترات المبكرة كانت مماثلة لإطارنا العقلي. وقد سأل فيبفري: ماذا كانت المضامين النفسية للاختلافات بين الليل والنهار وبين الشتاء والصيف التي جربت بكثير من القسوة والمعاناة من قبل الرجال والنساء في القرون الوسطى أكثر مما جربها الناس اليوم. كما دعى فيبفري إلى «علم الناس التاريخي» الذي تطور نتيجة للعمل المشترك بين المؤرخين وعلماء النفس(17). ولكن عند المؤرخين المحدثين الذين اتخذوا موقفاً إزاء تحد فيبفري أن المصدر الخصيب المثمر للأفكار ليس علم النفس بل علم الإنسان.

وبالرغم من أن علاقة دراسة المجتمعات الغريبة جداً بالتاريخ ربما لا تكون واضحة تماماً، هناك عدة أسباب تشرح لماذا يجب أن يكون المؤرخون على درجة معقولة من اليقظة والحذر بشأن اكتشافات علم الإنسان. وتعتبر هذه الأسباب ملحة جداً عند هؤلاء المؤرخين المتخصصين في مجال من مجالات تاريخ العالم الثالث، إلا أن هذه الأسباب تنطبق أيضاً على زملائهم في الحقول التقليدية المألوفة. مثلاً إن سمات مجتمعنا، التي هي بالتأكيد قد ضاعت منذ زمن طويل مثل: ضغينة أو عداء الدم أو الاتهامات السحرية ما زالت مستمرة في بعض مناطق العالم اليوم وموثقة توثيقاً جيداً: فالملاحظة المباشرة للأشكال المختلفة الحديثة تؤدي إلى فهم تام للأسئلة ذات العلاقة بالموضوع. وهي أسئلة يجب أن تثار حول السمات المشابهة والقابلة للمقارنة في ماضينا، والتي من المتوقع أن تكون الشواهد المباشرة المتعلقة بها متناثرة جداً ومتفاوتة في الجودة. ولكن في مجال العقلية قد خلفت دراسة علم الإنسان أعظم الأثر حتى الآن. وبالنظر إلى أن المتخصصين في

(*) المفارقة التاريخية: شيء يحدث أو يوضع في غير زمانه المناسب والصحيح، كأن تقول أو يقول غيرك إن عبد الملك بن مروان راكب طائرة أو إن عمر بن عبد العزيز قد استعمل الهاتف. (المترجم).

(17) Lucien Febvre, «History and psychology», 1938, reprinted in Peter Burke (ed.), A New Kind of History, Routledge & Kegan Paul, 1973.

(**) علم الإنسان يبحث في أصل الجنس البشري وتطوره وأعراقه وعاداته ومعتقداته (المترجم).

علم الإنسان يدرسون موضوعهم عن طريق جمع أدوار كل من المشارك والمراقب فمن النادر أن يخفقوا في تسجيل الافتراضات العقلية المتباينة جداً التي تؤدي وظيفة في المجتمعات البسيطة في مرحلة ما قبل التعليم.

وقد ركزت دراسة علم الإنسان الحديثة على تعريف أنماط الفكر كما يتم الكشف عنها في الرموز والشعائر. كما ركزت على معرفة كيف أن هذه الأنماط قد شكلت السلوك الفردي والجماعي ـ وفي كلمات أخرى، كما يقول المتخصصون في علم الإنسان أنفسهم، دراسة «الثقافة» في أشمل معنى لها. وضمن فكرة الثقافة هناك إعتقاد ـ تؤكده الدراسات في علم الإنسان ـ وهو أن السمات التي تبدو غريبة وغير منطقية ألبتة تعكس، في الواقع، تماسك الفكر والسلوك اللذان في نهاية الأمر يمسكان المجتمع بعضه مع بعض، ولا يوجد فرع آخر من فروع المعرفة أنتج رؤى متشابة وقابلة للمقارنة في تطور الفكر في المجتمعات مثل التاريخ.

وتقترح اكتشافات علم الإنسان أن شيئاً من نوع العقليات يمكن أن يوجد بين الناس المعرضين فعلاً لتقلبات المناخ والمرض، الذين تعوزهم السيطرة «العلمية» على بيئاتهم، والذين كانوا منشدين بقوة إلى مجتمعاتهم المحلية ـ وهي ظروف كانت سائدة في الغرب أثناء أغلب القرون الوسطي وأوائل العصور الحديثة. وبالنسبة للمؤرخين الذين يدرسون مجتمع من مجتمعات الماضي من خلال المصادر الوثائقية يوجد نفس المعنى لـ «صدمة الثقافة» التي يجربها الباحث الحديث في مجتمع غريب أو بدائي.

وعلى النقيض من المتخصص في علم الإنسان، نجد أن المؤرخ يعتمد، في أغلب الأحيان، على الشواهد غير المباشرة فيما يخص ما كان يجري في أذهان الناس العاديين. وهناك نوعان من الشواهد التي تعتبر مفيدة بشكل خاص. أولاً هناك، فوق كل شيء، المادة المصدرية التي يعتمد عليها المؤرخون الاجتماعيون على مختلف أنواعهم ـ سجلات الإجراءات القانونية. بالنسبة للباحث الذي يتوفر لديه الاستعداد لكي يعمل من خلال الكثير من هذه السجلات، من المتوقع أن يجد أن التأثير المتراكم لسجلات المحاكم يكشف عن أغلب المواقف الشعبية نحو العائلة والعلاقات مع الجيران، والسلوك الجنسي، والدين والكثير من المواضيع الأخرى. وفيما يتعلق بأغلب الفترات السابقة خاصة ما قبل القرن الثامن عشر يعتبر

هذا صحيحاً خاصة فيما يخص سجلات الكنيسة التي جذبت اهتماماً فضولياً خصوصاً بشأن الهفوات الأخلاقية لكل من رجال الدين وسواد الناس على حد سواء. ويعتبر كتاب إيمانويل لي روي لادوري: **مونتايو** (1976)**Montaillou** الذي وصفه ناقد مشجع ككتاب «... يتجول هنا وهناك داخل عقول الناس...»[18]، مثالاً نموذجياً لما يمكن أن يجمع وبالتالي يفهم من سجلات المحاكم.

أما النوع الثاني من الشواهد فيكمن في الأشكال الفنية: ليس الفن الرفيع المستوى الذي يكتب عنه وحوله مؤرخو الفن كثيراً كفن شعبي من نتاج الناس أنفسهم، أو أنه قد تم تصميمه من قبل الآخرين ليعجب الذوق الشعبي. وكما يوضح لنا المتخصصون في علم الإنسان أن الأشياء التي من صنع الإنسان والإنجازات الفنية تعبر، في أغلب الأحوال، بشكل رمزي أو شعائري عن المواقف الجماعية بعمق. وفي هذا الصدد قد اعتمد بيتر بورك Peter Burke في كتابه: **الثقافة الشعبية في أوروبا في أوائل العصور الحديثة Popular culture of early modern Europe** (1978) على شواهد وأدلة broadsheats والرسوم الخشبية، والأغاني الشعبية والعادات والتقاليد الشعبية والحكايات والأقوال المأثورة المحفوظة شفهياً، والبرامج الترفيهية ومسرح الشارع من أجل الوصول إلى بعض التعميمات المؤقتة حول عقلية الفلاحين والحرفيين في مجتمع ما قبل التصنيع. ومن المرجح أن تتبع أعمال أخرى كثير مماثلة.

ويجب أن لا نفترض من هذه الأسئلة أن دراسة العقلية تقتصر بالضرورة على الماضي البعيد. ففي كتابه: **فرنسا 1848 - 1942** (جزءان) 1973 - 1977، قام ثيودور زيلدين Theodore Zeldine بإجراء بحوث قياسية على التصورات والانطباعات الذاتية للفرنسيين وعلى التصورات العقلية الانجلو - سكسونية على الفرنسيين - وقد استخدم زيلدين لتدعيم استنتاجاته الطموحات والمثل المختلفة التي شجعت الفرنسيين رجالاً ونساءً والتي دفعتهم إلى العمل المفعم بالحيوية أثناء هذه الفترة - موضوع الدراسة. وقد اكتشف أن التصورات الذاتية للفرنسيين (حول أنفسهم) كانت أساساً من نتج المثقفين الذين كانوا ينعمون باحترام شعبي استثنائي في فرنسا. ومع ذلك يبقى صحيحاً أن أغلب الاهتمام قد تركز على الفترات المبكرة

---

(18) Lawrence Stone, the past and the present, Routledge & Kegan Paul, 1981, p. 90.

من أجل رسم خطة التحول لعدد من المواقف الحديثة. وتشمل المجالات المهمة انحدار الاعتقاد في الشعوذة والسحر في إنجلترا القرن السابع عشر[19]، وانتشار فكرة الدقة بخصوص ساعات الدوام أثناء الثورة الصناعية[20]. وفوق كل شيء، يوجد في الوقت الحاضر ارتفاع مفاجيء في العناية بالجوانب العاطفية من تاريخ العائلة.

ومن المتفق عليه عند أغلب المؤرخين أنه خلال القرون الثلاثة السالفة أو حوالي ذلك الوقت أصبحت الأسرة النووية في المجتمع الغربي وحدة متميزة ومتمتعة باكتفاء ذاتي، إلى حد بعيد، بينما أضحت العلاقات داخلها تعتمد أكثر على العاطفة والوجدان من اعتمادها على المسافة ومراعاة الاحترام التي كانت في السابق سمة مميزة للعلاقات بين الأزواج والزوجات وبين الوالدين والأبناء على حد سواء. متى ولماذا حدث هذا التحول إلى ما أسماه ستون Stone بـ«الفردية المؤثرة»[21] يعتبر قضية يتمحور حولها جدل كثيف ويتم تقييمها الآن اعتماداً على الشواهد التي تجمع بطريقة مصنفة[22]. والشيء الواضح تماماً أنه هنا، كما هو الحال في مجال اهتماماتهم الأخرى، أن مؤرخي العقلية الجماعية غير مقتنعين بمجرد استعادة حالات العقل من أجل استعادتها فقط، أو بوصفها وسيلة للدخول كلية في تجربة الناس في الماضي. إن وجة نظرهم تشير إلى أن العقلية مستقلة بصورة متقلبة وليست محددة بالأحوال الاقتصادية والسكانية، وإن فهمنا للتغيير التاريخي سيبقى جزئياً ومحرفاً إذا لم يتم التسليم باستقلالية هذا الفرع من التاريخ.

- 5 -

يُصنف المؤرخون عادةً كما تصنف كتاباتهم عموماً وفقاً لأحد الأصناف التي

(19) Keith Thomas, Religion and the Decline of Magic, Weidenfeld & Nicolson, 1971.

(20) E. P. Thompson, «Time, work - discipline and industrial capitalism», Past & Present, XXXVIII, 1967, pp.56 - 97.

(21) Lawrence Stone, the family, Sex and Marriage in England, 1500 - 1800, Weidenfeld & Nicolson, 1977.

(22) The debates are reviewd in Michaell Anderson, Approaches to the History of the Western Family, 1')0 - 1914, Macmillan, 1980.

أشير إليها في هذا الفصل والفصل السابق. وربما أنه من المحتم أن هذا ما يجب أن يكون. ففي كل فروع المعرفة يرجع الفضل في إنجاز أغلب مظاهر التقدم إلى المتخصصين المشتغلين في جبهة ضيقة ومحددة. والتقسيم الخماسي للتاريخ: سياسي وفكري واقتصادي واجتماعي وعقلي يماثل، على الأقل، المجالات المعترف بها في الفكر والسلوك. وتكمن المشكلة في أنه ليس بالإمكان تصنيف النشاط البشري وفق هذه الطريقة بدون رفض أو تجاهل بعض أبعاد هذا النشاط: مثلاً أن الصراع السياسي يعتبر في أغلب الأحوال بمثابة تعبير عن الاختلافات الفكرية أو المادية الأساسية. ومن المرجح أن تتأثر نسبة التقدم في التغيير الاقتصادي بصرامة أو لين التركيب الاجتماعي، وهكذا دواليك. ويجازف المؤرخون المتخصصون في أحد فروع التاريخ بالتركيز على أحد أنواع العوامل في شروحهم للتغير التاريخي. فالتاريخ الاقتصادي الذي لا ينظر إلى ما وراء عوامل الإنتاج، والتاريخ السياسي الذي يقتصر على المنظور النيميري Namierite Perspective، والتاريخ الدولي الذي يعكس فقط تغير ضئيل في الدبلوماسية ـ كل هذه الفروع تعتبر أمثلة لما أطلق عليه ج. هـ. هيكستير J. H. Hexter بحق «الرؤية الأنبوبية»[23]. أنه مرض حرفي بالنسبة للمؤرخين وغيرهم من الباحثين أيضاً، وهو مرض تتزايد مخاطره بين هؤلاء الذين يحاولون تطبيق النظريات ومنهجيات العلوم الإنسانية، عادة علمي الاقتصاد والاجتماع.

ونستطيع أن نتوقع أن مظاهر النقص هذه سيستفاد منها وستستخدم بطريقة حسنة في حالة الأعمال العامة ـ أي تلك المؤلفات العامة التي تهدف إلى جمع الاكتشافات البحثية لعدد كبير من الباحثين في عمل واحد كلي متماسك. ويعتبر أداء المؤرخين في هذا الصدد، في أحوال كثيرة، غير وافٍ إلى حدٍ يرثى له. تقليداً أن كتابة الأعمال كانت من مهمة مؤرخي السياسة على أساس أن التاريخ السياسي يشكل «جوهر» الموضوع. وكانت النتائج أحياناً عجيبة. حتى وقت قريب ـ حوالي سنة 1960 ـ كان الجزء الخاص بالفترة من سنة 1760 إلى سنة 1815 من سلسلة تاريخ إنجلترا الذي تشرف عليه جامعة أكسفورد **The oxford history of England** يتكون تقريباً كلية من الوصف السياسي؛ أقل من عشر الكتاب قد خصص للتغير

(23) J . H . Hexter, Reappraisals in History, Longman, 1961, pp. 194 - 5.

الاقتصادي بالرغم من أنه لا يوجد موضوع أثناء هذه الفترة يحتل أهمية مثلما تحتل بداية الثورة الصناعية[24].

وفي هذه الأيام بإمكاننا أن نجد تغطية عادلة وغير متحيزة في الأعمال التي تلقي نظرة عامة شاملة على الموضوع الذي تعالجه. وهكذا لم يعد المؤرخون السياسيون يحصلون على أكثر من نصيبهم في هذا المجال. إلا أن الأعمال العامة التي تنجز درجة من التكامل الحقيقي تعتبر قليلة واستثنائية، ولا يزال من النادر أن نرى إحدى هذه الأعمال يشتمل جدول مواضيعه على تاريخ العقلية الجماعية[52]. إن التقسيم الاصطلاحي التقليدي بين السياسة والاقتصاد وبين المجتمع والفكر، في أغلب الأحوال، يلتزم تماماً بالتركيب في هذه الكتب، لأن المؤرخون الذين يعالجون بحوثهم وفق «الرؤية الأنبوبية» ملتزمون بأن يفكروا بهذه الطريقة حينما يحاولون أن ينظروا إلى مواضيعهم بعين ضيقة.

في البحث التاريخي، إذاً، توجد أسباب اضطرارية تعمل لصالح تفادي التخصص الذي يركز على فكرة رئيسية ما. ونلاحظ أن تأثير مؤرخي الحوليات كان صحياً ومفيداً هنا. فدعوة المؤسسين لم تكن دعوة لتخصصات جديدة ـ بالرغم من أنهم كانوا فعلاً يهاجمون الهيمنة المفرطة للتاريخ السياسي في فرنسا في ذلك الوقت ـ بقدر ما هي دعوة لنهاية التقسيم إلى أجزاء مستقلة: اتجاه البحث يجب أن يكون محدداً ليس بالتصنيف الذي يصاحب المؤرخ أو بميزة مجموعة المصادر المختارة، بل المتطلبات الفكرية للمشكلة التاريخية المحددة. والهدف النهائي للمؤرخ يكمن أساساً في محاولة استعادة حياة الإنسان في جميع أشكالها المختلفة. أو وفق التعبير الذي أصبح منذ ذلك الحين منهاجاً لمدرسة الحوليات ـ وهو كتابة «التاريخ الكلي». وكثيراً ما يعزي تحقيق هذا الهدف إلى فيرناند براوديل Fernand Braudel، خليفة فيبفري كمحرر للحوليات ومجموعة أخرى من النشرات التاريخية المهنية في فرنسا. وفي كتابه: البحر المتوسط وعالمه أثناء عصر فيليب الثاني **The Mediterranean and the Mediterranean World in the age of philip II**(1947) عالج براودويل كل بعد من أبعاد موضوعه الواسع وبقدر كبير من التفاصيل

(24) 58 out of 573 pages in j. Steven Watson, The Reign of George III, 1760 - 1815, Oxford University Press, 1960.

(25) A Striking Exception is J. R. Hale, Renaissance Europe, 1480 - 1520, Fontana, 1971.

المثيرة للذكريات والعواطف وبطريقة تثير الإعجاب. ومن ضمن المواضيع التي طرحت للدراسة: الجغرافيا الطبيعية والبشرية للمنطقة، وحياتها الاقتصادية والاجتماعية، ونظمها وتركيباتها السياسية، وسياسات فيليب الثاني البحر متوسطية وسياسات منافسيه. وربما يكون هذا الكتاب أفضل إنجاز لمدرسة الحوليات، ومع ذلك فإنه لم يبلغ مستوى «التاريخ الكلي»، والسبب كما لاحظ الكثير من النقاد[26]، أن المنهجيات المختلفة لم تدمج بعضها مع بعض: السرد السياسي الذي يشكل ثلث الكتاب والقسم الختامي منه مفصول عن الدراسة الجغرافية والاقتصادية في الجزئين الأولين.

إن تجربة برادويل توضح لنا أن المثل الأعلى بشأن بلوغ «التاريخ الكلي» لا يمكن أن يتحقق في معالجة موضوع جد واسع كموضوع البحر المتوسط وعالم البحر المتوسط. فمثل هذه المنهجية تعتبر ملائمة وعملية بالكاد لبلد واحد فقط. وإذا أراد المؤرخ أن يتضلع في كل المصادر وأن يحقق دمج كامل للمواضيع والأفكار الرئيسية، فإن الحدود الجغرافية يجب أن تقلص إلى حد بعيد. وهكذا على النقيض من الافتراض السائد يبرهن «التاريخ الكلي» في نهاية الأمر على أنه حينما يطبق عملياً يعني التاريخ المحلي. ووفقاً للاعتقاد المنتقل من جيل إ لى آخر التاريخ المحلي يقصد به تلك الآثار التي من عمل الهواة اللامحترفين الذين كانت آفاقهم محددة بولاءاتهم المحلية ومراكزهم الاجتماعية في المجتمع (عادة مالك الأرض الرئيسي أو قاضي محلي أو كاهن)؛ وقد كان عملهم مركزاً على التفاصيل الأثرية القديمة (خاصة العاديات والأشياء الأثرية) ولا يهتم إلا قليلاً بالتفسير. وقد تم تجاهل هذا النوع من التاريخ إلى حد بعيد في الأوساط الأكاديمية. وفي أثناء العشرين سنة الأخيرة، على أية حال، شرع المؤرخون المحترفون في الاهتمام بشكل مطرد بالتاريخ المحلي نظراً لأنه يقدم فرص بشأن التأكيد على تعيين الحدود بين التخصصات المألوفة التقليدية. وقد كان مؤرخو الحوليات أول من حاول ممارسة هذا النوع الجديد من التاريخ المحلي. ويقدم عمل لادوري حول منطقة لانجيدوك Languedoc الريفية بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر مثالاً واضحاً على قوة منهجية مدرسة الحوليات في دراسة التاريخ. وقد لخص لادوري موضوع

(26) See, most recently, J . H . Hexter, On Historians, Collins, 1979, pp. 132 - 40.

كتابه الأول : (1960) The peasants of Languedoc في الفقرةالموجزةالتالية : «. . . إن الحركات الاقتصادية والاجتماعية الطويلة المدى - القاعدة والبناء الفوقي، الحياة المادية والحياة الثقافية، والتطور الاجتماعي وعلم النفس الاجتماعي، الكل داخل إطار العالم الريفي الذي بقي تقليدياً في الأساس إلى حد بعيـد. . .»[27].

وفي بريطانيا لم يكن التأكيد على المناطق بقدر ما هو على المدن ذات الشخصية المتميزة والقرى، حيث يستطيع المؤرخ أن يصبح على حسن اطلاع على كل شبر من الأرض، وعلى كل صفحة من التوثيق المدون أيضاً. لكن الطموحات نحو «تاريخ كلي» كانت مماثلة. وفي هذا الصدد يلاحظ و. ج. هوسكينس W. G. Hoskins : «. . . إن المؤرخ المحلي [المهتم بالتاريخ المحلي] يشبه إلى حد ما] الطبيب العام العتيق الطراز في تاريخ الطب الإنجليزي، في هذه الأيام ينظر إليه بوصفه ذكرى تتضاءل تدريجياً، ومقتصرة على المتقدمين في السن بيننا، الذي يعالج الإنسان كوحدة كاملة. . .»[28].

حتى على المستوى المحلي، لا زالت قضية تحقيق «تاريخ كلي) حقيقي تطرح مصاعب جمة وهائلة. ويوجد فقط عدد قليل من الأعمال قد وصل إلى مستوى التاريخ الكلي. ومع ذلك هناك عدد كبير من التواريخ المحلية التي قد تفيد كحل لمعضلة المصاعب الكبيرة التي يواجهها المتخصصون التقليديون المنهمكون في بحوث تتطلب قدراً كبيراً من التدقيق والفحص. إن التاريخ المحلي، بالنسبة للمؤرخين السياسيين خصوصاً، يفيد كتذكير بأن موضوعهم ليس فقط حول المؤسسات المركزية للدولة بل أيضاً يتعلق بتأكيد السلطة على الناس العاديين. ومن المرجح أن تفسر السياسة على أساس أقل كميدان مطوق للتنافس والصراع وعلى أساس أكبر بوصفها مجالاً تتصادم فيه الصراعات بين المصالح المتضاربة في المجتمع.

وهكذا، نتيجة لعددٍ كبير من الدراسات الإقليمية [المحلية] التي أجريت في السنوات الأخيرة، توصل المؤرخون إلى فهم رفيع للعلاقات المتداخلة بين

(27) Emmanuel LE Roy Ladurie, The Peasants of Languedoc, University of Illinois Press, 1974, p. 289.

(28) W . G . Hoskins, English Local History: the Past and the Future, Leicester University Press, 1966, p. 21.

العوامل الدينية والاقتصادية والسياسية المتعلقة بأصول الحروب الأهلية الإنجليزية[29]. إن كون التاريخ المحلي ينعم بمكانة مرموقة بين المؤرخين المعاصرين من المحتمل أن يقدم أفضل تأكيد بأن الحدود التقليدية بين مختلف التخصصات لن تترك لتسد الطريق نحو رؤية متكاملة حول الماضي.

(29) For a fuller discussion of this point, see R. C. Richardson, The Debate on the english Revolution, Methuen, 1977, Ch. 7.

الفصل السادس

الكتابة التاريخية

كان الهدف من الفصلين السابقين يكمن أساسا في الإشارة إلى أنواع البحث الرئيسية التي تُقصر مهمة البحث الأصلي على نسب هامشية. إلا أنه من المحتم أن هذين الفصلين قد بقيا في مجال المساهمة التي تقدمها كل منهجية للمعرفة التاريخية. كما ألقى الفصلان السابقان نظرة عجلى على مرحلة أساسية تعترض عمل المؤرخ، وهي تنظيم وترتيب المادة التاريخية في شكل مدّون. إن تطبيق المنهجية النقدية على المصادر الأولية وفق الأسس التي نوقشت في الفصل الثالث تفضى عادة إلى أثبات عدد كبير من الحقائق حول الماضي، ومع تأثير على قضية واحدة محددة، أو مجموعة قضايا مرتبطة ببعضها البعض في شرح تفسيري متماسك. في الواقع لا يوجد شيء محدد سلفاً بشأن الطريقة التي من خلالها يمكن أن تتلائم هذه المواضيع المتفرقة بعضها مع بعض. وينجز العمل عادة فقط بوصفه نتاجاً للكثير من التجربة والخطأ. ويجد الكثير من المؤرخين الذين لديهم ميل واضح للعمل في المصادر الأولية أن عملية البناء شاقة إلى حد بعيد ومثبطة للعزم. والشيء المغر هو الاستمرار في تجميع المادة وبالتالي يمكن تأجيل وقت التصفية إلى إشعار غير محدد.

- 1 -

تؤكد إحدى المدارس الفكرية على أن الكتابة التاريخية ليست ذات أهمية حقيقية على كل حال. فالإثارة الشديدة التي جرّبها هؤلاء المؤرخين عند دراسة الوثائق الأصلية قد دفعتهم إلى الاعتقاد بأن التربية التاريخية الوحيدة التي تستحق هذا الاسم تكمن في دراسة المصادر الأولية ويفضل أن يكون ذلك في حالتها الأصلية. وفي حالة تعذر ذلك، في طبعات موثوق فيها. وقد كان ف. هـ. جالبرات V. H. Galbraith أحد المدافعين المتزّمتين عن هذا الرأى، وهو متخصص

قدير في تاريخ العصور الوسطي، وكان يشغل منصب الأستاذ الملكي في جامعة أكسفورد أثناء العقد الخامس من القرن العشرين. وقد خصص جالبرات كل أعماله المنشورة تقريباً لتوضيح وشرح وثائق مهمة ووضعها في سياقها التاريخي المناسب، خاصة كتاب أو سجل دومينرداى وتواريخ القديس ألبانز أبّي The Chranicles of st Albans Abbey ولم يكتب جالبرات إطلاقاً عملاً شمولياً تفسيرياً حول تاريخ إنجلترا في القرن الرابع عشر، بالرغم من إنه كان مؤهلاً تماماً لأن يفعل ذلك. فكما يقول هو نفسه: «إن ما يهم حقاً في المدى الطويل لا يكمن كثيراً في ما نكتب حول التاريخ الآن، أو ما كتب الآخرون، وإنما في المصادر الأصلية نفسها... فقوة التأثير الملهم غير المحدود للأجيال المتعاقبة تكمن في المصادر الأصلية»[1].

وتوجد درجة من المنطق حول هذا الموقف الانتقائي. فهو موقف، سيشير، لا شك، إستجابة متعاطفة من قبل كل هؤلاء المؤرخين الذين تتركز بحوثهم على دراسة المصادر أكثر من تركيزها على دراسة المشاكل التاريخية. ويرى الكثير منهم أنه من الصعب تماماً تحديد متى يأتي الوقت لبداية طرح الآراء والافتراضات وبالتالي التفسير. في التاريخ، أكثر من في أغلب فروع المعرفة الأخرى، إن الانغمار المباشر في المصادر الأولية يمكن تبريره فكرياً. فالتعرض للمصادر الأصلية يجب أن يميز أي برنامج للدراسة التاريخية، كما أنه من المناسب تماماً أن السمعة العلمية للباحثين يجب أن تستمر في الاعتماد على تحرير هذه المادة الأولية. ولكن كقاعدة عامة إن رفض جالبرات للكتابة التاريخية التقليدية يعتبر في غير محله. فإذا أخذنا بهذا الرأى فإن ذلك يعنى التخلى على كل ادعاءات التاريخ بشأن ارتباطه الوثيق بمشاكل المجتمع المعاصر، التي تتطلب أن يقوم المؤرخون بنقل ما يتعلموه إلى الجمهور الواسع. ولكن سيكون من النادر أن تكون عملية دحض الادعاءات بشأن إرتباط التاريخ بالمجتمع المعاصر أقل خطورة، ولا نستطيع حتى أن نتصورها. لأنه على أساس الكتابة واعتماداً عليها يستطيع المؤرخون أن يغطوا معنى لتجاربهم البحثية، وأن يركزوا على أي روئى في الماضي قد حصلوا عليها.

(1) V . H. Galbraith, An Introduction to the Study of History, C. Watts, 1964, p. 80.

وتأخذ أغلب الكتابات العلمية شكل التقرير الذي يعبر عن اكتشافات تعتبر واضحة تماماً في عقل العالم The scientist قبل أن يشرع في الكتابة.

إنه أمر مرتاب فيه إلى حد بعيد إذا كانت أية كتابة تاريخية تسير على نفس المنوال. إن حقيقة أية حالة تاريخية كما يتم الكشف عنها في المصادر معقدة إلى أقصى حد، وأحياناً متناقضة إلى درجة أن التدريب المنهجي الصارم فقط، الذي يتعلق بمحاولة التعبير عن هذه الحالة في نثر مستمر مع بداية ونهاية، يساعد الباحث على استيعاب الارتباطات بين مجال تجربة تاريخية وأخرى. وقد قدم الكثير من المؤرخين عدداً من الملاحظات والتعليقات حول هذا الجانب الإبداعي من الكتابة التاريخية، الذي يجعلها ليست أقل إنعاشاً من العمل التحقيقي في الأرشيفات(2) إن الكتابة التاريخية ضرورية للفهم التاريخي، وهؤلاء الذين يرتّدون أو ينفرون من فهمها يعتبرون في مستوى أدنى من أن يوصفوا بكونهم مؤرخين.

- 2 -

تتسم الكتابة التاريخية بمدى واسع من الأشكال الأدبية. الوسائل الثلاث الأساسية: الوصف والسرد والتحليل يمكن أن تجمع وفق عدد من الطرق المختلفة، وكل مشروع يطرح من جديد مشكلة كيف يجب أن تستعمل هذه الوسائل الثلاث. ويعتبر هذا النقص في خطوط الإرشاد الواضحة جزئياً انعكاساً للتنوع الهائل في المواضيع التي يختارها المؤرخ: فليس من اليسير وجود شكل أدبي واحد يناسب تقديم وعرض كل جانب من جوانب الماضي البشري. وإلا أن هذا يرجع أساساً وإلى حدّ بعيد إلى الأهداف المتباينة وأحياناً المتناقضة وراء الكتابة التاريخية، وفوق كل شيء إلى التوتر الكامن في قلب كل البحث التاريخي بين الرغبة في استعادة الماضي والإصرار على تفسيره (انظر الفصل الأول). ويمكن شرح وتبرير هذا التنوع في الكتابة التاريخية بشكل تقريبي كأن نقول إن كل من السرد والوصف ينصب على الإيفاء بالشرط الأول في حين إن التحليل يحلول إن يتشبت بالشرط الثاني.

(2) See for example, E. H. Carr, What is history?, Penguin, 1964, pp. 28 - 9, and J. G. A. Pocock, «Working on ideas in time», in L. P. Curtis (ed.) The Historian's Workshop, knopf, 1970, pp. 161, 175.

وما من شك في أن استعادة الماضي «استعادة اللحظة التاريخية في كل جوانبها ومظاهرها المترابطة وتعقيداتها»[3] تعتبر أكثر من مجرد واجب فكري، وينبغي أن ينظر إليها من خلال شكلها الأدبي المميّز أي الوصف. وهنا يبذل المؤرخون جهداً كبير في سبيل أن يخلقوا في قرائهم صورة خادعة للتجربة المباشرة، وذلك من طريق تصوير جو أو منظر بطريقة تنبض بالحياة. وهناك عدد كبير من الأعمال التاريخية المتميزة تشهد على حقيقة أن هذا التأثير لا يتحقق من طريق التضلعّ في المصادر وحدها. أنها، على أية حال، مسألة تحتاج إلى قدرات خيالية عالية كما تتطلب أيضاً الاهتمام بالتفاصيل تماثل قدرات الشاعر أو الروائي. هذه المقارنة ستقبل بداهة من قبل كبار المتضلعين في الوصف التاريخي إبان القرن التاسع عشر، مثل ماكولاي وكارليل، الذين تأثروا كثيراً بالكتاب المبدعين الذين ظهروا في عصرهم، والذين بذلوا الكثير من الجهد في العناية بأسلوبهم. أما المؤرخون المحدثون فإنهم أقل وعي ذاتي بالأسلوب الأدبي، إلا أنهم، مع ذلك قادرون على الكتابة الوصفية المثيرة للذكريات والعواطف ويشهد على ذلك نظرة براوديل الوصفية الشاملة لعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر[4] وبغض الطرف عن ماذا يمكن أن يكونوا أيضاً، فإن هؤلاء المؤرخين فنانون أيضاً، ويوجد عدد قليل جداً منهم.

وما من شك في أن عمل براوديل يعتبر عملاً غير عادي نظراً للشهرة التي أضفاها على فن الوصف. ولأن الكتابة المؤثرة المتميزة، مثل كتابة وأسلوب براوديل، لا يمكن أن تعبر حقاً عن اهتمام رئيسي عند المؤرخ بمسألة مرور الزمن، فإن دورها كان دائماً أقل شأناً من الطريقة الرئيسية للمؤرخ المهتم باستعادة الماضي وهي السرد. في أغلب اللغات الأوروبية إن الكلمة التي تستخدم لتعني «التاريخ» هي ذاتها التي تستعمل لتعني «قصة» (historie باللغة الفرنسية، storia بالإيطالية، Geschichte في اللغة الألمانية). ويعتبر السرد أيضاً شكلاً يشترك فيه المؤرخ مع الكاتب المبدع خاصة الروائي وشاعر الملحمة وهذا يفسر أغلب الإعجاب الذي يتمتع به التاريخ تقليداً عند جمهور القراء. كالأشكال الأخرى من أشكال السرد القصصي

(3) H . Butterfield, History and Humman Relations, Collins, 1951, p. 237.

(4) Fernand Braudel, The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II, Collins, 1972.

فإن السرد التاريخي يمكن أن يسلي من خلال قدرته على خلق التشويق والترقب وإثارة العواطف القوية. إلا أن السرد يعتبر أيضاً بمثابة وسيلة المؤرخ الأساسية لإبلاغ ما شعر به أولئك الذين راقبوا الأحداث الماضية من بعيد أو اشتركوا فيها فعلاً.

إن أنواع السرد التي تحقق عملية الاستعادة الفعالة لأحداث التاريخ بنجاح ملحوظ هى تلك التي تقارب على وجه التقريب الأحساس بالزمن وحسن فهم وتقدير للزمن الذي نمر به في حياتنا الخاصة: سواء أكان ذلك من ساعة إلى أخرى، مثل تقرير عن معركة أو وصف لها، أو من يوم إلى يوم، كوصف لأزمة سياسية، أو خلال مدة حياة المرء الطبيعية، كما هو الحال في السيرة الذاتية. وليس من شك في أن كبار المناصرين لفكرة استعادة التاريخ هم أيضاً على درجة كبيرة من التضلع في السرد المثير للذكريات والمفعم بالحيوية. وتشمل الأعمال الحديثة التي أصبحت كلاسيكية، في التاريخ السردي كتاب ستيفن رونسيمان Steven Runciman حول تاريخ الصليبيين History of the Crusades 3vols.(1951-1954) وعملين من تأليف س. ف. ويدجود C. V. Wedgood حول عهد تشارلز الأول Charles I وهما: سلام الملك The King's peace (1955) وحرب الملك The King's war (1958).

لا شك أن عملية استعادة الماضي تتطلب شيئاً آخر أضافي - شيء يجب أن نكون قادرين على إدخاله إلى عقول الممثلين التاريخين - وهو أن ننظر إلى الأحداث «من الداخل». ومع ذلك، فإن الحوافز الفردية نادراً ما تكون واضحة كوضوح تقدم وسير الأحداث؛ فهي يجب أن تستنتج من الشواهد الشظوية والمتضاربة في أغلب الحالات، ويجب أن تفهم في سياق سلسلة من الاختيارات المتاحة في ذلك الوقت. وهكذا إن تدفق السرد التاريخي التقليدي لا يفسر فقط من طريق الوصف التفصيلي للأحداث، بل أيضاً من طريق فقرات تحليلية يتم فيها الكشف عن ما كان يدور في عقول المشتركين في هذه الأحداث. وفي كل حالة الهدف واحد: تعميق فهمنا للانغمار في حياة الناس في الماضي ومن ثمة «استعادة تجاربهم المباشرة» حسب تعبير س. ف. ويدجود[5]

---

(5) C . V . Wedgwood, The King's Peace 1637 - 1641, Collins, 1955, p. 16.

ولكن من الطبيعي أن يكون المؤرخ مشغولاً بأشياء أخرى أكثر من مجرد تمرين في استعادة الماضي. وسيكون أمراً منسجماً تماماً مع هذا الهدف أن تتم معالجة الأحداث في الماضي على انفراد وبصورة مستقلة بحيث يصدر المؤرخ فيه أحكاماً عليها. إلا أن المؤرخ لا يعالج في الحقيقة الأحداث بهذه الطريقة. إن الكتابة التاريخية تقوم على افتراض مسبق: أن الأحداث المستقلة ترتبط بما حدث من قبل، مع التطورات المعاصرة في حقول أخرى، ومع ما أتي فيما بعد، وباختصار يتم إدراكها كجزء من سلسلة من الأحداث التاريخية المتعاقبة. إن الأسئلة «ماذا حدث؟» و«ماذا كانت الظروف تماثل في كذا وكذا من الزمن» تعتبر اسئلة تمهيدية وأساسية لنسأل «لماذا حدث ما حدث؟» و«ماذا كانت نتائجه؟». ويعتمد التفسير التاريخي أساساً على قضية السببيّة والنتائج، وكلما كانت نتائج حدث تاريخي ما حافلة بالمعاني والأهمية تعاظم توجيه الاهتمام لأسبابها التي تم كشف النقاب عنها.

أن نسأل السؤال «لماذا» من الجائز أن يعني ببساطة لماذا شخص ما اتخذ قراراً معيناً. ويهتم المؤرخون دائماً بدراسة الحوافز إلى حدّ بعيد. ويرجع ذلك إلى الشهرة التقليدية التي تحضي بها السيرة الذاتية في الدراسات التاريخية، وإلى أن حوافز ودوافع رجال التاريخ الكبار قد انعكست، على الأقل جزئياً، في أوراقهم الخاصة الباقية. ويعتمد التاريخ الدبلوماسي بصفة خاصة على حوافز ونوايا واستراتيجيات الدبلوماسيين والوزراء. ولكن حتى في هذا الإطار المحدد يعتبر السؤال «لماذا؟» أقل بساطة مما يبدو لنا. إن الأفعال والتصرفات التي تتخذ من قبل الأفراد، مهما كانت نواياهم التي يعبرون عنها صادقة ومترابطة، فهي تتأثر بدوافع وحوافز تعمل تحت نطاق الوعي، كما تتأثر أيضاً بالفطرة العقلية السائدة عند الناس في زمانهم. كالطبقة والشعور القومي. وتتأثر أيضاً بعوامل خارجية تجدد نوعية الاختيارات المتاحة لهم.

والواقع أن الأسئلة التي تهم حقاً في التاريخ لا تهتم بسلوك الأفراد بل بالأحداث الرئيسية في التاريخ، وبالتحولات الجماعية التي ليس بالإمكان شرحها عن طريق إمعان النظر في المجموع الكلي لنوايا وحوافز الإنسان. مثلاً أن نحاول أو يحاول غيرنا أن نشرح التوسع الأوروبي في ما وراء البحار في القرنين الخامس

عشر والسادس عشر أو الثورة الصناعية وفق هذه الشروط سيكون أمراً مضحكاً ومنافياً للعقل حقا. إن تصرفات الجماعات أو الأفراد تحتوي عادة على نتائج غير مقصودة. وأحد الأسباب الجوهرية التي تبرهن على ذلك أنه ليس بإمكانهم أن يبلغوا درجة من الفهم والاستيعاب الكاملين للظروف البنيوية التي كانوا يقومون بمهامهم من خلالها. كما أنهم لا يستطيعون أن يدركوا تماماً كيف ستكون استجابة هؤلاء الذين تأثروا فعلاً بتصرفاتهم. وهنا تكمن أهمية الإدراك المؤخر، وإذا ما قصر المؤرخون أنفسهم على استعادة الحوافز فإن ذلك يعني إضاعة أحسن ما في إيديهم من أوراق.

لقد وظف السرد مراراً وتكراراً لغرض التفسير التاريخي. وقد كان ذلك صفة مميزة لأسلوب رانكه وكبار المؤرخين الأكاديميين في القرن التاسع عشر، الذين كانوا مهتمين عملياً بشيء أكثر من مجرد «كيف كانت الأشياء فعلاً». في بريطانيا مثلاً إن أشهر المؤرخين المحترمين الذي يتمتع بجمهور واسع من القراء وهو أ. ج. ب. تايلور A. J. P. Taylor نادراً ما كتب شيئاً آخر غير السرد التاريخي. ولكن هذا الأسلوب الأدبي التقليدي والمألوف يفرض في الواقع قيوداً صارمة على أية محاولة مصنفة بشأن التفسير التاريخي. فوضع الأحداث في سياقها الزمني المناسب لا يعني أن العلاقة بينهما قد سوّيت. فكما يلاحظ تاويني «إن الزمن، ونظام الحدوث في الزمن، يعتبر مفتاحاً، ولكن ليس أكثر من ذلك، وجزء من مهمة المؤرخ تكمن في أن يستبدل الارتباط ذات الأهمية القصوى بهذه السلسلة الزمنية»[6].

إن المشكلة ثنائية: أولا، إن السرد يمكن أن يخدع القارىء وبالتالي يخفي عنه الحقيقة. مثلاً لأن ب أتت بعد أ لا يعني أن أ قد سببت ب (أو أن ب كانت نتاج أ)، ولكن تدفق السرد من المحتمل أن يعطي سهولة الانطباع أنها قد فعلت. (وهذا ما يسميه علماء المنطق بالمغالطة المنطقية ثانياً، وهذه نقطة أكثر أهمية من الأولى، إن السرد يفرض تبسيطاً متطرفاً بشأن معالجة السبب. والتعميم الوحيد الذي لا يثير الخلاف الذي يمكن تقديمه حول السببيّة في التاريخ هو أنها متعددّة وكثيرة العناصر والجوانب؛ فهي تتضمن أسباب موضعية وأخرى مباشرة. ويظهر

(6) R . H . Tawney, History and Society, Routledge & Kegan Paul, 1978, p. 54.

التعقد من الطريقة التي من خلالها تتطفل المجالات المختلفة للتجربة البشرية دائماً على بعضها.

وينبثق الفهم التاريخي لحدث معين من توسيع نطاق قائمة الأسباب. بينما في الوقت ذاته محاولة وضعها في نوع من الترتيب الانتقائي. ويعتبر السرد غير ملائم كلية لهذا النمط من البحث. أنه فقط يمكن أن يساعد على استمرارية اثنين أو ثلاثة خيوط في وقت واحد، وعليه القليل فقط من الأسباب والنتائج ستبدو واضحة. إضافة إلى ذلك حتى هذه الأمور ليس من المتوقع أن تكون مهمة جداً، نظراً لأنها تشترك مع عملية التعاقب اليومي للأحداث بدلاً من ارتباطها بالعوامل البنيوية الطويلة المدى. وهذا صحيح بشأن المجال السياسي الذي يبدو ملائماً تماماً لأسلوب السرد والذي كان دائما الموضوع الرئيسي لكبار المؤرخين المهتمين بأسلوب السرد التاريخي. ففي حالة الثورات والحروب، مثلان يركز المؤرخون المهتمون بالسرد على الأسباب المفاجئة للصراع التي عجلت بحدوث ثورة ما أو نشوب حرب ما على حساب تلك العوامل التي جعلت المجتمعات عرضة للثورات أو الحروب أو للصراع بشكل عام. إلا أن هذا التحوير ينطبق أيضاً على التعبير الاقتصادي والمؤسّساتي، كما إنه أكثر وضوحاً في حالة «التغيرات الصامتة» في التاريخ[7] أي تلك التحولات التدريجية في التجربة العقلية والاجتماعية التي كانت تنعكس على سطح الأحداث فقط بطريقة غير مباشرة تماماً. وبما أن مجال الدراسات التاريخية قد أتسع في القرن العشرين ليشمل هذه المواضيع، فإن الالتزام بالسرد في الكتابة التاريخية قد تضاءل. وقد برهن عدد قليل فقط من المفكرين البارزين على إنهم أكثر تأثيراً من هجوم مدرسة الحوليات على الحتمية التاريخية L'histoire événementielle[8].

وليس من شك في أن نتيجة هذه الهواجس والشكوك تكمن في أن الكتابة التاريخية الآن تعتبر تحليلية جداً وأكثر مما كانت عليه مائة سنة مضت. ويفضي

(7) R . W . Southern, The Making of the Middle Ages, Hutchinson, 1953, pp. 14 - 15.

(8) The generalisation remains valid, notwithstanding Stone's clain to have detected a «revival of narrative» in the last few years. Lawrence Stone, The past and the present, Routledge & Kegan Paul, 1981, Ch.3.

التحليل التاريخي الموجز الرئيسي للأحداث إلى التسليم به جدلاً؛ المهم هو أهمية هذه الأحداث وعلاقتها ببعضها. عموماً إن هذه القضايا يمكن أن تعالج بإحدى الطريقتين الآتيتين: أولاً إن التحليل ربما يكون ذات فائدة بشأن شرح ترابط الأحداث وكيفية تعاقبها وحدوثها في نفس الوقت، خاصة فيما يتعلق بتفسير مؤسسة ما أو مجال محدد من التجربة التاريخية. والمثال النموذجي لكتابة ومنهجية التاريخ في بريطانيا يكمن في كتاب نامير: البنية السياسية في عهد جورج الثالث (1929). ويحتوي هذا الكتاب على سلسلة متعاقبة من المقالات التحليلية عن التأثيرات المتعددة التي حددت تكوّين مجلس العموم حوالي سنة 1760. وهذا النوع من الدراسات البنيوية هو السائد إلى حدّ بعيد في مجال التاريخ الأجتماعي والاقتصادي، إذ هناك ضرورة لدرجة من الفهم للنظام الاجتماعي والاقتصادي كوحدة كاملة، إذا أردنا تقييم أهمية تغيرات معينة على نحو ملائم.

أما النوع الثاني من التحليل الأكثر تحدّياً فيكمن في التقييم التصنيفي للأسباب. (والنتائج). وتتطلب الطبيعة التعددية للسببيّة في التاريخ أن يوقف السرد مؤقتاً، وأن يتم تباعاً تعيين أهمية وقيمة العوامل ذات الصلة الوثيقة بالموضوع دون فقدان الرؤية بارتباطها ببعض وأن شكل وأهمية كل عامل يتغير عبر الزمن. وما من شك في أن هذه مهمة تتطلب قدرات عالية من التنظيم والتجريد، مماثلة لتلك التي أظهرت من قبل لورنس ستون Lawernce stone في مقالته ذات المائة صفحة: «أسباب الثورة الإنجليزية» (1970) فعن طريق أخذه في الأعتبار، على التعاقب، «الشروط الأساسية» التي ظهرت في القرن السابق لسنة 1629 و«الترسبات» (1629 - 1639) و«المثيرات» (1640 - 1642) التي فجرت الأحداث فيما بعد، استطاع ستون أن يشرح التفاعل بين العوامل البعيدة المدى مثل ظهور الارستقراطية، وانتشار البيورتيانّية [التطهرية]، وفشل التاج في أن يحرز أدوات الأوتوقراطية، إضافة إلى دور الشخصيات الفردية والأحداث التي وقعت مصادفة[9].

ولكن النتائج مهمة أيضاً. وفي واقع الأمر، هناك بعض الأسس للنقاش. فكما يرى جفري باراكلاف، أنه من خلال منظور الأجيال القادمة تعتبر النتائج ذات

(9) Reprinted as Chapter 3 of Lawrence Stone, The Causes of the English Revolution, 1592 - 1642, Routledge & Kegan Paul, 1972.

أهمية أكثر من الأسباب وإن المؤرخين أيضاً ينسون هذا بيسر. مثلاً؛ إذا سألنا ماذا كان يعني حدث ما، فنحن هنا نهتم أساساً بنتـائجه في سياق التعاقب الواسع للتاريخ[10] ونستطيع أن نستشهد في هذا المصدر بحرب البوير (1899 - 1902) وهي مثال واحد فقط من أمثلة أخرى كثيرة ومتعددة: فقد تم تخصيص قدراً كبيراً من البحوث العلمية لأسباب وأصول هذه الحرب، تركزت أغلبها على أهداف ونوايا وتصرفات تشامبرلن وميلنر وكروجر، الذين كانوا القادة السياسيين الرئيسيين الذين تورطوا في هذه الحرب. ولكن من الناحية التاريخية إن الأهمية الحقيقية لحرب البوير كانت تكمن في تمهيد الطريق ليس فقط لوحدة المستعمرات الأربع السياسية [الكاب وناتال والترنسفال وأورانج الحرة] بل أيضاً لإعادة صياغة مجتمع جنوب أفريقيا وفق ما يتطلبه رأسمال المناجم. ويعتبر هذا الموضوع بالتأكيد أساساً لفهم جنوب أفريقيا الحديثة، وقد شرع في جذب الاهتمام الذي يستحقه في السنوات العشر السابقة فقط[11] مثل معالجة ودراسة الأسباب، تستلزم دراسة النتائج التي لم يكشف النقاب عنها بعد، مهارات وقدرات تحليلية ذات مستوى رفيع. وبالرغم من أن السرد يبقى أساسياً ومهماً، إلا أن التقدم الرئيسي في مجال الفهم التاريخي ينجز عموماً من خلال الكتابة التحليلية والتفكير البارع في التحليل.

3 -

إن مشاكل العرض والتقديم المشار إليها أعلاه عادة تواجه لأول مرة من قبل المؤرخ المبتدىء في شكل مقالة أو دراسة في حقل ضيق من حقول التاريخ بمعنى كتابة رسالة علمية تعتمد على البحث الأصيل، في البداية كرسالة أو أطروحة من أجل الحصول على درجة علمية عالية، ثم ككتاب أو مقالة في إحدى المجلات العلميّة. وربما يتم في هذا النوع من الكتابة إظهار تعقيدات الشواهد في النص، والبيانات التي تظهر في المتن يتم إثباتها عادة عن طريق الإشارة إلى الوثائق المناسبة في هوامش شديدة التدقيق. وتعتبر الكثير من هذه الرسائل العلمية رسائل

---

(10) Geoffrey Barraclough, History and the Common Man, Historical Association, 1966, pp. 12 - 14.

(11) For some stimulating observations along these lines see Shula Marks and Stanley Trapido, «Lord Milner and the South African state», History Workshop journal, VIII, 1979, pp. 50 - 80.

فنية إلى حدّ بعيد، ونادراً ما تكون متاحة لاستعمال أي شخص عدا للزملاء المتخصصين. وبما أن جوهر الرسالة العلمية يعتمد أساساً على المصادر الأولية بدلاً من الثانوية، فإن مجالها من المحتمل أن يكون محدوداً وضيقاً جداً. ويعتبر هذا صحيحاً في حالة باحث شاب يقوم بتقديم نتائج ثلاث أو أربع سنوات من بحث الدكتوراه. وبالرغم من أن هذه الأعمال تعتبر من الناحية المنهجية والفنية «مسابقة أصلية للمعرفة» (وفق ما تتطلبه نظم وشروط الحصول على درجات علمية عالية)، فإن أهميتها تعتبر ضئيلة في كثير من الحالات.

ومن الواضح أن الضغط من أجل إكمال أطروحة مقبولة في مدى سنوات قليلة في سبيل ضمان الحصول على منصب أكاديمي، يدفع عادة الباحث إلى اتباع طريق آمن، وذلك بالتركيز على مجموعة محددة جداً من المصادر، التي لم تدرس أو لم تستعمل لحل نفس المشكلة التاريخية. وقد لاحظ لوسيين فيبفري بسخرية وجود نزعة في أغلب الأعمال التاريخية بأن تكتب من قبل باحثين «يشرعون ببساطة في إثبات إنهم يعرفون ويحترمون قواعد ونظم المهنة»[12] وما من شك أن ذلك يعتبر نتيجة محتومة لاتخاذ التاريخ حرفة. وفي الوقت عينه هناك نتائج رائعة وملفتة للنظر تظهر من وقت لآخر من البحوث التي تنجز في مرحلة ما بعد الدراسات العليا. وخير مثال على ذلك كتاب ج. ر. فينسينت: تكوّين حزب الأحرار البريطاني J. R. Vincet, The Formation of the Liberal Party (1966). ويعتبر هذا الكتاب تفسيراً منقحاً رئيسياً للسياسة البريطانية في العقد السادس من القرن التاسع عشر. أما إمكانات التدرب على المهنة فهي واضحة أكثر في حقول البحث الجديدة: فالتقدم في حقل التاريخ الأفريقي أثناء الخمسة والعشرين سنة السابقة قد اتسم بمجموعة من أطروحات الدكتوراه الرئيسية التي قد قدمت بالتفصيل حقلاً جديداً تماماً[13]. وعلى أقل تقدير تقدم الدكتوراه فرصة للتدّرب على إدارة البحث وكتابة الرسائل العلمية، وإنه من طريق هذه الوسائل يتسع مجال أو مجموع المعرفة التاريخية التي يبرهن عليها بشكل مناسب.

(12) Lucien Febvre, «A new kind of history», 1949, translated in Peter Burke (ed.), A new kind of history, Routledge & Kegan Paul, 1973, p. 38.

(13) For example, Andrew Roberts, A history of the Bemba, Langman, 1973; Geff Guy, the destruction of the Zulu Kingdom, Longman, 1979.

ومع ذلك إذا اقتصرت كتابات المؤرخين على تلك المواضيع التي يتضّلع المؤرخون بمصادرها الأولية، فإن المعرفة التاريخية سوف تكون شظوية جداً، إلى درجة أنه لا معنى لها. أن يكون الماضي مفهوماً ومعقولاً يعني تفسير تلك الأحداث المتتالية التي تبدو مهمة مع مرور الزمن، والتي من المحتم أن تعرف في عبارات أشمل من أن يستطيع أي باحث أن يقوم به من طريق جهوده المفردة دون مساعدة الباحثين الآخرين: أسباب الحرب الأهلية الإنجليزية بدلاً من سياسات رئيس الأساقفة ليُود Laud، النتائج الاجتماعية للثورة الصناعية بدلاً من انهيار صناعة النسيج التقليدية اليدوية في ويست ريدينجWest Riding، التوسع الاستعماري في أفريقيا بدلاً من أزمة فاشودا. ويجب أن يكون واضحاً أن فهم مواضيع على هذه الدرجة من التعقيد لا يتحقق من طريق مجرد تراكم البحوث التفصيلية. وفي كلمات مارك بلوك أن «المِجْهَر يعتبر أداة عجيبة ورائعة للبحث، ولكن مجموعة كبيرة من شرائح المهجر لا تشكل عملاً فنياً»[14] وحينما يخطو المؤرخون خطوة إلى الوراء ليراجعوا مراجعة عامة أحد هذه المواضيع، فإنهم سيواجهون مشاكل حادة كثيرة جداً بشأن التفسير ـ وبجمع الكثير من الاتجاهات في تقرير واحد متماسك، وبتحديد أهمية هذا العامل أو ذاك. وحتى بعد بحث يستغرق حياة المرء كلها في المصادر الأولية ذات العلاقة البيّنة بالموضوع، التي عادة تمّيز الباحثين بعضهم عن بعض، فأنهم لن يصلوا إلى نهاية الطريق بعد.

وتتضاعف هذه المصاعب حينما يخطو المؤرخ خطوات أخرى أبعد من حدود بحثه الأصلي ويحاول أن يقوم بمسح شامل لفترة كاملة من الزمن. فإذا كانت الدراسة مصدراً ثانوياً، فيمكن في هذه الحالة أن يوصف هذا المسح الشامل كمصدر من الدرجة الثالثة، نظراً لأن الكاتب من المحتم أنه قد وضع في موقع أصدر فيه بيانات مؤكدة حول مواضيع. وهي بيانات أعتمدت أساساً على قراءة واسعة للمصادر البارزة الثانوية. ويؤدي ذلك حتماً إلى نقد صارم من قبل المتخصصين الذين أنتكهت حرمة تخصصاتهم. وستكون الأعمال التي من هذا النوع أكثر عرضة لتقلبات قد يصعب التنبؤ بها. إضافة إلى ذلك فإن البحوث الجديدة ستتجاوز

(14) Marc Bloch in Annales, 1932, quoted in R . R . Davies, «Marc Bloch, History, LII, 1967, p. 273.

بسرعة أي أحكام وردت فيها، على النقيض من الرسالة العلمية ذات الموضوع المحدد والضيق. وتتعرض المكانة الأكاديمية للتأليف من قبل يد واحدة للخطر إلى حدّ أبعد حينما ندرك حقاً أن الكثير من المؤلفات ليست مؤلفات أبداً. أما الكتب المدرسية فتلخص مادة بطريقة ميكانكيّة إذ يقسم الكتاب المدرسي إلى أجزاء مستقلة. ومن ناحية هناك بعض المؤرخين، الذين يشعرون أن ادعاءاتهم بالخبرة المهنية تتضح إلى حدّ بعيد وبصورة مقنعة في عملية تقييم المصادر الأولية، يشعرون أيضاً بأن هذا ليس من مهمة «الباحثين الحقيقيين»[15].

كما حاول مؤرخون آخرون أن يفوا بشروط الدراسات الشاملة، وذلك من طريق الاشتراك في التواريخ أو المؤلفات التاريخية التي يشارك في اعدادها عدد من المؤرخين. ويشمل النموذج الأصلي لهذه الفكرة في تاريخ كمبدرج الحديث Cambridge Modern History الذي خطط له تحت إشراف اللورد أكتون في سنة 1896 ويغطي التاريخ الأوروبي من منتصف القرن السادس عشر في إثنتا عشرة جزءاً، كل جزء يتكوّن من فصول بعضها يهتم بالتاريخ القومي، والبعض الآخر يركز على الأفكار الرئيسية، وكتبت من قبل خبراء متخصصين. ومنذ ذلك الحين تكاثرت التواريخ المشتركة. ومع ذلك بالرغم من أن أهمية هذه التواريخ المشتركة لا تثمن خاصة كتبسيط وعرض مختصر لمعرفة متخصصة، فإن هذه التصنيفات تتجنب هذا الأمر. فمهما كانت درجة التماثل في الرأي والتفكير عند المساهين، ومهما كانت قدرة وفعّالية ونشاط المؤرخ، فإن تماسك طريقة العرض والمنهجية ليس بالإمكان بلوغها، والمواضيع التي تدخل ضمن الاهتمامات المتخصصة للمساهمين تحذف نهائياً.

إن الدراسة الشاملة الواسعة المدى التي يعدها مؤرخ واحد تؤدي عدة وظائف أساسية. أولاً وفي أحسن الأحوال تعتبر مصدراً خصيباً لإثارة أسئلة وقضايا جديدة. فالبحث الأولي ـ الأصلي المتواصل، مع اهتمامه الضروري، ولكن المفرط إلى درجة كبيرة، بالتفاصيل، قد يؤدي إلى درجة من الوميض الفكري: لأن «غبار الأرشيفات يدمر الأفكار» كما لاحظ أكتون بشيء من القسوة[16]. والمؤرخ

(15) See for example F. M. Powicke, Modern Historins and the Study of History of History, Odhams, 1955, p. 202.

(16)Quoted in H. Butterfield, Man on His Past, Cambridge University Press, 1955, p. 91.

الذي يتصرف عن عمله في السجلات لكي يقوم بمسح لفترة زمنية واسعة من المحتمل أن يكون أكثر قدرة على اكتشاف أنماط جديدة وعلاقات متبادلة جديدة يمكن فيما بعد أن تختبر في بحث تفصيلي: فكتاب عصر الثورة لمؤلفه أ. ج. هوبزبوم E. J. Hobsbawm Age of Revoution الذي لا يزال يعتبر دراسة متفوقة، لم تبزّها أي دراسة أخرى حتى الآن، تغطي تاريخ أوروبا من سنة 1789 إلى سنة 1848 تحت التأثير المزدوج للثورتين الفرنسية والصناعية، هو كتاب يزود القارىء بشكل إيجابي بعملية وضع أحداث تاريخية بجانب أحداث أخرى وبطريقة متقنة لا يستطيع أن يبلغها مؤرخ اقتصرت بحوثه على بلاد واحدة. وفي حقل جديد حيث من النادر تكوّين وإثارة قضايا تفسيرية جديدة، هذا النوع من الدراسات التاريخية يمكن أن يقود إلى نتائج مثمرة، مثلاً طوال عشر سنوات أثرت الأسئلة التي طرحها أ. ج. هوبكنز A. G. Hopkins في كتابه الرائد تاريخ غرب أفريقيا الاقتصادي Economic History of West Africa (1973) على اتجاه البحث في تلك المنطقة.

ثانياً، تعتبر الدراسة الكبيرة الشاملة بمثابة الوسيلة الرئيسية التي من خلالها يفي المؤرخون بالتزاماتهم تجاه الجمهور الواسع. ولا يقتصر الاهتمام الشعبي بكتابات المؤرخين الأكاديميين بأي حال من الأحوال على الأعمال الشاملة - وينهض كدليل على ذلك نجاح كتاب هزيمة الآرمادا(*) الإسبانية لجارّيت ماتينجلي - Garrett Mattingly, The Defeat of Spanish Armada أو كتاب مونتايو لإيمانويل لي روى لادوري الذي نشر سنة 1976. إلا أن الإعجاب بهذين الكتابين يرجع أساساً إلى كونهما من النوع المجدّد. وعليه إذا أراد المؤرخون أن يوثقوا في نقل فهمهم للتغير التاريخي وترابط الماضي والحاضر للقراء فيمكن تحقيق ذلك من خلال النظرة الشاملة الطموحة. إن الكثير من المؤرخين المصممّين على الاحتفاظ بوضعهم الأكاديمي مهما كان الثمن، يظلمون على نحو غير ملائم وإلى حدّ كبير بسبب مساوىء السطحية والخطأ الواضح. ويوجد قدر كبير من الاستخفاف المتكبر تجاه هؤلاء الذين يكتبون للقارىء العام. ولكن ليس مستحيلاً أن يصل المرء إلى

(*) الآرمادا التي لا تقهر: أسطول حربي وجهته اسبانيا سنة 1588 لمحاربة الانجليز، فدمرت العواصف والاسطول الإنجليزي أغلبه (المترجم).

مستوى علمي مرموق يروق للقارىء العادي. فالتبسط المبدع، كما يصف هوبزبوم مغامراته المميّزة في هذا المجال[17] يعتبر مهارة ضرورية للمؤرخ.

وأخيراً، إن التأليف الواسع المدى يثير تساؤلات بشأن التفسير التاريخي تعتبر في غاية الأهمية في حد ذاتها. وفي نفس الوقت تعتبر وراء حدود أي شيء أقل طموحاً. فالتاريخ يعتبر «موضوعاً تقدمياً» بمعنى أن القليل من الناس الذين يفكرون ملياً في الماضي يمكن أن يخفقوا في أن يسألوا أنفسهم في أي اتجاه تتحرك الأحداث. إن هذا السؤال ليس موضوع تأمل تجريدي، بل على الأرجح أن المجالات الأساسية للتجربة البشرية تكون عرضة لتغيير متراكم وتصاعدي عبر الزمن. ومن المحتمل أن يتجنب هذا الأمر في الدراسات التي يقتصر مداها على فترة زمنية قصيرة، كمدة حياة المرء، إلا أنه، مع ذلك، يعتبر أساسياً بالنسبة لأية محاولة تهدف إلى فهم فترة زمنية كاملة. هل يستطيع المرء أن يكتشف تخصص مهني مطرد، أو إضافة ذات وزن اجتماعي، أو توسع في مجال الحكم، أو منح حرية متزايدة في مجال المعتقدات والتعبير أو اتجاه من هذه الاتجاهات في الجانب المعاكس؟ وفي كلمات أخرى إلى دراسة فترة طويلة تطرح مشاكل بشأن التفسير التاريخي، وهي مشاكل مختلفة، وبالتأكيد أكثر أهمية من تلك التي تظهر في دراسة حقبة زمنية محددة تحديداً دقيقاً.

وينمو منظور المؤرخ نفسه ويثري بصورة موازية بسبب التصنيفات التي تمتد بشكل واسع عبر المكان والزمان، لأنها تفتح إمكانية تطبيق المنهجية المقارنة. وينبغي أن لا ننظر إلى أي مجتمع في الماضي في عزلة عن المجتمعات الأخرى، ليس فقط لأنه من النادر أن أي مجتمع من المجتمعات التي قام المؤرخون بدراستها كانت منعزلة في الواقع، بل أيضاً لأن الكثير من خصائصها المهمة قد انتشرت عبر مساحة واسعة في نفس الوقت: أمعن التفكير مثلاً، في السيطرة الإقطاعية في أوروبا في أوائل العصور الوسطى، أو نقل وزرع الرقيق إلى وفي العالم الجديد في القرنين السابع عشر والثامن عشر، أو الملكية المطلقة في أوروبا أبان القرن الثامن عشر. ومن ناحية أخرى تساعدنا المقارنة بين البلدان المعنية على

---

(17) E. J. Hobsbawn, The Age of Revolution: Europe 1789 - 1848, Cardinal, 1973, p. 11.

التمييز بين ما هو جوهري وبين ما هو ثانوي، وعلى أن نزن تفسيراتنا وفقاً لذلك. مثلاً في كتابة سيادة الرجل الأبيض قارن جورج فريد رسيكسن [George M. Fredrickson, White Supremacy (1981)] تطور العلاقات العنصرية في أمريكا وجنوب أفريقيا ابتداء من مجيء المستوطنين البيض الأوائل في القرن السابع عشر حتى هيمنة أيديولوجية الفصل العرقي في هذا القرن. ومن أجل تحقيق هذه الغاية قام فريد رسيكسن بكشف النقاب عن سمات كل مجتمع بوضوح؛ فتفوق الرجل الأبيض، اتضح في النهاية، لا يرجع إلى «بذرة زرعها المستوطنون الأوائل، كان مقدراً لها أن تنمو مطرّدة إلى شجرة من نوع شاذّ» بل إلى سلسلة من العمليات المتعاقبة السلسة المتقلبة اللانهائية[18] لماذا تختلف المجتمعات المتشابهة جزئياً أو المتناظرة في تجاربها التاريخية؟ إن ذلك يعتبر مشكلة ذات إهتمام دائم وهي متاحة فقط للمؤلف الذي يخطو خارج حدود البحث الأولى.

إحدى نتائج التوسع الهائل في مجال البحث التاريخي التي برزت إلى الوجود في المائة سنة الماضية تكمن في أن تعريفنا للمسح «الشامل» يتطلب عناية فائقة أكثر مما كان يتطلبه تعريف كبار المؤرخين في القرن التاسع عشر: فهذا التعريف يتضمن في آن واحد الانتقال السريع «للأحداث» والظروف المادية والمعنوية للحياة التي كانت في فترات كثيرة وبالتأكيد في عالم ما قبل الصناعة تتغير ببطء إذا كانت تتغير ألبتة، ومع ذلك فإنها تؤثر على ما يستطيع أن يفعل الناس أو يفكرون فيه. وفي هذا الصدد أن تأكيد ج. ر. ألتون G. R. Elton إن «التاريخ يبحث في الأحداث، وليس في الظروف والأحوال، بمعنى أنه يبحث في الأشياء التي تحدث وليس الموجودة الآن»[19] يعتبر نصف حقيقة قابلة للنقاش، كيف ترتبط الأحداث بالبنية يعتبر أمراً مهماً نسبياً لأي فهم لتعاقب الأحداث التاريخية. ويمكن أن تفسر الزيادة السريعة الأخيرة في الكتابات التي تأثرت بالتراث الماركسي كأحدى مظاهر هذا الأهتمام (راجع الفصل الثامن)، إلا أن مدرسة الحوليات هي التي واجهت المشكلة مباشرة تماماً. وفيرناند براوديل أكثر من أي شخص آخر. في هذا الصدد يتساءل براوديل:

(18) George M . Fredrickson, White Supremacy" a Comparative Study in American and South African History, Oxford University press, 1981, p. XVIII.

(19) G . H . Elton, The Practice of History, Fontana, 1969, p. 22.

إنه بالإمكان، بطريقة أو بأخرى، أن ننقل في وقت واحد التاريخ البارز الذي يشغل انتباهنا بالتغيرات المثيرة المتواصلة، والتاريخ الاخر، وهو التاريخ المغمور، تقريباً صامت ودائماً حذر ومتحفظ، وهو عملياً وفعلياً غير مشكوك فيه، إمّا من قبل مراقبيه أو من قبل المشاركين فيه، كما أنه نادراً ما يتأثر بالتعرية العنيدة للزمن؟[20].

إن مصدر الصعوبة عند براوديل يكمن أساساً في فكرة المؤرخ التقليدية بشأن فكرة Unilinear Time أي فترة واحدة محددة من الزمن تتسم باستمرارية التطور التاريخي. وبالنظر إلى تركيز المؤرخ على الوثائق ورغبته الطموحة في سبرغور عقول هؤلاء الذين كتبوا هذه الوثائق، فإن هذه الفترة لا يمكن أن تكون إلا فترة قصيرة ومحددة، تسجل تعاقب الأحداث (على حساب البنية) أو مع استثناءها. ويتلخص حل براوديل في التخلص من فكرة Unilinear Time تماماً، وتقديم بديل آخر وهو «تعدّدية الزمن الاجتماعي» The plurality of social Time [21] الفكرة أن التاريخ يتحرك على أو في مستويات أو جداول مختلفة، والتي يمكن لأهداف عملية أن تختصر إلى ثلاثة: الأمد أو الدور الطويل، الذي يكشف عن الظروف الأساسية للحياة المادية، وأحوال العقل وفوق كل شيء تأثير البيئة الطبيعية؛ الدور المتوسط الذي تستكمل فيه أشكال النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مدة تطورها ونموها، والدور القصير وهو زمن الفرد وزمن L'histoire évènementielle. والمشكلة، التي حتى براوديل نفسه لم يقدم حلاً لها في كتابة البحر المتوسط وعالمه، هي كيف التعايش بين هذه المستويات المختلفة في لحظة واحدة من الزمن التاريخي كيف نشرح تفاعلها في عرض متماسك بحيث يجسد مستويات مختلفة من السرد، والوصف والتحليل. علماً بأن المؤرخين المعاصرين أكثر وعياً بهذا الأمر من أسلافهم، فهو ربما يكون أهم موضوع يواجهونه.

---

(20) Braudel, the Mediterranean, Vol. I, p. 16.
(21) Fernand Braudel, «History and the social sciences: the longue durée», 1958, Reprinted in Braudel's on history, Weidenfeld & Nicolson, 1980, p. 26.

ما الميزات التي تتطلبها الممارسة الناجحة لمهنة التاريخ؟ لقد تبنى المراقبون الذين يقفون خارج حدود حقل التاريخ وجهة نظر جزئية دون مراهنة أو إطراء. وربما يكون أقسى وأشهر رأي يحط من قدر مهنة التاريخ الذي عبر عنه الدكتور جونسون Dr. Johnson.

> إن القدرات الهائلة غير أساسية للمؤرخ؛ لأنه في التصنيف التاريخي، تكون أعظم قدرات العقل الإنساني ساكنة لا تستخدم. فالمؤرخ توجد لديه الحقائق جاهزة. ولهذا فهو ليس في حاجة إلى أن يتمرن على كيفية الإبداع. كما أن القدرة على التخيل ليست مطلوبة بأي درجة عالية، فهو يحتاجها فقط كما تستعمل في الأشكال الدنيا من الشعر[22].

إن هذا التعليق نادراً ما نظر إليه على أنه تعليق منصف حتى في زمن جونسون. وفي ضوء التطورات المتعلقة بالمهنة منذ القرن الثامن عشر يبدو هذا التعليق سخيفاً وغير مناسب تماماً. لأن الحقيقة هي أن الحقائق لا تكون جاهزة أمام المؤرخ. فهناك حقائق جديدة تضاف بشكل متواصل إلى مجموع المعرفة التاريخية، بينما في الوقت عينه تتعرض وثائق ومستندات الحقائق الراسخة لإعادة تقييم مستمرة. وكما أوضحنا في الفصلين الثاني والثالث أن الحالة الناقصة التي تتسم بها المصادر تجعل هذا المشروع المزدوج أكثر صعوبة مما قد يبدو من النظرة الأولى. لقد كان تدريب المؤرخين الأكاديمين الذي بدأ في القرن التاسع عشر، وما يزال، يراد منه أساساً تحريرهم من فكرة أن الحقائق يمكن أن تفهم دون جهد. وبالتالي فإن الخصائص الحسنة التي يؤكد عليها غالباً في كتيبات المنهجية التاريخية تكمن في أهمية التضلع في المصادر الأولية والفطنة النقدية عند تقييمها.

على أي حال إن هذه المهارات يمكن فقط أن تأخذ المؤرخ خطوة واحدة إلى الأمام على طول الطريق. فإجراءات التأليف والتفسير تقترح عدداً من الخصائص الأساسية الأخرى أيضاً. أولاً وفوق كل شيء، يجب أن يكون المؤرخ

(22) R. W. Chapman (ed.) Boswell's Life of Johnson, Oxford University Press, 1953, p. 304.

قادراً على رؤية ترابط الأحداث وأن يلخص من مجموع التفاصيل الكثيرة تلك الأنماط التي تعبر أحسن تعبير عن الماضي وتعطي معنى له: أنماط السبب والنتيجة، وأنماط تقسيم التاريخ إلى فترات تاريخية التي تبرر تصنيفات معينة مثل «عصر النهضة» أو «العصر الوسيط»، وأنماط التصنيف في مجموعات بحيث تبرر حديث المؤرخ عن «البورجوازية الصغيرة» في فرنسا القرن التاسع عشر أو «ظهور الأرستقراطية» في أنجلترا في أوائل القرن السابع عشر. وكلما كان مجال البحث طموحاً ازدادت الحاجة إلى القدرات على التجريد واستخلاص المفاهيم. وما من شك في أن العدد الضئيل من المؤلفات الجيدة حقاً التي أعدت على نطاق واسع هي بمثابة قياس لكم هو نادر توفر هذه السمات الفكرية بين المؤرخين.

بالإضافة إلى ذلك فإن المؤرخ يحتاج أيضاً إلى القدرة على التخيل. وربما يقود هذا المصطلح إلى الارتباك في سياق الكتابة التاريخية. فهو مصطلح لا يراد به أن ينقل فكرة دعم الخيال المبدع، بالرغم من أنه كان واضحاً أنه ضد هذه الفكرة قد عبر الدكتور جونسون عن ضعف منهجية المؤرخين. إن النقطة الأساسية هنا هي أن أية محاولة تهدف إلى استعادة الماضي تفترض مقدماً استعمال الخيال، لأن الماضي ليس بالإمكان أبداً استعادته بصورة كاملة في الوثائق المتخلفة عن الماضي. مرة بعد أخرى يواجه المؤرخون ثغرات في السجلات التاريخية التي لا يمكن أن تسد إلا من طريق الدراسة الدقيقة للمصادر الأولية الباقية، التي تهتم بوضوح بما قد حدث. وضمن حدود هذا التصنيف تقع قضايا الحوافز والعقلية. وكلما كانت الثقافة موضوع البحث بعيدة وغير مألوفة كلما تعاظمت درجة التخيل التي يحتاجها المؤرخ لفهمها. إن تلك الكتب التي توصف بأنها «جافة مثل الغبار» هي عادة الكتب التي تتراكم فيها التفاصيل دون إضفاء النشاط والحيوية عليها من طريق استخدام الكاتب لمهارة التخيل.

كيف يتم تعزيز ورعاية الخيال التاريخي؟ من المفيد، طبعاً، أن تحتفظ بعيونك وأذانك (وحتى ثقوب أنفك) مفتوحة على العالم حولك. فكما اكتشف ريتشارد كوب: «إن قدراً كبيراً من تاريخ باريس أثناء القرن الثامن عشر، وليون أبان القرن التاسع عشر يمكن أن يرى ويلاحظ، وفوق كل شيء يسمع، في

المطاعم الصغيرة، وفي البرنامج في خلف حافلة، وفي المقاهي، أو على منصة الحديقة»[23].

وما من شك في أن القدرة على التقمص العاطفي مع الناس في الماضي تقتضي ضمناً درجة من الوعي الذاتي. وقد ذهب بعض المؤرخين إلى أبعد من ذلك، عندما اقترحوا أن التحليل النفسي يمكن أن يشكل جزءاً من تدريب المؤرخ المبتدئ»[24]. عموماً، إن إتساع التجربة يعتبر هو الأساس الأكثر فائدة. ففي الأيام التي كانت فيها كتابة التاريخ تقتصر على السرد التاريخي كانت تجربة الحياة العامة ينظر إليها بشكل واسع كأفضل عملية تدريب للمؤرخين: فكما قال إدوارد جيبون(*) بشأن مهنته القصيرة كعضو في البرلمان: «إن الجلسات الثماني التي حضرتها في البرلمان كانت مدرسة في التعقل والتدبر المدني، المزّية الأولى والأساسية للمؤرخ[25].

ومن المرجح أن الخدمة العسكرية في وقت الحرب قد عمقت الرؤى عند الكثير من مؤرخي هذا القرن، خاصة مؤرخي السياسة والدبلوماسية والحرب. ولكن تنوع التجربة هو الذي يهم حقاً ـ تجارب البلدان المختلفة، والطبقات والأمزجة ـ وعلى هذا الأساس فإن مدى إمكانات التخيل في ذاكرة المؤرخ تحمل بعض العلاقة مع مجموعة الظروف والتقلبات في الماضي. ومن المؤسف أن نمط المهنة المألوف عند المؤرخين الأكاديميين في الوقت الحاضر لا يهتم كثيراً بمثل هذا الشرط. وأحدث اقتراح يقول إن أفضل تدريب للمؤرخ يكمن في رحلة حول العالم وعدة أعمال في مجالات الحياة المختلفة، وربما يكون هذا الاقتراح غير

---

(23) Richard Cobb, A second Identity, Oxford University Press, 1969, pp. 19 - 20.

(24) H . Stuart Hughes, History as Art and as Science, Chicago University Press, 1964. pp. 65 - 6.

(*) إدوارد جيبون (1737 - 1794) مؤلف كتاب اضمحلال الامبراطورية الرومانية وسقوطها (٣ أجزاء)، في سنة 1774 فاز جيبون بمقعد في مجلس العموم البريطاني، واحتفظ بعضويته فيه طوال ثمان سنوات، ولكن حياته البرلمانية اتسمت بالصمت والخمول، فلم يلق خطابا واحداً في المجلس بالرغم من أنه كان عضواً في الفترة التي شغلت فيها انجلترا بحربها مع مستعمراتها الأمريكية في العالم الجديد التي كانت تنشد الانفصال وبالتالي الاستقلال. (المترجم).

(25) M . M . Reese (ed.) Gibbon's Autobiography, Routledge & Kegan Paul, 1970, p. 99.

عملي، ولكن لم يقصد به الحط من قدّر مهنة المؤرخ ولا يدل على قلة الاحترام لها[26].

عموماً، أن تكون لدي المرء رؤية خيالية حول الماضي شيء، وأن يكون قادراً على نقل ذلك للقارىء شيء آخر مختلف تماماً. فالمهارات اللفظية والأدبية تعتبر في غاية الأهمية للمؤرخ. في أية وقت قبل القرن التاسع عشر كان هذا يسلم به بداهة. ومنذ العصور الكلاسيكية نظر المناصرون البارزون لمهنة المؤرخ إلى هذه المهنة على أساس إنها فوق كل شيء إنجاز أدبي. لأن التاريخ يساعد على الإستغراق في التفكير، ويتمتع بمكان مضمون في ثقافة جمهور القراء، وسلسلة من الخصائص البيانيةوالبلاغية وتلك المتعلقة بالأسلوب وجميعها يحتاج المؤرخ الطموح إلى أن يتضلع فيها. ولكن مع ظهور التاريخ الأكاديمي تغير كل هذا. فالمشاكل التي أقلقت المؤرخين المحترمين الذين اتبعوا خطوات رانكه كانت ذات علاقة بالمنهجية أكثر من العرض والتقديم. ويوازن التضلع في المصادر «المنهجية العلمية» في أغلب الأحوال «الكتابة»، ويتم ذلك عادة على حساب الأخيرة، ولهذا يشاهد المؤرخ ومعه تذكرة قارىء، ليؤكد صحة مصادره في مكتب السجل العمومي[27] ونتيجة لذلك كتب قدر كبير من التاريخ غير المقروء في المائة سنة السالفة.

ولكن الكتابة الجيدة هي أكثر من مجرد عمل إضافي اختياري. إنها أساسية للمظهر المجدد للتاريخ. فالروىء التي تنشأ من استعمال الخيال التاريخي لا نستطيع أن نجعلها متاحة للآخرين دون قدر معقول من النزعة الأدبية ـ عين مفتوحة للتفاصيل، والقدرة على إثارة المزاج والجو المناسب وهي سمات غالباً ما يتم تنميتها وتطويرها بصورة كاملة في الكتابة الإبداعية. والتاريخ ذات الطابع التفسيري نادراً ما يوجد أساس مشترك بينه وبين الأدب الإبداعي، وربما يكون هذا أحد الأسباب التي تشرح لماذا هؤلاء المؤرخين الذين أبدعوا في الكتابة التاريخية مثل ج. م. تريفيليان أو س. ف. ويدجود قد ساهموا قليلاً نسبياً في هذا المجال. لأن المجادلة الدقيقة والحاجة إلى وضع الكثير جداً من البيانات مع التوضيحات دفعاً

(26) Theodore Zeldin, «After Braudel», The Listener, 5 November 1981, p. 542.
(27) Galbraith, introduction, p. 4.

لسؤ الفهم لا تساعد على خلق تعبير أدبي. ومع ذلك فإن مشكلة دمج السرد مع التحليل التي تقترن بكل مغامرة في التفسير التاريخي هي أساساً مشكلة من نوع أدبي، ونادراً ما يتأثر حلها بالمادة.

لقد ذهبنا بعيداً عبر هذا الطريق. ومن المرجح أن هذه المهارات التي تشترط كلها في المؤرخ يبدو أنها غير صعبة المنال. ولكن من النادر أن نجدها جميعها وبنسبة ملائمة في نفس الشخص. فالقليل جداً من المؤرخين تتوفر عندهم موهبة بصورة متساوية في المجالات المنهجية والفكرية وتلك التي تتعلق بالأسلوب والخيال. وعموماً إن عدد الأعمال التاريخية التي تفي بشروط المنهجية في أي فرع من الفروع الدراسية لا زال ضئيلاً. وفي ذات الوقت، تكرر الطبيعة المتنوعة لأداة المؤرخ وجهة نظر أخرى، وهي أن التاريخ أساساً حقل هجين من حقول المعرفة، يمزج بين الإجراءات الفنية والتحليلية للعلم وبين السمات الأسلوبية والخيالية للفن.

الفَصل السّابع

حدُود المعرفَة التاريخيّة

لقد كانت الفصول السابقة من هذا الكتاب أساساً وصفية. وكان الغرض منها يكمن في توضيح كيف يشرع المؤرخون في أعمالهم - إفتراضاتهم المرشدة، ومعالجتهم للشواهد التاريخية وعرضهم للاستنتاجات والنتائج والأحكام. وقد وصلنا الآن إلى الحدّ الذي معه يحق لنا إثارة بعض الأسئلة الجوهرية حول طبيعة البحث التاريخي: إلى أي مدى تعتمد معرفتنا بالماضي على أسس مضمونة؟ هل يمكن أن نقبل بحقائق التاريخ كما تقدم؟ ما هي الخبرة التي يجب أن تلازم محاولات التفسير التاريخي؟ هل بإمكان المؤرخون أن يكونوا موضوعين؟. إن الإجابة عن هذه الأسئلة قد اتخذت أشكالاً متنوعة وواسعة، وأدت إلى احتدام النقاش بين المؤرخين حولها. إلا أن خطوط المعارك لم تحدد، كما هو متوقع، بين المؤرخين الذين يعلنون بصوت عالٍ عن تضلعهم في مهنة التاريخ وقدرتهم على أن يكونوا موضوعيين من ناحية ونقاداً من ناحية أخرى.

ويختلف المؤرخون أنفسهم حول أموراً أساسية تتعلق بمهنتهم: وهي مفهوم التاريخ وأهدافه ومناهجه. ومن بين الذين اتخذوا موقعاً متطرفاً ج. ر. ألتون الذي يرى أن التواضع في وجه الأدلة والتدريب على تقنيات البحث قد زادت بشكل مطرّد من مجموع المعرفة التاريخية؛ وعلى الرغم من المجادلات التي تروق لكثير من المؤرخين المحترفين، فإن التاريخ يعتبر معرفة تراكمية أساسياً[1] ويمثل ثيودور زيلدين موقفاً متطرفاً آخر، حيث يرى أن كل ما يستطيع أن يقدمه هو (أو أي مؤرخ آخر) إلى قرائه يكمن في رؤيته الشخصية للماضي، والمادة التي من خلالها يستطيع المؤرخون أن يشكلوا رؤية شخصية تتوافق مع طموحاتهم ومشاركتهم

(1) G . R . Elton, The practice of history, Fontana, 1969.

الوجدانية: «كل واحد له الحق في أن يكتشف وجهة نظره الخاصة»[2] وبالرغم من أن وجهة النظر بين المؤرخين الأكاديميين تنزع إلى حدّ بعيد نحو موقف ألتون، فإن كل وجهة نظر بين هذين الموقفين المتطرفين لها أنصارها داخل المهنة. في الواقع إن المؤرخين في حالة ملحوظة من الأرتباك حول ماذا يفعلون بالضبط ـ إرتباك عادة لا يظهر بوضوح في السلوك الواثق الذي، كثيراً ما يبدونه عند معالجة مشاكل التفسير الرئيسية.

- 1 -

إن إثارة هذه الأسئلة حول التاريخ أو حول أي فرع آخر من فروع المعرفة يعني الدخول في حقل الفلسفة، لأن الأمر يتعلق أساسياً بطبيعة المعرفة ذاتها. وقد احتدم النقاش الشديد حول مكانة المعرفة التاريخية بين الفلاسفة منذ عصر النهضة. وأغلب المؤرخين العاملين ـ حتى هؤلاء الذين ينزعون إلى أمعان التفكير في طبيعة مهنتهم ـ يولون اهتماماً ضئيلاً بهذه المناقشات، ومعتقدين اعتقاداً نستطيع أن نجد له بعض التبرير، إن هذه المجادلات كثيراً ما تزيد الأمور غموضاً بدلاً من توضيحها[3] ولكن الخلاف الحادّ الذي يقسم المؤرخين يعكس جدلاً شديداً بين الفلاسفة، خاصة موقفين متعارضين إلى حد بعيد نتجت عنهما مواجهة صريحة ومباشرة أثناء القرن التاسع عشر.

ويتركز الجدال أساسياً حول ما إذا كان الإنسان يجب أن يدرس بنفس الطريقة التي تدرس بها الظواهر الطبيعية الأخرى ـ وباختصار ما إذا كان التاريخ علماً. وتتعلق أول نقطة بالوحدة المنهجية لكل أنواع البحث العلمي في النظامين البشري والطبيعي. ويجادل المدافعون عن هذا الرأي أن التاريخ يستخدم نفس الإجراءات التي تستعمل في دراسة العلوم الطبيعية، وأن نتائجه يجب أن تقيم وفق المعايير العلمية. وربما يختلفون بشأن إلى أي مدى يهتم التاريخ فعلاً بهذه الشروط، إلا أنهم يتفقون على أن المعرفة التاريخية تعتبر صحيحة فقط طالما أنها

(2) Theodore Zeldin, «Ourselves as we see us', Times Literary Supplement, 31 December 1982. See also his article, After Braudel, The listener, 5 November 1981.
(3) See, for example, Elton, practice of history, pp. Vii - Viii.

تنسجم مع المنهجية العلمية The Scientific Method. إن التصورات حول طبيعة العلم، أثناء هذا القرن، قد عدلت جوهرياً، إلا أن وجهة النظر التي كانت سائدة في القرن العشرين كانت صريحة تماماً. فأساس كل المعرفة العلمية يتلخص في الملاحظة الدقيقة للحقيقة من قبل مراقب نزيه «لا مبال»، وصريح، ونتاج الملاحظات المتكررة لنفس الظاهرة كان تعميماً أو «قانوناً» يناسب كل الحقائق المعروفة، ويشرح التناسق الذي تمت ملاحظته. ويتلخص الافتراض المختلف بهذا الأمر في ما يأتي: إن المنهجية الاستقرائية The inductive Method كانت تعني أن التعميمات تتدفق منطقياً من المعلومات، وأن العلماء ينفذون بحوثهم دون تصورات مسبّقة وبدون تورط معنوي أو أخلاقي.

ونتيجة للتقدم الهائل في هذه المنهجية في مجال البحث النظري والتطبيقي، تمتع العلم باحترام منقطع النظير أثناء القرن التاسع عشر. فإذا كانت مناهجه لم تفتح أسرار العالم الطبيعي، فمن المحتمل أنها لا تبرهن على أنها المفتاح لفهم المجتمع والثقافة؟ الوضعية Positivism(*) هو الأسم الذي أطلق على فلسفة المعرفة التي تعبر عن هذا الاتجاه في شكله التقليدي السائد في القرن التاسع عشر. وما تتضمنه الفلسفة الوضعية لممارسة التاريخ واضح تماماً. فواجب المؤرخ الأول يكمن في جمع المعرفة الحقيقية حول الماضي ـ حقائق يتم التحقق من صحتها بواسطة تطبيق منهج التحليل النقدي على المصادر الأولية؛ وهذه الحقائق بدورها ستحدد كيف يجب أن يفسر الماضي. وفي هذه العملية تعتبر اعتقادات وقيم المؤرخين لا علاقة لها بالموضوع؛ فاهتمامهم الكلي ينصب على التعميمات والحقائق التي هي نتاج منطقي لها.

وقد اعتقد أوغوست كونت Auguste Comte رائد الفلسفة الوضعية الكبير المؤثر في القرن التاسع عشر، أن المؤرخين سيكتشفون في الوقت المناسب «قوانين» التطور التاريخي. وما زالت، من وقت لآخر، تظهر آراء تجاهر صراحة

(*) الفلسفة الوضعية: فلسفة أوغوست كونت (1798 - 1857) وهو رياضي وفيلسوف فرنسي ومؤسس هذه الفلسفة التي تعني بالظواهر والوقائع اليقينية فقط مهملة كل تفكير تجريدي في الأسباب المطلقة. (المترجم)

بتأييدها للفلسفة الوضعية[4] ولكن في الوقت الحالي تعتبر وجهة نظر منقحة أكثر قبولاً. ويرى أتباع الفلسفة الوضعية المحدثون أن دراسة التاريخ لا تستطيع أن تخلف قوانينها الخاصة بها، فجوهر التفسير التاريخي في التطبيق الصحيح لتعميمات تستقى من حقول المعرفة الأخرى التي يفترض أنها تعتمد على المنهجية العلمية مثل علم الاقتصاد، وعلم الاجتماع وعلم النفس.

أما الموقف الثاني، الذي ينسجم مع المدرسة الفلسفية المثالية Idealiam (*) فهو يرفض الافتراض الأساسي للفلسفة الوضيعة. ووفقاً لهذا الرأي، إن الأحداث الإنسانية ينبغي أن تميز بدقة من الأحداث الطبيعة لأن التماثل بين الباحث وموضوع بحثه يفتح الطريق نحو فهم كامل أكثر من أي شيء يستطيع العالم الطبيعي أن يطمح إليه. ففي حين أن الأحداث الطبيعية يمكن أن تفهم من الخارج فقط نرى الأحداث البشرية تحتوي على بعد «داخلي» جوهري يتألف من الحوافز، والنوايا، ومشاعر وعقلية الممثلين. وحالما يتيه الباحث في هذا المجال تصبح المنهجية الاستقرائية ذات فائدة محدودة واستعمال محدود. ويجب أن تدرك بدلاً من ذلك حقيقة أحداث الماضي من طريق التماثل الخيالي مع الناس الذين عاشوا وشهدوا الماضي، الذي يعتمد على الحدس والتقمص الوجداني ـ وهي خصائص لا مكان لها في وجهة النظر التقليدية للمنهجية العلمية.

المعرفة التاريخية إذاً غير موضوعية بطبيعتها الأساسية من وجهة نظر المثاليين. والحقائق التي تكشف النقاب عنها تعتبر مماثلة أكثر إلى الحقيقة في مفهوم الفنان من الحقيقة في مفهوم العالم. إضافة إلى ذلك، يهتم المؤرخون بالحدث المميز الفريد. وتعميمات العلوم الاجتماعية غير قابلة للتطبيق على دراسة الماضي، والتاريخ لا ينتج أية تعميمات أو قوانين خاصة به.

ومن الطبيعي أن يكون هذا الرأي في أذهان أنصار النزعة التارخية أبّان القرن التاسع عشر (راجع الفصل الأول) حيث اشترطوا أن كل عصر يجب أن يفهم وفق

---

(4) Lee Benson, Toward the scientific study of history, J . B . Lippincott, 1972.

(*) المذهب المثالي: نظرية فلسفية ترى أن الحقيقة المطلقة كامنة في عالم يتعدى عالم الظواهر وأن الطبيعة الاساسية للحقيقة كامنة في الوعي أو العقل. (المترجم).

المعطيات الخاصة به وأكدوا عملياً على السرد السياسي الذي يتكون من تصرفات ونوايا «الرجال الكبار». وقد أدت شهرة رانكه كمناصر للنقد الصارم للمصادر أحياناً إلى إضفاء الغموض عن التأكيد الذي اشترطه بشأن التأمل والحَدْس وفي البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية يعتبر الفيلسوف والمؤرخ ر. ج. كولنجوود R. J. Collingwood المدافع الأكثر أصالة عن الموقف المثالي. ففي كتابه الذي نشر بعد وفاته: فكرة التاريخ (1964) The Idea of History أكد أن واجب المؤرخ هو أن يشرح من جديد في عقله أفكار ونوايا الأفراد في الماضي. ويعتبر تأثير كولنجوود واضحاً في حالة الأنصار المعاصرين للنظرية «العلمية» مثل زيلدين الذي يرثي لنزعة التاريخ لأن يصبح «مقهى تناقش فيه اكتشافات ونتائج حقول المعرفة الأخرى في منظور زمني»، ويدافع عن تاريخ يهتم بالأفراد ومشاعرهم وعواطفهم[5].

وعلى النقيض من ذلك تفضي الأدلة العلمية للتاريخ إلى الأخذ بها جدياً إلى حدّ بعيد من قبل مؤرخي السلوك الاجتماعي - التصويت والاستهلاك مثلاً - لأنه في هذه المجالات تكون مظاهر الانتظام واضحة ويمكن أحياناً أن تشكل أساس تعميمات قوية. ولكن المعاني الكامنة في النزاع الذي لم ينته بعد بين الفلسفة الوضعية والفلسفة المثالية تذهب إلى أبعد من مجرد تمييز بين التاريخ السياسي التقليدي والحقول التي ظهرت حديثاً، وهي التاريخ الاقتصادي والتاريخ الاجتماعي. ويساعد هذا على شرح لماذا توجد درجة كبيرة من الأختلاف بين المؤرخين حول طبيعة كل جانب من عملهم بداية بتقييم المصادر الأولية حتى قضية التفسير - آخر عمل يقوم به المؤرخ.

- 2 -

لا شك أن أساس أغلب الغرور المهني لدي جيل المؤرخين الأكاديمين الجدد في القرن التاسع عشر يكمن في المنهجية الصارمة التي أحسنوا تهذيبها واستخدامها في تحديد مواقع المصادر الأولية ونقدها. وقد أثرت مجموعة القواعد التي قاموا بترسيخها تأثيراً شديداً على ممارسة المؤرخين لمهنة التاريخ منذ ذلك الوقت، وبناء على ذلك فإن الصرح الكلي للمعرفة التاريخية الحديثة قد تأسس

(5) Zeldin, After Braudel'. See also his article, «social and total history', journal of social history, X, 1976, pp. 237 - 45.

على التقييم المجتهد للوثائق الأصلية. إلا أن النصيحة التي تقول «كن واقعياً مع مصادرك» هي أقل مباشرة مما يبدو. وقد وضع النقاد أيديهم على عدد من المشاكل في هذا المجال أولاها أن المصادر الأولية المتاحة للمؤرخ تعتبر سجلاً غير كامل، ليس فقط بسبب أن الكثير جداً منها قد أندثر نتيجة لحادث ما أو لتصرف متعمد، ولكن أيضاً لأن قدراً كبيراً مما حدث لم يخلف وراءه أي مادة وثائقية ألبته. وهذا صحيح خصوصاً في عملية التطور العقلي، المدرك وغير المدرك. ولا توجد شخصية تاريخية، مهما كانت بارزة، قد دوّنت إطلاقاً إلا نسبة ضئيلة من أفكارها وافتراضاتها. ثانيا: أن المصادر قد أفسدت بنوايا مؤلفيها التي كانت أقل صفاءً ـ وبشكل ماكر ـ من طريق إختصارها داخل أفتراضات الرجال والنساء في ذلك الزمان والمكان. «إن ما يسمي بمصادر التاريخ تسجل فقط تلك الوثائق التي تبدو ذات أهمية ملحوظة للسجل»[6] أو جدلياً، إن السجل التاريخي دائماً يعد في صالح الطبقة الحاكمة التي في كل الأوقات خلقت الأغلبية الكبيرة من المصادر الباقية. وقد أدى هذا الخلاف الجدي، في بعض الدوائر الماركسية، إلى الشك المطلق حول إمكانية معرفة الماضي، والتاريخ قد وُضع في ركام الفكر.

وهناك شيء من الحقيقة في كل من هذين الانتقادين، إلا أن هؤلاء الذين يدفعون بهما إلى حد متطرف يظهرون جهلهم بكيف يمارس المؤرخون عملهم فعلاً. إن ما يمكن أن يتعلمه الباحث من مجموعة وثائق لا يقتصر على ما يوجد فيها من معاني واضحة وصريحة، فتلك المعاني يتم أولا فحصها لمعرفة ما إذا كانت متحيزة أو لا ثم تستعمل كأساس للاستنتاج. وحينما تطبق المنهجية النقدية بصورة ملائمة فإنها تساعد المؤرخ على أن يلتمس له عذراً لكشف التحريف المقصود والانعكسات التي لا تدّل على التفكير من جانب الكاتب. ويرجع أغلب النقد إلى التصور الخاطىء الشائع الذي يقول إن المصادر الأولية هي شهادات شهود العيان ـ الذين، مثل كل الشهود عرضة للخطأ، ولكن في هذه الحالة غير موجودين للاستجواب الصارم والدقيق. ولا يزال قدر كبير من توثيق المؤرخ، كما أوضحنا في الفصل الثالث، يتكوّن من السجلات المصدرية التي في حد ذاتها

(6)K . R . Popper, the open society and its enemies, vol. 2, 5th edn, Routledge & Kegan Paul, 1966. p. 265.

تشكل الحدث تحت التحقيق: نجد المؤرخين المهتمين مثلاً بشخصية جلادستون أو الجهاز الإداري للمحكمة العليا أثناء العصور الوسطي لا يعتمدون على الانطباعات والتقارير المعاصرة (مهما كانت شيقة)؛ إنهم يستطيعون أن يؤسسوا مؤلفاتهم على مراسلات جلادستون الخاصة ويومياته، أو على السجلات التي كانت من نتاج عمل المحكمة العليا اليومي. علاوة على ذلك، فإن أغلب الأهمية التي تضفى على المصادر الأولية تنشأ ليس من نوايا الكاتب بل من المعلومات التي تعتبر ثانوية بالنسبة لهدفه، ومع ذلك يمكن أن تقدم وميضاً من نفاذ البصيرة حول جانب من الماضي غير متيسر فهمه بطريقة أخرى. وباختصار، إن المؤرخ لا يقصر نفسه على أنواع الفكر التي من خلالها ألفت الوثائق[7].

وتوجد صعوبة ثالثة أكثر حدّة في فكرة إن المؤرخين ببساطة يتبعون الوثائق إلى حيث تقودهم، وهذا يثير قضية وفرة المصادر المتاحة. صحيح أن هذه المصادر ربما تمثل سجلاً غير كامل إلى حدّ بعيد؛ ومع ذلك فإنها، بالنسبة لكل الفترات ـ عدا تلك الموغلة في القدم ـ والأماكن ـ تتوفر كميات كبيرة جداً منها إلى درجة تصعب معها الإحاطة بها كلها. وقد واجه المؤرخون هذه المشكلة أثناء القرن الحالي فقط. واعتقد مؤرخو القرن التاسع عشر، خاصة هؤلاء الذين ينزعون إلى الأخذ بالفلسفة الوضعية مثل اللورد أكتون، أن الحقيقة المطلقة في الكتابة التاريخية سيتم الوصول إليها حينما يقود البحث الأوّلي إلى كشف النقاب عن مجموعة كاملة من الحقائق. وربما يبدو الكثير من هذه الحقائق غامضاً وتافهاً، إلا أنها في النهاية ستكون جميعها ذات فائدة. إن هؤلاء الكتاب مخدوعون بحدود منهجيتهم بطريقة ضيقة جداً من خلالها تصوروا محتوى التاريخ ومحتوى المصادر الأولية: فعندما كتب أكتون في نهاية القرن، «إن كل الشواهد تقريباً التي ستظهر في أي وقت ممكن الحصول عليها الآن»[8] كان يشير فقط إلى المجموعات الهائلة من السجلات الرسمية. ومنذ زمن أكتون أتسع موضوع التاريخ إلى حدّ بعيد، كما أن أهمية المجموعات الكلّية من المادة المصدرية، التي نادراً ما كان مؤرخو القرن

(7) E. H. Carr, what is history?, Penguin, 1964, p. 16, rather surprisingly falls into this error.

(8)Lord Acton, letter to the contributors to the Cambridge Modern History, 1896, reprinted in Fritz Stern (ed.) vorieties of history, 2nd edn, 1970, p. 247.

التاسع عشر واعين بوجودها، قد ترسخت. وبالنظر إلى مواجهة المحتوى اللامحدود الذي يمكن أن يشمله التاريخ نظرياً، أضطر المؤرخون المحدثون إلى إخضاع فكرة «الحقيقة» التاريخية إلى الاختبار الدقيق.

وقد تعرضت فكرة «الحقائق» في التاريخ إلى الانتقاد على أساس أنها تعتمد على معايير غير وافية من البرهان: فأغلب ما مضي بشأن حقائق التاريخ يعتمد في الواقع على الاستنتاج. ويقرأ المؤرخون فيما بين السطور، أو أنهم يستنبطون ما حدث فعلاً من عدة إشارات متناقضة، أو ربما يستطيعون أن يفعلوا أكثر من ترسيخ: إن الكاتب ربما كان يقول الحقيقة. ولكن المؤرخ لا يستطيع في أية حالة من هذه الحالات أن يلاحظ الحقائق، بنفس الطريقة التي يستطيع الفيزيائي (عالم الطبيعة) أن يفعل. عموماً إن المؤرخين لا يتوفر لديهم الوقت الكافي لتنفيذ هذا النوع من النقد. ومن المحتمل أن يكون البرهان الأساسي وراء متناول قدراتهم؛ ما يهم حقاً هو صحة الاستنتاجات. عملياً ينفق المؤرخون قدراً كبيراً من الوقت يجادلون وينقحون الاستنتاجات التي يمكن أن تستقى منطقياً من المصادر. ويمكننا القول أن حقائق التاريخ تعتمد على الأستنتاجات الصحيحة التي وجدت قبولاً واسعاً في الأوساط المهتمة. منّ، أنهم سألوا بشيء من الأنصاف، يستطيع أن يطلب أكثر من ذلك؟.

وتواجه المؤرخين مصاعب أكثر بخصوص المعاني والنتائج المتضمنة في العدد اللامحدود من الحقائق حول الماضي التي يمكن، التحقق من صحتها بهذه المنهجية. فإذا كان كل ما في ماضي البشر يقع ضمن مجال المؤرخ، إذاً، يمكن القول، إن كل حقيقة حول ذلك الماضي تستحق اهتمامنا. إلا أن المؤرخين لا يتابعون بحوثهم وفق هذا الافتراض - ولا يفعل ذلك حتى المتخصص في ناحية ضيقة من فترة محددة تحديداً دقيقاً. عملياً لا توجد نهاية لعدد الحقائق التي تؤثر على مشكلة تاريخية ما، والمؤرخ الذي يصر على أن تكون الحقائق وحدها هي المرشدة له لن يصل إلى أية استنتاجات البتة.

إن الفكرة البديهية (والعقيدة الرئيسية لأتباع المدرسة الوضيعة) التي تقول إن المؤرخين يطمسون أنفسهم أمام الحقائق الموجودة، تعتبر، في هذه الحالة، مجرد وهم. فالحقائق لا تعطى، أنها تختار. وبالرغم من المظاهر الخارجية، فإن

الحقائق لا تترك ألبتة لتعبر عن نفسها. ومهما كان السرد التاريخي تفصيلياً، ومهما كان مؤلفه ملتزماً باستعادة الماضي، فهو لا ينبثق من المصادر الجاهزة. فالكثير من الأحداث تحذف على اعتبار أنها تافهة، وتلك الأحداث التي تجد مكانا لها في السرد ينظر إليها من خلال عيون مشارك معين في الأحداث أو مجموعة صغيرة. ومن الواضح أن التاريخ التحليلي، الذي يهدف الكاتب من ورائه إلى تلخيص العوامل مع قدرة بيّنة على التفسير، هو إلى حدّ بعيد تاريخ انتقائي والكتابة التاريخية بجميع أنواعها يتحدد شكلها بما تتركه خارج مجالها من أحداث وبنفس القدر بما تستعمله أو تحتوي عليه. وهذا هو السبب الذي يجعلنا نتفق مع إ. هـ. كارّ في تمييزه بين حقائق الماضي وحقائق التاريخ. فالأولى لا حد لها وفي مجموعها غير معروفة، والثانية تمثل انتقاء يتم الوصول إليه من قبل المؤرخين المتعاقبين من أجل استعادة التاريخ والشرح: «إن حقائق التاريخ لا يمكن أن تكون موضوعية بكل معنى الكلمة، نظراً لأنها تصبح حقائق تاريخ فقط استناداً إلى الأهمية التي تعلق عليها من قبل المؤرخ[9].

وإذا كانت الحقائق التاريخية تختار، فمن المهم أن نعرف المعايير التي نستخدم في اختيارها. هل هناك مبادىء مشتركة عموماً، أو هل يتعلق الأمر بنزوة شخصية؟ إحدى الإجابات، التي تفضل منذ زمن رانكه، هي أن المؤرخين مهتمون بكشف النقاب عن جوهر الأحداث التي هي تحت الدراسة. وقد عبر نامير عن هذه الفكرة مجازياً بقوله: «إن عمل المؤرخ مماثل لمهنة الرّسام وليس آلة التصوير الضوئية؛ أن يكشف ويوضح، وأن يميز ويؤكد ذلك الذي من طبيعة الشيء، وليس أن يعيد إنتاج كل ما يقابل العين دون تمييز»[10] إلا أن هذا يشير إلى أكثر بقليل من إعادة طرح السؤال الأصلي، كيف تحدد «طبيعة الشيء»؟ نستطيع تفادي الكثير من الارتباك إذا قبلنا صراحة أن معايير الأهمية التي يطبقها المؤرخ تُعرف عادة وفق طبيعة المشكلة التاريخية التي يريد أن يعالجها وأن يجد حلاً لها. فكما يلاحظ م. م. بوستان M. M. Postan «إن حقائق التاريخ حتى تلك التي تعتبر في لغة التعبير التاريخي سريعة وصعبة، ليست أكثر من كونها ذات علاقة وطيدة بالموضوع: أي

(9) Carr, what is history?, p. 120.
(10) L. B . Namier, Avenues of history, Hamish Hamilton, 1952, p. 8.

جوانب ظاهرة تاريخية حدث أنها ذات صلة باهتمامات الباحثين في التاريخ وقت إجراء بحوثهم»[11] وبما أن حقائق تاريخية جديدة تأخذ طريقها إلى القبول بها، فإن الحقائق القديمة تصبح عديمة الاستعمال باستثناء، كما يلاحظ بوستان بشيء من القسوة، في الكتب المدرسية المليئة ب«الحقائق القديمة السابقة»[12].

وهناك قدر ضئيل من الإسراف البلاغيّ المنمق حول هذا الرأى. فالمعرفة التاريخية تزخر بالحقائق مثل حريق لندن الكبير أو تنفيذ حكم الإعدام في تشارلز الأول الذي كانت مكانته غير ممكن انتقادها أو مهاجمتها. وقد وضع النقاد، مثل ألتون، أيديهم على هذه النقطة لإضعاف الثقة في التمييز بين حقائق الماضي وحقائق التاريخ، حيث أنهم يشعرون بأنه يقدم عنصراً خطيراً من الذاتية[13] ومع ذلك، كما يعرف أي شخص أختبر عمل المؤرخين المحترفين، أن الكتابة التاريخية لا تتألف ألبتة في مجموعها، أو حتى في المرتبة الأولى، من هذه الحقائق المطلقة الغير ممكن نقدها. إن القرار بشأن ما إذا كان لازماً أن نشمل هذه المجموعة من الحقائق بدلاً من تلك، يتأثر بشكل واضح بالغرض الذي يعطي لعمل المؤرخ شكله.

في وسعنا أن نؤكد، إذاً، أن الكثير يعتمد على نوع الأسئلة التي توجد في ذهن المؤرخ عند بداية البحث. فكما نوقش الأمر في الفصل الثالث، هناك ما يقال بشأن اختيار مجموعة غنية لم تختار من قبل من المادة المصدرية، مع الأخذ في الاعتبار أية أسئلة تثيرها. والصعوبة الكامنة في هذه الطريقة هي أنه لا أحد، في الواقع، يتعامل مع المصادر بعقل متفتح تماماً. وهذا الأمر تؤكده دراسة مستوى الكتابات(. . . المصادر الثانوية . . .)التي تسبق أي بحث. حتى لولم يتم إعداد أسئلة محددة، فإن الباحث سيدرس المصادر بافتراضات ما وهي إفتراضات ربما تؤدي إلى انعكاسات، غير دالّة على التفكير، لمعتقد سائد، وستكون النتيجة مجرد توضيح للتفاصيل أو تعديل للتأكيد ضمن الإطار السائد للتفسير.

---

(11) M . M . Postan, Fact and Relevance, Cambridge University Press, 1970. 51.
(12) Ibid, p. 54.
(13) Elton, practice of history, pp. 74 - 82.

ومن المرجح أن يتم إنجاز خطوات مهمة في الفهم التاريخي حينما يضع المؤرخ أمامه افتراضاً في صيغة واضحة، بالإمكان اختباره بتوفر واستعمال الشواهد. وربما تكون الإجابات منسجمة مع الافتراض الذي يجب عندئذ أن يعدل أو يهمل. لكن مجرد إثارة اسئلة جديدة يؤدي إلى نتيجة مهمة، وهي لفت انتباه المؤرخين إلى جوانب غير مألوفة لمشاكل معروفة، وإلى بيانات موثوقة في مصادر جد معروفة. لنأخذ مثالاً على ذلك أصول الحرب الأهلية الإنجليزية. فقد نظر مؤرخو القرن التاسع عشر إلى هذه الحرب بوصفها مشكلة: أيديولوجيات سياسية ودينية متنافسة، واختاروا، وفقاً لذلك، من المعلومات الكثيرة المتاحة حول إنجلترا في أوائل القرن التاسع عشر.

ومن العقد الثالث من القرن العشرين فصاعدا، حاول عدد متزايد من الباحثين تطبيق المنهجية الماركسية على الصراع. وكنتيجة لذلك أصبحت المادة الجديدة المتعلقة بالأحوال الاقتصادية الممتازة بالنسبة للنبلاء، والأرستقراطية، والطبقة البورجوازية في المراكز الحضارية في غاية الأهمية. كما حاول عدد آخر من المؤرخين، في السنوات القليلة الأخيرة، تطبيق المنهجية الناميرية التي من خلالها ينظر إلى الصراعات الدستورية والعسكرية تعبيراً عن التنافس بين الجماعات والأحزاب السياسية: ولهذا السبب فإن شبكات المحسوبية والمؤامرات داخل البلاط أصبحت الآن ذات أهمية[14] إن الغاية ليس أن وجهة نظر الماركسية أو الناميرية تهدف إلى تفسير كامل للحرب، وإنما أن كل فرضية قد أكدت على بعض العوامل التي كانت نسياً منسياً في السابق، والتي ستؤثر على أي تفسير في المستقبل. وقد وضح هذه النقطة مارك بلوك الذي اعتمد في بحوثه على أساس الافتراضات: «إن كل بحث تاريخي يفترض أن البحث يتحدد اتجاهه عند الخطوة الأولى. ففي البداية، يجب أن تكون هناك روح موجهة. فالملاحظة الصرفة، حتى على افتراض أن هذا الشيء كان ممكناً، لا تؤدي ألبتة إلى أي شيء مثمر بالنسبة لأي علم»[15].

ومن المهم أن نشير إلى أن العلماء متفقون في الغالب. ما زالت النظرية

(14) See R . C . Richardson, the debeate on the english revolution, Methucn. 1977.
(15) Marc Bloch, the historian's Craft, Manchester University Press, 1954, p. 65.

الوضعية تسيطر على وجهة نظر الشخص العادي حول العلم، إلا أنها لم تعد تحمل الكثير من الإقناع بين أصحاب المهن العلمية. ولم يعد ينظر إلى التفكير الاستقرائي والملاحظة السلبية كسمة مميزة للمنهجية العلمية. وعلى النقيض من ذلك، أن كل الملاحظات سواء أكانت تتعلق بالعالم الطبيعي أو البشري، هي انتقائية وبالتالي تفترض مقدماً نظرية؛ إنها معرفة مؤقتة وليست مؤكدة ويتقدم فهمنا من خلال تكوّين فرضيات جديدة تذهب وراء نطاق الشواهد المتاحة حالياً، وينبغي أن تعتبر ضد ملاحظات جديدة ستدحض أو تؤيد هذه الفرضيات. ونظراً لأن الفرضيات تذهب إلى ما وراء الشواهد، فهي بالضرورة تستلزم قدراً من نفاذ البصيرة، وكلما اتسم ذلك بالجرأة كلما كان أفضل. المنهجية العلمية، إذاً، هي حوار بين الفرضية ومحاولة دحضها، أو بين التفكير الإبداعي والتفكير النقدي[16] ويعتبر هذا التعريف للعلم، بالنسبة للمؤرخين، أكثر تجانساً وملاءمة من التعريف الذي حلّ محله.

وبالرغم من أن التاريخ والعلوم الطبيعية ربّما تتقارب في افتراضاتها المنهجية الأساسية، فإن اختلافات مهمة تبقى قائمة. ففي المقام الأول يعطي مجال أكبر للخيال في التاريخ. فهو لا يقتصر بأي حال من الأحوال على استنباط صيغة الإفتراضات، بل يخترق تفكير المؤرخ. ومع ذلك، فإن المؤرخين لا يهتمون فقط بشرح وتفسير الماضي؛ بل يسعون إلى استعادته ـ لإيضاح كيف كانت الحياة تعاش وتجرب. وكيف يجب أن تفهم ـ وهذا يتطلب نوعاً من الارتباط الخيالي مع عقلية وجو الماضي. وحينما قال كولنجوود: إن كل التاريخ هو تاريخ فكر، فأنه قد ضيق على نحو غير مناسب مجال الموضوع. ولكن من المؤكد أنه صحيح أن تقييم المصادر الوثائقية يعتمد على استعادة الفكر الذي يقف ورائها؛ فقبل أن يكون بالإمكان تحقيق أي شيء آخر، يجب على المؤرخ أولاً أن يحاول أن يدخل العالم العقلي لهؤلاء الذين صنعوا المصادر.

وقد أكد المثاليون من رانكه إلى كولنجوود بشكل مفرط على الأحداث الفريدة. ولكن بالرغم من ذلك، فإن الأفراد هم بالتأكيد شيء ضروري ومنطقي

(16) Popper's views are lucidly expounded in Bryan Magee, Popper, Fontana, 1973.

للدراسة التاريخية، ويحتاج التنوع وصعوبة التنبؤ بالسلوك الفردي (بوصفه شيئا مناقضاً للانتظام في سلوك الجماهير) إلى ضرورة توفر سمات التقمص العاطفي والحدس في الباحث إضافة إلى المهارات النقدية والمنطقية. وفي حين يستطيع العلماء في أغلب الحالات أن يخلقوا معلوماتهم من طريق التجربة، فإن المؤرخين، مرة بعد أخرى، تقابلهم ثغرات في الشواهد. ويمكن أن يعالج هذا النقص فقط بتنمية إحساس تجاه ما قد حدث، مستمداً من صورة خيالية أخذت شكلها أثناء الاستغراق في دراسة المصادر الوثائقية المتاحة. وفي كل هذه الحالات يعتبر الخيال أساسياً للمؤرخ لأنه يمكن أن يوظف في استعادة الأحداث الماضية والأحوال التي عن طريقها يتم اختبار هذه الفرضيات، بالإضافة إلى أنه يقود إلى إنتاج فرضيات جيدة.

والتمييز الثاني الأكثر أهمية الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار، بين التاريخ والعلوم الطبيعية يكمن في أن مكانة التفسيرات التي يتقدم بها المؤرخون تعتبر أقل شأناً من التفسيرات العلمية. وربّما تكون التفسيرات العلمية ليست أكثر من إفتراضات مؤقتة، إلا أنها في الغالب تعتبر افتراضات يتفق بشأنها كل الناس المؤهلين لإصدار الأحكام. وربّما يتم تجاوزها يوماً ما، ولكنها في الوقت الراهن تمثل أقرب تقريب ممكن للحقيقة، وعموماً يعترف بها على هذا النحو. ومن ناحية أخرى، نادراً ما يوجد إجماع علمي فيما يخص التفسير التاريخي. فالحقائق المعروفة، ربّما لا تكون محل شك، ولكن كيف نفسرها سيظل موضوع خلاف لا حد له، كما هو واضح في الحرب الأهلية الإنجليزية. إن «فرضية الزمرة أو الحزب» لم تتجاوز «فرضية الصراع الطبقي» أو «فرضية الأيديولوجيا» فكلها ما زالت فعالة وتحظي بتأكيدات متفاوتة من مؤرخين مختلفين.

ويرجع السبب في هذا الاختلاف في الرأى إلى البنية المعقدة للتغير التاريخي. فمن الجائز أن يتأثر البشر في سلوكهم الفردي والجماعي معاً بمجموعة منّوعة وهائلة من العوامل التي ليس بالإمكان أن يتم شرحها بنظرية شمولية تتعلق بالسببية التاريخية (بمعنى أن التوصل إلى نظرية كهذه أمر غير محتمل): فكل حالة يجب أن تفسر من جديد. وتكمن المشكلة في أن الشواهد ليست إطلاقاً كاملة بشكل وافٍ، وغير غامضة حتى تساعد على تقديم تفسير عرضي غير قابل للنقاش

وفي حالات كثيرة جداً لا تتحدث المصادر مباشرة عن القضايا الأساسية للشرح التاريخي ألبتة: بعض التأثيرات على السلوك البشري مثل البيئة الطبيعية أو التأثيرات اللاعقلانية أو تلك التي تتعلق بالاضطرابات العصبية تفهم بواسطة الشعور بها جزئياً؛ والأخرى قد تجرب مباشرة، إلا أن المصادر لا تكشف عنها. إن قضايا التفسير التاريخي، إذاً، ليس بالإمكان أن تحل من طريق الإشارة إلى الشواهد فقط. فالمشكلة تتعلق أيضاً بما يواجهه المؤرخون من أمور أخرى مثل إحساسهم البديهي بما كان ممكناً في إطار سياق تاريخي محدد، وتفسيرهم الخاصة لطبيعة البشر، وإدعاءاتهم بشأن التماسك الفكري.

وليس من المحتمل أن يتفق المؤرخون في كل حاله من هذه المجالات وكنتيجة لذلك من المرجح أن تسود فرضيات متباينة حقل التاريخ في كل وقت. وقد اعترف بوركهارت Burckhardt صراحة بالمشكلة في مقدمة كتابه: حضارة النهضة في إيطاليا(1960) Civilization of The Renaissance in Italy:

> في المحيط الواسع الذي نغامر فيه، توجد طرق واتجاهات كثيرة محتملة؛ ونفس الدراسات التي استخدمت في هذا العمل من المرجع، في أيدي أخرى، إن تطبق بيسر وتعالج بطريقة مختلفة تماماً، وأن تقود أيضاً إلى استنتاجات مغايرة جوهرياً[17].
>
> إن مجال المعرفة التي فوق الجدل أصغر وأقل أهمية معاً في التاريخ من تلك في العلوم الطبيعية. ويعتبر هذا تحديداً حاسماً لم تتم مواجهته بشكل مناسب من قبل الأنصار الحاليين للموضوعية في التاريخ[18].

- 3 -

إن المقارنة بين التاريخ والعلوم الطبيعية ربما تكون مخترعة إلى حدّ ما، فعلى افتراض أن الافتراضات التي يستنتجها أغلب الناس حول منزلة المعرفة العلمية هي البقية المختلفة المهجورة من الفلسفة الوضعية أثناء القرن التاسع عشر،

(17)Jakob Burckhardt, the civilisation of the renaissance in Italy, Phaidon, 1960, p. 1.
(18) This is particulary true of Elton, practice of history.

والمعرفة العلمية، هي، في الواقع، أقل تحديداً وموضوعية مما يفترض عموماً. إلا أن ما توضحه المقارنة هو إلى أي مدى تمتد معرفتنا بالماضي على اختيارات تنتقي بحرية من قبل المؤرخ. إن الفكرة البديهية التي تقول إن واجب المؤرخين هو ببساطة كشف النقاب عن الماضي وعرض ما اكتشفوه، لن تصمد في وجه الهجوم والنقد. وجوهر البحث التاريخي هو الاختيار ـ اختيار المصادر «المناسبة»، والحقائق «التاريخية»، والتفسيرات «المهمة». وفي كل مرحلة يتحدد كل من اتجاه وغاية البحث بالبيانات وبنفس القدر بالباحث. ومن الواضح أن الفصل الصارم للحقيقة والأهمية الذي يشترطه الوضعيون يعتبر غير عملي في التاريخ. وفق هذا المعنى، إن المعرفة التاريخية ليست «موضوعية» ولا ينبغي لها أن تكون كذلك (أي أنها قد إشتقت في مجموعها من هدف البحث). وهذا لا يعني، كما قد يفترض النقاد، إن المعرفة التاريخية على هذا الأساس مضلّلة أو اعتباطية. ولكن من المناسب أن افتراضات ومواقف المؤرخين أنفسهم يجب أن تقيم بدقة قبل ن نستطيع أن نتوصل إلى أي استنتاجات حول المكانة للمعرفة التاريخية.

ونستطيع أن ننظر إلى هذه المعايير، حتى هذا الحدّ، بوصفها صفة مميزة للمؤرخ في المستقبل. وتعتبر تجربة البحث شخصية، وفي أغلب الأحوال خاصة جداً. ولا يوجد مؤرخان يشتركان أو سيشتركان في نفس الاستجابة الخيالية لمادتهم التاريخية. وكما يلاحظ ريتشارد كوب: أن «كتابة التاريخ مليئة وغنية بتعبير وانطباعات الشخصية الفردية»[19] ولكن مهما كان الجو الذي يتنفسه المؤرخون نقياً، فهم، كأي شخص آخر، يتأثرون بافتراضات وتصورات مثل مجتمعهم. إنه أكثر إنارة وتوضيحاً أن نرى التفسير التاريخي يصاغ أو يشكّل تحت تأثير التجربة الاجتماعية بدلاً من الفردية. وبالنظر إلى أن القيم الاجتماعية تتغير، فأنه يصبح بالضرورة أن يتعرض التفسير التاريخي لتنقيح مستمر. إن ما يجده عصر ما يستحق الملاحظة في الماضي ربما يكون مختلفاً تماماً عما وجدته العصور السابقة مهما وجديراً بالملاحظة. ويمكن توضيح هذه القاعدة مرات كثيرة ضمن

(19) Richard Cobb, A Second Identity, Oxford University Press, 1969, p. 47. See also Zeldin's comment's in the same vehn in France 1848 - 1945, Vol. I, Oxford University Press, 1973, p. 7.

مدة قصيرة نسبياً من الزمن منذ ظهور المهنة الأكاديمية للتاريخ. بالنسبة لرانكه ومعاصريه إن الدول القومية ذات السيادة التي كانت تهيمن على أوروبا في عصرهم بدت لهم على أساس أنها قمة التطور التاريخي. لقد كانت الدولة الأداة الأساسية للتغيّر التاريخي، وكان مصير البشر يتحدد وإلى حدّ بعيد من طريق تغير توازن القوى بين الدول. إلا أن هذا الرأي العالمي قد أنهار بسبب الحرب العالمية الأولى: بعد سنة 1919 مقابل خلفية التفاؤل التي نشأت بسبب جهود عصبة الأمم، أخذ تعليم التاريخ في بريطانيا ينزع إلى حدّ ما نحو تأكيد نمو الدّولية عبر القرون. وحديثاً قد عدلت الطريقة التي من خلالها يقوم المؤرخون بدراسة العالم الواقع وراء نطاق أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وذلك في ضوء التغيرات التي عاشوا خلالها. فمنذ ثلاثين سنة مضت كان تاريخ إفريقيا يعالج على أنه جانب من التوسع الأوروبي، إذ كان نادراً ما يهتم بالسكان الأصليين عدا ككونهم هدفاً لمواقف وسياسات الرجل الأبيض.

أما اليوم فإن النظرة تختلف كلّية. التاريخ الأفريقي يقف الآن على قدميه، متضمناً، على حدّ سواء، الماضي الأفريقي في فترة ما قبل الحكم الاستعماري والتجربة الأفريقية للحكم الاستعماري وردة الفعل الأفريقية لهذا الحكم، ومؤكداً على الاستمرارية في التطور التاريخي الأفريقي التي كانت سابقاً قد أضفي عليها التعتيم بسبب التركيز على دراسة الاحتلال الأوروبي. وقد تم التأكيد من جديد على أهمية هذه الاستمرارية: مثلاً في حين أنه في العقد السادس من القرن العشرين، كان مؤرخو أفريقيا مهتمين أساساً بوضع القومية الإفريقية في منظور تاريخي: الاهتمام بتشكيل الدولة في عصر ما قبل الاستعمار وبالمقاومة الأفريقية ضد الحكم الاستعماري، فهم الآن، بعد عشرين سنة من التحرر من الوهم إضافة إلى نتائج الاستقلال، مشغلون بدراسة السوابق التاريخية التي تتعلق بمشكلة أفريقيا المعقدة وهي الفقر المتزايد. مرتان، في غضون جيل واحد، نقحت معايير الأهمية التي يطبقها المؤرخون على الماضي الأفريقي جوهرياً.

إن القول، على أية حال، بأن التاريخ يكتب في كل جيل (أو في كل عقد)، هو جزء من الحقيقة فقط ـ وقطعاً مضلّل إذا كان يوحي باستبدال اتفاق جماعي في الرأي بآخر. في حالة التاريخ المدّون أثناء ذروة العصور الوسطى أو النهضة ربّما

يكون ملائماً أن نتحدث عن الإجماع العلمي، نظراً لأن المؤرخين وجمهور قرائهم كانوا ينتمون إلى قطاع محدد جداً في المجتمع. وفي ذلك الوقت البعيد نسبياً كانت الاختلافات بين المؤرخين تبدو أقل أهمية من القيم والمثل التي يشتركون فيها جميعاً. إلا أن تحقيق مستوى رفيع من التعليم العام (خصوصاً الإلمام بالقراءة والكتابة) واتساع الثقافة في المجتمع الغربي في هذا القرن يعني أن الكتابة التاريخية تعكس الآن سلسلة واسعة وكبيرة من القيم والافتراضات. إن شخصيات الماضي السياسية البارزة مثل أوليفر كرومويل أو نابليون بونابرت قد فسرت بطريقة مختلفة إلى حدّ بعيد من قبل المؤرخين المحترفين والناس العاديين على حد سواء، جزئياً وفقاً للأهمية السياسية لهذه الشخصيات[20].

وينزع المؤرخون الليبراليون أو المحافظون مثل بيتر لاسليت Peter Laslett إلى اعتبار العلاقات الاجتماعية في إنجلترا ما قبل الثورة الصناعية بوصفها علاقات متبادلة في حين أن المؤرخين المتطرفين مثل أ. ب. تومسون ينظرون إليها كعلاقات استغلالية[21] وفي وقت متأخر أعلن مايكل هوارد Michael Howard عن اعتراف عام بخصوص نزعة محاباة يشترك فيها الكثيرون - وهي انحياز لصالح النظام السياسي الليبرالي الذي فيه فقط يسمح للمؤرخ أن يعمل دون مراقبة[22].. ويعطي عدد آخر كبير من المؤرخين، على كل حال، قيمة أكثر للتقدم المادي أو المساواة في العلاقات الاجتماعية أكثر مما يعطون لحرية الفكر والتعبير. وهكذا نلاحظ أن التفسير التاريخي يتأثر بالأحكام الفردية التي تحاول تحديد أهمية الأشياء، ويتأثر أيضاً، بدرجة أقل أو أكثر، بالمواقف الأخلاقية والسياسية. وعند نهاية القرن علق ج. ب. بيوري J. B. Burry، خليفة أكتون في جامعة كمبودج، على الأمل في بزوغ فجر التاريخ العلمي بهذه الكلمات: «بالرغم من وجود الكثير من مدارس الفلسفة السياسية، لم يكون هناك في المستقبل مدارس متعمقة في التاريخ». ولكن سيكون أقرب إلى الحقيقة أن نقول أنه طالما توجد الكثير من

(20) See, for example, Pieter Geyl, Napoleon: For and Against, 2nd edn. Cape, 1964.

(21) Compare, for example, Peter Laslett, the world we have lost, 2nd. edn. Methuen, 1971, with E . P .Thompseron, Whigs and Hunters, Penguin, 1977.

(22) Michael Howard, the lessons of history', Oxford University Press, 1981, p. 21.

مدارس الفلسفة السياسية فستوجد أيضاً مدارس متعمقة في التاريخ. ومن التناقض الظاهري أنه يوجد قدر ضئيل من Present-Mindedness في كل البحث التاريخي.

وتكمن المشكلة طبعاً في تحديد إلى أي حدّ تتعارض النزعة الحالية مع طموح المؤرخ في أن يكون واقعياً مع الماضي. ويتضح التعارض في حالة هؤلاء الكتّاب الذين ينقبون في الماضي من أجل الحصول على مادة تدعم أيديولوجية ما، أو تدحضها في سبيل تأييد برنامج سياسي ما، كما فعل المؤرخون النازيون تحت حكم الرايخ الثالث، والمؤرخون الستالينيون في الاتحاد السوفياتي. وتعتبر هذه الأعمال أعمال دعاية، وليست أعمال تاريخية، وعادة يتم التعرف عليها بيسر. وأشهر نزعة في الوقت الراهن بين المؤرخين أنفسهم هي الرغبة في فهم الأصول التاريخية للعالم الحديث، وبعض السّمات الساكنة المحددة فيه، مثل الأسرة النووية أو الديمقراطية البرلمانية. وهذا في حد ذاته يعتبر ردة فعل إيجابية للمطالبة بأن تكون للتاريخ علاقة وطيدة بمشاكل المجتمع المعاصر، كما أنه يزودنا في الوقت ذاته بقاعدة واضحة بشأن الاختيار وهي بدورها تساعد على الوصول إلى صورة واضحة للماضي. ولكن ذلك يحمل معه مساوىء السطحية والتحريف.

أما المشكلة التي تقترن بعملية البحث عن السوابق التاريخية ذات السّمات «الحديثة» هي أن النتيجة يمكن أن تبدو بوضوح محددة مسبقاً، بدلاً من أن تكون نتاجاً لتطور تاريخي معقد ومترابط. وصرف الإنتباه عن مجرى تطور تاريخي ما من أجل تتبع أصوله يعني، في كثير من الحالات، اللامبالاة بالسياق التاريخي. فكلما توغل البحث إلى الوراء أبعد أدى التركيز على النسب الطولي إلى إضفاء الغموض على الأهمية المعاصرة للمؤسسة أو الميثاق موضوع الدراسة. وهكذا فقد أساء مؤرخو الهويج أثناء القرن التاسع عشر تماماً فهم الحكومة الإنجليزية القروسطية بسبب إهتمامهم المفرط جداً بأصول البرلمان. وقد ظهر أخيراً نقد مقارن في عمل حديث حول تاريخ العلاقات العائلية والجنس في القرون الوسطى وأوائل العصور

(23) J. B. Bury, «the science of history», 1902, reprinted in Stern, varieties of history, p. 215.

الحديثة[24] فكما يقول بتّرفيلد Butterfirld في كتابه The Whig Interpretation of History (1931) (وربما يكون هذا أعنف هجوم مؤثر كتب في أي وقت ضد Present-Minded History «إن دراسة الماضي بعين واحدة، إذا جاز التعبير، على الحاضر هو مصدر كل الأخطاء والمغالطات والسفسطة، ابتداء بابسطها، المفارقة التاريخية»[25].

إن التاريخ الذي يهتم كثيراً بالحاضر يظهر نزعة للاستخفاف بالاختلافات بين الماضي والحاضر - وينم على تصوّر طرق التفكير الحديثة بشكل ارتجاعيّ في الزمن. إنه يغض الطرف عن تلك الجوانب من تجربة الماضي التي تبدو مغايرة للأفكار والتطوّرات الحديثة. وحسب هذه الطريقة فإنه يختصر القيمّة الاجتماعية للتاريخ، التي تنشأ إلى حدّ كبير من كونها مستودعا لتجارب الماضي التي تختلف عن تجاربنا. وكثيراً ما يوّجه، في الوقت الحالي، الاهتمام بالزمن الحاضر Presentism إلى الجناح المتطرف من المؤيدين للتاريخ الشعبي أو تاريخ المرأة. ويعتبر كتاب بتّرفيلد إشارة تذكرنا بأن التاريخ الغائي سائد بين المؤرخين الرسميين على مختلف مذاهبهم وأنواعهم.

وإذا كانت نتيجة البحث التاريخي تتأثر إلى حدّ بعيد باستنباطات الباحث، وبسهولة يمكن أن تغير بسبب تدخل باحث آخر، كيف، إذاً، يمكن أن تستحق ميّزة المصداقية على أنها مساهمة جّادة للمعرفة؟ وإذا كانت الحقيقة والأهمية مرتبطين معاً ارتباطاً وثيقاً، كيف، إذاً، نستطيع أن نميز بين التاريخ الصحيح وغير الصحيح؟. لقد كان تقليداً سائداً في فترة ما بين الحربين [1920 - 1940] في بعض الأوساط أن يسلمّ بأغلب، إن لم يكن كل، انتقادات هؤلاء الذين ينزعون إلى الشكّ. إن التفسير التاريخي، وفقاً لهم، يجب أن ينظر إليه كحقيقة فقط فيما يتعلق بحاجات العصر الذي كتب فيه. «كل رجل مؤرخ لنفسه»[26] هكذا استنكر الباحث الأمريكي كارل م. بيكر Carl M. Becker الطموحات إلى تاريخ نهائي ومحدد التي

(24) Adrian Wilson, «the infancy of the history of childhood: an appraisal of Philipe Aries, History and Theory, XIX, 1980, pp. 132 - 53.

(25) H . Butterfield, the whig interpretation of history, Penguin, 1973. p. 30.

(26) Cited in J . H . Hexter, on historians, Collins, 1979, p. 15.

اتسمت بها مهنة التاريخ منذ زمن رانكه. وحديثاً علق على هذه الحالة بأسلوب بليغ كل من جوردن كونيل - سمت وهويل لّويد Gordon Conntll-Smith and Howell, lloyd بقولهما:

> التاريخ ليس «الماضي» مطلقاً أو الماضي المعاش إنه إستعادة أجزاء معينة من الماضي (من الشواهد الباقية) التي تكون بطريقة ما ذات علاقة وطيدة بالظروف الحالية للمؤرخ الذي يقوم بإستعادتها[27].

إن المعاني المتضمنه في هذا الموقف مقلقة؛ فليس مدهشاً أن يتردد المؤرخون في أن يقّروا بصحة أن حق مطالبة تخصصهم العلمي بالاحترام الأكاديمي يمكن التخلي عنه بيسر. واعتراضاً على النسبية فإنهم عموماً قد تبنوا أحد الموقفين الآتيين. الأول والأكثر شرعية يكمن أساساً في إقرار جديد بالنزعة التاريخية. إن المؤرخين، وفق هذا الرأى، يجب أن يرفضوا أية معايير أو أولويات خارجة عن العصر الذي يقومون بدراسته. إن هدفهم هو فهم الماضي وفق لغته الخاصة، أو في كلمات ألتون «فهم مشكلة محدّدة من الداخل»[28] وينبغي أن يكون المؤرخون على دراية بقيم العصر، ويجب أن يحاولوا أن ينظروا إلى الأحداث من وجهة نظر أولئك الذين شاركوا فيها. وعندئذ فقط سيكون المؤرخون واقعيين مع مادتهم ومهنتهم. ولكن المطالبة بأن نتكلم بصوت الماضي لن يصمد أمام النقد. حسب الظواهر، ربّما يبدو المؤرخون ناجحين بشكل يثير الدهشة في استيعاب قيم أولئك الذين يكتبون حولهم: المؤرخون الدبلوماسيون يقبلون عادة بأخلاق سبب وجود الدولة التي تحكمت في إدارة العلاقات الدولية في أوروبا منذ عصر النهضة وربّما يكون المؤرخ لحركة سياسية ما قادراً-تماماً على أن يكتسب تقمصاً عاطفياً مع وجهة نظر وطموحات أعضاء تلك الحركة. وأيّا كان الأمر، فأنه حالما يشرع المؤرخون في محاولة فهم واسعة تشمل مجتمعاً كاملاً، فإن «معايير العصر» تصبح مسألة مطروحة للنقاش بديهياً. معايير منّ يجب أن تتبنى؟ - معايير الأثرياء أو الفقراء، معايير المستعمرَين أو المستعمِرين البروتستانت أو الكاثوليك؟

(27) Gordon Connell - Smith and Howell A . Lioyd, the relevance of history, Heinemann, 1972, p. 41.

(28) Elton, practice of history, p. 31.

إنه لمن الخطأ أن نفترض أن المؤرخون الذين يرفضون كل ادعاء بأن يكون للتاريخ علاقة بالمجتمع المعاصر، أنهم بذلك يضمنون الموضوعية لأعمالهم. عملياً أن كتاباتهم عادة عُرضة لخطرين. فمن ناحية من المرجح أن يجدوا أنفسهم مقيّدين بأولويات وافتراضات هؤلاء الذين صنّفوا المصادر؛ ومن ناحية أخرى، أن الإنتاج النهائي من المحتمل تماماً أن يتأثر ـ حتى لو كان ذلك لا شعورياً ـ بقيمهم وآرائهم الشخصية التي من الصعب أت نلتمس لها عذراً لأنها غير معلنة ويوضح عمل ألتون هاتين النزعتين على حد سواء: فإنجلترا التيودّرية قد نظر إليها من خلال مشاهد البيروقراطية الأبوية الاستبدادية التي يعرف ألتون سجلاتها بصورة مفصلة وعميقة، والتي من الواضح أن وجهة نظرها متجانسة مع معتقداته الشخصية والمحافظة[29] إن استعادة التاريخ تعتبر ممارسة مشروعة، ولكن من الخطأ أن نفترض أنه يمكن تحقيق ذلك بشكل كامل، أو أنها تحمل معها إشارة تبشر بمعرفة موضوعية حول الماضي.

وهناك صعوبة جدية أخرى تواجه المنهجية التاريخية الصارمة. فنحن لا نستطيع إطلاقاً أن نسترد النكهة الأصلية للحظة التاريخية كما جربت من قبل الناس في ذلك الوقت نظراً لأننا، على خلافهم، تعرف ما حدث بعد ذلك. ولا مفرّ من أن الأهمية التي تضفى على حادث معين تتحدد بتلك المعرفة. وهذه أحد الاعتراضات المهمة التي يمكن أن توجه ضد فكرة كولنجوود القائلة إن المؤرخين يشرّعون ثانية فكر الأفراد في الماضي. شئت أم لا، إن المؤرخ يدرس الماضي ببصيرة نافذة ومتفوقة، بالإضافة إلى قدرته على الفهم والإدراك المؤخر. لكن أليس من اللازم أن ننظر إلى إدراك طبيعة الأحداث كشيء ثمين يجب أن يستغل، بدلاً من أن ننظر إليها على أنها عائق يجب مواجهته؟ إنه تماماً كموقعنا في الزمن ذات الصلة بموضوع بحثنا الذي يساعدنا على أن نفهم الماضي ـ وأن نعيّن العوامل ذات التأثير التي لم يكن المشاركون في الأحداث الماضية على وعي بها، وأن نرى النتائج كما كانت، وليس كما كان يراد لها أن تكون. إذا أخضع للتفسير الصارم، فإن «التاريخ من أجل التاريخ» يستلزم الإحاطة بأغلب ما يجعل الموضوع يستحق أن يتابع ويدرس. ومع ذلك فإن قدر مدهش من الكتابة التاريخية المتخصصة قد

(29) Elton]s concervatice convictions are most clearly set out in his inaugural lecture, the future of the past, Cambridge University Press, 1969.

اتسم بهذا النوع من نكران الذات، خاصة في بريطانيا حيث الاتهام القاس جداً الذي وجهه بتّرفيلد إلى الإسراف في التاريخ الهويغي، قد وجد ترحيباً من قبل جيل من الباحثين في التاريخ «التفسيري»(30).

وحتى هذا اليوم يوجد عدد كبير من المؤرخين يشعرون بالراحة عندما يقصرون بحوثهم على سنوات قليلة أو حتى شهور من التاريخ حيث يستطيعون أن يقدموا وصفاً دقيقاً تفصيلياً مع الحد الأدنى من الاختيار أو التفسير. وهذا النوع من التاريخ ليس فقط أقل موضوعية مما يبدو، بل أنه أيضاً يضّيق مجال الموضوع وإلى الحد الذي يصبح فيه انتباه غير المؤرخين للموضوع يساوي صفراً.

أما الاستجابة الثانية للاتهام بالنسبية، فهو على العكس من الأول، يؤدي إلى مزية الاختيار والإدراك المؤخر. وينظر المؤرخ أ. هـ. كارّ، المؤيد الصريح لهذا الموقف، إلى الجهد من أجل استعادة الماضي من «الداخل» كجهد غير مثمر ومخطىء في الفهم: إن المؤرخ الموضوعي، وفقاً لوجهة نظر كارّ، هو الذي يطبق معيار الأهمية المناسب على الماضي. ولا يتعلق هذا المعيار بمبادىء أخلاقية، وليس مجرد إنعاكس لمشاغل اللحظة؛ بل إنه يعتمد على إحساس بالاتجاه في التاريخ، وقدرة على تعيّين المسار الذي على طوله تتحرك الأحداث هنا وهناك. «إن مؤرخ الماضي يستطيع أن يصل إلى أداة تقوده نحو الموضوع فقط عندما يحاول أن يتبع منهجية نحو فهم المستقبل»(31). فإذا كان يعني أي شيء ألبتة، فالتاريخ يجب أن يكون ذات صلة بنهاية في الرؤية، والتطورات التاريخية تصنف كـ«تقدمية» أو «رجعية» حسب بلوغ تلك النهاية. وكما يكشف الزمن ذاته، أن تعريف الهدف سيتغير، ومعه سيتغير معيار الأهمية الذي يطبق على الماضي. ومع ذلك في أية حالة معينة هناك تفسير واحد صحيح فقط للماضي.

وبما أن إعادة التعريف هذه بشأن فكرة الموضوعية ستبدو أنها تفتح الطريق لدور اجتماعي رئيسي للمؤرخ. فأنه من المتوقع أن يبدو غريباً أن عدداً قليلاً جداً من المؤرخين قد اشترك في إقرار هذه الفكرة. ولكن توجد مصاعب بالغة في هذا

(30) R . H . C . Davies, the content of history, History, LXVI, 1981, p. 364. One on the strongest repudiations of explanatory' history is to be found in G . J . Renier, History: its purpose and method, Allen & Unwin, 1950, pp. 175, 181.

(31) Carr, what is history?, p. 123.

الصدد. فلا شيء من المرجح أن يكون ذاتياً جداً ومثقل بالتقييم مثل تقدير احتمالات الاتجاهات التاريخية في المستقبل، ومحاولة كارّ أن يفعل ذلك بخبرة تبدو واثقة إلى درجة الغطرسة. عملياً إن برنامج كارّ لا يقود إلى معيار واحد للأهمية، بل إلى عدة معايير متعارضة، تؤدي إلى شكل أكثر اختلافاً وتنوعاً من التاريخ الذي يركز على الحاضر من ذلك الموجود الآن. في الواقع إن إخضاع الفهم التاريخي إلى هدف تطوري سيبدو أنه يقود إلى نفس التحريفات التي ظهرت في التفسير الهويغي المشكوك فيه للتاريخ ـ بمعنى الوقوف مع «الجانب الفائز»، ولا مبالاة أزاء الأحداث والتجارب التي تقع خارج المسار المفترض للتطور التاريخي. وكتابات كارّ نفسه حول تاريخ الاتحاد السوفياتي قد تعرضت للانتقاد وفق هذه المعطيات[32] وهكذا بالرغم من أنه قد قصد من وراءه جزئياً أن يكون ردّاً على النسبية التاريخية، فإن حل كارّ قد عزّز موقف هؤلاء الذين ينزعون إلى الشك.

- 4 -

من المؤكد أن مشاكل الموضوعية التاريخية من الصعب تجنبّها لا من طريق الانسحاب إلى الماضي من أجل ذلك الماضي، ولا من طريق الاستشهاد بالمستقبل في سبيل إضفاء الشرعية على افتراضات وطموحات جذورها في الحاضر. وتواجه مسألة النزوع إلى الشك في التاريخ بشكل أفضل بالتعّرف على المصاعب الرئيسية ورؤية إلى أي مدى يمكن أن تخضع عملياً. وتتلخص هذه المصاعب أساساً في أمرين: الحاجة إلى أن نختار الإطار التفسيري الذي سيجعل الشواهد أكثر وضوحاً، بالإضافة إلى مظاهر الماضي التي تستحق الانتباه؛ وبالتمرين على التخيل المطلوب من أجل استعادة عالم الماضي وسد الفجوات الكثيرة في الشواهد المتاحة. وتعطي هاتان الميزتان البارزتان في البحث التاريخي مجالاً هائلاً للمؤرخين لكي يعبروا عن خيارتهم الشخصية، ومعتقداتهم السياسية والاجتماعية، والافتراضات غير المدّروسة سائدة عند الكثير من المؤرخين إلى أي مدى نستطيع أو يجب أن نتأكد من صحة هذه النزعات؟

(32) Norman Stone, Grim eminence, London review of books, 20 January 1983.

ويجب أن تعتبر الاختلافات في وجهات النظر والمزاج شيئاً ثميناً طالما أدت إلى استكشاف مظاهر مختلفة من الماضي. إن الخيار ليس «التاريخ العلمي»، الذي هو شيء متعذّر تماماً، بل تخليد مبدأ الاختيار ـ وهو شيء كثيراً ما أفقر ممارسة التاريخ في الماضي، ولا زال حتى اليوم يزعج جمهور القراء بالتراجم الملكية والتاريخ العسكري. نحن نحتاج إلى من يذكرنا باستمرار بالطبيعة ذات الجوانب المتعددة للماضي، وسلسلة المواضيع التي ستستثنى من الرؤية العامة إذا أردنا أن نقتصر على ما يهتم به التاريخ السائد. ولهذا السبب فقط يجب أن نرحب بتكاثر التواريخ الجديدة مثل التاريخ «المعارض» والتاريخ «المتطرف» والبقية. وقواعد الاختيار التي تعتمد عليها هذه التواريخ ليست أقل شرعية من الوسائل الأخرى الراسخة منذ زمن طويل مضى التي تتعلق باختصار الماضي إلى أجزاء يمكن إخضاعها للدارسة. في الواقع إنها أحياناً تبدو شرعية أكثر، لأنه في حين أن التركيز التقليدي المكثف على التاريخ السياسي من اليسير جداً أن يعطي الانطباع بأن «التاريخ الحقيقي» يتألف من التاريخ السياسي ولا شيء آخر، فإن فروع التاريخ السائدة في الوقت الراهن تنزع إلى أن تكون أقل مغالاة في طموحاتها. والمدافعون عنها، كقاعدة، لا يزعمون إن وسائلهم هي الطريقة الوحيدة ذات المعنى التي تقود إلى فهم الماضي، بل مجرد أن مجال البحث التاريخي يجب أن يتسع ليشمل كل مجالات التجربة الإنسانية.

وفيما يتعلق بالجدل حول الموضوعية في التاريخ، فإن المشاكل تظهر أقل من ضرورة الاختيار نفسها من حقيقة أن القيم التي تقود المؤرخين لاختيار موضوع معين ربّما تؤدي أيضاً إلى تشويه تفسيراتهم للشواهد ذات الصلة بالموضوع. ويوجه الاتهام دائماً إلى تخصيصات مثل تاريخ المرأة وتاريخ السود ذات علاقة وطيدة مع أيديولوجية التحرر الراهنة؛ وقد قيل إن غرضهم لا يكمن فقط في كشف ما كان سابقاً «مغموراً من التاريخ»[33] بل أيضاً في إثبات التجربة التاريخية التي من نوع لم يفرض سابقاً اتجاهاً ما ـ وفي هذه الحالة الظلم والاضطهاد والمقاومة ـ مع إستبعاد المادة التي تتناسب بدرجة قليلة مع أولويات الكاتب. ومن الواضح أن الالتزام السياسي من الجائز أن يقود إلى تاريخ رديء. ويكمن الخطأ في

(33) Cf. Sheila Rowbotham, Hidden from history, Pluto Press, 1973.

الافتراض) أن ذلك يحدث بالضرورة، أو أن التحريفات التي تتعرض لها دراسة التاريخ الحاضر تقتصر على كتابة التاريخ المعارض والمتطرف. وكل المؤرخين يعكسون إلى حدّ ما وجهات نظر عصرهم الذي يعيشون فيه. حسب تعبير أ. هـ. كارّ، إن «المؤرخ جزء من التاريخ. نقطة في موكب يتقدم حيث يجد نفسه يحدد الزاوية التي ينظر من خلالها إلى الماضي»[34] إلا أن ما يستطيع أن يفعله المؤرخون هو أن يضمنوا أنه ضمن مجال الماضي الذي وجدوه مهماً، هم واقعيون إلى درجة يستطيعون بلوغها فيما يتعلق بحقيقة الماضي.

وهناك ثلاث نصائح بارزة في هذا المجال. أولاً، يجب أن يتفحصّ المؤرخ افتراضاته ومعايير الأهمية من أجل أن يعرف كيف ترتبط بالبحث قيد التحضير. وهذا مهم خصوصاً في حالة هؤلاء المؤرخين الذين لا يوجد لديهم هدف شخصي يسعون إليه، ومع ذلك من المرجح أن تتوفر لديهم القدرة كي يكونوا القوة الموجهة للقيم التي يسلم بها بداهة من قبل أفراد تتوفر عندهم نفس الخلفية. ثانياً، إن خطر استيعاب النتائج مقابل التوقعات يتضاءل إذا كان الاتجاه الذي يضفى على البحث يأخذ شكل افتراض واضح ومحدد، يتم قبوله، أو رفضه أو تعديله في ضوء الشواهد المتاحة ـ ويجب أن يكون المؤلف دائماً أول من يحاول أن ينتقد تفسيره. إن السلوك المناسب بالنسبة للمؤرخين، إذاً، لا يكمن في تجنب العلاقة بالمجتمع المعاصر، بل في أن يكونوا على وعي كامل بأهمية هذا النوع من التاريخ، وأن يظهروا درجة متساوية من الاحترام للشواهد المعاكسة والمساعدة على حد سواء. ثالثاً، وفوق كل شيء، يجب أن يقدم المؤرخون أعمالهم في إطار السياق التاريخي. فإعتراض بترفيلد على التاريخ الحاضر Present-Mind History يكمن في أنه يُبعد الأحداث والشخصيات عن أو من مكانها وزمانها الحقيقي ويضعها عنوة في إطار مفاهيمي لا يعني شيئاً بالنسبة للعنصر موضوع البحث. ومع ذلك فإن المفارقة التاريخية لا تنتج بالضرورة من عقلية الزمن الحاضر present-Mindedness. وفي الواقع أن لدى المؤرخين مبررات قليلة الآن في أن يقعوا في هذا المأزق مما كان يحدث في السابق. فاتساع مجال الدراسات التاريخية أثناء الخمسين سنة

(Carr, What is history? p. 36.

الماضية، والطريقة التي من خلالها تعكس أفضل التصنيفات التاريخية هذا التوسع، تعني أن المؤرخين اليوم يجب أن يكون لديهم فهم أكثر تطوراً للسياق من أسلافهم.

لا شك أن مراعاة هذه النصائح الثلاث من شأنه أن يحدّ إلى حد كبير من التحريف في الكتابة التاريخية. إلا أنها، على أية حال، لا تضع حداً للجدل والاختلاف بين المؤرخين. وسيكون من الخطأ أن نفترض أنه إذا فقط بلغ كل المؤرخين درجة عالية من الوعي الذاتي، وجعلوا افتراضاتهم البحثية واضحة، وحافظوا على مراعاة دقيقة للسياق التاريخي، فإنهم آنئذٍ سيتفقون في أحكامهم التاريخية. لا أحد يستطيع أن يكون نزيهاً تماماً حول افتراضاته الشخصية أو افتراضات أولئك الذين عاشوا في العصور السالفة؛ فالشواهد عادة يمكن أن تفهم لتأييد الافتراضات المتناقضة، وبما أن المصادر لا تستعيد إطلاقاً حالة ماضية في مجملها، فإن حسن الفهم للسياق التاريخي يعتمد أيضاً على النزعة الخيالية التي ستتباين وفقاً لبصيرة وتجربة الباحث نفسه. وأيّاً كان الأمر بشأن المنهجية المختصة الصارمة، فإن طبيعة البحث التاريخي معقدة إلى درجة أنه سيكون هناك دائماً تعدّدية في التفسير. وستصبح معرفتنا بالماضي واسعة، وفي حالات كثيرة تصحّح، بالبحوث التي تنفذ في المستقبل. ومع ذلك فإنها لن تخلو إطلاقاً من الجدل والخلاف. «فالتاريخ» حسب تعبير بيتر خيل Pieter Geyl «حقاً جدال بدون نهاية»[35].

(35) Geyl, Napoleon: for and against, p. 16.

الفصل الثامن

التاريخ والنظرية

في الفصل السابق كان مفيداً إجراء مقارنة بين التاريخ والعلوم الطبيعية، لأن فكرة الشخص العادي حول العلوم الطبيعية تزودنا بمقياس معياريّ ملائم ومباشر إلى حدّ ما نقيس به إلى أي مدى يمكن أن ينتج البحث التاريخي معرفة موضوعية حول الماضي. وأياً كانت الطريقة التي تتم بها متابعة المقارنة فإنها تتم على حساب درجة ما من تحريف الحالة الراهنة حول موقع التاريخ من فروع المعرفة الأخرى. ويوجد عدد قليل من المؤرخين الأحياء اليوم الذين سيشاركون ج. ب. بيوري في رأيه القائل بأن التاريخ هو «ببساطة علم، لا أكثر ولا أقل»[1]. إن الجدل الحقيقي بالنسبة للجيل الحاضر من المؤرخين حول ما إذا كان يجب أن يعالج التاريخ بوصفه علماً اجتماعياً.

وليس هذا إطلاقاً مماثلاً لاستفسارنا ما إذا كان التاريخ علماً بكل ما في الكلمة من معنى (بالمعنى المقبول عموماً بشأن الاشتراك في المنهجيات ومرتبة العلوم الطبيعية). لأنه، بالرغم من طموح العلماء الاجتماعيين في أن يتم الاعتراف بتخصصاتهم على قدم المساواة مع العلوم الطبيعية قد أضحت قضية واضحة بشكل قاطع، فإن المجادلات ضدها كانت أقل إقناعاً مما هو الحال في حالة التاريخ، وبسبب الكثير من نفس الأسباب. ومهما بذل العلماء الاجتماعيون من جهد في سبيل قصر أنفسهم على السلوك الاجتماعي الذي تتم ملاحظته من الخارج، فهم أيضاً لا يستطيعون أن يقدموا تفسيرات بدون الإشارة إلى ما يجري في عقول الممثلين ـ حاجاتهم ومعرفتهم بالعالم الذي يشكل استراتيجياتهم لتحقيق هذه الحاجات ـ وهذا يقدم بالتالي ذاتية اللاموضوعية التي لا مفرّ منها في كل

(1) J . B . «The science of history», 1902, reprinted in Fritz Stern (ed.) the Varieties of history, 2nd edn. Macmillan, 1970, p. 223.

البحوث الاجتماعية. إضافة إلى ذلك، فإن الحقائق الاجتماعية ليست أقل أهمية من «الحقائق التاريخية» حيث أنها على حد سواء تتسم بالجودة النسبية، لأن الباحث عادة يضطر إلى الأختيار من المحيط الواسع من الشواهد المناسبة. وكثيراً ما يعكس التفسير في العلوم الاجتماعية الآراء الفكرية العابرة بدلاً من الحكمة المتراكمة للمهنة. ولهذه الأسباب وغيرها التي ليس بالضرورة أن تعوقنا هنا، من الواضح أنه من المهم أن تعيّن الحدود بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية[2].

وبالنظر إلى كل هذه الأسباب، فإن الجدل حول ما إذا كان التاريخ يجب أولاً أن يحسب من ضمن العلوم الاجتماعية يثير عدة قضايا مهمة. الأولى، وهي قضية أساسية إلى أبعد حدّ، وقد نوقشت سابقاً (في الفصل الأول) تتعلق بما إذا كان التاريخ يجب أن يشارك العلوم الاجتماعية في طموحاتها بشأن أن تكون ذات صلة بمشاكل المجتمع المعاصر. في الفصل الأول أشرت إلى تأكيد مشروط، وهو أن المعرفة التاريخية يمكن أن تشتمل على مضامين عملية مهمة، وهي مضامين يجب أن يكون المؤرخون على وعي ملحوظ بها أكثر مما كانوا عموماً، ولكن في نفس الوقت إن نوع البحث الذي يهدف أساساً إلى استعادة حالة معينة في الماضي، يبقي شرعياً ومهماً في حد ذاته. أما القضية الثانية فإنها تتعلق بمكان النظرية في التفسير التاريخي. هل ينبغي أن يطبق المؤرخون النظرية الاجتماعية على أعمالهم ويشتركوا في تطوير نظرية جديدة، أو هل هذا سيعني التخلي عن جوهر الوعي التاريخي ورفض لاستقلالية التاريخ؟ ثالثاً، هل يستطيع المؤرخون أن يحتذوا حذو العلماء الاجتماعيين في الأسلوب المستخدم في معرفة واستعمال المادة المصدرية. سنناقش في الفصلين التاسع والعاشر القضية الثالثة، وبالتالي سنفحص بعناية إسهامات المنهجيات الكميّة ونمو وتطور التقنيات الشفهية. أما هنا، في هذا الفصل، فالتركيز سيكون على تقييم دور النظرية في التاريخ.

(2) These issues are lucidly expounded in Alan Ryan, «is the study of society a science?», in David Potter et al. (eds.) Society and the Social Sciences, Routledge & Kegan Paul, 1981.

- 1 -

لقد اقترحت في الفصل السابق أن إحدى الطرق التي يستطيع المؤرخون وفقاً لها أن يحترسوا ضد أن تصبح تفسيراتهم للماضي بدون وعي مشابه لانحيازاتهم الشخصية تكمن في تشكيل فرضيات يتم اختبارها في ضؤ الشواهد المتاحة. ومن الجائز أن تكون هذه الفرضيات ليست أكثر من تفسير مؤقت استقاه المؤرخ من قراءة وتفسير المصادر الثانوية، كما قد تكون محصورة في المشكلة التاريخية قيد الإعداد. إلا أن الفحص الدقيق كثيراً ما يكشف النقاب عن مصدر رفيع. إن الرأى العلمي أو الفرضية ليس مجرد تقييم أولي أو تمهيدي لمسألة تاريخية معينة وفق معطياتها، بل إنه أيضاً يعكس عادة بعض الافتراضات حول طبيعة المجتمع وطبيعة التطور التاريخي ككل؛ وفي كلمات أخرى، إن الفرضيات التاريخية تعادل تطبيق نظرية ما. إحدى التطورات المثيرة في كتابة التاريخ في الجيل الماضي هي أن المؤرخين الآن أكثر وعياً بشأن استخدامهم للنظرية مما كانوا سابقاً. ولكن، وهذا شيء متوقع، يوجد عدد هائل من المؤرخين ـ ربّما أغلبية في بريطانيا، يرتابون في هذا الاتجاه الجديد، على الأقل لأن الكثير جداً من التنظير والنظرية المستعمل حالياً يستقى من التقليد الماركسي. وكنتيجة لذلك، هناك جدل شديد داخل المهنة حول ما إذا كان المؤرخون يجب أن يستفيدوا من النظرية أو لا؟ وإذا كانت الإجابة: نعم وفق أية شروط. هذا الفصل يلقي نظرة عامة على هذا الجدل العام، ثم يهتم بتقييم تأثير الماركسية على كتابة التاريخ بشيء من التفصيل.

إن نظريات التاريخ تظهر عموماً من المشاكل الناتجة عن ثلاثة جوانب من التفسير التاريخي. أولاً توجد صعوبة في استيعاب وفهم العلاقات المتداخلة لكل بعد للتجربة الإنسانية في وقت معيّن. عند أغلب المؤرخين حتى نهاية القرن التاسع عشر لم يكن هذا عملياً يشكل مشكلة جوهرية نظراً لأن اهتمامهم ينصرف إلى أن يقتصر على التاريخ السياسي والدستوري؛ وهكذا فإن آلية الفهم الوحيدة التي يحتاجونها تكمن في فكرة معقولة حول النظام السياسي وعلم السياسة. ولكن أثناء القرن الحالي من الواضح أن التوسع في مجال البحث التاريخي وفي حجم الشواهد إلى جانب الضغط نحو التخصص الموضوعي، بمعنى دراسة موضوع

واحد أو فكرة واحدة، يتطلب قدرة فائقة على التفكير بلغة التّجرد أو الأفكار التجريدية. وقد رأينا في الفصل الخامس كيف أنه من اليسير أن يقع المؤرخون في مأزق رؤية الماضي مقسماً إلى أجزاء أو فروع مستقلة: أي إلى تاريخ «سياسي» و«اقتصادي» و«فكري ثقافي» و«اجتماعي»، وكيف أن فكرة «التاريخ الكلي» قد ظهرت بوصفها عملية تصحيحية (راجع الفصل الخامس). ولكنه التاريخ الكلي أو العام متعذّر تحقيقه بدون فكرة ما بشأن كيف ترتبط المظاهر المكوّنة للتجربة الإنسانية بعضها ببعض لتشكل وحدة كاملة ـ أي بعض النظرية بخصوص تركيب المجتمع البشري في أوسع معنى له. وتعتمد أغلب الأفكار التي من هذا النوع إلى حدّ كبير على التشابه الجزئي مع العالم الطبيعي. فالمجتمع كثيراً ما ينظر إليه وكأنه كائن حيّ، تقنية وبناء. وكل مجاز من هذه المجازات يمثل محاولة تذهب إلى أبعد من الفكرة البسيطة القائلة إن أي مجال واحد يحدد الباقي، ويعبر عن العلاقات المتبادلة بين الأنواع الرئيسية لتصرف الإنسان والفكر.

أما المشكلة الثانية التي تشجع على تطبيق النظرية فتتلخص في مسألة التعبير التاريخي. وينفق المؤرخون جل وقتهم في شرح التغيير ـ أو انعدامه. وحتماً سيثير هذا الانهماك الكامل المهمين التساؤل حول ما إذا كانت التحولات الجوهرية في التاريخ تظهّر سمات مشتركة. هل التغيير التاريخي يدفع إلى الأمام بواسطة محّرك، وإذا صح ذلك من ماذا يتكون هذا المحّرك؟ وفي كلمات أكثر دقة، هل تحتاج مرحلة التصنيع إلى التقيّد بطريقة معينة واحدة من طرق التطور الاقتصادي؟ هل يستطيع المرء أن يعّين في التاريخ العناصر الأساسية لحالة ثورة ما؟ كثيراً ما يتأثر المؤرخون، عند صياغة افتراضاتهم في حالات معينة، بمغريات هذا النوع من النظرية ـ مثلاً فكرة أن الديموغرافيا [الدراسة الاحصائية للسكان من حيث المواليد والوفيات والزواج والصحة. . . الخ،] تعتبر ذات أهمية في فهم التغيّر التاريخي[3] أو أن التغيرات الأكثر قوة في المجتمع هي تلك التي تظهر من الإصلاحات التدريجية التي نفذت أو منحت من قبل الطبقات الأبوية الحاكمة بدلاً من انبثاقها

(3) See Emmanuel Le Roy Ladurie, The Mind and the method of the Historian, Harvester, 1981, Ch. 1.

من المطالب الثورية التي تبرز من القاعدة[4].

ثالثا: توجد نظريات تهدف إلى شرح ليس مجرد كيف يأخذ التغيير التاريخي مكانه بل أيضاً الاتجاه الذي يتحرك فيه كل التغيير. وتهتم هذه النظريات بتفسير مصير الإنسانية من خلال عزو معنى للتاريخ. وقد تصّور كتّاب العصور الوسطى التاريخ بوصفه تحولاً طولياً أو خطيّاً، من خلق العالم إلى يوم الحساب الأخير، يتحرك تحت، وتسيطر عليه، العناية الإلهية. ومع مجيء القرن الثامن عشر ظهرت النزعة الدينوية في تفسير التاريخ، وبالتالي ظهرت إلى الوجود فكرة الرّقي: فالتاريخ قد فسر كقصة تقدم مادي وفكري ستكون نتيجتهما في المستقبل انتصار العقل والسعادة البشرية. وفي القرن السابع عشر استمرت وجهات نظر منقحة لهذا المنظور العلماني في ممارسة تأثيرها القوي على قضية تفسير التاريخ: ففي القارة [الأوروبية] كان التاريخ يعني ظهور الهويات القومية، وما يتبع ذلك من مظاهر سيّاسية في الدولة القومية؛ أما بالنسبة لمؤرخي الهويغ في إنجلترا فإن التاريخ كان يعني نمّو الحريات السياسيّة. إلا أن الإيمان بفكرة الرقيّ في التاريخ أخذ يتضاءل الآن، ومن النادر أن يوجد من يأخذ بها كلية اليوم،[5] بسبب تجربة التدمير التي اتسم بها تاريخ القرن العشرين، وتوقّع الحرب النّووية. ومع ذلك فإن نظريات التغيير التقدمي ما تزال تشكل جزءاً من الكثير من التفسيرات التاريخية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، كما هو بيّن في استعمال المؤرخين المتكرر للكلمات مثل «التصنيع» و«التحديث».

وبالرغم من أن هذه الأنواع الثلاثة من النظرية التاريخية يتميز تحليلياً بعضها عن بعض فإنها جميعاً تشترك في الاهتمام بالانتقال من الجزء إلى الكل أملاً في فهم الموضوع في مجمله. ويمكننا أن نفترض أن هذا تعاقب طبيعي، تشترك فيه كل فروع المعرفة. على أية حال هناك عدد كبير من المؤرخين يرفضون استخدام النظرية تماماً، وهم يبررون ذلك على أساسين محتملين! وجهة النظر الأولى تسلمّ بأنه من الجائز أن توجد أنماط وانتظامات في التاريخ، إلا أنها تؤكد بإيراد الدليل

(4) Some such theory evidently underlies much of G . R . Elton's work, and also the « high politics school of historiography, discussed above, pp. 75 - 6.

(5) A major exception is E . H . Carr. What is History?, Penguin, 1964.

أو الحجة على أنها ليست متاحة للبحث المتخصص المحترف. إنه من الصعب تماماً أن نقدم تفسيراً مقنعاً تماماً لأي حادثة في التاريخ، إلا أن ربط هذه الأحداث ضمن صنف رئيسي يضع الباحث على مسافة مفرطة في البعد من الحقائق الممكن إثباتها. فكما يقول بيتر ماتياس Peter Mathias: «إن التاريخ يقدم بغزارة أمثلة فردية لكي تؤيد أي اقتراح عام. إنه فقط من اليسير عند تفسير التاريخ أن نقدم فرضية ما تترك إنطباعاً»[6]. وفقاً لهذا الرأي، إن التاريخ النظري هو تاريخ تأمليّ ويجب أن يترك للفلاسفة والأنبياء[7].

إن إمكانية سيادة النظرية بدلاً من الحقائق أمر بعيد الإحتمال حقاً. لا شك أن الثغرات في السجلات التاريخية الباقية، وخاصة النقص في الشواهد الحاسمة التي تتعلق بالسببية، تترك مجالاً كبيراً للافتراض المجرّد والتفكير الرّغبيّ[*](أنظر الفصل السابع). وفي نفس الوقت نرى حجم الشواهد ذات التأثير الملحوظ على الكثير من القضايا التاريخية كبيراً جداً إلى درجة لا يمكن معها تجنب الاختيار - ومن الجائز أن تؤثر القواعد التي تتحكم في ذلك الاختيار على نتيجة البحث. وتعتبر سجلات العصور الحديثة متعددة ووافرة جداً إلى حدّ أنه يمكن التوصل إلى نتائج متناقضة بمجرد إثارة اسئلة مختلفة. وفي سياق التاريخ الأمريكي يعبر ألين كراديتور Aileen Kraditor عن هذه النقطة في الفقرة الآتية:

> إذا سأل أحد المؤرخين، «هل تقدم المصادر شواهد تتعلق بالنضال الفعّال بين العمال والرقيق»؟ فإن المصادر ستجيب «بالتأكيد». وإذا سأل آخر، «هل تزودنا المصادر بشواهد بشأن القبول الواسع في النظام الراسخ بين السكان الأمريكيين طوال القرنين السابقين؟» فالمصادر ستجيب، «طبعاً»[8].

---

(6) Peter Mathias, «Living with the neighbours: the role of economic history, 1970, reprinted in N . B . Harte, (ed.) The study of economic History, Cass, 1971, p. 380.

(7) For this view, see Jacques Barzun, Clio and the doctors, Chicago University Press, 1974.

(*) التفكير الرّغبيّ يعني اعتقاد المرء بصحة شيء ما، لمجرد رغبته في أن يكون ذلك الشيء صحيحاً، وفقا لتعريف قاموس المورد طبعة سنة 1979 (المترجم).

(8) Aileen S . Kraditor, «American radical historians on their heritage», Past and Present, LVI, 1972, p. 137.

وهكذا تقريباً يمكن أن تختبر أي نظرية عن طريق ترتيب مجموعة مؤثرة من الأمثلة الفردية لتناسب النمط المختار.

ومن المؤكد أن التاريخ المكيّف وفق النظرية يكون عرضّة لهذه المخاطر ـ ولكن يجب أن ندرك، إن هذا صحيح أيضاً في عمل الكثير من المؤرخين الذين يرفضون استعمال النظرية ويبقون بشيء من الاطمئنان غير واعين بالقيم والافتراضات التي تشكل اختيارهم الشخصي وتفسيرهم للشواهد. وما من شك في أن الطريق نحو الأمام لا يكمن في الانسحاب إلى الاعتماد على التجريبية المتعذر الدفاع عنها، ولكن في تطبيق معايير رفيعة جداً على اختيار النظرية. ومن المرجح أن يتم ضبط التفكير الرّغبيّ أكثر من قبل المؤرخين الذين يعالجون بحوثهم بفرضيات واضحة وصريحة من أولئك الذين يحاولون أن يتبعوا المصادر إلى حيث تقودهم وحينما يتعذر تجنب اختيار الشواهد، فإن الاختيار يجب أن يكون نموذجياً بحيث أنه سيكشف عن المؤشرات المؤيدة والمناقضة. ومن الجائز أن تفسّر نظرية معينة جزءاً من الشواهد ذات العلاقة بالموضوع قيد البحث، إلا أن ذلك لا يكفي في حد ذاته، فالنظرية ينبغي أن تكون منسجمة مع أهمية الشواهد ككلّ. وفقاً لتعبير كراديتور أن «البيانات التي حذفت يجب أن لا تكون أساسية لفهم البيانات التي اختيرت»[9].

وما من شك في أن كل هذا يفترض درجة ما من التجّرد من قبل المؤرخين نحو نظرياتهم، كما يتطلب الاستعداد لتغيير الاتجاه في ضوء الشواهد. ولكن حينما تهمل هذه الضوابط، فإن المشتغلين بالمهنة عموماً يكونون محترسين في الدفاع عنها. ونادراً ما يكون المؤرخون أكثر سعادة إلا عندما يستشهدون بشواهد مناقضة وتفسيرات بديلة من أجل إضفاء الشك على عمل زملائهم ـ خاصة هؤلاء الذين يبدو أن لديهم هاجس يستحوذ على تفكيرهم لا سبيل إلى التخلص منه. إضافة إلى ذلك فإن قدراً كبيراً من التأليف التاريخي يتوقف على مقارنة أهمية وقيمة النظريات المتنافسة من أجل تحديد أي منها، إن وجد، يلقي الضوء على المشكلة قيد البحث. ولا حاجة بنا إلى القول بأن النزعات التأملية في التاريخ النظري لا تمر دون فحص لمدة طويلة.

---

(9) Ibid., p. 137.

- 2 -

أما خط الهجوم الثاني الذي يعتبر أكثر تحدياً فهو يثير الارتياب في صحة إحداث نظرية في التاريخ على أساس أن ذلك يرفض جوهر هذا الحقل المعرفي ذاته. وفق هذا الرأي أن الثقافة الإنسانية كبيرة الحجم ومتعدّدة جداً ومتباينة بغزارة إلى درجة أننا فقط نستطيع أن تفهم الإنسان في مواقع وعهود محدّدة: «فهو يبقى موضوعاً متعذّر اختزاله، الشيء الوحيد المجرّد في العالم»[10] وبناء على ذلك فإن نماذج السلوك البشري تبقى مجرد وهمّ. وتكمن مهمة المؤرخ في استعادة الأحداث والحالات في إطارها الفريد ووفق الشواهد المتاحة، أما تفسيراتها فتطبق فقط على مجموعات محددة من الظروف. لا شيء يمكن أن يكتسب من مقارنة الحالات التاريخية التي يفرق بينها الزمان والمكان ـ في الواقع أن قدراً كبيراً سيفقد نظراً لأن النتيجة يمكن فقط أن تكون إضفاء الغموض على العناصر الأساسية لكل حالة من هذه الحالات التاريخية. وفي كلمات ديفيد تومسون، «إن الموقف التاريخي، حسب تعريفه، معاد لوضع النظام»[11]، وفي هذا الرأى توجد أصالة مميزة. فهو يجذب الانتباه إلى جوهر النزعة التاريخية كما قدمت في القرن التاسع عشر ـ أن نصيحة رانكه: إن المؤرخين يجب أن يدرسوا الماضي «من أجل إظهار كيف كانت الأشياء فعلاً» كان يراد بها أساسياً كترياق للمشاريع التطورية الكبرى لمؤرخي عصر التنوير واتباع هيجل. فأسلوبه السردي كان معاديا للتجريد والتعميم، ومناسباً جداً للاقتصار على العناية بتفاصيل الأحداث.

إن الموقف التقليدي لأصحاب النزعة التاريخية، إذاً، معاد وغير ملائم للنظريات الشمولية التي تتعلق بالبنية الاجتماعية ولنظريات التغير الاجتماعي على حدّ سواء، بينما من الصعب أن يقبل زعمهم بأن كل عصر يجب أن يقيم وفق معطياته الخاصة به مع أية نظرة للتاريخ بوصفه تعده نحو الغاية المرغوبة.

وترتبط هذه الأسس المتعلقة برفض نظريات التاريخ تماماً بوجهة نظر أخرى جذبت انتباه الكثير من المؤرخين وأكد عليها كثيراً: وهي أن النظرية لا تنكر فقط «الميزة الفريدة» للأحداث بل أيضاً كرامة الفرد وتأثير القوة البشرية. فالسرد

(10) Paul K. Conkin, «intellectual history', ir. Charles F. Delzell (ed.), the Future of History. Vanderbilt University Press, 1977, pp. 129 - 30.

(11) David Thomson, the Aims of History, Thames & Hudson, 1969, p. 105.

التقليدي الذي يجرّد من أي إطار تفسيري يعطي الحدّ الأعلى لدور الشخصية، في حين أن الاهتمام بالمظاهر النموذجية المتكرّرة دورياً في البنية الاجتماعية والتغير الاجتماعي تنعش التجرّيد على حساب الأفراد الأحياء. وأسوأ شيء، وفقاً لهذا الرأى، هو النظريات التي من النوع الثالث التي يؤدي تأثيرها الخادع إلى إضفاء الحتمية على حركة التاريخ التي يعجز الأفراد عن التأثير فيها، الآن أو في المستقبل؛ كل نظريات التاريخ، حسب هذا الرأى، تحتوي على عناصر حتّمية(*)، والحقيقة هي رفض لحرية الإنسان[12].

والنقيض الرئيسي للحتمية يكمن في رفض أي معنى في التاريخ وراء دور المحتمل وغير المتوقّع - وهي وجهة نظر يأخذ بها الكثير من المؤرخين في الاتجاه السائد في حقل دراسة التاريخ وكتابته. فعلى سبيل المثال أ. ج. ب. تايلور يبتهج وهو يُبلغ قراءه بأن الدرس الوحيد الذي نتعلمه من دراسة الماضي هو عدم تماسك وعدم إمكانية التنبؤ فيما يتعلق بأمور البشر: التاريخ فصل من المصادفات والأخطاء والمغامرات والأحداث المفاجئة[13].

وأخيراً يتراجع التقليّديون من إحدى النتائج الرئيسية العلمية بشأن كتابة التاريخ المكيّف وفق النظرية التي تضع التاريخ في علاقة تابعة للعلوم الاجتماعية. إنهم يقولون إن المؤرخين الذين ينزعون إلى استخدام التنظير في دراسة التاريخ، لا يطورون نماذج خاصة بهم، بل يطبقون النتائج النظرية لعلم الاجتماع والأنثربولوجيا الاجتماعية والاقتصاد - وهي حقول معرفية تركز على الحاضر وليس الماضي، وتهتم بالتاريخ فقط كأساس لاختبار النظريات. إن المؤرخين النظريين ببساطة يتعرّفون بطريقة تعود على خصومهم بالفائدة وعليهم بالضرّر، وبالتالي يضعفون تدريجياً من مكانة واستقلالية حقلهم التخصصي. ويجب أن يكون المؤرخون على حذر بشأن التهديدات ضدّ السمات المتميّزة لمهنتهم، سواء أكانت

(*) الحتمية: ملهب فحواه أن أفعال وتصرفات الانسان والتغيرات والتحولات الاجتماعية الخ هي نتاج عوامل لا سلطة للمرء عليها. . . وهي مماثلة لفكرة الجبرية بمعنى الايمان بالقضاء والقدر. (المترجم).

(12) Isaiah Berlin, «Historical inevitability', 1954, reprinted in Patrick Gardiner (ed.) The Philosophy of History, Oxford University Press, 1974.

(13) Comments in this vein recur in Taylor's Bismark, Hamish Hamilton, 1955, and The Origins of the Second World War, Penguin, 1964.

هذه التهديدات من الداخل أو من الخارج. ويذهب ألتون إلى أبعد من ذلك إذ يلاحظ: أن التاريخ، في شكله الأصلي [بدون تنظير ونظريات] يقدم أقوى ترياق ضد بناة النظام بين العلماء الاجتماعيين الذين يقدّمون حلولاً مناسبة للأمور البشرية المعقدة(14).

وتقدم وجهة نظر ألتون تفسيراً واحداً بشأن لماذا كانت المهنة التاريخية وما زالت تتسم بالنفور من النظرية. ويكمن هذا التفسير في ميزة المحافظة في مهنة التاريخ. فكما رأينا في الفصل الأول أن دراسة التاريخ قد جذبت أكثر من نصيبها العادل من المحافظين المهتمين بالإستشهاد بإقرار الماضي دفاعاً عن المؤسسات المهددة من قبل المنادين بالإصلاح المتطرف أو ببساطة هروباً من التأثير المربك للتغيّر الاجتماعي السريع حولهم. فالمحافظ الحقيقي، الذي يفتقر إلى الرؤية التقدمية، لا يثق في نظريات المغزى في التاريخ وينظر لها بوصفها لغّة منمقة لليسارّ المثالي تتسم بالمغالاة. إنه أيضاً يخشى فكرة النموذج العام للتغيّر الاجتماعي الذي ربّما يوظف ليدفع إلى الأمام المشاريع غير المرغوب فيها بشأن النظام الاجتماعي في المستقبل. ولكن منهجيات البحث التي يتبعها المؤرخون أنفسهم قد خدمت هي الأخرى وكأنها ترياق قوى ضد النظرية في التاريخ. فكما يقلق م. م. بوستان M. M. Postan:

> إن الموقف النقدي بالتفاصيل قد أصبح في النهاية أداة قوية للاختيار. إنه يجذب إلى التاريخ أشخاص جذرين ولديهم نزعة تتسم بالمثابرة، وليس من الضروري أن تكون لديهم موهبة بأي درجة من القابلية للتأليف النظري(15).

في الواقع إن قدراً كبيراً من الاعتراض على النظرية نتاج التحيز. فالنزعات السلبية التي أشار لها المحافظون موجودة فعلاً، وإذا أطلق لها العنان فستؤدي إلى عواقب وخيمة تزعجهم كثيراً، إلا أن هذه النزعات، كما سيظهر، أي فحص لأمثلة أفضل من التاريخ النظري، لا تمر دون مراجعة، وأن النتيجة تكمن في إثراء وليس إضعاف الفهم التاريخي.

---

(14) G . R . Elton, The Practice of History, Fontana, 1969, pp. 55 - 56.
(15) M . M . Postan, Fact and Relevance, Cambridge University Press, 1971, p. 16.

لننظر أولاً وقبل كل شيء إلى الرأي القائل بأن النظرية تسلب جزءاً من السمات الفريدة التي تتميز بها الأحداث التاريخية. إن المؤرخين، في الحقيقة، لم يكتبوا إطلاقاً حول الأحداث كما لو أنها فريدة تماماً لأنه من المتعذر أن يفعلوا ذلك. فاللغة التي يستخدمها المؤرخون تستلزم تصنيفاً معيناً لمادتهم، وتتضمن مقارنات تقع خارج مجال اهتماماتهم المباشرة. والسبب الوحيد الذي يبرر لماذا يستطيع الباحثون استعمال عبارة «الحكم الإقطاعي» في وصف العلاقة بين الإقطاعي والمستأجر للأرض، أو كلمة «الثورة» عند دراسة اضطراب سياسي رئيسي، يرجع إلى أنهم يشتركون مع قرائهم في فكرة سائدة بشأن ما تعنيه هذه الكلمات، إضافة إلى الإدراك أن العالم لا يمكن فهمه إذا لم نضع، في كل الأوقات، أحداث معينة في تصنيفات محددة. وقد أوضح هذا الأمر بجلاء إ. إ. أيفانز- بيرتيشاد E. E. Evans-Pritchard شخصية بارزة في الجيل الماضي بين الأنثروبولوجيين الاجتماعيين البريطانيين، الذي دافع بحماس عن علاقة حميمة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية:

> إن الأحداث تفقد جل معاينها أو كلها إذا لم ينظر إليها من زاوية أنها تحتوي على درجة ما من الاستقرار والانتظام، وعلى أساس أنها تتبع نوع معين من الأحداث. وتحتوي كل الأمثلة على الكثير من السمات المشتركة. مثلاً إن صراع الملك جون مع النبلاء في عهده يكون ذا معنى فقط حينما تكون علاقات النبلاء مع هنري الأول، وستيفن، وهنري الثاني، وريتشارد أيضاً معروفة؛ وأيضاً عندما تكون العلاقات بين الملوك والنبلاء في البلدان الأخرى ومع المؤسسات الإقطاعية معروفة. وفي كلمات أخرى حينما ينظر إلى هذا الصراع بوصفه ظاهرة نموذجية، أو سائدة، في مجتمعات من نوع معين[16].

ولكن إذا كان استخدام الأفكار التعميمية ينبهنا إلى الانتظامات في المادة الأولية، فإنه أيضاً يكشف عن تلك المظاهر التي تقاوم التصنيف والتي تعطي للحدث التاريخي سماته المميّزة. إن وجهة نظر المؤرخ المهتم باستخدام النظرية

---

(16) E. E. Evans - Pritchard, «Anthropology and history'» 1961, reprinted in his Essays in Social Anthropology, Faber, 1962, p. 49.

هي أنه إذا كانت هذه المقارنات كامنة في أي تحليل تاريخي جدير بهذا الاسم، إذا هناك الكثير يمكن أن يكتسب بشأن وضوح الفكر عن طريق جعل هذه المقارنات واضحة ـ مثلاً عن طريق بناء نموذج لمجتمع إقطاعي أو لتغيير ثوري.

وبصورة موازية، إن الادعاء بأن التاريخ هو المجال الحقيقي لوجهات النظر الفردية يعتبر خادعاً عند إمعان النظر في ذلك. فالمؤرخون يضطرون دائماً إلى تصنيف الناس في مجموعات وفقاً للقوّمية. أو الدين، أو المهنة، أو الطبقة. ويرجع هذا إلى الهويات الكبيرة التي تضفي الأهمية عليهم ككائنات اجتماعية. ويكمن القاسم المشترك بين هذه المجموعات في نزعة للتفكير والتصرف بطرق معّينة، إلى الحدّ الذي يمكن معه أن نتنبأ باستجاباتهم. فلا يوجد فردان متماثلان تماماً أبداً، ولكن كيف يتصرفان وفق قواعد محددة (مثل المستهلكين للمواد الغذائية أو المشايعين لمعتقد ما) من الجائز أن يتبع نمطاً منتظماً إلى حدّ بعيد. فالتأكيد الذي يضعه المؤرخون على نشاط الجماعة، إذا، ليس رفضاً للفردية الإنسانية، وإنما هو ببساطة إعتراف بأن ما يعمله الفرد بالاشتراك مع الآخرين عادة له تأثيراً أعظم، تاريخياً، من أي شيء يفعله الفرد على انفراد. إضافة إلى ذلك فإن التأثير المتراكم للتصرفات التي تنتهجها جماعة معينة سعياً وراء أهدافها يعني التأكيد على تنظيم ذلك السلوك ـ بمعنى ترسيخه بطريقة تجعل الخيارات المتاحة للأفراد فيما بعد مقيّدة. ولا يتشابه هذا مع القول بأن تصرفات الناس حتمية: أنماط معينة من السلوك من الجائز أن تظهر بوضوح، ولكن يمكن أن ترفض أو تعدل من طريق تصميم جيل جديد ليبرز خارج الأشياء المقوّلبة. لا أحد قد عبر عن التوتر بين العامل البشري والبنية الاجتماعية بوضوح أكثر من فيليب أبرامس Philip Abrams وهو مؤرخ رائد وعالم اجتماع:

> في المجتمع ذي الجانبين، إن حقيقة أن التصرف الاجتماعي هو على حدّ سواء شيء ما نختار أن نفعله وشيء ما يجب أن نفعله، لا مفرّ من أنها ترتبط بحقيقة أخرى، وهي مهما كانت الحقيقة الكامنة في المجتمع، فهي حقيقة تاريخية، حقيقة في الزمن. فعندما نشير إلى مجتمع ذي جانبين فإننا نشير إلى الطرق التي من خلالها، تصبح التصرفات مؤسسات بمرور الزمن، والمؤسسات بدورها تتغير

بواسطة التصرفات. مثلاً إن أخذ الأسرى وبيعهم يصبح مؤسسة رقيق. تقديم خدمة لجندي ما مقابل حمايته تصبح إقطاعاً. تنظيم السيطرة على قوة عمالية كبيرة على أساس القواعد والمعايير المعروفة تؤدي إلى ظهور البيروقراطية. وهذه المؤسسات، الرقيق والإقطاع والبيروقراطية تصبح الأطر الخارجية الثابتة التي يتم فيها السعي وراء الرفاهية أو البقاء أو الحرية. ومن طريق استبدال الدفع نقداً مقابل الخدمات العمالية شرع السيد الإقطاعي والفلاح في تفكيك النظام الإقطاعي الذي أسسه أباء أجدادهم[17].

إن أفضل النظريات، والماركسية إحداها كما سأبين فيما بعد، تدين بالإعجاب بها تماماً إلى حقيقة أنها تعترف. وتبحث عن توضيح وشرح العلاقة المتبادلة بشأن السلوك والبنّية. والنظرية لا تحط من قدر الفرد؛ إنها عوضاً عن ذلك تهدف إلى تفسير القيود التي تحدّ من حرية الإنسان وتحبط نواياهم وأهدافهم، وبهذا فهي تكشف النقاب عن أنماط في التاريخ. وعلى العكس من ذلك، إن المؤرخ الذي يؤكد على ضرورة التركيز الشامل على أفكار وتصرفات الأفراد (كما يفعل في كثير من الأحوال المؤرخون المهتمون بالتاريخ الدبلوماسي) من المرجح أنه لا يجد شكلاً معّيناً، ويرى بدلاً من ذلك تعاقب فوضوي مشوش من المصادفة والارتباك والاضطراب.

أما بالنسبة لتفوق العلوم الاجتماعية عن التاريخ في مجال النظرية، وهو تفوق مهدد للتاريخ، فتوجد أسباب قوية تبرر لماذا يجب على المؤرخين أن يستفيدوا من النظرية المستوردة. فالعلوم الاجتماعية بحكم تعريفها تهتم بما يفعله الناس جماعات لا أفراداً، وبما أن مجالها يشمل مجتمعات بأكملها، فإن العلماء الاجتماعيين من البداية كانوا في حاجة إلى النظرية من أجل أن يعالجوا موضوع بحثهم. وقد نظر الاقتصاديون منذ زمن آدم سميث في أواخر الثامن عشر وعلماء الاجتماع منذ زمن أوغوست كونت إلى النظرية على أنها شرط أساسي لتفسير البيانات. وقد ظهرت نتيجة لذلك، معرفة نظرية معقدة في كلا الحقلين، وفيما بعد

(17) Philip Abrams, Historical Sociology, Open Books, 1982, pp. 2 - 3.

في الأنثروبولوجيا الاجتماعية أيضاً. إن استعمال هذه النظريات من قبل المؤرخين هو ببساطة اعتراف بأن الأفضلية تعود إلى العلوم الاجتماعية في هذا الصدد. في الحقيقة إن التاريخ قد وقع دائماً تحت تأثير نظريات من الخارج، وسميث وكونت حالتان تشهدان على ذلك. ولكن أثناء الثلاثين سنة السالفة فقط شرع المؤرخون في الاهتمام بمدى وتعدّدية استعمال النظرية في العلوم الاجتماعية.

وفي هذا الصدد توجد اثنتان من المشاكل الحقيقية. الأولى هي أن قدراً كبيراً من النظرية في العلوم الاجتماعية، خاصة في الاقتصاد، كان يقصد من ورائه شرح المجالات المحددة للنشاط البشري، وفي أغلب الأحوال بطريقة غير متحيزة على نحو متكلف. ومن الجائز أن تؤدي نتيجة تطبيق هذه النظرية على البحث التاريخي إلى تعزيز «الرؤية الأنبوبية» التي، على كل حال، يميل إلى الأخذ بها المؤرخون المتخصصون في فرع محدد من المعرفة التاريخية(راجع الفصل الخامس) أما المشكلة الثانية فتتعلق باللامبالاة المزعومة تجاه تاريخ العلوم الاجتماعية. وهذا الاتهام ليس بدون أساس. فالكثير من النظريات، مثلاً اقتصاد السوق الحرة، تعتمد أساسياً على افتراض التوازن الذي بلغت انتباه المؤرخين كأداة غير تاريخية إلى حدّ بعيد لفهم المجتمع - رفض لمساوات التغيير والتكيف التي توجد في كل حالة؛ أما النظريات الأخرى (مثل نظرية التحديث وهي نظرية سائدة في علم الاجتماع الأمريكي) التي يفهم منها ظاهرّياً أنها تتضمن بعداً تاريخياً، فقد بنيت على أساس تناقض ساذج بين ما هو «تقليدي» وما هو «حديث أو معاصر» في نزاع مع أي معنى للتطور في التاريخ. ومن المؤكد أن أغلب ما أخذه المؤرخون من العلوم الاجتماعية كان سطحياً وغير مهم، وقد ساد الاعتقاد بأن النظرية بطريقة أو أخرى تسودها الموضوعية واللاتحيز، في حين أنها ما زالت موضوع اختلافات أيديولوجية عميقة بين علماء الاجتماع أنفسهم[18].

ومع ذلك فإن هذه الاعتراضات لا تشكل سبباً لتجنب النظرية، أنها فقط تقترح أن المؤرخين يجب أن يكونوا انتقائيين بشأن ما يأخذون من العلوم

(18) See the criticism of Gareth Stedman jones, «From historical sociology to theoretical history', British journal of sociology, XXVII, 1976, pp. 295 - 305, and Tony judt, «A clown in regal purple: social history and the historians', History Workshop journal, VII, 1979, pp. 66 - 94.

الاجتماعية. في الواقع أن النظريات ذات التأثير القوي الواسع على المؤرخين المعاصرين، هي تلك التي تسعى إلى أن تشمل البنية الاجتماعية أو التغّير الاجتماعي ككل. ومن بين هذه النظريات الأكثر تأثيراً هي تلك المستقاة من كبار المفكرين الاجتماعيين في القرن السابق، الذين كان لديهم فهم عميق للتاريخ - ماكس فيْبَر Max Veber وفوق كل شيء كارل ماركس. ولعل الرد الحقيقي على خشية التقليديين من أن تستحوذ عليهم وعلى تخصصاتهم العلوم الاجتماعية يكمن في أن هذه النظريات ليست شرائع سماوية لتطبق على السجل التاريخي. ويجب أن ينظر إليها فقط على أنها نقطة انطلاق. ونتيجة العمل التاريخي ستقود إلى تعديلها، على الأرجح بصورة حاسمة، وفي إنشاء، بدلاً منها، نظريات تمثل ربطاً مفيداً بين التاريخ والعلوم الاجتماعية. وستكون النتيجة، لا شك، مثمرة للطرفين.

- 3 -

والآن يصبح الطريق ممهداً لمناقشة نستطيع من خلالها أن نقيّم التفسير الماركسي للتاريخ في سياق الفرص والمخاطر التي قد تقترن بأية مغامرة في دراسة التاريخ النظري. والمخاطر في مثل هذه الحالة مألوفة تماماً: إن هؤلاء الذين ينزعون إلى الحط من قدر ماركس قد مسكوا بالنزعات الأقل جاذبية في فكره، إلى حدّ أنهم جميعاً، عدا عدد محدود جداً من الناس الذين قرأوا ماركس نفسه أو تعليقات أكاديمية حول كتاباته، قد اعتبروا اسمه مقترناً بالحتمية الكئيبة والسخرية المطلقة حول الطبيعة البشرية. وفقاً لهذا الفهم يمكن ن تلخص المعتقدات الماركسية الأساسية على النحو الآتي:

إن التاريخ عرضة لسيطرة عنيدة تمارسها القوة الاقتصادية، التي تحرك كل المجتمعات الإنسانية على طول الطريق إلى الاشتراكية من خلال نفس المرحلة، والرأسمالية هي المرحلة الراهنة التي يعيشها أغلب البشر. وقد كانت المصلحة المادية، في كل الأوقات، وما زالت، الباعث الرئيسي الأقوى في السلوك البشري، بصرف النظر عن الحوافز التي يزعم الناس قبولها فعلاً. وتمثل الطبقات تعبيراً جماعياً عن هذه المصلحة الشخصية. وكل التاريخ، على هذا الأساس، لا شيء أكثر من تاريخ الصراع الطبقي. والأيديولوجية، والفن والثقافة ما هي إلا مجرد مرآة لهذه الهوية الأساسية، فهي لا تحتوي على فاعلية تاريخية خاصة بها.

أما الفرد فهو نتاج عصره وطبقته، ومهما كان موهوباً ونشيطاً فهو عاجز عن أن يؤثر في مجرى التاريخ؛ إن الجماهير هي التي تصنع التاريخ، ولكن حتى الجماهير تستطيع أن تفعل ذلك فقط وفق نمط محدد سلفاً.

في وقت أو في آخر خلال المائة سنة التي انقضت منذ وفاة ماركس، كل مسألة من هذه المسائل قد أقرت من قبل الماركسية، إلا أنها جميعاً تمثل تبسيطاً غير بارع لما كتب ماركس فعلاً. ففكر ماركس قد تطور تقريباً خلال ثلاثين سنة من البحث والتصور. والجزء الأساسي من النظرية الناتج كان أكثر تعقيداً وبراعة مما يعتقد المطّلعون على الماركسية المألوفة.

لقد بدأ ماركس بالافتراض الأساسي القائل إن ما يميز الناس عن الحيوانات يكمن في قدرتهم على إنتاج وسائل وجودهم ومورد رزقهم. إنه في الكفاح من أجل إشباع حاجاتهم النفسية والمادية، طور الرجال والنساء وسائل أكثر فعالية من أجل استغلال بيئتهم (أو من أجل السيطرة على الطبيعة حسب تعبير ماركس). إجابة عن السؤال: «عن ماذا يتحدث التاريخ؟» يقول ماركس إن التاريخ كان حول نمو قوة الانتاج البشرية، وقد نظر ماركس إلى الأمام إلى الزمن حينما سيتم إشباع الحاجات الأساسية لكل الناس بوفرة: عندئذ فقط ستجد البشرية التحقيق الذاتي والإيفاء بمطالبها الأساسية، وتستخدم إمكاناتها الكاملة في كل مجال. وتحقيقاً لذلك فإن وجهة النظر الحقيقية الموضوعية بخصوص التطور التاريخي تغوص جذورها في الظروف المادية للحياة. وقد ميّز ماركس نفسه بوضوح من المظاهر السائدة للكتابة التاريخية في القرن التاسع عشر التي اختارت أن تركز على القومية والحرية والدين بوصفها موضوعات محددة في التاريخ إنه مناسب تماماً أن وجهة نظر ماركس يجب أن يشار إليها على أنها «مادية تاريخية» ـ مصطلح اخترعه فريدرك أنجلز(*) Friedrich Engels متعاون مدى الحياة مع ماركس ووريثه الفكري. وعن هذا المنظور الأساسي، الذي ظهر أو دّون بوضوح لأول مرة في كتاب الأيديولوجية الألمانية The German Ideology (1846) لم يتراجع ماركس

(*) فريدرك أنجلز (1820 - 1895) فيلسوف اشتراكي ألماني. أسهم مع كارل ماركس في وضع «البيان الشيوعي». رفيق كارل ماركس في النظرية والنضال، وأسهم معه في وضع الأسس العلمية للاشتراكية (انظر موسوعة الهلال الاشتراكية) (1970). (المترجم).

ألبتة. وقد خصص ماركس، في بقية حياته أغلب جهوده لشرح مضامين. ومعاني هذا المنظور الفكري خاصة فيما يتعلق بتفسير البنية الاجتماعية، ومراحل التطور الاجتماعي، وطبيعة التغيّر الاجتماعي.

وقد تصور ماركس المجتمع يتكون من ثلاثة مستويات أساسية. أولاً وقبل كل شيء قوى الإنتاج: الوسائل، والتقنيات والمواد الخام، إضافة إلى القوى العمالية التي تحقق إمكاناتها الإنتاجية وتحتوي قوى الإنتاج على مضامين محددة بالنسبة لعلاقات الإنتاج التي يقصد بها ماركس تقسيم العمالة وأنواع التعاون والخضوع، وهي كلها أمور تتطلبها عملية النهوض بالإنتاج - وفي عبارة أخرى البنية الاقتصادية للمجتمع. ويشكل هذا الترتيب بدوره قاعدة يبني عليها البناء الفوقي، متكوناً من المؤسسات القانونية والسياسية وإيديولوجيتها المساعدة ولعل أفضل تلخيص محكم وبليغ لوجهة نظر ماركس بشأن البنية الاجتماعية تظهر في مقدمة كتابة: مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي **Contribution To The Critique of political Econony (1859)**:

> ومن المحتم أن يدخل الرجال في علاقات محددة وواضحة، ومستقلة عن إرادتهم في المجال الاجتماعي الإنتاجي من وجودهم أي علاقات الإنتاج التي تتناسب مع مرحلة معّينة في تطور قوتهم المادية بخصوص الإنتاج. ويشكل المجموع الكّليّ لهذه العلاقات الإنتاجية البنية الاقتصادية للمجتمع، الأساس الفعلي، الذي عليه ينشأ البناء الفوقي القانوني والسياسي، والذي تنسجم معه الأشكال المحددة للوعي الاجتماعي. ويحددّ أسلوب الإنتاج في الحياة المادية التطور العام في الحياة الاجتماعية، والسياسية والفكرية. وليس وعي الرجال هو الذي يحدد وجودهم، بل أن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم[19].

على كل حال، أن هذا ليس نموذجاً محدداً بشكل حاسم كما يفترض في كثير من الحالات. ففي المقام الأول إن قوى الإنتاج لا تقتصر بأي حال من

(19) Karl Marx, A Contribution to the Critique of political Economy, Lawrence & Wishart, 1971, pp. 20 - 21.

الأحوال على وسائل الإنتاج وعلى القوة العضلية للعمال. بل تشمل أيضاً البراعة التقنية والمعرفة العلمية (التي اعتمدت عليها كثيراً مظاهر التطور بخصوص قوى الإنتاج في زمن ماركس نفسه): وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية الإبداع البشري الذي بدونه نبقى عبيداً للبيئة الطبيعية من حولنا. ثانياً، بالرغم من أنه من الواضح أن وجهة نظر ماركس تقول إن السياسة والأيديولوجية - المشاغل التقليدية للمؤرخين - يمكن فقط أن تفهم في ضوء علاقتها بالقاعدة الاقتصادية، فإن ماركس قد أخذ بعين الاعتبار أيضاً التأثيرات في الاتجاه المعاكس. فعلى سبيل المثال، إن نظام العلاقات الاقتصادية لا يمكن أن يصبح راسخاً بدون إطار مسبق يتعلق بحقوق الملكية والالتزامات القانونية؛ أي أن البناء الفوقي لا يعكس فقط علاقات الإنتاج بل أيضاً يحتوي على وظيفة مساعدة. وهكذا تجيز هذه النماذج الثلاثة تأثيرات متبادلة[20]. وثالثاً، أن ماركس لم يقترح إن كل النشاطات غير الاقتصادية تتقرر من قبل القاعدة. إنه أمر قابل للنقاش ما إذا كان الإبداع الفني يجب أن يشمل في البناء الفوقي إطلاقاً. ولكن حتى هذه المجالات التي تتبع دون ريب إلى البناء الفوقي لا تقرر بشكل حاسم من قبل القاعدة. إن المؤسسات السياسية والدين على حد سواء تحتوي على فاعلية خاصة بها، كما اعترف ماركس وأنجلز في كتاباتهما التاريخية، وفي المدى القصير خاصة العوامل الاقتصادية من الجائز أن تكون ذات أهمية ثانوية في تفسير الأحداث؛ وكما يلاحظ براوديل، أن ماركس كان أساساً منظراً La Longue duree[21] ومن المرجح أنه قريب من روح فكر ماركس أن ننظر إلى البناء الاقتصادي على أنه شيء يحدّ من الظروف بدلاً من تقرير عناصر البناء الفوقي. وكثيراً ما أكد أنجلز على هذه النقطة ذاتها وقد كتب لأحد المراسلين عدة سنوات بعد وفاة ماركس يقول:

> وفقاً للتصّور المادي للتاريخ، اتضح أخيراً أن العنصر الحاسم في التاريخ هو الإنتاج في الحياة الواقعية. وماركس وأنا لم نؤكد أبداً

(20) This interpretation is convincingly argued in Melvin Rader, Marx]s interpretation of history, Oxford University Press, 1979. For a contrary view, see, G . A . Cohen, Karl Marx's Theory of history: A Defence Oxford University Press, 1978.

(21) Fernand Braudel, «History and the social sciences: the longue durée, 1958, reprinted in his on history, Weidenfeld & Nicolson, 1980, p. 51.

على أكثر من ذلك. ومن ثمّ إذا قام شخص ما بتحريف هذا إلى القول بأن العنصر الاقتصادي هو العامل الوحيد الحاسم، فإنه بذلك يحول هذا الافتراض إلى عبارة مجرّدة فارغة لا معنى لها. صحيح أن الحالة الاقتصادية هي القاعدة، لكن العناصر المتنوّعة للبناء الفوقي... تمارس أيضاً تأثيرها على مجرى الأحداث التاريخية وفي حالات تتفوق في تحديد شكلها[22].

من الواضح أن مجاز القاعدة ـ البناء الفوقي يكون ملائماً لتفسير حتمي، وعدد من عبارات ماركس يمكن أن تفسر على هذا النحو. إلا أن أعماله الكاملة في مجملها لا توحي أنه قد نظر إلى الأمور بطريقة صارمة مطلقة.

وتكمن إحدى أفضل الميزات المعروفة لتفكير ماركس في تقسيمه للتاريخ إلى فترات أو عهود. فهو قد ميّز ثلاثة عهود تاريخية حتى زمنه، كل منها اتسم بأسلوب أكثر تطوراً وتقدماً من أساليب الإنتاج. هذه العهود الثلاثة هي على النحو الآتي: المجتمع القديم (الأغريق وروما)، المجتمع الإقطاعي، الذي ظهر بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، والمجتمع الرأسمالي (أو «البورجوازية الحديثة») التي برزت إلى الوجود لأول مرة في أنجلترا في القرن السابع عشر، ومنذ ذلك الوقت انتشرت في أماكن أخرى في أوروبا. إن ما أعطي أهمية سياسية لتقسيم التاريخ إلى عهود يكمن في اعتقاد ماركس أن المجتمع الرأسمالي يجب في الوقت المناسب أن يتراجع أمام المجتمع الاشتراكي والتحقيق الذاتي الكامل لطموحات البشر؛ في الواقع حينما خطط ماركس هذا المشروع لأول مرة في سنة 1846 قد اعتقد أن مجيء الاشتراكية كان قاب قوسين أو أدنى. ويرى ماركس أن تقسيم التاريخ إلى فترات عنده كان نتاج لبحوثه التاريخية وليس نتاج التنظير المفتقر إلى البيّنة أو الدليل، وإنه قد جاء بناء على التغيرات والسمات التي توصل إليها في ضوء بحث متقصي شامل وكامل. وقد افترض ماركس فيما بعد وجود أسلوب

---

(22) Engels to J. Bloch, 21 September 1890, reprinted in Karl Marx and Friedrich Engels, Basic Writings on Politics and Philosophy, ed. L. S. Feuer, Fontana, 1969, pp. 436 - 7.

تقليدي للإنتاج في شكل المجتمع الألماني، متعاصر مع المجتمع القديم وأحد مصادره المجتمع الإقطاعي[23].

ومن ناحية أخرى وضع ماركس آسيا في مرتبة مميزة عن أوروبا: إذ يرى ماركس أن أسلوب الإنتاج الآسيوي قد احتوى على فاعلية داخلية غير كافية فيما يتعلق بالتغير التاريخي، والرأسمالية (وبالتالي الاشتراكية) يمكن أن تترسخ في الشرق فقط على أنها نتاج للاستعمار. وفي الحالة الروسية، تراجع ماركس من وجهة نظره الأولى القائلة بأن الرأسمالية الكاملة كانت شرطاً أساسياً للاشتراكية، أربعين سنة قبل الثورة الروسية. وقد استنكر ماركس وجهة نظر أولئك النقاد الذين: «يجب أن يغيروا وجهة نظري التاريخية بشأن نشؤ الرأسمالية في أوروبا الغربية إلى نظرية فلسفية تاريخية تتعلق بالطريق العام الذي قُدِر لكل شعب أن يسلكه، مهما كانت الظروف التاريخية التي يجد نفسه فيها»[24]. وباختصار أن ماركس لم يصنع طريقاً تطورياً واحداً يتقرّر على كل المجتمعات البشرية أن تسلكه بالضبط.

إن مثل هذا التقسيم الصارم الزمني للتاريخ لا ينسجم مع وجهة نظر ماركس بشأن التغير الاجتماعي، الذي يعتبر أغنى جزء من نظريته في التاريخ. وقد لخص ماركس تفسيره في هذا الفقرة:

> عند مرحلة معينة من مراحل التطور، تدخل قوى الانتاج المادي في المجتمع في صراع مع العلاقات الانتاجية القائمة أو مع علاقات الملكية داخل الإطار الذي تتحرك فيه حتى الآن. ومن أشكال تطور القوى الانتاجية تتحول هذه العلاقات إلى قيود. ثم يبدأ عصر الثورة الاجتماعية. وتقود التغيرات في القاعدة الاقتصادية عاجلاً أو آجلاً إلى التحول في البناء الفوقي الضخم كله[25].

---

(23) Karl Marx, Pre - Capitalist Economic Formations, Lawrence & Wishart, 1964, espicially introduction by E . J . Hobsbawn.

(24) Marx to the editorial board of otechestvennive Zapiski, November 1877, reprinted in Marx and Engels, Basic Writings, p. 478.

(25) Marx, Contribution, p. 21.

لقد اعتقد ماركس أن التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الانتاج كان العامل الحاسم الرئيسيّ فيما يتعلق بالتغيير الاجتماعي المادي الطويل. ويحتوي كل أسلوب إنتاج في داخله بدور نجاحه. وهكذا، إذا أخذنا مثالاً من الأمثلة التي يؤكد عليها ماركس كثيراً، أن الثورة الإنجليزية أبان القرن السابع عشر قد حدثت لأن قوى الإنتاج التي تميزت بها الرأسمالية آنذاك قد وصلت نقطة لم يعد معها تطورها إلى أبعد من ذلك ممكناً بسبب علاقات الملكية الإقطاعية التي أقرت من قبل حكومة أسرة ستيوارت الملكية المبكرة؛ وقد كانت نتيجة الثورة تكمن في إعادة تشكيل علاقات الإنتاج التي مهدت الطريق للثورة الصناعية مائة سنة فيما بعد.

لا شك أن هذا التطور المجّرد للتغير التاريخي يظهر واضحاً في شكل الصراع الطبقي. وقد عرف ماركس الطبقات وفقاً للثروة والمكانة أو التعليم ـ المعيار المألوف المستخدم في زمنه ـ ولكن بالتحديد وفق دورها في التطور الإنتاجي ـ أن تقسيم القوى العاملة التي ميزت كل أسلوب من أساليب الانتاج منذ زمن المجتمعات القديمة قد أدى إلى خلق الطبقات التي تعتبر اهتماماتها الحقيقية مضادّة ومتناقضة بشكل متبادل. كل مرحلة من هذه المراحل المتعاقبة وجدت لها طبقة مهيمنة، كما أنها قد احتوت أيضاً على طبقة كان مقدراً لها أن تطيح بالطبقة المهيمنة. وهكذا نسب ماركس الثورة الإنجليزية إلى الطبقة البورجوازية المدينّية التي كانت تقوم بتطوير قوى رأسمالية جديدة بشأن الإنتاج، تماماً كما توقع أن الاشتراكية ستحقق في زمنه من قبل البروليتاريا الجديدة العاملة في المصانع الناتجة عن الرأسمالية الصناعية. وهكذا نجد الصراع الطبقي الذي يُعبر عن التناقضات داخل المجتمع هو الذي يدفع التاريخ في اتجاه أماميّ أو تقدّمي. وبالرغم من أن ماركس قد اعتقد أن آمال البشرية في مستقبل أفضل تكمن في أيدي الطبقة العاملة، إلا أن تفسيره قد قصَرَ الجماهير على دور ثانوي في التاريخ المبكر. لقد كان ماركس فقط على درجة كبيرة من الوعي بأن العالم الذي عاش فيه كان أساسياً من صنع البورجوازية التي أعجب بها ماركس ولعنها في آن واحد لما قامت بتحقيقه.

أن تصور ماركس حول الطبقة هو القضية التي ينبغي أن تقيّم وفقاً لها وجهة نظره حول دور القوة البشرية في التاريخ. وتُعرف الطبقة في الشروط البنيوية وفق

علاقتها بوسائل الإنتاج، ولكن ماركس كان يعرف أنه إذا أرادت طبقة ما أن تكون مؤثرة سياسياً فإن ذلك يتطلب وجود وعي طبقي عند أعضائها. ومن الجائز أن يتحدد المسار الطويل المدى للتغيّر بالجدّلية بين قوي وعلاقات الإنتاج، ولكن التوقيت والشكل الدقيق للانتقال من مرحلة إلى مرحلة تالية يعتمد على الوعي والقدرة فيما يتعلق بتصرفات البشر. في الواقع أن جهد ماركس كله قد خُصص لتزويد «البروليتاريا» في عصره بفهم للقوى المادية الفعّالة في مجتمعاتهم لكي يعرفوا متى وكيف يتصرفون ضد النظام الرأسمالي. إن الناس ضحايا للقوى المادية، لكن في الظروف المناسبة تتوفر لديهم الفرصة كي يكونوا أدوات للتغيّير التاريخي. إن هذا التناقض يقع في صميم وجهة نظر ماركس في التاريخ. فكما كتب ماركس في أجود أعماله حول التاريخ المعاصر: **The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte** (1852): «إن الرجال يصنعون تاريخهم، ولكن لا يصنعونه كما يشاءون؛ إنهم لا يصنعونه تحت ظروف اختاروها هم بأنفسهم، بل تحت ظروف انتقلت من الماضي وتمت مواجهتها مباشرة»[26]. أما كيف فهم ماركس العلاقة المتبادلة بشأن التصرف والظروف فهو أمر لم يوضح على الإطلاق، وما أدعى ماركس أنه فعل كان يكمن في كشف النقاب عن العوامل البنيوية الطويلة الأجل التي تعوق تطورات تاريخية معينة ستقع حتماً في المدى الطويل. وتلك هي، إذا جازالتعبير، الحدود المعينة التي ضمنها توجد مجالات تصرفات الرجال والنساء، بصرف النظر عما إذا كانوا أفراداً أو جماعات.

- 4 -

ماذا كانت مضامين وتأثيرات نظريات ماركس بالنسبة للكتابة الواقعية الفعلية للتاريخ؟ كما رأينا، أن هذه النظريات تكون ملائمة لخطة مبسطة بصورة صارمة، وبناء على ذلك شرحت هذه النظريات من قبل الكثير من الماركسيين الأوائل الذين تركز اهتمامهم الرئيسي على النضال السياسي، والذين كانوا مقتنعين بحتمية مطلقة

---

26) Marx, «The eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte', 1852, reprinted in Marx and Engels, Basic Writings, p. 360.

تشير صوب ثورة «بروليتارية» في المستقبل القريب. ولم يكن مؤسسو المادية التاريخية متعاطفين مع هذه المنهجية ـ أي أن آرائهم لا تنسجم مع هذه الطريقة. وفي هذا الصدد لاحظ أنجلز في سنة 1890:

> يستعمل عدد كبير جداً من الألمان الشبان ببساطة العبارة «المادية التاريخية»، (وكل شيء يمكن أن يوضع في عبارة) فقط من أجل أن يحصلوا على معرفة تاريخية ضئيلة نسبياً ـ لأن التاريخ الاقتصادي ما زال في بداياته الأولى ـ بُنيت في نظام أنيق بارتجالية واضحة، وبعدئذ يحسبون أنفسهم شيئاً في غاية الأهمية(27).

وقد أكد ماركس على أن نظريته كانت مرشداً للدراسة وليست بديلاً عنها:

> إذا نظرنا إليها بصرف النظر عن التاريخ الواقعي، وجدنا هذه الأفكار التجريدية لا تحتوي في حدّ ذاتها على قيّمة أياً كان نوعها. إنها يمكن فقط أن تفيد في أن تُيسَرّ ترتيب المادة التاريخية، والإشارة إلى تعاقبها في طور مميّز. إلا أنها لا تقدم على الإطلاق خطة، كما تفعل الفلسفة، لترتيب عهود التاريخ ترتيباً دقيقاً. على النقيض من ذلك، أن المصاعب تبدأ فقط حينما نشرع في الملاحظة والترتيب ـ الوصف الحقيقي ـ للمادة التاريخية، سواء أكانت تتعلق بعهد ماضٍ أو حاضر(28).

إن ما رفضه ماركس ليس الدراسة التاريخية في حدّ ذاتها، بل المنهجية المستخدمة من قبل المؤرخين البارزين في عصره. إن أخطائهم، كما لاحظ ماركس، تكمن في الفهم السطحي لما قال الممثلون التاريخيون حول حوافزهم وطموحاتهم؛ وتحقيقاً لذلك، نجد أن رانكة والذين يميلون إلى محاكاته قد سجنوا أنفسهم ضمن نطاق الأيديولوجية المهيمنة للعصر قيد الدراسة، التي كانت قناعاً فحسب للمصالح المادية الواقعية للطبقة المسيطرة. إن التاريخ «الموضوعي» ـ بمعنى جدّلية قوى وعلاقات الإنتاج ـ كان متاحاً من خلال البحث في البنية

(27) Engels to C . Schmidt, 5 August 1890, reprinted in Marx and Engels, Basic Writings, p 436.

(28) Marx and Engels, «The German ideology', 1846, in Basic writings, p. 289.

الاقتصادية للمجتمعات الماضية بدون الإشارة إلى التعبيرات الذاتية للشخصيات التاريخية:

> تماماً كما لا يحكم المرء على شخص ما بما هو يعتقد حول نفسه، كذلك لا يستطيع المرء أن يحكم على فترة تحّول بالغة الأهمية (مثلاً ثورة اجتماعية ما) من طريق وعيّها، بل بالعكس، إن هذا الوعي يجب أن يفسر من خلال تناقضات الحياة المادية، ومن خلال الصراع القائم بين القوى الاجتماعية للإنتاج وعلاقات الإنتاج[29].

وفي الوقت ذاته، لم يطور ماركس مُطْلَقاً منهجاً واضحاً بخصوص التاريخ. وقد امتدت كتاباته التاريخية من السرد السياسي الذي فيه شيء من التعسف (كما هو الحال في The Eighteenth (Brumaire 1852) إلى التحليل الاقتصادي المجَّرد النظري في الجزء الأول من رأس المال (1867). وتبقى مظاهر الغموض في تصوره لقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج على حدّ سواء، وأيضاً في العلاقة بين القاعدة والبناء الفْوقيّ. ولذا نلاحظ أن المؤرخين الذين يجرون بحوثهم في إطار ضمن التقليد الماركسي لديهم قدراً كبيراً من الأعمال التفسيرية تحتاج إلى الإنجاز.

وقد بدأت المادية التاريخية، أثناء الجيل الذي أعقب وفاة ماركس في سنة 1883، تمارس تأثيراً عاماً وإن كان إلى حدّ ما ضبابيّاً على مناخ الرأي الثقافي والفكري، خاصة بعد ترجمة كتابات ماركس الرئيسية إلى اللغات الأوروبية، وانتشار الأحزاب الاشتراكية التي تؤمن بالمذهب الماركسي. وقد كانت الماركسية بالتأكيد إحدى التيّارات الرئيسية التي ساهمت في نشؤ التاريخ الاقتصادي كحقل مميّز من حقول المعرفة [انظر الصفحات 1 - 5 في الفصل الخامس]. وكما اعترف ج. هـ. كلابام - وهو ليس من أصدقاء الاشتراكية - في سنة 1929 أن «الماركسية، بفضل ما تحتوى على جاذبية ومقت، من المرجح أنها قد أثرت على الرجال ليفكروا حول التاريخ الاقتصادي ويبحثوا فيه أكثر من أي أيديولوجية أخرى»[30].

(29) Marx, Contribution, p. 21.

(30) J . H . Clapham, «The study of economic history', 1929, reprinted in Harte, Study of economic History, pp. 64 - 65.

إلا أن محتوى ومنهجية التفسير الماركسي قد استغرقا وقتاً أطول ليؤثرا. في البداية أثرت الماركسية على ممارسة المؤرخين المحترفين على نطاق واسع في الاتحاد السوفياتي، حيث منذ أن استولى البلاشفة(*) على السلطة حتى مجيء حكم ستالين الصارم في 1931 - 1932 كان البحث التاريخي والجدل داخل إطار ماركسي نشيطاً جداً[31].

ومهما كان الأمر فقد تزامن إخضاع البحث التاريخي لأيديولوجية الحزب الصارمة في روسيا مع انبثاق الماركسية منبهاً فكرياً قوّياً في الغرب. وتعزز ذلك بفضل الأزمة الواضحة في النظام الرأسمالي كنتيجة للانهيار الكبير العام في الحياة الاقتصادية في العالم في سنة 1929، والإفلاس البيّن في الديمقراطية «الليبرالية» في مواجهة الفاشية(*). ولكن بالرغم من إنجاز أعمال رائدة ومهمة في التاريخ الماركسي في بريطانيا وأماكن أخرى أثناء ثلاثينات القرن العشرين إلا أنها قد أنجزت في الغالب من قبل أعضاء نشيطين في الحزب الشيوعي لم يكن ينظر إليهم بعين الارتياح من قبل أغلب المؤرخين وبالتالي وجدوا القليل من الترحيب الأكاديمي. منذ الخمسينات، على كل حال، كانت المنهجيات الماركسية بشأن دراسة وفهم التاريخ أكثر تأثيراً وعلى نطاق واسع ـ خاصة على المؤرخين الذين لا علاقة لهم بالحزب الشيوعي، وفي كثير من الحالات ليست لهم نشاطات سياسية ألبته ـ ونلاحظ أن الكثير من قادة المهنة المعترف بهم مثل كريستوفر هيل Christopher Hill وأ. ج. هوبز بوم يكتبون من منظور ماركسي. وقد أشار هوبز بوم نفسه (وهو ما زال عضواً في الحزب الشيوعي) إلى الحالة بإنصاف في سنة 1978 حينما كتب: «أنه ربما يكون أمراً مستحيلاً اليوم لأي مؤرخ غير ماركسي أن

(*) البلشفي Bolshevik (البلاشفة): الجناح المتطرف من الحزب الديمقراطي الاجتماعي الروسي الذي استولى على السلطة في الثورة الاشتراكية في روسيا (1917 - 1920). (المترجم).

(31) John Barber, Soviet Historhans in Crisis, 1928 - 30, Macmillan, 1981.

(*) الفاشية Fascism حركة أو فلسفة سياسية (أو نظام سياسي) تمجد الدولة والعرق وتدعو إلى إقامة حكم أوتوقراطي مركزي على قمته زعيم دكتاتوري، كما تدعو إلى السيطرة على كل نوع من انواع النشاط القومي. (المترجم).

لا يناقش ماركس أو عمل أحد المؤرخين الماركسيين خلال ممارسته لعمله الطبيعي بوصفه مؤرخاً»[32].

لماذا يجذب تفسير تاريخي بدأ كنقد ثوري لمجتمع معاصر وعَرضَة لتعسف مذهبي اهتماماً ملحوظاً بين الباحثين الآن؟ إن السبب لم يعد يكمن في الدور المركزي الذي تضفيه الماركسية على التاريخ الاقتصادي، نظراً لأن الأغلبية من المؤرخين الاقتصاديين (خاصة في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) ليسوا ماركسيين. إضافة إلى ذلك فأن الإعجاب بالماركسية ليس ممكناً أن يعزى إلى الجاذبية المتضمنة في وجهة النظر الخاسرة (أو المتوقع أن تخسر، حول التاريخ: فبالرغم من أن المنهجية الماركسية تضفي قدراً كبيراً من الأهمية على دور الجماهير في حالة أزمات تاريخية معيّنة، فهي لا تقدم نظرة عادلة للتاريخ، ولا تهتم بتمجيد بطولة الأجيال السابقة من الطبقة العمالية. إن السبب الحقيقي للجاذبية القوية في النظرية الماركسية يكمن في أنها تقدم إجابات جيدة لحاجة المؤرخ للنظرية ـ وفي كل المجالات الثلاثة حيث تكون النظرية أقل أساسية.

إن النظرية الماركسية من خلال نموذج القاعدة والبناء الفوْقي تقدم طريقة مفيدة تماماً بشأن تصّور المجموع الكلّيّ للعلاقات الاجتماعية في أي مجتمع محدَّد. أنه ليس فقط أن العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية كلها لها مكانتها في مسار التاريخ؛ بل، في التحليل الماركسي الكامل، إن هذه الفروق المألوفة تفقد قوتها. فالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي يصبح متلازماً، بينما تصان دراسة السياسة من أن تصبح مجرّد استعادة تفصيلية لسلوك الساسة المحترفين في ميادين صراعهم، التي يمكن أن تحصر بيّسر في نطاق محدود من قبل المتخصص (راجع الفصل الرابع). إضافة إلى ذلك فإن إغراء «التاريخ الكلّيّ» كما يمارس من قبل مدرسة الحوليّات يعتمد أيضاً على رفض تقسيم التاريخ إلى أجزاء مستقلة، ومع ذلك فإن براوديل وأتباعه قد فشلوا بشكل واضح في تطوير نموذج مُرْضٍ لتوحيد التاريخ السياسي مع الدراسات البيئيّة والديموغرافية التي توفر الأساس لأعمالهم (راجع الفصل 5 + 6). ومن هذه الزاوية على الأقل، يجب أن يعتبر

---

(32) Eric Hobsbawn, «the Historians' Group of the communist party', in Maurice Cornforth (ed.) Rebels and their causes, Lawrence and Wishart, 1978, p. 39.

التاريخ السياسي أقل شأناً من التاريخ الماركسي الذي يؤكد على التفاعل المتبادل بين القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج والبناء الفوقيّ. ليس مصادفة أن هوبز بوم، رائد في كتابة الدراسات التاريخية الشاملة اليوم، ماركسي يجيد فهم واستيعاب كتابات ماركس[33].

إنه نفس التفاعل المتبادل الذي ينقذ الماركسية من الخطأ اللاتاريخي السائد في النظريات الأخرى بشأن اعتبار التوازن الاجتماعي كقاعدة. وكافتراض أساسي يرى المؤرخون الماركسيون أن كل المجتمعات تحتوي على عناصر استقرار وعناصر اضطراب على حد سواء (أو تناقضات)، وأن التغيّر التاريخي يقع حينما تندفع عناصر الفوضى أو الاضطراب خارج الإطار الاجتماعي القائم ومن خلال عمليات نضالية متتالية تحقق نظاماً جديداً. وقد وجد المؤرخون أن فكرة الجدّلية هي أداة نفيسة في تحليل التغيّر الاجتماعي المتعدّد الكثافات، من الحركة الممكن إدراكها بصعوبة بالغة داخل تكوّين اجتماعي مستقر إلى فترات الاهتياج الثوري.

إن ادعاء الماركسية بشأن اكتشاف اتجاه في التطور التاريخي الكلّيّ يعتبر أصعب جزء في جاذبية الماركسية لكي يُقيم. ومن المؤكد أن المؤرخين الماركسيين اليوم لا يميلون كثيراً إلى الكتابة بلغة المشاريع التطوّرية الكبيرة، ومن المرجح أن هناك أقلية فقط تهتم بالضوء الذي ربما تلقيه بحوثهم على المنظور المثالي المتعلق بمجتمع بدون طبقات الذي وضعه ماركس للمستقبل. لكن توجد درجة قليلة من الشك بشأن أن الماركسية اليوم هي الممثّل الرئيسي لوجهة النظر التي تنظر إلى التاريخ كعملية رُقّي. وغني عن البيان أن الفكرة القائلة بأن الصراعات الاجتماعية الرئيسية في التاريخ تنتهي في التغيير من أجل الأفضل تمارس اليوم تأثيراً قوياً، وقد قدمت بوضوح من قبل كريستوفر هيل في أحد تعليقاته الماركسية حول الحرب الأهلية الإنجليزية:

> إن أي انتصار بالنسبة لتشارلز الأول وعصابته يمكن أن يعني فقط الركود الاقتصادي في انجلترا، وترسيخ مجتمع إقطاعي متخلف في عصر تجاري، وضرورة النضال الدموي في سبيل التحرير فيما

(33) See his age of revolution, Weidenfeld and Nicolson, 1962, and his age of Capital, Weidenfeld & Nicolson, 1976.

بعد. وقد ظن البرلمانيون أنهم كان يحاربون معارك مقدسة. فمن المؤكد أنهم كانوا يخوضون معارك من أجل الأجيال القادمة، من أجل التخلص من كابوس لا يطاق في سبيل تقدم أبعد[34].

إن الالتزام الماركسي من الجائز أن يحتوي على تأثير بخصوص إضفاء الأهمية على عدد محدود جداً من البحوث التي تظهر في مجال التطور التاريخي الكلّيّ.

والاستجابة للجاذبية القوية كما تمارس من قبل التنظير الماركسي لا تعني، على كل حال، أن المؤرخين الذين يمارسون أعمالهم في إطار التقليد الماركسي مقيّدون داخل مذهب تقليدي. والشيء المدهش حول نمو كتابة التاريخ الماركسي أثناء الثلاثين سنة الماضية أو حوالي ذلك، خاصة في بريطانيا، يكمن في تنوّعها. وبالنظر إلى أن كتابات ماركس قد أصبحت مألوفة على نطاق واسع، فإن المؤرخين قد استجابوا لجوانب مختلفة ومتناقضة تماماً في أعماله الكاملة، وقد انعكس هذا في انشقاق جوهري في البحث الماركسي الحديث بين ما يسميه المطّلعون على الماركسية بدراسة الثقافة ودراسة الاقتصاد. ويظهر هذا الانشقاق بوضوح في الاستجابة لعمل واسع الانتشار حول التاريخ الماركسي لا يوجد له مثيل في هذا البلد - وهو عمل إ. ب. تومسون: **نشأة الطبقة العاملة الإنجليزية** (1963) (راجع الفصل الخامس). إن الموضوع الرئيس في هذا الكتاب هو كيف، طوّرت الطبقات العاملة الإنجليزية، لمواجهة احتمال ظهور البروليتاريا والقمع السّياسّي وعياً جديداً إلى حدّ أنه لم تأت سنة 1830 حتى حققت هوية جماعية كطبقة عاملة قادرة على العمل السياسي الجماعي؟ إن ذلك الوعي لم يكن نتيجة ثانوية آلية للنظام الصناعي بل كان نتاج انتقاد للتجربة في ضوء تقاليد أهلية تتسم بالتطرف والحيوية والنشاط. هذا الكتاب، إذا كان «دراسة في عملية تطور نشيطة، تدين بالفضل إلى القوى العاملة وبنفس القدر إلى الظروف المحيطة»[35]. ويرى تومسون نفسه أن كتابه ينسجم مع قول ماركس بأن الرجال فعلاً، إلى حدّ ما، «يصنعون تاريخهم».

(34) Christopher Hill, the english revolution 1640, 3rd edn, Lawrence & Wishart, 1955, p. 43.

(35) E . P . Thompson, The makhng of the english working class, Penguin, 1968, p. 9.

بينما يرى نقاده أنه قد أساء تقدير قوة الكفاءة التي أضفاها ماركس على تلك العبارة. وقد أشاروا أنه بسبب حذف أية مناقشة تفصيلية تتعلق بالتحول من أسلوب إنتاج إلى آخر، قد أخفق تومسون في أن يعترف بتأصل الطبقة في العلاقات الاقتصادية، وبناءً على ذلك يبالغ في إضفاء الأهمية على دور القوة الجماعية؛ لأن تومسون غير دقيق في نظريته، هم يقولون، فهو قد أصبح واقعاً في شرك داخل التجربة الذاتية لإبطال روايته التي كتب عنها[36]. ولكن تومسون، غير آسف، قد أكد من جديد على الحاجة إلى الاحتفاظ بالنظرية والتجربة في نوع ما من التوازن، وأن تفسر الماركسية كتراث فكري متطوّر مرن بدلاً من كنظام مغلق[37]، تلك هي بواطن القوة في كتاباته التاريخية إلى حدّ ان دراسة الثقافة أو الفلسفة الإنسانية الاجتماعية حسب تعبير تومسون[38] من المرجح أن تتعايش مع دراسة الاقتصاد داخل النظرية الماركسية طوال المستقبل المتوقع.

وما من شك في أن كتاب نشأة الطبقة العاملة الإنجليزية يُعبر عن نزعة أخرى واضحة ضمن كتابة التاريخ من وجهة النظر الماركسية في بريطانيا، وهي اهتمامه بتاريخ الحركات الشعبية، تقريباً بصرف النظر عن مدى قوتها على التأثير. أحد الانتقادات التي يمكن أن توجه للماركسية، كما يمكن أن توجه لتفسيرات التاريخ الأخرى ذات النزعة الغائية، تكمن في أنها تشوه فهمنا للماضي من طريق تركيزها المفرط على أولئك الناس وتلك الحركات التي كانت في جانب التقدم. ولكن تركيز تومسون كان بشكل أقل على القوة العامة في المصانع الجديدة التي كانت نواة الطبقة العاملة المنظمة في المستقبل وبشكل أكثر على كوارث الثورة الصناعية - إناس مثل أصحاب حرفة النَسْج على النَوْل الذين دمرت وسائل رزقهم بسبب نظام المصانع الجديد. وتتضح هذه النزعة أكثر في عمل كريستوفر هيل

(36) See Richard johnson, «Thompson, Genovese and socialist - humanist history', History Workshop journal, VI, 1978, pp. 79 - 100, and Perry Anderson, Arguments within english marxism, Verso, 1980.
(37) E . P . Thompson, the poverty of theory, Merlin Press, 1978, especially pp. 110 - 19.
(38) Ibid., p. 88.

حول القرن السابع عشر. ففي السنوات الأخيرة، في أعمال مثل: **العالم مقلوب رأساً على عقب** **The World Turned Upside Down** (1972) تحّول اهتمام هيل باطّراد من الثورة «البورجوازية» التي نتجت عن «التمرد داخل الثورة»[39] إلى الاشتراكية ومؤيدي مبادىء الحرية مثل الحفّارون Diggers و Ranters وهي طوائف نشأت قبل آوانها وكانت واقعة تماماً تحت قمع المنتصرين في الحرب الأهلية. إلا أن هذا التركيز ليس مجرد تساهل من جانب هيل. في الواقع أن وجهة نظره تتمثل في أنه في الوقت الحالي نحن نعيش في مجتمع داخله طوائف ذات أفكار متطرفة، وهذه الأفكار ذات علاقة وثيقة وعملية بالفكر الاشتراكي - وإنه بإعادة استكشاف التقاليد المفقودة نستطيع أن نتعلم من أفكارهم وتجاربهم؛ وفي نهاية كتابه: **العالم مقلوب رأساً على عقب** يحثنا المؤلف على أن نكون «فاعلين وليس ثرثارين فحسب»[40]. وبنفس الحيوية، رغم أن ذلك أقل قبولاً، يقترح تومسون أن الأسباب الشعبية المهملة للثورة الصناعية الإنجليزية ربما تنتج رؤى نافذة يمكن أن تستخدم اليوم، إن لم يكن في إنجلترا، إذاً في العالم الثالث حيث ما زالت مرحلة التصنيع في مهدها[41].

وبالرغم من كل المظاهر المثيرة التي توجد في الحركات الشعبية، فإن التاريخ الماركسي ليس «تاريخاً من تحت» فحسب (ولم يقترح تومسون أو هيل إطلاقاً أنه كذلك). أن النزاعات بين الطبقات توجد لها حلول في نهاية الأمر على المستوى السياسي، وأنه من خلال سيطرة الدولة يتم تعزيز ميول جديدة في قوة الطبقة. ونستطيع، في الواقع، أن نجادل، بالرغم من أنه ليس مناسباً تماماً أن نفعل، أن «تاريخ من فوق» يعتبر أيضاً وجهة نظر مهمة للمؤرخين الماركسيين. وتكون النتائج مشوّقة أكثر مما قد يبدو محتملاً من النظرة الأولى. لأن الدولة لا يمكن أن ينظر إليها من غير تردّد على اعتبار أنها مجرد اليد السياسية لأية طبقة حدث مصادفة إنها كانت تتمتع بسيطرة عندئذ: أن ذلك لا يخرج عن كونه تبسيط

(39) Christopher Hill, The World Turner upside Down, Penguin, 1975, p. 14.
(40) Ibid., p. 386.
(41) Thompson, Making, p. 13.

ماركسي غير مصقول. والتفسير المفضل أكثر اليوم هو: أن دور الدولة التاريخي المهم يكمن في الدفاع عن المصالح المشتركة الطويلة الأمر للطبقة المهيمنة - خصوصاً من أجل تشجيع الظروف التي من خلالها يمكن استعادة أسلوب الإنتاج الذي تعتمد عليه تلك الهيمنة في الجيل القادم. ومن أجل تحقيق هذا الهدف من الجائز أن تجد الدولة نفسها في صراع مع المصالح المّلحة القصيرة الأجل لشرائح معينة داخل الطبقة الحاكمة.

يجادل بيري أنديريسون في كتابه Perry Anderson **Lineages of the Absalute State** (1974) في أن العداء الذي كثيراً ما يظهر نحو شرائح الارستقراطية من قبل الملكيات المطلقة في أوروبا أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر يجب أن يحجب حقيقة أن هذه الأنظمة كانت ملتزمة بشدة بالمحافظة على العلاقات الإقطاعية القائمة، وخاصة ملكية الأرض الخاصة. وهناك تطور أبعد لنفس الفكرة يكمن في وجهة النظر القائلة بأن سلطة الدولة لا تعتمد على تحكمٍّ في أدوات الإكراه فحسب بل أيضاً على قدر ما من الشرعية في عقول المحكومين. وبما أن الشرعية لن يعترف بها إذا كانت الدولة تتصرف على وجْه الحَصْر وبشكل صريح وواضح في صالح طبقة واحدة، هناك بعض الحساسية إزاء الصالح العام ومبادىء العدالة الطبيعية؛ والخيارات المحتملة تتمثل في الصراع الطبقي والتحريض على التمرد والعصيان إلى درجة يمكن أن تعرض للخطر استمرارية أسلوب الإنتاج السائد. ولهذا السبب تظهر الدولة عادة بعض الاستقلال تجاه الطبقة التي تمثلها أساساً. ولكن كيف يجب أن يُسمح عملياً بقدر كبير من الاستقلال للدولة فقد يُعتبر مصدراً لتوتر كبير في المجتمعات ذات الطبقة المهيمنة. بعيداً من جعل التاريخ السياسي مُسْهَباً، إذاً، يتطلب المنظور الماركسي تحليلاً دقيقاً جداً للضغوطات التي تستجيب لها الدولة، والتي كثيراً ما تقود إلى تنفيذ سياسات متنوعة ومتناقضة ضمن مدى حياة تشكيل اجتماعي واحد. هكذا في مجال التاريخ نلاحظ أن كتابة التاريخ الماركسية، المثقلة بوطأة البحث التقليدي تساهم برؤى جديدة ومثيرة.

- 5 -

لايسعنا إلا أن نلاحظ أن ادعاءات ماركس نفسه المبالغ فيها لا تُيَسر مهمة تقديم تقييم عادل للنظرية الماركسية حول التاريخ. وقد أكد ماركس أن التحولات

المتعاقبة في أسلوب الانتاج يمكن أن «تحدد بدقة العلوم الطبيعية»[42]. وقد اعتمد هذا الرأي كلية من قبل التأريخ الرسمي في الكتلة السوفياتية. مثل الكثير جداً من طلبة المجتمعات في القرن التاسع عشر انبهر ماركس بالنجاحات الواضحة للعلوم الطبيعية. وفي توجيه اهتمامه إلى القوى المادية في التاريخ ـ بدلاً من الأيديولوجية والحافز ـ اعتقد ماركس أنه يستطيع أن يتغلّب على الذاتية المتأصلة في كل الاتجاهات السائدة في كتابة التاريخ. ومع ذلك حتى لو سلمنا أن التغيير التاريخي الطويل الأمد لا ينشأ من تطور أساليب الإنتاج، فإن الدقة العلمية تبقى غاية وهمّية، لأن ذلك التطور يجب بالضرورة أن يدرس من خلال الإشارة إلى السجلات والكتابات الأخرى للناس الذين ملاحظاتهم بشأن العالم المادي من حولهم قد حُرِفت نتيجة لاعتبارات غير مادية. إن أي اختراق فيما وراء المعنى المعلن للمصادر إلى ما تعنيه «فعلاً» يعتبر إلى حدّ بعيد مسألة قدرة على التمييز والمقارنة والتقييم بدلاً من إثبات منطقي لا يحتمل غير تفسير واحد. وليس من شك في أن اقتصار البحث في الأسباب على العوامل المادية لا يعفى الماركسية من المصاعب التي تلازم أي مغامرة في التحليل التاريخي ـ وهي: الثغرات في السجلات وفشل الشواهد في تقديم علاقات قاطعة فيما يخص السبب والنتيجة.

بالنسبة للماركسي توجد استجابتان محتملتان لهذه الحالة غير المْرضية. تكمن الأولى في وضع النظرية على قاعدة مرتفعة حيث لا تمس من قبل العالم الدنيوي للشواهد التجريبيّة: التركيبات العميقة التي تشكل أساس الماضي والحاضر معاً لا يمكن أن تستوعب من طريق تجميع كل الحقائق إنها يمكن أن تفهم فقط من قبل هؤلاء الذين يمتلكون النظرية الصحيحة. وقد تبنت هذا الموقف المدرسة البنْيوية الماركسية ذات التأثير الواسع، تحت قيادة الفيلسوف الفرنسي لويس ألتوسير Louis Althusser. وتستمد النظرية الصحيحة من الفهم الصحيح لأعمال ماركس الناضجة، خاصة رأس المال، بطريقة تساوي عملياً رفض العامل البشري في التاريخ. أن التخلّ عن المنهجية التجريبيّة قد تم الدفاع عنها على أساس أن كل التوثيق التاريخي ملوّث ببناء الفكر واللغة السائد أثناء وقت الكتابة: حقائق التاريخ «الحقيقية» وراء متناولنا، وما يوجد لدينا من تصورات مشوه حول

(42) Marx, Contribution, p. 21.

الماضي تعتبر غير ذات علاقة بالموضوع(43). ومن الطبيعي تماماً أن تكون ردة فعل المؤرخين قوية ضد هذا الرفض للسجلات والوثائق التاريخية التي يعتمد عليها تخصصهم في المقام الأول، وليس من الصعب هنا أن نكتشف نقاط الضعف في وجهة نظر ألتوسير المشار إليها أعلاه. فالمؤرخون لا يعتمدون بصورة كلية على النصوص المدّونة؛ أنهم يستخدمون أيضاً الأشياء المادية التي صنعها الإنسان، والتي تقدم شواهد حول الماضي مستقلة عن اللغة وما يرافقها.

إن كل الطرق النقدية التي يوظفها المؤرخون بصورة عامة لفحص ودراسة المصادر المدّونة قد خُصصت لغرض فهم عقلية الكاتب والأحوال الثقافية التي كتب من خلالها، إضافة إلى جمع الشواهد المتفاوتة جداً من أجل الوصول إلى تصّور للفترة التي كانت وراء متناول أي كاتب معاصر(44). ومن المحتمل أن تكون منهجية ألتوسير قد انحسرت الآن حتى بين المفكرين الماركسيين أنفسهم. فتأثيرها كان ضئيلاً على ممارسة مهنة التاريخ أو على الرأي العام الواسع في الأوساط الثقافية والفكرية.

أما الاستجابة الثانية فتكمن في أن نعترف، من غير مغالة بالحدود التي تفرضها طبيعة البحث التاريخي على الطموح في أن نكون «علميين»، وأن نشارك في مشروع مشترك مع المؤرخين أصحاب الآراء والمعتقدات الأخرى. عموماً هذه هي الطريقة التي انتهجها هيل وهوبز بوم وتومسون وأغلب المؤرخين الماركسيين الذين يكتبون في بريطانيا اليوم. ويستلزم هذا المشاركة جدياً في الانتقادات التي كثيراً ما توجّه إلى التاريخ المكيّف وفقاً للنظرية، خاصة النظرية الماركسية، ونعنى بذلك «الاختزالية». والاختزال هنا يعني النظر إلى اختيار لمستوى واحد من الحقيقة كشيء أساسي، وتفسير كل شيء آخر وفقاً لذلك المستوى. وربما تكمن أكبر نقطة ضعف في النظرية الماركسية في أنها لا تقرّ بقوة الارتباطات التي يدخل فيها الرجال والنساء لأسباب لا علاقة لها مطلقاً بالإنتاج.

---

(43) Barry Hindess and Paul Q . Hirst, Pre - Capitalist Modes of Production, Routledge & Kegan Paul, 1975, pp. 308 - 13.

(44) The classic refutation is Thompson, Poverty. For a more succint statment, see Raphael Samuel, «History and theory», in R . Samuel (ed.) People's History and Socialist theory, Routledge & Kegan Paul, 1981, pp. XI - lii.

ليس من العسير أن نجادل أن تحديد هوية المرء وفقاً للدين، أو الجنس، أو القومية تعتبر مهمة عبر المدى الطويل كأهمية تعيين الهوية وفقاً للطبقة. وليس بالإمكان ببساطة إهمال هذه الولاءات كـ «وعي مضلل» تقف وراءه الطبقة الحاكمة من أجل تضليل الطبقات الدنيا عن حالة استغلالهم الحقيقية؛ فمن المرجح أكثر أنها تشبع حاجة اجتماعية أساسية. أن ماركس كغيره من المنظرين الاجتماعيين، قد وقع تحت تأثير ما كان ملحوظاً في زمنه عند تقديم ادعاءاته الشاملة. فالهوية الطبقية والصراع الطبقي كانا من الميزات البارزة في المجتمعات الصناعية في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا حيث قضى ماركس كل حياته، إلا أنهما كانا أقل وضوحاً في الفترات المبكرة. وقد واجه مؤرخو مجتمعات ما قبل الصناعة صعوبة بالغة في تطبيق النظرية الماركسية بطريقة شاملة. إنه أمر ذو أهمية أن عمل هيل حول إنجلترا في القرن السابع عشر قد أظهر نزعة أقوى إزاء معاملة المعتقد الديني على أنه شيء مستقل متغيّر[45]. أما بالنسبة لتاريخ العصور الوسطى وأوائل العصور الحديثة، فإن الماركسية تحتوي على الكثير من الرؤى، إلا أنها ليست أداة ملائمة بالنسبة لـ «تاريخ عام» بخصوص مجتمعات ما قبل الصناعة في أوروبا ـ وما زالت بصورة أقل في آسيا وأفريقيا.

عموماً هناك فكرة سائدة بين المؤرخين غير الماركسيين تقول إن المحاولة من أجل تطبيق نظرية ما مع التزام فعّلي بحالات معينة في الماضي تقود إلى تفسير ذات بُعد واحد من شأنه أن يشوه التعقيد الحقيقي في عملية التطور التاريخي. ولكن كل المؤرخين، إلا إذا كانوا تقليديين، يتفقون أن النظرية كانت ولا زالت مصدراً لافتراضات مثيرة. ويقولون إن قيمتها لا تكمن في قوتها التفسيرية بل في قدرتها على إثارة أسئلة ممتعة ولفت انتباه الباحثين إلى مادة مصدرية جديدة ـ وقصارى القول إنها تستحق أن تسمى أداة موجّهة على البحث. ويبرهن البحث التاريخي عادة أن نظرية معينة لا تصمد حينما تواجه بغزارة التجارب الواقعية، إلا أنه أثناء الاستعمال، من الجائز أن يفتح مجالاً جديداً في البحث التاريخي. من هذه الزاوية تحتوى النظرية الماركسية على سجل تسلسلي جيد وذلك كمصدر

(45) Compare Hill, English Revolution, with his world Turner Upside Down, separated by over thirty years.

«للخطأ المثمر»[46] وأياً كانت عيوبها لقد أنتجت النظرية الماركسية قدراً كبيراً من المعرفة التاريخية حول الإرتباطات بين التطور السّياسي والبنية الاجتماعية والاقتصادية. وبصورة موازية نستطيع أن نجادل أن المحاولة بشأن كتابة تاريخ مقارن قد برهنت على أن قيمتها تكمن إلى حدّ قليل في كشف أنماط مشتركة وإلى حدّ كبير في زيادة وعينا بالاختلافات الجوهرية بين الفترات أو الاماكن قيد البحث.

ويمكن أن نطلق على هذا مصطلح أو عبارة: تبرير معتدل لاستعمال النظرية من قبل المؤرخين. أن ما يُهمل هنا يكن في أن المعرفة التاريخية تتألف من أشياء أكثر من الأزمات والتطورات في الماضي. أن المؤرخين الملتزمين مهنياً بالحبث الأولى ينسون بسهولة بالغة أنه توجد مشاكل واسعة النطاق بشأن التفسير التاريخي تستدعي المعالجة التاريخية: كيف نفسر التطورات الطويلة المدى مثل نمو التصنيع والبيروقراطية، وتكرر ظهور مؤسسات كالاقطاع وزرع الرقيق في مجتمعات مختلفة إلى حدّ بعيد. وكلما كان مجال البحث واسعاً، تعاظمت الحاجة إلى نظرية لا تلفت انتباه المؤرخين فقط إلى شواهد جديدة، بل تحاول فعلاً أن تفسر التطور والنمط الذي نحن بصدده. إن التأريخ الماركسي، إذا لم ينجز أي شيء آخر، فأنه على الأقل دفع ببعض «الأسئلة الكبيرة» المتعلقة بالتاريخ بشكل مكثف أكثر إلى بؤرة ميدان البحث العلمي، كما أنه قد يفيد في فحص النماذج غير المقصودة التي كثيراً ما تكوّن عمل المؤرخين الذين يرفضون بقوة النظرية واستعمالها.

ولا يفوتنا هنا أن نلاحظ أن التطبيق الواعي للنظرية من قبل المؤرخين على هذه الأسئلة الواسعة ما يزال في بداياته الأولى. وقد أدى إلى ظهور قدر كبير من التاريخ الاختزالي من قبل مؤرخين من الدرجة الثانية الشغوفون بإثبات اكتشافاتهم النظرية. ولكن عند أحسن المؤرخين ـ وبجهودهم يجب أن نحكم على المشروع ـ أن الوعي بالسياق والتضّلع في المصادر يضمن علاقة مناسبة بين النظرية والشواهد. فكما يلاحظ تومسوّن، أن الفهم التاريخي يتقدم من طريق «التوازن

(46) H. R. Trevor-Roper, «History: professional and lay', 1957, reprinted in H. L. Liody-Jones, V. Pearl and B. Worden (eds.) History and imagination, Duckworth, 1981, p. 13.

الدقيق بين التأليف والصّيغ التجريبيّة، نزاع بين النموذج والواقع»[47]. ومن المتوقع أن النظريات، وفق هذه المنهجية، يجب أن تختبر لاكتشاف مدى صحتها، إلا أن هذا ليس سبباً لشجب استخدام النظرية. إن مهمة المؤرخين تكمن في تطبيق النظرية، وتنقيحها، وتطوّير نظرية جديدة، دائماً في ضوء الشواهد التي يتم تصورها على نطاق واسع. وهم يفعلون ذلك ليس من أجل السعي وراء نظرية نهائية أو «قانون» سيقود إلى «حل» هذه أو تلك المشكلة من مشاكل التفسير التاريخي بل لأنهم بدون نظرية لا يستطيعون إطلاقاً فهم واستيعاب القضايا المهمة فعلاً في التاريخ.

(47) Thompson, Poverty of theory, p. 78.

الفصل التاسع

التاريخ من خلال الأرقام

إن انتعاش الاهتمام بالنظرية الذي نوقش في الفصل السابق يمثل فقط أحد الاتجاهات الجديدة في البحث التاريخي أثناء الخمس والعشرين سنة الماضية ـ وهو اتجاه، بالرغم من كل تألقه وإشراقه، قد جذبَ أقلية من المؤرخين فقط بينما انشغل عدد كبير جداً من المؤرخين بتطور رئيسي آخر في تلك الفترة ـ المحاولة على عدة جبهات في سبيل توسيع الوسائل التقنية للمهنة: مثل استكشاف أنواع جديدة من المصادر واختبار طرق جديدة لاستغلال مواد مألوفة. أحد الابتكارات، التاريخ النفسي، قد أخضع لتقييم بشكل مختصر في الفصل الرابع. في هذا الفصل وفي الفصل القادم سأصف طريقتين تدأسهمتـا في دراسة التاريخ بشكل جوهري كما أنهما أقل عرضة للنقاش كلاهما يعكسان تأثيرات العلوم الاجتماعية، لكن في كل حالة كان لزاماً على المؤرخين أن يفحصوا بعناية فائقة الشروط التي ينبغي أن تستعمل وفقاً لها هذه التقنيات المبتكرة.

- 1 -

لقد كان تأثير التاريخ الكمّيّ Quantitative history أكثر انتشاراً من أية طريقة جديدة أخرى. إذ لا يوجد، تقريباً، فرع من فروع البحث التاريخي لم يتأثر به. وفي حالة التاريخ الاقتصادي ـ الاجتماعي برز إلى الوجود نوع من التحّول المنهجي. ويرجع هذا التطور إلى سببين. أولاً أن التحول الجوهري في التركيز من الفرد إلى الجمهور الذي حدث في أوائل هذا القرن (انظر الفصل الخامس) يحتوى على مضامين كميّة رئيسية. لأنه ما دام المؤرخون قد ركزوا على أفعال الكبار، فإنهم نادراً ما احتاجوا إلى أن يحسبوا. ولكن حالما يصبحون مهتمين جدّياً بالنمو الاقتصادي، والتغير الاجتماعي وتاريخ مجتمعات كاملة، فإن المسائل التي تتعلق

بالرقم والنسبة تكتسب أهمية حاسمة. وقد كان متوقعاً أن يواجه المؤرخون الاقتصاديون والاجتماعيون الذين اتجهوا للعلوم الاجتماعية بحثاً عن النصيحة والإرشاد، حقيقة أن العنصر الكميّ في كل من علم الاقتصاد وعلم الاجتماع كان واضحاً. إذا كان المؤرخون يعتزمون أن يتعاملوا مع نفس النوع من القضايا كعلماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع، فإنهم من العسير أن يتفادوا استعمال، أو على الأقل اختبار منهجياتهم. أما السبب الثاني فهو تقني. أثناء ستينات هذا القرن ظهر الحاسوب [العقل الالكتروني]. وأصبح غير مرتفع الثمن، بينما كانت نوعية البيانات التي يستعملها والعمليات التي يستطيع أن ينفذها متباينة إلى حدّ بعيد، وبطرق كانت تتناسب تماماً مع شروط ومتطلبات البحث التاريخي. ونتيجة لذلك سلسلة كاملة من الممارسات الكمية التي كان بالإمكان أن تتحدى الجهد البشري. أصبحت عملية لأول مرة.

وقد نشأ التاريخ الكميّ على أساس اقتناع بأنه عند إعداد البيانات الكميّة يجب على المؤرخين أن يتحملوا مشقة الحساب واستعمال الأرقام بدلاً من أن يقتنعوا بتقديرات انطباعية. وتعطي تجارة الرقيق الأطلسية مثالاً جيداً للاختلاف الذي قد يؤدي له هذا الأمر. حتى المؤرخين المحدثين قد افترضوا أن عدد الأفريقيين الذين نقلوا بحراً إلى العالم الجديد بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر قد بلغ ما بين خمسة عشر وعشرين مليوناً. وقد تم الاعتماد في تحديد هذا الرقم إلى حد بعيد على تخمين كتّاب القرن التاسع عشر، وقد كان الكثير منهم بارزين في الحملة من أجل إلغاء تجارة الرقيق. وقد استنتج فيليب كورتين Philip Curtin في دراسته الكميّة: تجارة الرقيق الأطلسية. إحصاء **The Atlantic Slave Trade: A Census** (1969) أن هذا العدد مبالغ فيه إلى أقصى حدّ. أولاً من طريق التقييم النقدي ثم جمع الأرقام المتاحة لفترات معينة ومناطق التجارة استطاع كورتين أن يوضح أن الرقم الإجمالي من المرجح جداً أنه يتراوح بين أكثر من عشرة ملايين ونصف أو أقل من ثمانية ملايين. ولا حاجة للقول إن هذا الحكم لا تأثير له على الإهانة المعنوية للأجيال القادمة، كما أنه ينتقص مِثقالَ ذَرَّة من شدة هذه الإساءة: أياً كان العدد الكلي، فأنه لا يزال يمثل وصمة مُرعبة في سجل الحضارة الغربية. إلا أن أرقام كورتين قد قدمت لأول مرة أسساً متينة لدراسة

تأثيرات التجارة على مجتمعات افريقيا الاستوائية والأمريكتين[1].

إن المؤرخين أثناء ممارسة مهنتهم يصنعون بيانات أو عبارات كمية بشكل متكرر أكثر مما يفترض لأول وهلة. ومن الواضح أن سؤال مثل «ماذا كان دَخْل تشارلز الأول في سنة 1642»؟ أو «كم كان حجم التصويت الليبرالي في الانتخاب العام سنة 1906»؟ يستلزم إجابة دقيقة من حيث العدد وبقدر ما ستسمح به المصادر، ولن يتوقع قارىء العمل الثانوي المرموق أي شيء أقل من هذا. ولكن الكثير من التعميمات الشاملة التي يضمها عادة المؤرخون هي ضمنياً كميّة أيضاً - مثلاً: «كانت الطبقة العاملة البريطانية غير أميّة مع حلول سنة 1914» أو أن «النساء كن يتزوجن في سن متأخرة في انجلترا في أوائل العصر الحديث». إن عبارة من هذا النوع من الجائز أن تكرر ملاحظة معاصر امتاز بعمق التفكير، أو ربما تنشأ من مقارنة عدد من الأمثلة الموثوق فيها. لكن كيف نستطيع أن نعْلم ما إذا كان المعاصر كان صادقاً، أو أن الأمثلة المستشهد بها تعتبر نموذجية؟ إن التحليل الكمّي Quantitative analysis وحده يمكن أن يضع هذه البيانات وراء الشك، وذلك من طريق أكتشاف مدى تأثير معرفة القراءة والكتابة ومدى وتكرّر الأعمار التي فيها أقدمت النساء فعلاً على الزواج. وحتى وقت متأخر كان المؤرخون مترددين في قبول هذه المجادلة. وفي أربعينات هذا القرن وصف ج. م. تريفيليان القاعدة البرهانيّة لموضوعه على النحو الآتي: «أن التعميمات التي هي عُدّة المؤرخ الاجتماعي يجب بالضرورة أن تعتمد على عدد صغير من الأمثلة المحددة، التي يفترض أن تكون نموذجية، إلا أنها لا يمكن أن تكون مشتملة على جميع العناصر المكوّنة للحقيقة المعقدة»[2].

ومن الواضح أن مشكلة هذه المنهجية تكمن في أن الأمثلة المعيّنة جميعها يمكن بيسر أن تختار من أجل تأكيد ما يتوقع المؤرخ أن يكتشفه، والاقتناع يمكن أن يضفي على افتراضات غير صحيحة أو لا مبرر لها. ونلاحظ اليوم أن اكتشافات

(1) Curtin's figures are the subjuct of continuing debate among qauntitative historians. See Paul E. Lovejoy, «The vulume of the Atlantic slave trade: a synthesis', journal of African History, XXIII, 1982, pp. 473 - 501, and J. Imikori (ed.) forced Migration. Hutchinson, 1982.

(2) G. M. Trevelyan, English Social History, Longman, 1944, p. Viii.

المؤرخين «النوعيّين» مثل تريفيليان تعدل وتنقح باطراد من طريق التحليل الكميّ للبيانات التي جُمعت بشكل منظم لتعكس مجتمع ماككل. وفق هذه المنهجية لا يتم الكشف عن الاتجاه الرئيس فحسب بل أيضاً التغيرات والاختلافات والتوقعات التي تكوّن التجربة المميّزة لموقع معين أو جماعة ما. هكذا كان عمل كورتين حول تجارة الرقيق مهماً ليس فقط فيما يتعلق بترسيخ العدد الإجمالي للرقيق بل أيضاً فيما يخص تحديد حجم التجارة في القرن الثامن عشر والخسائر الاستثنائية التي تكبدّتها كل من أنجولا ومنطقة دلتا نهر النيجر مقارنة بالمناطق الأخرى التي تجري منها مياه الأمطار إلى النهر. أخيراً، في أقصى طموحاته، يهدف التاريخ الكمّي إلى شرح التطور التاريخي بأكمله من خلال قياس ومقارنة كل العوامل ذات الصلة بالموضوع: لماذا ازداد عدد سكان إنجلترا بشكل ملحوظ أثناء القرن الثامن عشر؟ ماذا كانت تأثيرات بناء السكك الحديدية في منتصف القرن التاسع عشر على تطور الاقتصاد الأمريكي؟ عند هذه النقطة نلاحظ أن التاريخ الكمّي يخاطر بأن هدفه ليس تقنية مساعدة فحسب، بل يضطلع بالأساس المركزي للبحث التاريخي.

وقد تم استثمار جهد علمي كبير في البحث الكمّي أثناء الخمس والعشرين سنة الماضية، كما تم تطبيق تقنيات إحصائية معقدة باطراد. وكثيراً ما تقدم النتائج بأسلوب منهجي إلى حدّ بعيد كما يتضح من إلقاء نظرة عجلى على محتويات أي جزء حديث من دورية التاريخ الاقتصادي أو مجلة التاريخ الاقتصادي The Economic History Review or The Journal of Economic History. وما من شك في أن هذا يطرح معضلة بالنسبة للمؤرخين غير المهتمين بالتاريخ الكمّي الذين يترددون في أخذ هذه النتائج من غير تحقيق، ومع ذلك فإنهم على درجة من الوعي بالأهمية التي تعلق على البيانات الكمّية بجميع أنواعها اليوم. والنصيحة التي تسدى بشكل دوري بضرورة أن يتدرب المؤرخون جميعاً على دروس الإحصاء من النادر أن تكون عملية. ولكن لا يتطلب الأمر معرفة متخصصة لنفهم من أين يحصل المؤرخون الكميّون على أرقامهم، أو عموماً الاستعمالات التي تستخدم فيها. علماً بأن مناقشة غير منهجية لهذه الأمور تعتبر كافية لتوضيح مكامن القوة والضعف في المنهجية الكمية The Quantitative approach ـ ما يمكن أن ينجز وما لا يمكن.

وتعتبر المنهجية الكميّة أساسية في دراسة التاريخ الديموغرافي وهو الحقل الذي أسهمت فيه إلى حدّ بعيد. و «الديموغرافيا» بدون أرقام هي السخف بعينه، ولذا لا يستطيع أحد أن يدرس في هذا المجال التاريخ الديموغرافي إلا المؤرخ الكمّي. ويحتاج التاريخ الديموغرافي إلى قدر كبير من الجهد أكثر من مجرد دراسة حجم عدد سكان مجتمع ما في الماضي - بالرغم من أن ذلك يعتبر مهمة شاقة نظراً لغياب البيانات الإحصائية الموثوق فيها. والشيء الأهم من العدد الإجمالي هو التصنيف وفق العمر، والجنس وحجم الأسرة، وربما تكشف إجراء حسابات من هذا النوع بنسبة المنتجين وإلى غير المنتجين، ونسبة الأسر(التي تستخدم خدم في المنازل، ومؤشرات أخرى ذات أهمية للمؤرخ الاجتماعي والاقتصادي. والمهمة الصعبة التي تواجه المؤرخ الديموغرافي تكمن في تحديد أسباب التغير السكاني عبر الزمن - أو عدمه - وهنا تكمن الخطوة الأولى في استعادة نسب المواليد والزيجات والوفيات. وكل نسبة من هذه النسب «الأساسية» تتأثر بدورها بعدد كبير من العوامل المختلفة التي تتلاءم بدرجة كبيرة أو قليلة مع قياس مدى حدوث مَنْع الحَمْل والإجهاض، وسن الزواج، ونسبة اللاشرعية، وتأثير المجاعات والأوبئة وهلمَّ جراً. بالنسبة للكثيرين، إن جاذبية هذا النوع من البحث تكمن في أنه يكشف النقاب عن أنماط تتصل بالمجتمع بوصفه كلا، وليس فقط ذلك الجزء منه الذي توضحه المصادر الأدبية. وفي حالة مجتمعات ما قبل مرحلة التصنيع التي عاشت قاب قوسين أو أدنى من هامش مورد الرزق يمكن أن نقول إن الديموغرافيا كانت العامل المقرر للحياة الاجتماعية والاقتصادية. ولنا أن نعتبر وفق هذه الأسس أن التاريخ الديموغرافي أساسياً لنوع «التاريخ العام». المدّون من قبل مدرسة الحوليات التي يتركز جل اهتمامها على أوائل العصور الحديثة[3].

(3) **See, for example**, Emmanuel Le Roy Laduire, the peasants of Languedoc,University of **Illinois Press**, 1974.

ويعتمد التاريخ الديموغرافي أساساً على نوعين من المصادر. النوع الأول يسجل كل أعضاء المجتمع الأحياء عند أي وقت. ويعتبر هذا بطبيعة الحال الوظيفة الرئيسية للإحصاء الحديث، الذي ابتكر في الدول الإسكندنافية في منتصف القرن الثامن عشر. في بريطانيا، مثلاً، يجرى إحصاء للسكان ككل كل عشر سنوات منذ سنة 1801. ومن المتفق عليه عموماً أنه بعد سنة 1841 (حينما شرع لأول مرة في تدوين اسم كل مواطن) تعتبر الأخطاء في الأرقام الإجمالية من الناحية الإحصائية غير ذات أهمية. أما القوائم الأخرى الباقية من الفترات المبكرة فتشتمل على عائدات الضرائب، وعائدات أعضاء الكنيسة، وبيانات الولاء السياسي وما شابه ذلك. ولكن بالرغم من أن هذه القوائم شمولية في الغرض، إلا أنها نادراً ما كانت كذلك عملياً، وهامش الخطأ غير مؤكد وغير ثابت. إحدى النتائج المترتبة على البداية الحديثة نسبياً لإجراء الإحصاء تكمن في أنه قد أكد صعوبة غير عادية بشأن ترسيخ العلاقة بين التغير الديموغرافي وبداية مرحلة التصنيع في بريطانيا أثناء أواخر القرن الثامن عشر. وهنا يظهر النوع الثاني من المصادر ـ التسجيل المتعاقب للأحداث «الحيوية» في منطقة معينة. وأكثر المصادر أهمية بالنسبة للتاريخ الإنجليزي هي سجلات الأبرشية The parish registers التي حفظت من قبل الإداريين التابعين للكنيسة الإنجليزية، الذي طلب منهم وفق القانون، إبتداءً من سنة 1538، أن يسجلوا كل من يعمد أو ينصر، وحالات الزواج والدفن في نطاق الأبريشيات التي يشرفون على إدارتها؛ وقد استمر هذا النظام حتى بداية التسجيل المدني في سنة 1837. ومن خلال دراسة عينة من سجلات الأبريشيات قام كل من إ. أ. وريجلي E . A . Wrigley و ر. س. سكوفيلد R . S . Schofield بتقدير النسب القومية للزيجات والمواليد والوفيات، واستعمال هذه النسب في تقدير عدد السكان الإجمالي في إنجلترا ابتداءً من منتصف القرن السادس عشر حتى سنة 1801. ونتيجة لذلك استطاعا أن يحددا على نحو دقيق التغيرات في نسبة النمو، وأن يوضحا التأثير الغالب الذي تضفيه التغيرات في نسبة الزواج على نسبة نمو السكان في المدى الطويل(4).

(4) E . A . Wrigley and R . S . Schofielfd, The population history of England, 1541 - 1871, Arnold, 1981.

إن عمل وريجلي وسكوفيلد يمثل مثالاً للتحليل الكلي، مثلاً تفسير المجاميع الكلية. إلا أنهما طبقا منهجية مختلفة تماماً على سجلات الأبرشية وهي منهجية تنشأ من حقيقة أن كل مدخل يشير إلى أشخاص ذوي شهرة واسعة. فالتاريخ الديموغرافي لأبرشية ما، إذاً يمكن أن يستعاد وفق لغة نمو وأفول العائلات التي تتكون منها ـ أو على كل حال تلك العائلات التي بقيت داخل نطاق أبرشية واحدة. وتعتبر هذه المنهجية، التي تعرف باستعادة تكوين العائلة، مثالاً جيداً على التحليل الاسمي nominative analysis: أي تحليل من خلال الأسماء بدلاً من المجاميع الكلية. أنه حقاً إضاعة للوقت إلى حد بعيد: أن تحاول استعادة تكوين أبرشية تتألف من ألف شخص عبر فترة ثلاثة قرون يحتاج إلى 1,500 ساعة، أو عمل مركز لمدة سنة[5]. ومع ذلك فإن ذلك ذات فائدة تتلخص في توضيح أنماط نسبة المواليد ومعدّل الوفيات بدرجة كبيرة من التفاصيل، وفي سياق اجتماعي واقتصادي محدد. إن المعرفة بأن نسبة المواليد كانت آخذة في الارتفاع أو أن نسبة الوفيات كانت آخذة في الانخفاض في حد ذاتها تضيف القليل إلى فهمنا لأسباب التغير السكاني: على أية حال إن دراسة جيدة لاستعادة تكوين العائلة ربما تشرح ما إذا كان سبب الارتفاع في نسبة المواليد، مثلاً، يرجع إلى تخفيض السن للزواج الأول بين النساء، أو إلى انخفاض في نسبة (حدوث) أعداد العوانس مدى الحياة. وهذه النتائج بدورها ربما تفسر من طريق الإشارة إلى الظروف السائدة في المناطق قيد الدراسة[6].

أما الحقل الثاني الذي برهنت المنهجيات الكمية على أهميتها في دراسته فهو تاريخ البنية الاجتماعية. وتوجد في الحقيقة علاقة وثيقة بين هذا الحقل والتاريخ الديموغرافي، لأن نفس المصادر لكلا الحقلين تبدو في شكل مغالٍ فيه. وغني عن البيان أن أي مصدر يسجل كل عدد السكان أو يدوّن الأحداث المتعلقة بعدد السكان يقدم، أو على الأقل من المحتمل أن يقدم، إمكانية تصنيف السكان في

---

(5) E . A . Wrigley (ed.) An Introduction to English Historical Demography, Weidenfield & Nicolson, 1966, p. 97.

(6) See, for example, David Levine, Family Formation in an Age of Nascent Capitalism, Academic Press, 1977, Which contains a detaild methodological discussion (pp. 153 - 74).

جماعات اجتماعية. وغالباً ما يتم إنجاز ذلك بيسر في حالة الجماعات المحددة وفق السن أو الجنس. إلا أن المؤرخين يصبحون تدريجياً واسعي الحيلة وباطراد بشأن بفصل جوانب البنية الاجتماعية الأخرى عن البيانات السكانية. ويعتبر الحجم والتركيب المتغير للأسرة حالة في صميم الموضوع. إن الشواهد المتعلقة بقوائم ما قبل الإحصاء واستعادة تكوين العائلة على حد سواء قد قوضت الفكرة التقليدية القائلة بأن مجتمع ما قبل مرحلة التصنيع في أوروبا الغربية كان يتسم بالأسرة الكبيرة المعقدة من نوع العائلة ذات الحجم الكبير(7). إن المجال المتزايد باستمرار ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر، ودقة الأسئلة التي تثار تعني أن المجال الواسع للقضايا الاجتماعية قد فتح للتحليل الكمي - مثل الحرفة، المهنة، المكانة، المعتقد الديني، والهجرة الريفية إلى المدن، وهكذا دواليك(8). ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد «التاريخ الحضري الجديد» إلى حد بعيد على افتراض أن البنية الاجتماعية المتغيرة لمدينة ما بالإمكان استعادتها من خلال تحليل الجداول المخطوطة للإحصاء في الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى تحليل البيانات الإسمية الأخرى (خاصة سجلات الضرائب، ودليل المدينة، وسجلات المواليد والزيجات والوفيات)(9).

وقد يبدو مدهشاً أن المنهجيات الكمية ذات علاقة وطيدة بالحقل الثالث الذي سنناقشه هنا وهو التاريخ السياسي. إن الاهتمام التقليدي للمؤرخ السياسي، فوق كل شيء، ينصب على الأحداث «الفريدة» وتصرفات رجال الدولة. ولكن حالما يتم توسع حقل البحث ليشمل النظام السياسي ككل، يصبح التاريخ الكمي مهماً. ويتضح هذا تماماً في مجال السلوك الانتخابي. تماماً كما أن دراسة الانتخابات في العصر الحاضر هي مسألة تلاعب بالأرقام إلى حد بعيد. فإن دراسة الانتخابات في الماضي تتطلب أيضاً منهجية كمية. وباعتراف جميع الباحثين أن أية

(7) Peter Laslett (ed.) Household and family in past time, Cambridge University Press, 1972.

(8) The methodological issues are fully discussed in E. A. Wrigley (ed.) Nineteenth Century Society, Cambridge University Press, 1972.

(9) See, for example, Leo F. schnore (ed.) the new Urban History, Princeton University Press, 1975.

فترة حتى تطور دراسة الانتخابات في خمسينات هذا القرن تقدم عملية قياس المواقف السياسية مشاكل كبيرة (ونستطيع القول إنها لا زالت كذلك). إلا أن المؤرخ توجد لديه ميزات غير متاحة لدراسة الانتخابات في العصر الحاضر. قبل قانون الاقتراع المصادر في سنة 1872 كانت الانتخابات البرلمانية تجري علانيةً وكانت الأصوات تسجل على انفراد. حيثما يمكن تحليل سجلات الأصوات مقترنة بدراسة البيانات الإسمية الاخرى التي تتعلق بالدخل والمكانة الاجتماعية والمعتقد الديني، فإن الطريق يصبح ممهداً لاستنتاجات قوية حول أسس اتجاه الحرب في بريطانيا أثناء القرن التاسع عشر[10].

ومن ناحية أخرى تم تطبيق المنهجيات الكمية بشكل مفيد على موضوع آخر يهتم به المؤرخون السياسيون ـ وهو دراسة الصفوة السياسية. إنه من اليسير جداً أن نسمح لتصورنا للصفوة ـ كما هو الحال بالنسبة لأية فئة ـ أن يتحدد بحفنة تواريخ معروفة جداً. ولكن في حالة الصفوة المحددة بدقة مثل مجلس العموم، يمكن أن نجمع بيسر التفاصيل البارزة بخصوص سيرة كل الأعضاء. وتلك كانت أهم مساهمة قدمها نامير: إلى المنهجية التاريخية. وكل ما فعله الباحثون فيما بعد يكمن في إخضاع السيرة الجماعية إلى تحليل كمي أكثر صرامة. والمؤرخون الكميون أكثر أصالة في دراساتهم حول السلوك السياسي للمؤسسات التشريعية. وتحتفظ أغلب الهيئات التشريعية الحديثة بسجل الأصوات التي أخذت: مثل قوائم مجلس العموم التي تمتد إلى الوراء بصورة متعاقبة غير منقطعة حتى سنة 1836. ويمكن أن تصنف هذه القوائم وفقاً للقضايا ثم تختبر بالمقارنة مع نتائج السيرة الجماعية من أجل توضيح أساس تأييد أو معارضة سياسات معينة. وقد تكاثر هذا النوع من الدراسات في الولايات المتحدة الآمريكية بوصفه جزءاً من «التاريخ السياسي الجديد» المتبجح[11].

---

(10) See J . R . Vincent, Pollbooks: How Victorians Voted, Cambridge University Press, 1967.

(11) Allan G . Bogue, «The new political history», in Michael Kammen (ed.) The past Before Us, Cornell University Press, 1980. For the application of quantitative methods to British political history, see W . O . Aydelotte, Quantification in History, Addison Wesley, 1971.

إن المنهجيات الكمية كانت ذات تأثير حاسم على التاريخ الاقتصادي. والأسباب واضحة تماماً فالاقتصاد ـ مثل علم السكان ـ هو حقل كمي إلى حد كبير. والعناصر الأساسية في أي نظام اقتصادي ـ الأسعار، الإيرادات، الإنتاج، الاستثمار، التجارة، الدَّيْن ـ كلها ملائمة للقياس الدقيق. أنها، في الواقع، تتطلب ذلك إذا أردنا فهم كيف يسير النظام الاقتصادي فهماً دقيقاً. منذ بداية التاريخ الاقتصادي بوصفه تخصصاً مميزاً، في أواخر القرن التاسع عشر، جمع المؤرخون الاقتصاديون البيانات الاقتصادية الكمية، عادة كأحد جوانب أي بحث يقومون به. أنه فقط في السنوات الأخيرة أو حوالي ذلك الوقت شرع المؤرخون في معالجة مشكلة بناء سلاسل إحصائية متعاقبة طويلة، وفي أكثر الحالات من مصادر مختلفة وغير كاملة، كوسيلة لإلقاء الضوء على اتجاهات اقتصادية طويلة المدى. وفي هذا الصدد يعتبر كتاب: **مختصر الإحصاءات التاريخية البريطانية** أهم محاولة تصنيفية لإنجاز هذا الأمر بالنسبة لبريطانيا حتى الآن. (أنظر Phyllis Deane's **Abstract of British Historical Statistics** (1962) B . R . Mitchell + ومع ذلك فإن بعض المؤرخين الكميين الفرنسيين هم الذين أكدوا على استعمال هذه المنهجية إلى أقصى حد: ويهدف المؤيدون «للتاريخ المتسلسل Serial History» إلى بناء سلاسل متعاقبة طويلة للأسعار، ومحاصيل الإنتاج، والإيجارات، والإيرادات التي بوصفها وحدة متكاملة، ستساعدهم على بناء نموذج لتطور فرنسا أثناء أوائل العصور الحديثة ـ وفي النهاية تطور أوروبا أيضاً[12]. أما ادعاءات «التاريخ الإقتصادي الجديد» في الولايات المتحدة الأمريكية فستقيم نقدياً في الجزء الخامس من هذا الفصل.

- 3 -

يتصور بعض الباحثين أحياناً أن تطبيق المنهجيات الكمية على نطاق واسع يحل محل مهارات المؤرخ التقليدية، وتدعو إلى نوع جديد تماماً من الباحثين. لاشك أن أصحاب هذا التصور يحسبون كل صيحة عليهم. في الواقع إن هذا

---

(12) The clearest statment in English is Emmanuel Le Roy Laduire, the territory of the historian, Harvester, 1979, Ch. 2.

الاعتقاد لا أساس له من الصحة ألبتة. فالمعرفة الإحصائية يمكن أن تكون فعالة فقط في حالة اعتبارها كإضافة إلى مجموعة أدوات المؤرخ، وعند إخضاعها للضوابط العادية للمنهجية التاريخية. وبالنظر إلى أهمية الخبرة الخاصة التي تحملها الأرقام في مجتمعنا الذي تسوده الأعداد والأرقام، فإن الالتزام بإخضاع البيانات الكمية إلى اختبارات القول والموثوقية مهم بقدر ما هو مهم في حالة المصادر الأدبية. وحالما يتم التحقق من صحة الأرقام، فإن تفسيرها وتطبيقها على حل مشاكل تاريخية معينة يتطلب نفس ميزات العناية والبراعة، كأي نوع آخر من الشواهد. وكل مرحلة من هاتين المرحلتين لها مشاكلها الخاصة بها.

إن المؤرخ يوفر قدراً كبيراً من العمل إذا حالفه الحظ ووجد مجموعة من الإحصاءات الجاهزة، كجدول واردات وصادرات مثلاً أو سلسلة متعاقبة من تقارير الإحصاء. ومع ذلك فإن صدق هذه المصادر يجب أن لا يسلم به إطلاقاً. فنحن نحتاج إلى أن نعرف تماماً كيف جمعت هذه الأرقام هل قام الموظف الذي أعد التقارير أو الجداول بتحريفها بسبب مصلحته الخاصة ـ مثل جامع الضرائب الذي يحرف أرقام ما جمعه من ضرائب ووضع الفارق في جيبه؟ هل كانت الأرقام قد أعدت من قبل موظف غير مهتم، أو أعدت بصورة غير دقيقة من قبل موظف مرؤوس أو في مرتبة أدنى ولم يكن مختصاً أو متضلعاً في علم الحساب؟ لا شك أن هذين الاحتماليين يظهران في حالة الإحصاءات الفخمة التي نشرتها الإدارات الاستعمارية البريطانية في أفريقيا وهي إحصاءات كثيراً ما كانت تعتمد على تقارير إحصائية أعدت من قبل رؤساء قبائل مستواهم التعليمي ضعيف أو أنهم كانوا يحصلون على رواتب ضئيلة. كم كان حجم الخطأ وما مدى مجاله خاصة بشأن الأخطاء التي تقع عند النسخ كلما انتقلت الأرقام من دائرة بيروقراطية إلى أخرى؟ هل تم جمع نفس الرقم مرتين من قبل موظفين مختلفين؟ وإذا جمعت الإحصاءات من استبيانات، كما هو الحال في الدراسات الميدانية الاجتماعية أو الإحصاءات السكانية، نحتاج أن نعرف نوعية الأسئلة التي أعدت كي نحدد مجال الارتباك من طرف المجيبين على الأسئلة. ويجب أن نراعي ما إذا كانت الأسئلة ـ حول الدخل أو العمر مثلاً ـ من المحتمل أن تؤدي إلى إجابات صريحة. إن هذه الأسئلة لا يمكن الإجابة عنها إلا من طريق تحليل الظروف المتعلقة بإجراء الحسابات، وباستعمال المؤرخ لمهاراته التقليدية المألوفة.

ويهتم المؤرخون في أكثر الأحوال بسلسة متعاقبة من الإحصاءات عبر الزمن تساعدهم على تحديد اتجاه ما، أكثر من اهتمامهم بمجموعة من الإحصاءات. عموماً يجب أن تفحص الأعداد ليس فقط لمعرفة مدى صحتها بل أيضاً مدى إمكانية قابليتها للمقارنة بأعداد أخرى. ومهما كانت المجاميع الفردية صحيحة في سلسلة متعاقبة، فإنها يمكن أن تعتبر كسلسلة إحصائية متعاقبة إذا كانت قابلة للمقارنة. ونحتاج فقط إلى القليل من التعارض في أسس التقييم لكي نصدر حكماً: أن المقارنات باطلة وعديمة الأهمية. إن التصنيف الذي يبدو واضحاً ومتماسكاً بدرجة كافية على الورق من الجائز أن يطبق بصورة مختلفة عبر الزمن، أو بين مكان وآخر، وهذا أحد الأسباب الكامنة وراء هذا السؤال: لماذا يجب أن نتعامل مع الإحصائيات الجنائية المقارنة بحذر شديد؟.

وفي حالة الإحصاء الإنجليزي، نلاحظ أن التطور المطرد في الجداول المهنية في كل إحصاء منذ سنة 1841 يعني أنه من الصعب أن نحسب نمو وانهيار مهن معينة. حتى السلاسل الإحصائية المتعاقبة الدقيقة والواضحة ربما تحجب أمور من هذا النوع. أما الإحصاءات التجارية الشاملة الخاصة بإنجلترا فهي ترقى إلى سنة 1696، عندما استحدث منصب المفتش العام للواردات والصادرات. لكن لأن الجدول الرسمي للتقديرات الذي أعد من قبل المفتش العام الأول قد طبق تقريباً بدون تعديل حتى نهاية القرن الثامن عشر، أي في الفترة ارتفعت أثنائها بعض الأسعار وانخفضت أسعار أخرى، فإن أرقام الإحصائيات كما هي لا يمكن أن تستعمل لتقدير التوازن المتغير في التجارة[13]. إضافة إلى ذلك فإن الجداول الإحصائية الحديثة ليست بالضرورة أن تجتاز اختبار القابلية للمقارنة. لننظر، مثلاً، في الفهرس الرسمي لتكاليف المعيشة الذي يقيس تكلفة التسوق النموذجي مقارنة بنسبة الأجور السائدة. وفي بريطانيا يجب أن يزودنا هذا الفهرس، الذي بدأ سنة 1914 بصورة موثوقة بخصوص انهيار مستوى المعيشة أثناء فترة الكساد الاقتصادي في ثلاثينات هذا القرن. ولكن أثناء فترة ما بين الحربين استمر جانب الأسعار في الفهرس في الاعتماد على نفس تكلفة التسوق، بالرغم من أن تغير

(13) G . N . Clark, guide to English Commercial Statistics, 1696 - 1782, Royal Historical Society, 1938.

أنماط الإستهلاك يشير إلى الأهمية التي أعطيت إلى مواد مختلفة (الخضروات الطازجة، اللحم، الملابس إلخ) في سنة 1914 لم تعد تنسجم مع التركيب الواقعي لميزانية الأسرة ذات المستوى المتوسط[14].

إن أغلب التاريخ الكمي لم يتأسس في عمومه على الإحصائيات الجاهزة. إذ لم يشرع إلا في أواخر القرن السابع عشر في مناقشة فوائد المنهجية الكمية بالنسبة للقضايا العامة، وفقط في أثناء القرن التاسع عشر استطاعت الدولة أن تحصل على الموارد البشرية والمالية لإنجاز مثل هذا العمل، وأنه فقط في القرن الحالي شرع في جمع المعلومات الإحصائية بطريقة مكثفة فعلاً من قبل الحكومة والمؤسسات الخاصة على حد سواء. بالنسبة لأغلب الأسئلة التي تهم المؤرخين، من المرجح أن الأرقام الإحصائية تحتاج إلى عملية بناء شاقة من المواد الباقية ذات العلاقة بالموضوع. وما من شك في أن استعادة البيانات الكمية بطريقة تمكننا من استنباط إشارات إحصائية شرعية منها، ليست عملة سهلة. إن قضايا الموثوقية والقابلية للمقارنة ستثار، لاشك، ليس مرة واحدة، ولكن عدة مرات متكررة كلما حاول المؤرخ أن يبحث عن بيانات من مواد مصدرية مختلفة مبعثرة. وتصبح مهمة المؤرخ الآن تتمثل في تصنيف البيانات في شكل مرتب على هيئة جدول؛ والمعيار أساس ذلك التصنيف يثير أسئلة بشأن التقييم التاريخي أكثر مما تتعلق بالمنهجية الإحصائية.

إن بناء الإحصائيات يثير فوق كل اعتبار مشاكل حادة تتعلق بالاختيار. صحيح توجد بحوث كمية مجالها محدد وضيق إلى حد أن كل البيانات ذات العلاقة بالموضوع يمكن أن تجمع: ولعل أوضح مثال على ذلك يتمثل في السيرة الجماعية الكمية التي أعدها أيدلوت W . O . Aydelotte حول كل الأعضاء الذين في البرلمان في الفترة من سنة 1841 إلى سنة 1847 (فترة وزارة روبرت بيل Robert Peel

(14) B . R . Mitchell and Phyllis Deane, Abstract of British Historical Statistics, Cambridge University Press, 1962, p. 466. For an account of the problems raised by cost - of - living indexes, see Roderick Floud, An Introduction to Quantitative Methods for Historians, 2nd edn, Methuen, 1979, pp. 125 - 9.

التي أدت إلى انشقاق في الحزب التوري(*) The Tory Party حول قوانين الحبوب The Corn Laws(15). ولكن، كما سبق أن رأينا، إحدى الجوانب الرئيسية للمنهجية الكمية تكمن في الفرصة التي تقدمها لإعداد بيانات لا تقتصر على جماعات الصفوة الصغيرة، بل تتعداها إلى الطبقات أو المجتمعات ككل، عبر فترة طويلة من الزمن.

وقد تستطيع البيروقراطية الواسعة التي توظفها أغلب الدول الحديثة أن تجمع إحصائيات قومية شاملة بسهولة نسبية. ولكن المؤرخ لا يستطيع، مهما كان مسلحاً بالوسائل البحثية المساعدة والوقت الذي يوفره له الحاسوب، أن يأمل في الاطلاع على كل المصادر الأولية الضرورية لدراسة كمية، مثلاً دراسة تخص حجم المزارع في إنجلترا التيودورية، أو الدخل الشخصي في بريطانيا في أوائل العهد الفيكتوري. وقد طور علماء الإحصاء في العصر الحديث منهجيات يعتمد عليها من أجل أخذ عينة عشوائية، أي واحدة كل عنصر فيها يصنع الكل ويحتوي على فرصة مساوية كي يُشمل في العينة. وليس عملياً، في البحث التاريخي، أن تطبق هذه المنهجيات على الرسالة العلمية. ولكن يجب على الباحث، على الأقل، أن يضمن أن كل متغير ممثل في العينة. وفي مشروع أنجز مؤخراً تم إعداد نتائج إحصائيات العائدات لإحصاء سنة 1851 للتحليل من طريق آستعمال الحاسوب من أجل أن تقدم إجابات على عدد من الأسئلة حول البنية الاجتماعية والاقتصادية التي كانت خارج نطاق تقرير الإحصاء الذي نشر آنذاك. وقد وقع الاختيار على عينة 2% اشتملت على مجموع السكان لواحدة في كل خمس عشرة منطقة (945 في الكل). وقد وضعت كل المعلومات الإحصائية حول هؤلاء الـ 415,000 نسمة (من الأفراد) في الحاسوب، ونتيجة لذلك يستطيع المؤرخون الآن أن يحصلوا على فكرة أكثر وضوحاً حول الاختلافات في التعليم، وملكية الأرض، وتركيب الأسرة، وحجم

(*) التّوري Tory عضو في حزب سياسي بريطاني مؤيد للسلطة الملكية ومقاوم للاصلاح والتغيير وهو الحزب الذي يعرف اليوم بحزب المحافظين. (المترجم).

(15) W. O. Aydelotte, «on the business interest of the gentry in the parliament of 1841 - 47», in G. Kiston - Clark, the making ofvictorian England, Methuen, 1962, and his Quantification in History, Ch. 5.

القوة العمالية في مجالات الأعمال المختلفة، والكثير من القضايا الأخرى[16].

أما بالنسبة لمؤرخ الفترات السابقة للقرن التاسع عشر، فمن المرجح أن تحل مشكلة الاختيار جزئياً أو كلياً من طريق تخريبات الزمن. إلا أن البقية تستمر تمثل عينة من سلسلة السجلات الأصلية. ومن المهم أن ندرك أنها ليست أكثر من عينة عشوائية. ومن المحتمل أن تبقى بعض السجلات أكثر من الأخرى لأن أصحابها لديهم مصلحة كبيرة في بقائها أو تسهيلات أفضل لحفظها، لأسباب ربما تشير إلى تحيز واضح في العينة. وهكذا إن سجلات الأعمال الباقية تكون دائماً تقريباً في صالح المؤسسة الناجحة ذات العمر الطويل، وذلك على حساب الأعمال أو المشاريع التي لم تكن قادرة على تحمل أو مقاومة التعرض لأزمة ما. وقد واجه لورانس ستون مشكلة من هذا النوع في دراسته للأرستقراطية الإنجليزية بين سنتي 1558 و1641. فبالرغم من توفر بعض المعلومات لديه حول كل الـ 382 شخصاً الذين حملوا ألقاب في تلك الفترة، فإن نسبة العائلات النبيلة التي بقيت أوراقها الخاصة بغزارة لم تتجاوز الثلث إطلاقاً. وقد كانت هذه العائلات في الغالب من العائلات الثرية (العائلات التي تحمل لقب الإيرل)(*) بدلاً من النبلاء الثانويين الذين كانت ممتلكاتهم أكثر عرضةً للإنحلال والتبدد. وقد كان ستون، وفقاً لذلك، ملزماً بأن يلتمس عذراً لحقيقة أن الكثير من نتائج بحثه كانت مستقاة من عينة لا تمثل الكل ـ أي غير نموذجية[17].

- 4 -

يستطيع المؤرخ الشروع في استعمال البيانات الإحصائية في بحثه حالما يتم التأكد من أن الأرقام الإحصائية موثوق فيها، وقابلة للمقارنة ونموذجية. وتشير الأرقام في بعض الأحيان إلى إجابة بيّنة للسؤال المطروح، وكل ما بقي يكمن في استنباط أفضل طريقة بشأن تقديمها بوضوح على الورقة المطبوعة ـ إما من طريق

---

(16) For a preliminary account, see Michael Anderson and others, «the national sample from the 1851 Census of Great Britain,» Urban History Newsletter, 1977, pp. 55 - 9.

(*) الإيرل Earl: لقب إنجليزي أدنى من مركيز وأرفع من فيكونت. (المترجم).

(17) Lawrence Stone, The Crisis of the Aristocracy, 1558 - 1641, Oxford University Press, 1965, p. 130.

الجدول أو الرسم البياني ، أو الرسم البياني النسيجي [رسم بياني يتكوّن من سلسلة من المستطيلات] أو الرسم الهرمي. بعض الإجراءات الأولية والأساسية جداً ربما تكون مطلوبة، مثل إجراء الحساب الضروري لاستخراج النسب والمعدلات. وكثيراً ما تكون النتائج التي يتوصل إليها المؤرخون الاقتصاديون في مواضيع مثل الصادرات أو الإنتاج ملائمة لعرض مباشر، يعرف مهنياً بـ «الاحصائيات الوصفية». وأفضل مثال على ذلك تلك الصفحات الأربعون الفريدة من نوعها من الجداول والخرائط والرسومات البيانيّة التي تظهر في نهاية كتاب: إ. ج. هوبزبوم ، تاريخ بريطانيا الاقتصادي منذ سنة E. J. Hobsbawm, 1750 **Industry and Empire** (1968) ولكن بما أن المؤرخين قد وسعوا مجال تطبيق المنهجيات الكمية فإنهم قد اكتشفوا بشكل مطرد أن ما يهم حقاً ليس فقط المعنى المباشر للإحصائيات بل المؤشرات التي يمكن أن تستنبط منها.

وربما يكون استنباط هذه المؤشرات أساساً عملية إحصائية. في حالة سلسلة طويلة من إحصائيات الصادرات مثلاً، ربما يرغب الباحث في تلخيص الاتجاه الطويل المدى المتعلق بالنمو والانهيار، والتقلبات المنتظمة بشأن الفقر والفقراء وإحياء الفقراء، والتقلبات غير المنتظمة التي تسببها الحرب، والكوارث، وتقلبات سياسة الحكومة التي يصعب تعليلها أو التنبؤ بها؛ إنه فقط من خلال التقنيات المعقدة التي تستعمل في تحليل السلاسل الإحصائية الطويلة يمكن أن يكون ذلك عملياً[18]. وتوجد منهجيات إحصائية أكثر تعقيداً استعملها وريجلي وسكوفيلد في مشروعهما الارتجاعي حول سكان إنجلترا من القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر: ومن المؤكد أن هناك عدداً قليلاً من المؤرخين الذين يستطيعون أن يحتذوا حذو وريجلي وسكوفيلد خلال تلك المتاهة بما في ذلك من «ممرات وطرق معقدة».

من وجهة نظر المؤرخ أن النوع المفيد بصفة خاصة من المؤشرات الإحصائية هو مؤشر درجة العلاقة المتبادلة، لتوضيح العلاقة بين اثنين من المتغيرات. ومن المهم في أغلب الأحوال أن نعرف ما إذا كانت هذه العلاقة توجد ومن أي نوع ـ

(18) Floud, Introduction to Quantitative Methods, pp. 88 - 122.

لنقل مثلاً العلاقة بين معتقد حزب وسلوك الناخبين، أو بين أمد الزواج وعدد الذرية. وفي حالة توفر بيانات كمية كل متغير، فإن العلاقة يمكن أن تستنبط عن طريق الوسائل الإحصائية. ويمكن أن يكون الحاسوب أداة مساعدة كبيرة في مثل هذا النوع من المشاريع البحثية. لنفترض أنه، بالنسبة لكل واحد من 500 عضو في هيئة تشريعية، قام الباحث بجمع معلومات تحت اثني عشر عنواناً (وهي عناوين يمكن أن تشمل السن، والتعليم، والحزب، وجمهور الناخبين، والدخل، وسجل التصويت حول ست قضايا مختلفة) ويرغب في اختيار كل متغير من هذه المتغيرات الاثني عشر بالمقارنة مع كل المتغيرات الأخرى. وما من شك في أن استنباط كل علاقة من هذه العلاقات من طريق اليد سيكون تقريباً عملاً مستحيلاً؛ ولكن الحاسوب المبرمج بطريقة صحيحة سيزودنا بالجداول المطلوبة في دقائق[19]. وربما تكون النتيجة اكتشاف علاقة حتى الآن لم يخامر أحداً شعور بوجودها، بداية اتجاه بحثي جديد ومثمر. ومع ذلك فإنه من الأهمية بمكان، أن لا نغالي في أهمية العلاقة المتبادلة التي يتم التحقق من صحتها احصائياً: فهي لا تأخذ في الاعتبار احتمال الصدفة أو التزامن، ولا تكشف أي متغير أثر على آخر؛ ومن المحتمل، في الحقيقة، أن متغيرين فقد تقررا بمتغير ثالث، لم يتم كشف النقاب عنه حتى الآن. ومن الضروري، فيما يخص هذه الأمور، أن يلجأ المؤرخون إلى حسهم التاريخي ومعرفتهم بالفترة التاريخية قيد البحث ومشاكلها.

إلا أن أغلب المؤرخين الذين يستنبطون مؤشرات من البيانات الكمية لا يحتاجون إلى استخدام علم الإحصاء بأية حال؛ فهم يعالجون العدد على أنه مؤشر لبعض الأرقام الأخرى، عادةً بخصوص ظاهرة أقل وضوحاً لا تتوفر حولها شواهد كمية مباشرة. حقاً إنه أمر مغرٍ أن نستنتج المواقف السياسية من إحصائيات سلوك التصويت، أو تأثير كتاب ما من طريق رواجه، أو قوة معتقد ديني ما من خلال عائدات حفلات العشاء الرباني في عيد الفصح. ولكن كل هذه الاستنتاجات يجب أن لا نسلم بها جدلاً، إن صحتها لا تعتمد على القواعد الإحصائية. ففي كل حالة إنها تعتمد على الوعي التاريخي الجيد بالعوامل الأخرى التي من المرجح أن تكون قد أثرت على الأرقام الإحصائية. هل الناخبون كانوا عرضة للفساد، أو سريعي

(19) My example is adapted from one in Edwart Shorter, the historian and the computer, Prentice Hall, 1971, pp. 5 - 8.

الاستجابة للشخصيات بدلاً من السياسات؟ هل كان الكتاب قد تم اقتناه كمادة للاستهلاك الواضح أو أنه قد وضع على الرف بدون أن يقرأ؟ هل نستطيع أن نفترض أن تناول العشاء الرباني كانت له نفس الأهميةُ بالنسبة للتجمعات الفلاحية كما هو الحال بالنسبة لرجال الدين الذين جمعوا العائدات[20]؟ لا شك أن تطبيق البيانات الديموغرافية على التاريخ العائلي قد برهنت على أنه حقل ملغم. لنأخذ مثالاً واحداً فقط، ليس بالإمكان أن يفترض، بدون قدرٍ كبير من الشواهد الكمية المساعدة، أن فجوة السن الضيقة بين الزوج والزوجة (كما هون الحال في إنجلترا في أوائل العصور الحديثة) تشير إلى علاقة زوجية أنيسة ورقيقة إلى حد بعيد[21]. هكذا، عند النقطة التي تلمس عندها البيانات الإحصائية مسألة تاريخية أساسية، نلاحظ أن المنهجيات الكمية في حد ذاتها، في أغلب الأحوال، غير مفيدة. فكما اعترف ثلاثة من المدافعين البارزين عن التاريخ الكمي:

> إن المعالجات الإحصائية تعيد ترتيب الشواهد فحسب؛ عدا على المستوى الأولى، إنها لا يقدم إجابات لأسئلة عامة، وتأثير النتائج على مشاكل التفسير الكبيرة التي تهم المؤرخين، يعتبر موضوعاً لا علاقة له بالحساب بل المنطق والقدرة على الاقناع[22].

إن علم الإحصاء، وبالتالي الإحصائيات، ربما يفيد في توضيح نزعة معينة في دراسة التاريخ، ولكن كيف نفسر الأهمية التي تعلق عليها والأسباب التي نوردها بشأنها، يبقى موضوع تقييم لا يستطيع المؤرخ الذي يقتصر تدريبه على المنهجيات الكمية أن يحققه ألبته.

- 5 -

هناك، على كل حال، منهجية كمية واحدة بالنسبة للتاريخ وهي تلك التي يفترض أنها قد تجاوزت هذه القيود إلى حدٍ ما والتي قد أدت نتيجة لذلك إلى جدل شديد. إن المدافعين الأوائل عن هذه المنهجية في ستينات هذا القرن في الولايات

---

(20) Peter Burke, sociology and history, Allen & Unwin, 1980, p. 40.

(21) For a discussion on this and related issues, see Michael Anderson, Approaches to the history of the Western Family, 1500 - 1914, Macmillan, 1980, pp. 33 - 8.

(22) W. O. Aydelotte, A. G. Bogue and R. W. Fogel (eds.) The Dimensions of Quantitative Research in History, princeton University Press, 1972. pp. 10 - 11.

المتحدة الأمـريكيـة هم الذين اخترعوا كلمة: «Cliometrics» ليميزوا منهجيتهم، والمصطلح الآن لا يخفى عن أحد ـ بالرغم من أن هؤلاء الذين يتحفظون عليه يفضلون أن يحتفظوا بعلامتي الاقتباس « ». يفترض أصحاب هذه المنهجية أن مجالات معينة من السلوك البشري تفهم بصورة أفضل كنظام يمكن فيه أن تحدد المتغيرات والعلاقة بينها على حد سواء؛ حينما تتغير قيمة أحد المتغيرات، فإن تأثير ذلك على النظام ككل يمكن أن يقدر. وحقل السلوك البشري الذي يتلاءم تماماً مع هذه المنهجية هو علم الاقتصاد. في الواقع إن مصطلح «Cliometrics» هو ببساطة تسمية مزخرفة لما يسمى في أحوال كثيرة بـ «التاريخ الاقتصادي الجديد». فهو يستمد أفكاره من المنهجيات التي طورها خبراء الإحصاء لتحليل اقتصاديات الحاضر والتنبؤ بتطورها المقبل. ففي عملية الانتقال من المتغيرات المعروفة إلى تلك غير المعروفة يقوم عالم الاقتصاد بتطبيق نظرية العلاقة بين العناصر في نظام اقتصادي ما (رأس المال، الأجور، الأسعار. . .) إلخ؛ وحينما يعبر عن نظرية إقتصادية بمفاهيم رياضية، فهي تعرف كنموذج. ومن ناحية أخرى يهتم الباحثون في النظم الاقتصادية باختبار وتطبيق نماذج من طريق الوسائل الإحصائية. مثلاً، نموذج تحليل الزاد (المادة التي تزود بها آلة حاسبة) والمردود يستخدم لتقدير ما هي المواد التي يحتاجها اقتصاد ما (أو قطاع داخله) كي يحقق هدفاً معيناً من الإنتاج.

أما المؤرخون الذين يتوفر لديهم التدريب الضروري في علم الإحصاء، فمن السهل عليهم أن يلاحظوا جاذبية منهجيات دراسة النظم الاقتصادية Econometric Methodes. إن هذه المنهجيات تساعد على سد بعض الثغرات في معرفتنا التاريخية الحالية التي ترجع إلى ترميم سريع للبيانات الكمية المؤكدة حول الماضي. وإذا استخدمت إلى نهاية حدودها المنطقية، فإنها ستساعد المؤرخين على تقييم التأثير الاقتصادي لسياسة معينة أو ابتكار معين، مـن طريق قياسها مقابل ما قد يحدث إذا لم تنفذ تلك السياسة أو أن ذلك الابتكار قد أثبت أنه مولود ميت. ويمكن إعادة بناء النظام كي يتسع لقيم مختلفة بالنسبة لمتغير واحد أو أكثر. إن ذلك، على الأقل، يمثل أقصى ما يطمح إليه المدافعون من «التاريخ الاقتصادي الجديد». وإذا استشهدنا بحالة شهيرة إلى أبعد حد، نلاحظ أن ر. و. فوجيل R. W. Fogel في كتابه خطوط السكة الحديدية والنمو الاقتصادي **Railroads and Economic Growth** (1964) كان يهدف إلى قياس مساهمة بناء السكة الحديدية في الاقتصاد

الأمريكي من طريق بناء نموذج إفتراضي لما يمكن أن يكون الاقتصاد الأمريكي عليه في سنة 1890 إذا لم يتم بناء خطوط السكة الحديدية. وقد استنتج فوجيل أن الإنتاج القومي الإجمالي، مع افتراض أنه لم يتم بناء قنوات مائية وطرق إضافية سيكون أقل بنسبة 301% فقط، وأن الأرض المزروعة فعلاً في سنة 1890 ستكون مع ذلك صالحة للزراعة إن أغلب المؤرخين في السابق - بما في ذلك فوجيل نفسه - قد اعتقدوا أن خطوط السكة الحديدية كان لها تأثير فعال على الاقتصاد الأمريكي. ويرى فوجيل أن الآراء القائمة على الافتراض واضحة في الكثير من الأحكام التاريخية، وأن ما فعله كان يكمن في الكشف عن الخطأ الكامن في هذا الافتراض من طريق اخضاعه لاختبار إحصائي صارم[23].

أياً كان الأمر فهناك عدة أسباب تكمن وراء سؤال ملح: لماذا يجب أن يستعمل عمل أصحاب التاريخ الاقتصادي الجديد بحذر؟ ويرى المؤرخون الذين يعتقدون أن أسئلة ومسائل البحث ينبغي أن تظهر من خلال الانغمار في أوسع سلسلة محتملة من المصادر الأولية، إن التاريخ الاقتصادي الجديد غير مقبول لأن نقطة الانطلاق في هذا النوع من التاريخ هي دائماً مشكلة محددة بوضوح ومصاغة وفق شروط ومفاهيم نظرية: ولكن كما سبق إن جادلت في الفصل الثامن، لا يوجد سبب من حيث المبدأ: لماذا يجب أن لا يلجأ المؤرخون إلى النظرية من أجل كشف النقاب عن مشاكل جديدة أو تقديم مفاهيم جديدة ذات علاقة بالمشاكل المألوفة. إن الصعوبة، طبعاً، تكمن في أن الاستعانة بالنظرية لا يضفي في حد ذاته الثقة على النتائج: فمن الطبيعي أن نظرية غير مناسبة ستؤدي إلى نتائج مضطربة. ومن الواضح أن ذلك ذو علاقة قوية بحالة «التاريخ الاقتصادي الجديد» لأنه يوجد على الأقل ثلاث نظريات اقتصادية راسخة تماماً لكي تختار منها وهي: الكلاسيكية المحدثة والماركسية ونظرية كينيز Keynesian Theory(*). إلا أن الاعتراضات على

---

(23) R. W. Fogel, «The new economic history: its findings and methods', Economic History Review, 2nd series, XIX, 1966, pp. 642 - 56. For the application of this approach to British economic history, see G. R. Hawke, Railways and Economic Growth in England and Wales, 1840 - 1870, Oxford University Press, 1970.

(*) جون مايناردكينز John M. Keynes (1883 - 1946)، اقتصادي بريطاني نال شهرة واسعة بعد نشر كتابه: النتائج الإقتصادية للسلام في سنة 1919، **Economic consequences of the peace (1919)** (المترجم).

النظرية الاقتصادية تذهب إلى أبعد من هذا. من وجهة نظر المؤرخ أن جميع هذه النظريات الثلاث مشكوك فيها لأنها تبدأ بافتراض أن البشر في بحثهم عن إشباع حاجاتهم المادية تسيطر عليهم حوافز البحث عن أقصى حد للربح وتخفيض الثمن. ومع ذلك كثيراً ما يكون هذا هو بالضبط ما يحتاج إلى التوضيح، وليس الافتراض: فالمستهلكون من الجائز أن يتنوا من الشراء في أرخص الأسواق من خلال الدعوة لشراء السلع البريطانية واجتناب الأسواق اليهودية؛ ومن الجائز أن يدفع الموظفون الأجور بسبب فائدة أو محاماة، أو أن يقوموا بتحسين ظروف العمل دون اعتبار لأي مفهوم ذاتي أبوي. أي نظرية اقتصادية تشرح السلوك الاقتصادي وفق ظروف «مثالية» ليس محتملاً أن تفعل نفس الشيء حينما تواجه بعوامل ثقافية واجتماعية تسود حالة محددة تاريخياً. والمؤرخون الذين يصرون على استعمال نظرية مثل هذه على أساس أنهم مهتمون أساساً بالمشاكل الاقتصادية يبتلون بنوع من «الرؤية الأنبوبية» يؤثر سلباً على آرائهم وبحوثهم.

أما الاعتراض الثاني فينطبق على الدراسات الاقتصادية الجديدة التي مثل دراسة فوجيل حول السكة الحديدية، تشمل اقتصاداً كاملاً. أنه وراء قدرة البشر بناء نموذج يأخذ في الاعتبار كل متغير؛ في الواقع، إن الأمثلة النموذجية تعتبر مفيدة تماماً لأنها تبسط الحقيقة. وما يمكن أن يطلب بدون مغالاة من المثال النموذجي هو أن يشمل كل متغير هام. ولكن في حالة الاقتصاد القومي من العسير جداً الإيفاء عملياً حتى بهذا الشرط، إن مجرد رأي المتغيرات يجب أن تختار لتضمن في الدراسة يصبح أمراً حاسماً. وقد تعرض فوجيل نفسه للانتقاد لفشله في أن يضمن في مثاله النموذجي تأثيرات بناء السكة الحديدية على تحركية القوة العاملة وعلى جوانب التقدم التقني في قطاعات الاقتصاد الأخرى. وحالما يتم حذف عاملاً واحداً (السكة الحديدية مثلاً) من المثال النموذجي لغرض التحليل الافتراضي فإنه من المستحيل تماماً أن نأخذ في الاعتبار كل التغيرات الناتجة، مباشرة أو غير مباشرة، في المتغيرات الأخرى. فهي لا يمكن أن تقاس جميعاً. ويبقى السؤال قابلاً للنقاش: ما إذا كان فوجيل قد قاس أغلب هذه المتغيرات[24].

(24) Peter Mathias, «Economic history: direct and oblique», *in* Martin Ballard (ed.) New Movements in the study and teaching of history, Temple Smith, 1970, pp. 83 - 4, and E. H. Hunt, «the new economic history», History, LIII, 1968, pp. 15 - 16.

ويثير عمل فوجيل بشكل حاد الاعتراض الثالث على ما يسمى بالتاريخ الجديد ـ ذلك أنه يعتمد إلى حدٍ كبير على المؤشرات التي لا يمكن إثباتها. وعلم الإحصاء ذاته ليس أكثر من كونه أداة تقنية لإعداد المؤشرات من البيانات الكمية، إلا أن أغلبها ـ مثل درجة العلاقة المتبادلة أو التحليل الزمني الارتجاعي ـ استنتاجات رياضية يمكن أن يبرهن على أنها تنتج بالضرورة من البيانات. إن مشكلة «التاريخ الاقتصادي الجديد» تكمن في أن الكثير جداً من استنتاجاته ليست من هذا النوع: إنها صحيحة فقط في حالة كون المثال النموذجي الذي بنيت عليه صحيحاً. ويكمن الخطر في أن المؤرخ بدلاً من الاختبار التصنيفي للنظرية مقابل البيانات ليرى ما إذا كانت تعمل، يأخذ النظرية كما قدمت ويستخدمها في بناء بيانات كمية جديدة. كل مرحلة في سلسلة الاستنتاج من الوقائع أو المقدمات التي وفقاً لها يتم بناء كميات غير معروفة من كميات معروفة، من الجائز أن تتضمن افتراضات نظرية. ويتضح هذا الاعتراض تماماً في حالة الأمثلة النموذجية القائمة على الافتراض، مثل النموذج الافتراضي الذي اقترحه فوجيل بشأن الاقتصاد الأمريكي في سنة 1890، وهو نموذج غير ممكن التحقق منه؛ وينطبق هذا الاعتراض أيضاً على طرق أقل براعة مثل حساب المستويات الكلية للاستثمار من أميال خط السكة الحديدية الرئيسية الذي تم بناءه. أنه من اليسير بالنسبة للقاريء غير الحذر أن ينسى أن حسابات القائلين بـ «التاريخ الاقتصادي الجديد» ليست أقوى من النظريات التي تشكل جزءاً من أساسها[25].

أما النقطة الأخيرة، التي أكد عليها بصورة خاصة النقاد «التقليديون»، فهي أن الأمثلة النموذجية في «الدراسات الاقتصادية الجديدة» تعنى بتقديم تحيز جدي، وإن كان غير مقصود في اختيار المصادر. ويرجع هذا إلى أن هذه المصادر ـ كالأمثلة النموذجية الرياضية، تأخذ في الاعتبار البيانات العددية فقط. والمتغيرات التي يتعذر قياسها تستثنى تلقائياً، ومن المرجح أن تكون النتيجة تفسيراً محرفاً على نحو رديء. والمدافعون عن «التاريخ الاقتصادي الجديد» لا

---

(25) John Habakkuk, «Economic history and economic theory», Daedalus, C, 1971, pp. 305 - 22.

يواجهون دائماً هذه النقطة مباشرة. وهكذا يكتب رودريك فلوود Roderick Floud: «إن المؤرخ الاقتصادي الجديد» يركز على ظواهر اقتصادية قابلة للقياس، ويستعمل نظرية اقتصادية لربط هذه الظواهر بعضها ببعض، لأنه يرغب أساساً في أن يخترق تعقد التاريخ ويركز على تلك الظواهر التي تفسر بطريقة أفضل الأحداث التي يقوم بدراستها[26].

إن توازن الشيء القابل للقياس مع الظواهر الأكثر أهمية هو الذي يجب أن يناقش. إن بعض المؤرخين الاقتصاديين الجدد قد فضلوا الاستنتاجات المشكوك فيها التي يستنبطوها من البيانات الكمية عن الشواهد الواضحة المؤكدة التي تقدمها المصادر غير الكمية. ففي كتابهما المثير للجدل إلى حد بعيدTime on the cross (1974) استخلصنا كل من ر. و. فوجيل و س. ل. أنجيرمان S. L. Engerman بيانات إحصائية من سجلات إثبات صحة الوصايا، وسجلات المزارع وجداول الإحصاء التي تظهر المستعمرين البيض في الجنوب الأمريكي في منتصف القرن التاسع عشر على أنهم طبقة رأسمالية إنسانية وعاقلة، وتظهر رقيقهم بوصفهم قوة عاملة مزدهرة عوملت بطريقة حسنة. وبسبب تجاهلهما لمجموعة كبيرة من الشواهد «النوعية» في الشهادات الشخصية والمراسلات، عرضاً نفسهما إلى هجوم مضاد مدمر من قبل مؤرخين قادرين على إثبات أهمية القيم الأرستقراطية ما قبل الرأسمالية في ثقافة هؤلاء المستوطنين، والعنف الذي تعرض له الرقيق[27]. كما يظهر هذا المثال، أن العوامل غير القابلة للقياس هي في أغلب الأحوال نفس العوامل الثقافية والاجتماعية التي استبعدت من المثال النموذجي على أنها عوامل غير «معقولة».

ويوجد، بدون شك، الكثير من المؤرخين الذين ينظرون إلى الضجة الي أثارها كتاب Time on the cross على أنها انتقام أو وصمة لمدرسة «التاريخ الاقتصادي الجديد» بأكملها. أن الكتاب يوضح بالتأكيد مخاطر الاستنتاج غير

---

(26) Roderick Floud (ed.(Essays in Quantitative Economic history, Oxford University Press, 1974, p. 2.

(27) See Herbert G . Gutman, Slavery and the numbers Game, University of Illinois Press, 1975, and Paul David ond others, Recording with Slavery, Oxford University Press, 1976.

المبرر ومخاطر التحيز في اختيار المصادر. إلا أنه ليس كتاباً نموذجياً. وما من شك في أن منهجية مدرسة «التاريخ الاقتصادي الجديد» قد قدمت إسهاماً فعلياً لفهمنا لعدد من المشاكل المنهجية في التاريخ الاقتصادي (التي طبعاً لم تصل بعد إلى الصدارة). إن ما يقترحه السجل حتى الآن هو أن مدى هذه المشاكل محدود. وفي الإجابة عن الأسئلة المهمة فعلاً في التاريخ الاقتصادي حاول دارسوا التاريخ الاقتصادي الجديد إلقاء الضوء على عوامل معينة من نوع رسمي بدلاً من أن يقدموا تفسيرات شاملة.

- 6 -

أثناء ستينات هذا القرن كان التاريخ الكمي مسألة مثيرة حقاً للنزاع إلى حد بعيد. وما من شك في أن بعض المدافعين الأوائل عن هذه المنهجية الجديدة قد بالغوا في أهمية الأرقام إلى درجة أنهم قد أصبحوا «مدمني إحصائيات» حسب تعبير لورانس ستون[28]. وقد كانت هناك درجة من الجراءة حول اختيارهم للعناوين والعبارات مثل «التاريخ السياسي الجديد» و «التاريخ الحضري الجديد» و «التاريخ الاقتصادي الجديد». لفترة من الزمن قد تعززت مكانة التاريخ العلمي بصورة حاسمة أكثر من أي وقت منذ نهاية القرن؛ وفي سنة 1966 تنبأ مؤرخ كمي أمريكي بارز إلى أنه مع حلول سنة 1984 ستصل الدراسة العلمية للماضي إلى النقطة حينما يستطيع المؤرخون أن يركزوا اهتمامهم على اكتشاف قوانين عامة بخصوص السلوك البشري[29]. ونتيجة لذلك شرع عدد من المؤرخين التقليديين بالاستفزاز وشرعوا في إعداد ردود متطرفة أيضاً. وهكذا حرض رئيس الجمعية التاريخية الأمريكية سنة 1963 زملاءه على أن لا «يبجلوا كثيراً المنهجية الكمية»[30] عشرون سنة فيما بعد أصبحت ادعاءات التاريخ الكمي أكثر تواضعاً، كما خفت حدة الشعور بالتهديد لدى المؤرخين الآخرين، وأصبح من الممكن إجراء تقييم نزيه وهادىء إلى حد معقول.

(28) Lawrence Stone, the past and the present, Routledge & Kegan Paul, 1981, p. 94.
(29) Lee Benson, Toward The Scientific Study of History, Lippincott, 1972, pp. 98 - 104.
(30) Carl Bridenbaugh, «The great mutation», American Historical Review, LXVIII, 1963, p. 326. For a more extented attack,see Jacques Barzun, Clio and the Doctors, Chicago University Press, 1974.

لقد حقق المؤرخون الكميون إنجازاً لا ينكره أحد، وهو ازدياد دقة الكثير من البيانات الواقعية حول الماضي، خاصة تلك البيانات المتعلقة بالناس على وجه الإجمال في كثير من حقول التاريخ قد استبدلت التقديرات الانطباعية بتقديرات دقيقة صارمة كشفت النقاب عن اتجاه عام، كما كشفت عن مدى الاختلافات والتناقضات داخله. وهذا في حد ذاته يمثل إنجازاً واضحاً. إضافةً إلى ذلك، فإن جمع كميات كبيرة من البيانات الكمية عن قضايا ذات علاقة بالموضوع قد ساعدت المؤرخين على أن يكونوا واثقين أكثر حول الكثير من التعميمات الوصفية التي يقدمونها. ليس صحيحاً، كما يزعم أحياناً[31]. إن النتيجة هي ببساطة إعادة تقديم الواضح. فهناك عدد من التعميمات التي، سابقاً، كان مسلماً بها قد تعرضت الآن إلى التقويض الحاسم. هكذا يبدو الآن راسخاً دون أدنى شك أن الأسرة الإنجليزية في القرانين السابع عشر والثامن عشر لم تأخذ على نحو نموذجي شكل العائلة الواسعة، وأن امتلاك الرقيق في الولايات الجنوبية الأمريكية لم يتوقف على أن يكون مصدراً للربح للمالكين في الفترة التي سبقت الحرب الأهلية مباشرة (وهنا تتضح أهمية وجهة نظر فوجيل وأنيجرمان). وإذا كانت هذه التعميمات قد وضعت في قالب سلبي، فإن ذلك يرجع إلى أن نتيجة جمع الأرقام الشاملة كثيراً ما تتمثل في تركيز الانتباه على التنوع االذي يدحض البيانات المطلقة أياً كان نوعها. وهنا أيضاً نلاحظ أن ترتيب الأفكار العامة والمفاهيم البسيطة حول الماضي يمثل في حد ذاته تقدماً مهماً في المعرفة.

وفي بعض الأحيان يرى عدد من الباحثين أن الانشغال الكامل بالأمور الكلية والاتجاهات من خلال التركيز على العوامل العامة في سلوك الجماهير على حساب العوامل الفردية والاستثنائية قد أدى تأثير مجرد من الصفات الإنسانية» على التاريخ. فعلى سبيل المثال لقد اكتشف إلتون في أغلب «التاريخ السياسي الجديد» أفتراضاً يقول إن السلوك الانتخابي لا يخرج عن كونه فعلاً منعكساً شرطياً، تحدد بالظروف الاجتماعية والاقتصادية[23]، وإنه صحيح تماماً أن قضايا الحوافز من المرجع أنها قد خضعت للتقييم من جديد بإثبات علاقة متبادلة، لنقل، بين

(31) G . R . Elton, the practice of history, Fontana, 1969, pp. 49 - 51.

(32) G . R . Elton, Political History, Allen Lane, 1970, pp. 48 - 9.

المصالح العملية لأعضاء البرلمان وسجلهم بخصوص سلوكهم في البرلمان. وتحتاج وجهة النظر هذه إلى إعادة النظر فيها على ارتباط باعتراض آخر وثيق الصلة بالموضوع: إن التاريخ الكمي يشوه وجهات نظرنا حول الماضي بسبب توجيه انتباهنا إلى تلك المصادر التي تستجيب بيسر إلى التحليل الإحصائي على حساب تلك المصادر التي تستجيب بنفس الطريقة. ونتيجة لذلك فإن المسائل التاريخية ذات الشأن يمكن أن تطرح بطرق تستثنى وجهة نظر عامة. والمناظرة التي احتدمت في الستينات من هذا القرن حول مستوى المعيشة للطبقة العاملة البريطانية أثناء الثورة الصناعية قد أوضحت تماماً هذه الصعوبة. فقد أشار نقاد المنهجية الكمية إلى أن المؤشرات غير القابلة للقياس المتعلقة بجودة الحياة كانت على الأقل مهمة كأهمية نسبة الأجور ومستويات الأسعار[33].

لكن لا تستطيع كل هذه الاعتراضات أن تصمد إلا أن إذا اقترح أن البحث التاريخي الصحيح من الآن فصاعداً يجب أن يقتصر على تلك المجالات التي يمكن أن تدرس وتوضح باستعمال المنهجية الكمية. وبالرغم من أن بعض المتحمسين يتحدثون عن أن «ثورة في الوعي التأريخ» كانت قاب قوسين أو أدنى من تبني هذا الموقف[34]، إلا أن أغلبية المؤرخين الكميين لا يرغبون في المطالبة بادعاءات شمولية. إنهم من المرجح أن يتفقوا مع إيدلوت Aydelotte وبوجو Bogue وفوجيل Fogel في وجهة نظرهم بشأن التاريخ الكمي:

> إن ما يحاول المؤرخون تحقيقه من وراء استخدام المنهجية الكمية يكمن في أخذ الفائدة الأكثر فاعلية من الأجزاء المختارة من الشواهد: أي اختيار تلك الأجزاء من البيانات التي يمكن التعامل معها بصرامة، من طريق استعمال الوسائل الرياضية، وإخضاعها لتحليل أكثر دقة... وغني عن البيان أن تحديد التركيز هو الثمن الذي يجب أن يدفع مقابل أن يكون المرء متأكداً من الأرضية التي يقف عليها[35].

(33) For a review of the controversy, see Arthur J . Taylor, (ed.) the standardof living in Britain in the Industrial Revolution, Methuen, 1975.

(34) François Furet, «Quantitative history», Daedalus, c, 1971, p. 160.

(35) Aydelotte, Bogue and Fogel, Dimensions of Quantitative Research, p. 9.

وما من شك في أن تأثير أية منهجية قوية وجديدة يكمن أساساً في تضاءل أهمية المنهجيات التقليدية المألوفة على الأقل مؤقتاً. وربما تقع هذه المرحلة الآن في الماضي. فالمؤرخون السياسيون اليوم ما زالوا مهتمين بتصرفات ونوايا رجال الدولة تماماً كما كانوا قبل ظهور «التاريخ السياسي الجديد». والآن يلحق المؤرخون الاجتماعيون الدراسات الكمية الواسعة بدراسات عميقة حول مجتمعات معينة أو حقب تاريخية تتوافر لها وثائق غزيرة. وهذا الاتجاه واضح تماماً في تحول عمل إيمانويل لي روي لادوري من الدراسة الإحصائية أو الكمية لفلاحي لانجويدوك إلى دراسته القروية لقرية مونتايو التي تعتمد في تأثيرها على القوة المثيرة للذكريات الكامنة في الشهادات الشخصية الحرفية.

ولعل ما يضعف من الطموحات المتواضعة جداً للتاريخ الكمي يكمن في نمو الإدراك بأن إسهامه في التفسير التاريخي ـ بوصفه شيئاً مميزاً من التحقق من صحة الحقائق التاريخية ـ يعتبر هامشياً. وتنزع التعميمات الناتجة عن تحليل البيانات العددية إلى أن تكون وصفية أكثر منها تفسيرية. إن تعيين اتجاه ما، أو إثبات علاقة إحصائية متبادلة بين اتجاه وآخر، لا يعني تفسير هذا الاتجاه أو تلك العلاقة. وما من شك في أن السبب والأهمية من الأمور التي تحتاج إلى مهارة تفسيرية من طرق المؤرخ المتضلع في كل المصادر ـ وليس تلك التي تتناسب مع القياس فحسب. أما في حالة المشاكل التاريخية الرئيسية فنلاحظ أن تأثير انتشار المنهجيات الكمية يكمن في توضيح عدد من القضايا المناسبة بدون قفل ملف هذه القضايا.

وهكذا، بعد كل هذا العمل الكمي الذي أنجز حول الوضع الاقتصادي للأرستقراطية الإنجليزية وبنية البيروقراطية الملكية تحت حكم تشارلز الأول، لم يصل المؤرخون إلى اتفاق جماعي في الرأي حول أصول الثورة الإنجليزية في القرن السابع عشر. إن الشيء المتوقع بالنسبة للمؤرخين إذاً، لا يكمن في إيجاد حلول للأسئلة الرئيسية من طريق استعمال المنهجيات الكمية، بل في احتمالات جديدة بخصوص التأليف، يتم فيه الجمع بين الاستنتاج الإحصائي ونفاذ البصيرة وملاحظات أو تصورات التاريخ التقليدي النوعي. أنه وفق هذه الشروط المحددة تبدو مكانة المنهجيات الكمية في البحث التاريخي مؤكدة ومضمونة.

الفصل العاشر

التاريخ من خلال الكلمة المنطوقة

آخر الإتجاهات الجديدة في البحث التاريخي الذي يقع ضمن اهتمامات هذا الكتاب، هو الاهتمام المطّرد بالشواهد الشفهية، وبالتالي الاستعانة بها في كتابة التاريخ. ويعكس الفصلان السابقان اهتمام المؤرخين بتعزيز الجانب التفسيري من أعمالهم، إما بتطبيق نظرية ما أو بالتحليل الكمّي للشواهد التي يستخدمونها. في هذا الفصل نعود إلى موقع وتقييم المصادر ـ مصادر من نوع مألوف أكثر لعلماء الاجتماع الذين يطالبون بضرورة توسيع أبعد لمهارات المؤرخ. ومع ذلك، فإن المصادر الشفهية لا تقدم كلها نفس النوع من التحدّي للمؤرخ المدرب على نحو تقليدي.

تقع المصادر الشفهية في صنفين متميّزين، مع مضامين مختلفة فيما يتعلق بمكانتها بوصفها شواهد تاريخية. الصنف الأول والمألوف أكثر هو الذكريات الشفهية. والذكريات المستقاة مباشرة من الناس الذين يتم استجوابهم من قبل المؤرخ، يُشار إليها عادةً بالتاريخ الشفهي Oral histoty. منذ أواخر الستينات يستخدم التاريخ الشفهي باطّراد في بريطانيا والبلدان الغربية الأخرى، خاصةً بشأن ما يمكن أن يلقيه من ضوء على التاريخ الاجتماعي الجديد. أما الصنف الثاني فيتمثل في التراث الشفهي Oral Tradition أي الثقافة التي تنتقل من جيل إلى آخر من طريق الكلمة المنطوقة: بمعنى القصص والحكايات والأخبار وأوصاف الناس والأحداث الماضية التي انتقلت شفهياً من جيل إلى آخر وعبر عدة أجيال. وبالرغم من انقراضه عملياً في البلدان الصناعية المتقدمة، لا يزال التراث الشفهي قوة حية في تلك البلدان حيث الإلمام بالقراءة والكتابة لم يحل بعد محل الثقافة الشفهية السائدة؛ ومنذ الخمسينات ركز المؤرخون المتخصصون في أفريقيا، دراساتهم على التراث الشفهي باهتمام ملحوظ.

- 1 -

اكتسب المؤرخون المحترفون منذ عهد قريب فقط بعض التجارب بخصوص جمع المصادر الشفهية. وحتى اليوم يظل الاتجاه الرئيسي في المهنة التاريخية ينزع إلى الشك فيما يتعلق بالتاريخ الشفهي. وفي أغلب الأحوال لم يكن أنصار الاتجاه الرئيسي مستعدون للدخول في مناقشة حول عوائق البحث الشفهي وميزاته الحقيقية. حديثاً، وبالتحديد في سنة 1970 لم يذكر أرثر مارويك Arthur Marwick المصادر الشفهية في قائمة المصادر الأولية الشاملة في كتابه طبيعة التاريخ The Nature of History[1] (1970). وبالرغم من ذلك فإن المصادر الشفهية بنوعيها تقدم معظم الشواهد التي استخدمت من قبل هؤلاء الذين ينظر إليهم بوصفهم مؤرخين أوائل ـ مثلاً هيرودوتس وتوكيديدس. ولم يكن المؤرخون ـ الإخباريون أثناء العصورر الوسطي أقل اعتماداً على الشهادات الشفهية، وبالرغم من أن المصادر المدّونة قد نمت أهميتها باطّراد منذ عصر النهضة فصاعداً، إلا أن المنهجيات القديمة استمرت كعاملاً مساعداً مهماً للبحث الوثائقي. أنه عند نشأة التاريخ الأكاديمي الحديث في القرن التاسع عشر فقط تم التخلي كلية عن استعمال المصادر الشفهية. وقد تم استنزاف طاقات وقدرات المؤرخين المحترفين الجدّد المقبولة وفق طراز رانكه في دراسة الوثائق المدّونة، التي يعتمد عليها زعمهم بالخبرة المنهجية. وقد اقتصرت أعمالهم التي استغرقت حياتهم كلها على الأرشيف والمكتبة إلى حد بعيد.

ويجب أن ندرك أن الكثير من المصادر المدّونة التي يستشهد بها المؤرخون اليوم كانت في الأصل مصادر شفهية. وعلى هذا الأساس فإن الوثائق المدونة ليست أكثر أهمية من الوثائق الشفهية. وقد دمج المؤرخون ـ الإخباريون القروسطيون مثل وليم مالميسبوري William of Malmesbury في القرن الثاني عشر كل من التراث الشفهي والشهادات المباشرة في كتاباتهم. أما الدراسات الاجتماعية الشاملة ولجان البحث الرسمية، التي تبدو في شكل ضخم في المصادر الأولية

(1) This omission is partly rectified in two sentences on history in the second edition of The Nature of History, Macmillan, 1981, p. 141, but oral tradition is still ignored.

بالنسبة للتاريخ القرن التاسع عشر الاجتماعي، فهي مليئة بالشهادات الموجزة التي يعتمد المؤرخون عليها، في أحوال كثيرة، بدرجة قليلة من الاهتمام باختيار الشهود أو مراعاة الظروف التي يتم فيها استجوابهم. ومع ذلك فإن الفكرة القائلة أن المؤرخين باستطاعتهم أن يضيفوا إلى حجم الشواهد الشفهية بإجراء استجوابات أو مقابلات شفهية شخصية بأنفسهم لا زالت تثير بعض الشكوك. والسبب يكمن جزئياً في أن المؤرخين مترددون في أن يتصوروا أي قبول بحل وسط بشأن المبدأ القائل بأن المعاصرة هي الشرط الأول للمصادر التاريخية (أنظر الفصل الثاني). وتحتوي المصادر الشفهية على عنصر لا مفر منه وهو عنصر الإدراك المؤخر لطبيعة الأحداث. وربما توجد معارضة شديدة لأي تغيير متطرف في العادات المميّزة للعمل الذي يتطلبه البحث التاريخي وتردد في التّثبت بتصورات الباحثين الذين يشتركون في خلق الشواهد الجديدة لا مجرد تفسيرها.

وفي الوقت عينه أضحت منهجية الاستجواب الشفهي [المقابلة الشفهية] أداة بحثية ذات شأن في مجال العلوم الاجتماعية. في الإنتروبولوجيا الاجتماعية(*)، التي بلغت مرحلة النضج أثناء العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، تبنى الباحثون على نحو نموذجي، دور المراقب ـ المشارك. وهم يهدفون بقدر الإمكان إلى توجيه حياة عضو الجماعة موضوع الدراسة. كي يجعلوا تجربتهم ذات مضمون نجدهم ينهمكون في حوار مستمر مع مضيفيهم، بما في ذلك جمع تواريخ الحياة (الشخصية). وفي دراسة المجتمع الغربي المعاصر، ينزع علماء الاجتماع إلى أن يصبحوا أقل تورطاً مع موضوعهم من الناحية الشخصية. ومع ذلك فإن إجراء المقابلات العميقة مع الرواة تعتبر مصدراً مهماً للمعلومات إلى جانب الدراسات الاجتماعية السائدة التي تعتمد أساساً على الاستبيان. وقد برهنت منهجيات المقابلة في الإنتروبولوجيا الاجتماعية وعلم الاجتماع على أهميتها للمؤرخين، بالرغم من أنهم، كما سنرى، يحتاجون إلى تطوير منهجية مميزة خاصة بهم بشأن المادة التي يتم تسجيلها.

(*) تهتم بدراسة الاشكال الأولية البسيطة للمجتمعات الانسانية في المراحل البدائية من تطورها الذي يظهر فيها بوضوح تكامل وحلة البناء. وبناء على ذلك فهي لا تشمل المراحل الاكثر تركيباً وتطوراً وتعقيداً في نمو هذه المجتمعات (المترجم).

إن حقيقة أن المنهجيات الشفهية قد استطاعت أن تحتل مكاناً متقدماً بين منهجيات المؤرخين المحترفين يرجع تقريباً كلية إلى تكتم، وعلى الأرجح تحفظ، المصادر المدّونة التقليدية حول عدد من المجالات التي تشغل الآن اهتمام الباحثين. أحد هذه المواضيع التاريخ السياسي الحديث. في حين أن الشخصيات العامة (رجال الدولة) في العهدين الفيكتوري والإدواردي كانت تشرف على قدر كبير من المراسلات الخاصة والرسمية. أما نظرائهم في الفترات التاريخية التالية فقد كانوا يعتمدون إلى حد كبير على الهاتف، وحينما كانوا يكتبون الرسائل كان الوقت عادةً لا يكفيهم ليكتبوا بشكل مسهب. ومن نا حية أخرى هناك شخصيات عامة رئيسية في الفترات المتأخرة لم تخلف أوراق خاصة ذات أهمية ـ وخير مثال على ذلك هربرت مورسون Herbert Morrison : عضو بارز في حزب العمال في ثلاثينات وأربعينات هذا القرن[2]. من أجل أن يسدوا الفراغ في الشواهد بنسب تتلائم مع السيرة الذاتية كان على المؤرخين أن يجمعوا الانطباعات والذكريات الخاصة بهذه الشخصيات من زملائهم ومساعديهم الذين لا زالوا على قيد الحياة. ونفس الشيء ينطبق على الكثير من الشخصيات الأقل شأناً في المجال السياسي ومجالات الحياة الأخرى. وقد كان الهدف من الأرشيف الشفهي البريطاني للتاريخ السياسي والإداري الذي تأسس في سنة 1980 في كلية لندن للاقتصاد The London School of Economics يكمن في جمع هذا النوع من المادة بطريقة مصنفة[3].

أما المجال الثاني فيتعلق بما يمكن أن نسميه بالتاريخ الاجتماعي الحديث للحياة اليومية، وخاصةً تلك الجوانب التي تتعلق بحياة الطبقة العاملة في العائلة ومكان العمل التي نادراً ما كانت موضوعاً للملاحظة أو البحث المعاصر. وقد وقعت حركة التاريخ الشفهي في بريطانيا تحت هيمنة المؤرخين الاجتماعيين الذين يدعم اهتماماتهم بهذه المواضيع، في حالات كثيرة، تعهد اجتماعي نشيط، وهو أمر واضح في دورية التاريخ الشفهي **Oral History** التي يشرفون على تحريرها. والمجال الثالث الذي يستلزم التوسع في المهارات التقنية للمؤرخ التقليدي فهو تاريخ المجتمعات البدائية (مجتمعات ما قبل معرفة القراءة والكتابة) التي خلفت

(2) Bernard Donoughue and G. W. Jones, Herbert Morrison, Weidenfeld & Nicolson, 1973.

(3) Anthony Seldom and Joana Pappworth, By Word of Mouth, Methuen, 1983.

القليل أو النادر من الشواهد المدّونة الخاصة بها، وهي تعرف في الوثائق فقط من خلال الكتّاب الأجانب المتعلمين الذين هم عادةً متحيزون. في الحالة الأفريقية، ليس فقط تجربة الحياة اليومية الخاصة بالأفريقيين أنفسهم لا تستعاد بأي وسيلة من الوسائل الأخرى، بل أيضاً أغلب التاريخ الرسمي للقارة، مثل نشأة التجارة والمقاولات وتطور المؤسسات السياسية، يتطلب عملاً شفهياً كبيراً أيضاً. ومن بين هذه المجالات الثلاثة الواسعة، أنه في المجالين الثاني والثالث ظهرت مساهمة جوهرية ملحوظة، ونشأت أهم المضامين بشأن المنهجية التاريخية.

- 2 -

عندما جئت إلى هذه القرية مع والدي، كنتُ أعيش في غرفة مستأجرة أيضاً، ولذا لم تكن هناك راحة منزلية لنعود إليها بعد كل المتاعب التي واجهتنا. إنى أتذكر إقامتي في مجموعة من المساكن المستأجرة: كانت توجد ستة أو سبعة مساكن صغيرة هناك. لقد كان البيت يضم ثلاث حجرات نوم فقط، وعليه تستطيع أن تتصور أننا كنا ننام على أساس التناوب. إذا كان خمسة أو ستة منا كانوا في نفس المناوبة، فحالما أنتهي من فترة المناوبة أسرع إلى البيت لأكون أول من يستخدم الحمام. ولم تكن هناك دورات مياه: كل ما هناك حوض استحمام قديم مصنوع من الزنك. وكانت مالكة المنزل عادةً تقوم بوضع إنائين مملوئين بالماء على النار. وإذا كان هناك خمسة أو ستة في مجموعة واحدة،فإن الأول من هذه المجموعة سيتمكن من غسل الجزء الأعلى من جسمه. كل واحد كان يغسل الجزء الأعلى من جسمه على التناوب، ثم يخطو إلى الخلف في الحمام ويقوم بغسل الجزء الأسفل من جسمه. إن ما كان يُسليني، حسناً، الأمر لا يُسلى - بل يربكني في تلك الأيام كان يتمثل في خروج النساء من البيت المجاور أو من كل جانب من صف المنازل. ثم يجلسن في المطبخ ولا يتحركن - حتى حينما يقوم أحدنا بغسل الجزء الأسفل من جسمه. كطفل صغير، لم يكن ذلك أمراً مألوفاً

لديّ، لم أكن فقط خجولاً بل مرتكباً أيضاً، لأن المرء قد أدرك، حتى في تلك الأيام، الفرق بين الجنسين(4).

هذه الرواية التي جمعت من عاملٍ متقاعد كان يعمل في منجم للفحم في جنوب ويلز كجزء من مشروع بحثي حول تاريخ مجتمعات المناجم، ينقل بعض السمات التي تجعل التاريخ الشفهي جذاباً عند المؤرخين، وبالتالي أهمية استخدامه. إن هذا السرد هو جزء من ترجمة شخص لم يكن باستطاعته بطريقة أخرى أن يحلم بتبجيل ذكرياته بتلك الطريقة. هذه الزاوية بوصفها تجربة شخصية فردية مألوفة تقدم رؤية حيوية حول طريقة الحياة التي لا زالت مستمرة، الآن في بريطانيا، في ذاكرات الكهول فقط. ومن ناحية أخرى تقدم المصادر المدّونة المعاصرة بشأن العهد الإدواردي ـ على أنها تقارير المحققين أو الباحثين الاجتماعيين وتقارير الهيئات الخيرية معلومات غزيرة حول منازل الفقراء، إلا أنها معلومات مستقاة من مصدر ثانوي تتم صقلها بآراء وتعليقات «الخبير» وهي، إذاً، وصف من الخارج بدلاً من أن تكون نتائج التجربة. أما التاريخ الشفهي فإنه يسمح لصوت الناس العاديين أن يسمع جنباً إلى جنب مع الترتيب الدقيق للحقائق الاجتماعية في السجل المدّون.

تعتبر النظم المحلية أو المعتادة جانباً واحداً فقط من جوانب الماضي العديدة التي يمكن أن يقدم التاريخ الشفهي بشأنها تصحيحاً للتحيز في المصادر المدّونة. ويطمح التاريخ الاجتماعي إلى أن يعالج تاريخ المجتمع ككل، وليس فقط التاريخ الفني الواضح. ولكن، كما سبق أن رأينا في الفصل الخامس أن السجلات التي إليها يلجأ المؤرخ الاجتماعي عادة تحمل سمة المشاغل التنظيمية التي أدت إلى وجودها. وكنتيجة لذلك، فإن التاريخ العمالي يمثل الاتحادات العمالية الرسمية وليس جمهور العمال العاديين؛ وتاريخ الإسكان يؤكد على البناء التأمليّ والاصلاح الصحي بدلاً من مستوى أو جودة معيشة السكان أو المستأجرين؛ أما التاريخ الزراعي فإنه يعالج مواضيع مثل إدارة الممتلكات والأراضي والاقتصاد القرويّ، وليس ظروف وأحوال العمل المتعلقة بالعمال الزراعيين.

(4) Christopher Storm - Clark, «The miners, 1870 - 1970: a test - case for oral history», Victorian Studies, XV, 1971, pp. 65 - 6.

إن الوثائق المدّونة كانت أساساً من نتاج الرجال الشبان. إلا أن النساء اللاتي لم يكن تابعات للطبقة البيروقراطية المرّفة كتبن القليل من المادة التي بقيت. أما تجربة الطفولة فلم تجد اهتماماً واضحاً في السجل الوثائقي. وبعض الجماعات الاجتماعية التي كانت بارزة منذ ستين أو سبعين سنة مضت فقط لا تظهر تقريباً كلية في المصادر التقليدية ـ ومثال ذلك التجار المتجوّلون، الذين يكسبون رزقهم من طريق الأجر غير المنظم بجميع أنواعهم، وجماعات المهاجرين الفقراء.

وما من شك في أن الشهادات التي يمكن أن تجمع من الأعضاء الأحياء في هذه الجماعات، مثل ذكريات أغلب الكهول حول أيام شبابهم، تعتبر، في أحوال كثيرة، مضطربة فيما يتعلق بأحداث معينة والتسلسل الزمني الذي حدثت فيه. وبناءً على ذلك يمكن الاعتماد عليها في الغالب في حالة تمييز أو وصف تجربة متواترة، مثل ممارسة مهارة في مجال العمل أو ارتباط طفل بشبكة جيران أو عشيرة. فالأشياء الروتينية ذات العلاقة بالحياة اليومية وبنية العلاقات الاجتماعية العادية كانت أشياء مألوفة ولهذا كان يسلم بها جدلاً آنذاك، أما الآن فهي تحظى باهتمام إنساني ملحوظ، ويقدم البحث الشفهي أفضل الوسائل المتاحة لدراستها. وما تنقله الرواية الشفهية بصورة متميزة، يكمن في الترابط الجوهري لمظاهر الحياة اليومية التي، من نواحٍ أخرى، ينزع المؤرخ إلى اعتبارها حقائق اجتماعية غير مترابطة. ومن خلال دراسة تواريخ حياة الفقراء. مثلاً يمكن تصوير الطريقة التي كوّن على أساسها العمال غير النظاميين؛ العَوَز الدَوْري، ونقص التغذية، وتعاطي الخمور والإدمان عليها، والتهرب من أداء الواجبات والعنف الوراثي، بيئة اجتماعية كاملة تتكون من آلاف الناس قبل الحرب العالمية الأولى وما بعدها. باختصار أن التاريخ الشفهي يحاول أن يعطي مظهراً إنسانياً للتاريخ الاجتماعي.

كيف يصل المؤرخون الشفهيون إلى رواتهم؟ نلاحظ هنا أن منهجيات أخذ العينات أو اختيارها المستخدمة في علم الاجتماع لها بعض التأثير في مجال البحث الشفهي. في محاولة طموحة جداً والأولى من نوعها بشأن دمج نتائج البحث الشفهي في التاريخ الاجتماعي العام، أخذ بول تومُسون Paul Thompson بعناية عيّنة مختارة وفقاً لشروط معينة لخمسمائة مواطن ما زالوا على قيد الحياة إذ شهدوا العهد الإدواردي. وقد اختيروا من كل الطبقات ومن كل مناطق بريطانيا، وقد

ظهرت بعض النتائج في كتابه: الإدوارديون (1975) The Edwardians[5]. إلا أن عدداً قليلاً جداً من المؤرخين حذوا حذو تومسون. وكان أغلب التاريخ الشفهي الحديث محلياً من حيث التركيز وبصورة حاسمة، وهناك أسباب عملية حصيفة في هذا المجال. ففي دراسة محلية كاملة نلاحظ أن كل الأفراد الذين في مرحلة الكهولة والذين تتوفر لديهم الرغبة والقدرة يمكن أن يتم استجوابهم، ويجب أن لا نعتمد كثيراً على رواية راوي واحد نظراً لأن الشهادات يمكن أن تختبر بمقارنتها بعضها ببعض، والإشارات المحلية المجردة التي تظهر دائماً وبصورة بارزة في تواريخ الحياة يمكن أن توضح بمساعدة المصادر الأخرى.

ومن المهم أن ندرك في الوقت عينه أن التاريخ الشفهي كان أيضاً يمارسه منذ البداية مؤرخون هواة غير محترفين. وقد أكد التراث الإنجليزي بشأن هواية دراسة التاريخ المحلي (التي ترقى إلى القرن السادس عشر) على الطوبوغرافيا Topography[*] وعالم ملاك الأرض وقضاة الصلح المحليين والقساوسة ـ ونادراً جداً ـ رجال الأعمال. ويقدم لنا التاريخ الشفهي معنى للمكان والمجتمع كما كان متاحاً للناس العاديين، بينما في الوقت ذاته يلقي ضوءاً على السّمات الواسعة للتاريخ الاجتماعي. وقد أنجز عمل مختار من هذا النوع تحت رعاية حركة تاريخ الورش والمعامل (أنظر الفصل الأول). فقد استعاد رابهيل ساموبل Raphael Samuel الوسط الاجتماعي والاقتصادي لصناعة استخراج الحجارة في هيدونيجتون بالقرب من أكسفورد قبل أن تطوق بالتوسع في صناعة المحركات في عشرينات هذا القرن؛ وبدون الشهادات الشفهية الغزيرة التي قام ساموبل بجمعها. كان من المرجح أن يجد صعوبة في أن يتجاوز حدود الأشياء والآراء المقبولة في هذا الصدد المنشورة في الصحف التي كانت تصدر آنذاك في سبيل فهم مدى التنظيمات العمالية والاجتماعية التي كانت تؤازر الروح المستقلة عند القرويين[6]. أما في مجال التاريخ الحضري المحلي فربما أفضل عمل شفهي يتمثل في دراستين حول

(5) Thompson describes his sampling procedure more fully in his methodological work, the voice of the past: Oral History, Oxford University Press, 1978, pp. 122 - 9.

(*) الرسم أو الوصف الدقيق للأماكن أو لسماتها السطحية وتشمل الجسور والطرق والأنهار والأودية والسهول والهضاب والجبال والبحيرات. . . الخ. (المترجم).

(6) Raphael Samuel (ed.) Village Life and Labour; Routledge & Kegan Paul, 1975.

لندن من تأليف جيري وايت Jerry White، وهو هاوٍ بارع في هذا النوع من الدراسات، كانت الأولى حول شارع هولوي المشهور في ما بين الحربين، والثانية حول مجموعة من المساكن تقع في شرق لندن عند حوالي بداية القرن(7).

وتتضمن الممارسة الحالية للتاريخ الشفهي افتراضين فيهما الكثير من الجاذبية.

الأول: وهو الأكثر وضوحاً ـ يقول إن الذكريات الشخصية ينظر إليها على أنها وسيلة فعالة لبعث الماضي ـ أي شهادة جديرة بالتصديق حول الحياة البشرية كما كانت تعاش فعلاً وواقعاً. وبطريقة ملهمة يعنون بول تومسون كتابه حول إنجازات ومناهج التاريخ الشفهي بصوت الماضي The Voice of the Past. وبالرغم من كل التحفظات التي ظهرت في النص، فإن فكرة المواجهة المباشرة بين المؤرخين وموضوعهم تعتبر مركزية في وجهة نظر تومسون، وهي أيضاً أكثر وضوحاً في أول مواجهة له مع التاريخ الشفهي في كتابه: **الإدواورديون**. على أحد المستويات، إذاً، يقدم التاريخ الشفهي ببساطة وسائل جديدة لتحقيق برنامج وضعه المؤرخون المحترفون منذ أوائل القرن التاسع عشر ـ «لتوضيح كيف كانت الأشياء فعلاً»، وللدخول في تجربة الناس في الماضي تماماً وإلى أقصى درجة ممكنة (أنظر الفصل الأول).

ثانياً: هناك الكثير من المؤرخين الشفهيين غير مقتنعين بأن يكونوا تحت راية المؤرخين المحترفين. فهم ينظرون إلى التاريخ الشفهي كخيار ديموقراطي يتحدّ احتكار النخبة الأكاديمية. فالناس العاديون يُمنحوا ليس فقط مكاناً في التاريخ، بل أيضاً دوراً في إنتاج المعرفة التاريخية مع مضامين سياسية مهمة. في شرق لندن، مثلاً، هناك جماعية من المقيمين المحليين الذين يسجلون تواريخ حياة بعضهم البعض، وينشرون النسخ في كتيبات صغيرة تسّوق من مكتبة محلية لبيع الكتب. وبالرغم من مشاركة بعض المتعلمين في هذه الممارسة، فإن المؤرخين الأكاديمين لم يشاركوا في هذا العمل؛ ولو شاركوا، للاحظنا أن ثقة الناس في تصوراتهم حول الماضي يمكن أن تقوض.

(7) Jerry White, «Campbell Bunk: a lumpen community in London between the Wars», History Workshop journal, VIII, 1979, and Rothschild Buildings: Life in an East End Tenement Block, 1887 - 1920, Routledge & Kegan Paul, 1980.

إن الفكرة أساساً تشير إلى أنه من خلال العمل الشفهي يجب أن تكتشف الجماعة تاريخها وتطور هويتها الاجتماعية، خلو من الافتراضات والادعاءات المؤيدة للحكمة التاريخية التقليدية. في هذا الصدد يستعيد كين وربول Ken Worpole، منسق مشارك للجماعة، ظروف بداياتها في أوائل السبعينات: «إن إنتاج تاريخ عام ومشترك من الذكريات المنطوقة لأفراد الطبقة العاملة يبدو نشاطاً إيجابياً ومهماً بشأن الاندماج في أشكال أخرى جديدة ومتنوعة من سياسات المجتمع». وينظر وربول إلى هذا المشروع ومشاريع أخرى مماثلة كخطوة أساسية «لإنعاش العنصر التاريخي في الوعي الطبقي الإيجابي»[8]. ونستطيع أن نقول نفس الشيء حول الوعي العرقي، ومن المرجح أن تاريخ السود في بريطانيا سيتطور وفق هذه المعطيات، إذ نلاحظ أن السود قد شرعوا في الإعتماد على تجربة الهجرة الحديثة، والإستيطان، والتمييز [العنصري][9].

- 3 -

ومع ذلك فإن هاتين الصيغتين ـ التاريخ الشفهي، «بوصفه بعثاً جديداً» ومعرفة ديمقراطية ترافقهما مصاعب رئيسية. لا شك أن المشاكل التي تنشأ من المنهجية الشفهية من المرجح أن تكون أكثر وضوحاً في المشروع البحثي الذي يقوم بتنفيذه مؤرخ محترف. ومن السذاجة أن نفترض أن الشهادة الشفهية تمثل الخلاصة الصافية لتجربة الماضي، لأن في عملية إجراء المقابلة الشفهية كل جزء يتأثر بالجزء الآخر. والمؤرخ هو الذي يختار الراوي ويشير إلى مجال الاهتمام؛ وحتى لو لم يطرح المؤرخ أي أسئلة، واقتصر دوره على السماع فقط، فإن مجرد وجود شخص غريب يؤثر في الجو الذي يستذكر الراوي فيه الماضي ويتحدث حوله. وهكذا فإن الحصيلة الأخيرة تتحدد في آنٍ واحد بالموقع الاجتماعي للمؤرخ مقابل مكانة الراوي وبالطرق التي تعلمها المؤرخ لتحليل الماضي، والتي

(8) Ken Worpole, «A ghostly pavement: the political implications of local working - class history», in Raphael samuel (ed.) people's history and socialist theory, Routledge & kegan Paul, 1981, p. 28.

(9) Oral History, VIII, 1980, no. 1, reports the proceedings of a conference on black history and oral history in 1979 which was attented by both professional historians and black activists.

من المرجع أن تنقل للراوي أيضاً. وفي كلمات أخرى يجب أن يقبل المؤرخون مسؤولية مشاركتهم في إنتاج شواهد جديدة.

ومع ذلك فإن المصاعب لا تنتهي حينما لا يتدخل المؤرخ. لأن الراوي وحده لا يعتبر في حالة اتصال مباشر مع الماضي. إن ذكريات الراوي، مهما كانت دقيقة ومفعمة بالحيوية، فإنها قد مرت بتصفية من خلال التجارب اللاحقة. إنها من الجائز أن تلوث بما تم استيعابه من المصادر الأخرى (خاصةً وسائل الإعلام)، إضافةً إلى ذلك ربما تتأثر بشعور التوق المفرط إلى الماضي، ومن ناحية أخرى يمكن أن تحرف ذكريّات الراوي بشعور الأسى بخصوص الحرمان في مرحلة الطفولة، وهو شعور تأصل فقط في حياة المرء الأخيرة. عند أي شخص إن الإصغاء للمشاعر والمواقف ـ مثلاً عاطفة الحب تجاه أحد الوالدين، أو عدم الثقة في موظفي الاتحادات ـ هي في أغلب الأحوال ما يضفي الإدانة على الشهادة، ومع ذلك فإن هذه المشاعر والمواقف ربما تكون البقية العاطفية لتجربة متأخرة ولا علاقة لها بالفترة موضوع الدراسة. وقد عبر أحد نقاد عمل تومسون على ذلك في الفقرة الآتية:

> إن الإدواردييين الذين كتب عنهم تومسون، قد عاشوا ليصبحوا قبل كل شيء جورجيين ثم أليزابتيين فيما بعد. عبر السنين، ذكريات معينة قد تلاشت، أو، على الأقل، من المحتمل أن تكون قد تأثرت بتجارب لاحقة. كم عدد ذكريات الطفولة، فعلاً، قد استعيدت لهم من قبل الكهول؟ ما الروايات أو التراجم التي قرأها الإدواردييون منذ ذلك الوقت التي يمكن أن تعزز انطباعات معينة على حساب انطباعات أخرى؟ ما هي الأفلام والبرامج المرئية التي كانت مؤثرة على وعيهم؟ . . . ثم إلى أي مدى قد أثر ظهور حزب العمال في العقد الذي أعقب الحرب على التصور الاسترجاعي بشأن المكانة الطبقية والصراع[10].

أياً كانت الشواهد التي تعتمد عليها، إن فكرة المواجهة المباشرة مع

(10) Stephen Koss, review of Paul Thompson's The Edwardians in Times Literary Supplement, 5 December 1975, p. 1436.

الماضي تعتبر مجرد وهمّ، وربما يتضح هذا الوّهم أكثر في حالة الشهادة المستمدة من الإدراك المؤخر، كما سبق القول. لا مفرّ، إذاً، من اعتبار أن «صوت الماضي» هو صوت الحاضر أيضاً.

ولو افترضنا، مع ذلك، أن الشواهد الشفهية كانت بطريقة ما حقيقية، فإنها حتماً ستظل غير كافية لتمثل الماضي. لماذا، لأن الحقيقة التاريخية تشمل أشياء أكثر من مجموع التجارب الشخصية الفردية. ولا نحط من قدر الفرد عندما نقول إن حياتنا تُقضي إلى حدّ بعيد في مؤسسات، نحن لا نستطيع من منظورنا الذاتي، أن نفهمها تماماً. إن مسألة كيف نلاحظ العالم من حولنا ربما تشير أو لا تشير إلى أساس عنصر جوهري قابل للنمو بالنسبة للحياة، إلا أنه لا ينسجم مطلقاً مع الحقيقة في مجموعها. إحدى مهام المؤرخ تكمن في أن يتقدم نحو فهم كامل لحقيقة الماضي، وما من شك في أن سهولة الوصول إلى سلسلة واسعة من الشواهد أكثر مما كان متاحاً لأي أحد سابقاً، إضافةً إلى القدرة على التفكير التاريخي الحصيف، يساعد المؤرخ على استيعاب التركيبات والتطورات العميقة التي كانت سارية المفعول في حياة الأفراد. وهكذا أن حيوية التذكر الشخصي التي تعتبر سنداً للشواهد الشفهية تشير أيضاً إلى قصورها الرئيسي. ومن الضروري أن يكون المؤرخون حذرين بشأن أن يضحوا واقعين في شرك داخل الأصناف العقلية لرواتهم. ولا يعنى هذا أن هذه الأصناف هي بالضرورة غير صحيحة، إنها محددة فقط أكثر مما يجب. وفق تعبير فيليب أبرامس «إن المواجهة الشديدة ربما تجعل الأصوات مرتفعة أكثر، إلا أنها لا. . . تجعل معانيها أكثر وضوحاً. ومن أجل ذلك يجب أن نعود من معانيها إلى معانينا وإلى الأشياء التي نعرفها حولهم والتي لا يعرفها الرواة، حول أنفسهم»[11].

إن هذا القصور ينطبق بصورة خاصة على النزعة الديمقراطية في التاريخ الشفهي. والفكرة الكامنة وراء مشاريع من نوع «تراجم الناس» هي أن الوعي التاريخي الأصيل الواضح سيساعد الناس العاملين العاديين على أن يسيطروا أكثر على حياتهم. ومن أجل تحقيق ذلك يحتاجوا إلى فهم القوى التي شكلت فعلاً عالمهم - وهي قوى أغلبها ليست نتاجاً مباشراً لتجاربهم. وتتمثل مشكلة التاريخ

(11) Philip Abrams, Historical Sociology, Open Books, 1982, p. 331.

الشفهي الجماعي في أنه من المرجح أن يعزز الطريقة السطحية التي يفكر بها أغلب الناس حول التغييرات التي شهدوها، بدلاً من تزويدهم بآراء عميقة كأسس لعمل سياسي أكثر فعالية وتأثيراً. ويوضح جيري وايت هذا الأمر بشكل مقنع تماماً فيقول: «لأنه - أي المشروع الجماعي - يقتصر على سّمة سيرْيذاتية مع أوليّة كاملة ومنيعة تعطى لما يقول الناس حول أنفسهم - فإنه يفعل القليل، إذا فعل - لكي يستعيد تلك المستويات والطبقات المتعلقة بالحقيقة خارج التجربة الفردية»(12). أو، من وجهة نظر الماركسية، إن المجتمع الغربي المعاصر يخضع للقيم الرأسمالية التي تشوه تصورات الناس حول أنفسهم وحول بعضهم البعض: التاريخ الشفهي العاجز عن تعويض هذه القيم، من الجائز أن يقوى ببراعة وعياً خاطئاً، وبالتالي يضعف أكثر من الإمكانية الثورية عند الطبقة العاملة.

أي منزلة، إذاً، يحتل التاريخ الشفهي في ممارسة المؤرخين لمهنة التاريخ؟ إن المشاكل التي أثيرت هنا لا ينبغي أن تكون أساساً لتجاهل التاريخ الشفهي. وما نقترحه يكمن في أن الشواهد الشفهية، مثل كل المادة الشفهية، تتطلب تقييماً نقدياً، ويجب أن تستعمل جنباً إلى جنب مع كل المصادر الأخرى المتاحة؛ وفي كلمات أخرى أن قوانين المنهجية التاريخية التي نوقشت في الفصل الثالث تطبق هنا أيضاً. إن نصوص الشهادات الشفهية التي ظهرت في كتاب تيا تومسون Thea Thompson (1981) **Edwardian child** أو في دورية **The Working live** التي تنشر تحت رعاية جماعة تراجم الناس **People's Autobiography of Hackney (1972, 76)**، ليست تاريخاً، بل مادة أولية لكتابة التاريخ. هذه الشهادات، مثل بعض المصادر الأولية الأخرى، كثيراً ما تبرز سّمات معبرة ومثيرة للذكريات في حدّ ذاتها، تجعل منها مادة تستحق القراءة، إلا أنها ليست بديلاً لمهمة التفسير التاريخي.

وما من شك في أن المصادر الشفهية تتطلب عناية فائقة، وتحتاج إلى مهارات المؤرخ إلى أقصى حدّ. بول تومسون في كتابه: الإدوارديون، من خلال تقديمه للشواهد الشفهية جنباً إلى جنب مع نتائج بحثه في المصادر المدّونة التقليدية، ربما يبدو أنه قد أنجز كل المطلوب؛ ولكن في الغالب أن الاقتباسات

(12) Jerry White, «Beyond autobiography», in Samuel, people's history, p. 35.

من المقابلات الشفهية الشخصية قد قُدمت بأسلوب انطباعي كدَعْم توضيحي للقضايا المختلفة التي نوقشت في الكتاب(13). وإذا أردنا أن نصل إلى الأهمية الكاملة لشهادة شفهية ما، يجب أن نقييمها بالمقارنة والمقابلة بكل المصادر ذات العلاقة بالموقع والناس موضوع البحث، وإلا ستكون أغلب التفاصيل غير ذات فائدة. ويكشف البحث الشفهي أحياناً عن مادة وثائقية جديدة في حيازة الأفراد ـ مثل حسابات العائلة أو الصور العتيقة ـ التي تزيد من كمية الشواهد المساعدة. وغني عن البيان أن التضلع في السياق المحلي هو الذي جعل البحث الشفهي الذي أنجزه كل من رابهيل ساموبل وجيري وايت مدهشاً وملفتاً للنظر. وفي الفقرة التالية يصف جيري وايت كتابه حول حياة حيّ سكني في منطقة شرق لندن London Eastend Rothschild buildings:

> إن هذا الكتاب ربما يكون أساساً بحثاً في التاريخ الشفهي. ومع ذلك فإن الوثائق تلعب دوراً كبيراً في تشكيل الأفكار الواردة فيه. فالمصادر المدّونة والشفهية تتفاعل في كل مكان من البحث: اكتشاف وثيقة قد دفعني لإثارة أسئلة مختلفة عن الناس الذين قمت باستجوابهم، والشهادة الشفهية قد ألقت ضوءاً جديداً على الوثائق. كما قادتني القواعد المنشورة في دفاتر الإيجار الأولى الخاصة بالمستأجرين إلى أن أتساءل عما إذا كانت هذه القواعد قد تم الالتزام بها وكيف؛ واكتشاف الخطط الأصلية للمباني جعلتني أتساءل ماذا كان يحتفظ به في الخزانة وراء باب حجرة الجلوس؛ أما مذكرات الناس الخاصة بالتسوق فدفعتني إلى الحذر، ودفاتير الدليل الشارعي؛ وتفاصيل التراجم تضفي الشكوك على تصنيفات الإحصاء؛ وافتراضات علماء الاجتماع والأعمال التاريخية المرجعية المعترف بها؛ وهلمّ جــرّاً(14).

وما من شك في أن التضلّع في قدر كبير من المصادر ذات العلاقة الوطيدة بالموضوع ليس أقل أهمية فيما يتعلق بالتاريخ الشفهي «الديمقراطي». فالدراسة

---

(13) See the review of Thompson book by Robert Gray in Social History, V, 1977, pp. 695 - 7.

(14) White, Rothschild Buildings, p. xiii.

التقليدية الشاملة للمصادر المحلية ـ مثل أرشيفات الأعمال، والصحف، وتقارير الإحصاء، وتقارير الهيئات الاجتماعية الخيرية، إلخ ـ كلها تزود الباحث بمدخل للسياق الاجتماعي والاقتصادي بخصوص حياة الرواة، وربما تكشف شيئاً ما حول التطورات التاريخية التي كوّنت التغيرات الملحوظة في المنطقة موضوع الدراسة. والقصور الملازم لمشروع تنفذه جماعة ليست محترفة لدراسة التاريخ الاجتماعي يعني أنه إذا أريد لهذه الجماعة أن تكون ذات تأثير سياسي، فإن ذلك يتطلب المشاركة من قبل، على الأقل، مجموعة من الأفراد تتوفر لديهم المعرفة بمنهجيات، ونتائج الاتجاه الرئيسي للتاريخ الاجتماعي، إذا لم يتيسر مشاركة المؤرخين المحترفين(15).

على كل حال، إن البحث الحديث يشير ظاهرياً، على الأقل، إلى أن البحث الشفهي ربما يكون أقل أهمية بوصفه حقيقة تاريخية أو تعبيراً عن سياسة المجتمع من كونه بمثابة شواهد نفسية حول كيف تم بناء الوعي التاريخي الشعبي. وتحتوي أغلب الشهادات الشفهية التي تستحق التدّوين من غير ريب، على محتوى واقعي؛ إلا أن التحولات من الحقيقة الممكن التحقق منها والأسلوب الذي أعيد وفقاً لها تفسير التجربة لتطابق وجهة النظر العالمية المألوفة تعتبر مهمة في حد ذاتها. إن الذاتية التامة للمتحدث [الراوي] ربما تكون أهم شيء حول شهاداته. فكما رأينا في الفصل الأول، إن الوعي التاريخي الشعبي يعتبر ساحة قتال، إذا جاز التعبير، تتعرض فيه شرعية الإيديولوجيات المتنافسة والسلطات إلى الخطر (راجع الفصل الأول). إن معنى الماضي عند الفرد يتكون من مجموعة مختارة من تجاربهم المباشرة. إضافة إلى بعض الأفكار حول طبيعة النظام الاجتماعي الذي يعيشون فيه. وتظهر التراجم التاريخية أحياناً كيف أن هذين العنصرين يؤثران في بعضهما، ونلاحظ ذلك في تفكير القادة والمفكرين (والمثقفين)، إلا أننا نعرف القليل جداً حول مكانتهما في الوعي التاريخي عند الناس العاديين. ومع ذلك فإن الطريقة التي وفقاً لها تستوعب وتفسر الجماعات الاجتماعية تجاربها تعتبر في حد ذاتها عاملاً تاريخياً في صميم الثقافة السياسية.

(15) For a small - scale but promising example of this approach, see Tottenham History Workshop, How things were Growing Up in Tottenham 1890 - 1920, 1982.

من هذه الزاوية يعتبر التحول العقلي (والفكري) من «الإدواردين» إلى «الجورجيين» ثم إلى «الأليزبتيين» موضوعاً للدراسة في حد ذاته: وأي تاريخ شفهي مزود برؤية نفسية ومدعم بكل نتائج البحث التاريخي العلمي يقدم، لا شك، مساهمة جوهرية هنا ـ وينقل البحث إلى ما وراء تواريخ الحياة التي تقدمها العلوم الإنسانية التي اشتقت منها منهجية التاريخ الشفهي. لكن حتى الآن لم تبرز تلك المساهمة بوضوح[16].

- 4 -

إن كان التاريخ الشفهي قد ساهم في توسيع مجال التاريخ الاجتماعي الحديث في المجتمعات الصناعية (وليس في بريطانيا فقط) إلا أن جهداً موازياً في هذا المجال يتم إنجازه الآن في أفريقيا ما وراء الصحراء ومناطق أخرى في العالم الثالث. وبالرغم من أن الطبيعة الشفهية للمادة تعني أن كليهما يشتركان في مواجهة عدة مشاكل عامة تتصل بالمنهجية والتفسير، يوجد القليل جداً من الاتصال العلمي بين الشمال والجنوب، أساساً لأن ظروف نشأة هذه الاهتمامات وموضوعها المميّز مختلفة تماماً[17].

تعتبر أفريقيا في واقع الأمر أرضاً خصبة كغيرها من المناطق لممارسة دراسة التاريخ الشفهي بالمعنى الذي يفهم في الغرب. وما من شك في أن ذكريات المستعمر Colonized تعتبر بمثابة تصحيح جوهري للمصادر المدّونة التي كثيراً ما تعكس وجهة نظر مكتب مفوض المنطقة أو البعثة المرافقة. وفي اجزاء كثيرة من أفريقيا كانت الفترة الاستعمارية قصيرة جداً إلى درجة أنه حتى لسنوات قليلة مضت كانت شهادات مباشرة حول فرض الحكم الأبيض لا تزال متيسرة بشكل واسع. وتوجد عدة دراسات حول الاستعمار في أفريقيا قد استخدمت المادة الشفهية بشكل

(16) For an exploration of what might be involved here, see Luisa Passerini, work ideology and consensus under Italian Fascism, History Workshop journal, VIII, 1979.

(17) Oral history and oral tradition are considered together in a fruitful way, however, in B. Bernardi, C. Poni and A. Triulzu (eds.) Fonti Orali: Antropologia e Storia, Franco Angeli, 1978: some of the major contributions are in English.

مثمر جداً[18]. إلا أن أعظم تحدٍ للمؤرخين يتمثل في تسليح أفريقيا بماضي واسع - بمعنى توضيح أن أفريقيا الحديثة - مثل كل المجتمعات الأخرى، هي نتاج تطورات تاريخية ذات أصول عميقة في الماضي.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الجهل التام تقريباً الذي كان سائداً منذ ثلاثين سنة فقط، فإن هذا يعتبر إنجازاً هائلاً برز فيه تطور المنهجية العلمية في دراسة التراث الشفهي بوضوح. وقد دعت أولى البيانات إلى الاهتمام بدراسة التاريخ الأفريقي في الستينات إلى منهجية طموحة صارمة متعددة الفروع لدراسة تاريخ أفريقيا ما قبل الاستعمار: علم اللغة؛ والأنثولوجيا (علم الأعراق البشرية)؛ وعلم المناخ؛ وعلم الأوبئة، كل هذه العلوم تم الاستشهاد بها واستخدامها إضافة إلى علم الآثار القديمة المألوف أكثر. ولهذا فإن التاريخ الأفريقي ينزع إلى أن يصبح كأنه «مباراة في العلوم الاجتماعية»[19].

إلا أن فروع المعرفة التي تقتصر على فئة قليلة من المتخصصين إلى حدٍ بعيد قد ظلت إجمالاً في دائرة مجال المتخصصين فيها، وأغلبها ذات علاقة بالتغيرات البيئية التي تقاس بآلاف السنين وليس القرون أو الأجيال - المدة الزمنية المناسبة عند أغلب المؤرخين. وفي أفريقيا كأي مكان آخر، احتفظت المادة الشفهية بمكانتها المركزية في البحث التاريخي. ويرجع هذا جزئياً إلى أن القاعدة الوثائقية قد برهنت على أنها أشمل مما كان متوقعاً في البداية. وقد كانت الشركات التجارية الأوروبية والجمعيات التبشيرية التي كانت على اتصال بأفريقيا منذ القرن الخامس عشر، والتي توغلت في أعماق دواخل أفريقيا أثناء القرن التاسع عشر، تحتفظ بسجلات وثائقية واسعة. ففي المناطق الإسلامية الواقعة على الساحل والسودان الغربي وساحل أفريقيا الشرقي، حيث حدود معرفة الكتابة قد امتدت بعيداً في أفريقيا السوداء، توجد تواريخ محلية ترقى في بعض الحالات إلى القرن السادس عشر، كما توجد حتى نواة للسجلات الإدارية في ولايات قليلة مثل مملكة سوكوتو

---

(18) John Iliffe (ed.) Modern Tanzanians, East African Publishing House, 1973, includes a number of recorded life - histories. Oral evidence is skilfully women into Charles Perrings, Black Mineworkers in Central Africa, Heinemann, 1979.

(19) Wyatt MacGaffey, «African history, anthropology, and the rationality of natives», History in Africa, V, 1978, p. 103.

في شمال نيجيريا. إلا أن درجة الإلمام بالقراءة والكتابة كانت ضئيلة جداً في أفريقيا الإسلامية. ومن الطبيعي أن يكون الاهتمام بالمحادثة ضئيلاً في بيئه لا تتوفر فيها الوثائق بيسر وفي الوقت عينه تقدم المصادر الأوروبية، رغم غزارتها الكبيرة، أساساً وجهة نظر غريبة عن الثقافة الأفريقية: فهي ربما توثق العلاقات الخارجية لمملكة ما أو الأحداث الهامة مثل تمرد ما أو موت أحد الحكام، إلا أنها في حد ذاتها تعتبر غير كافية تماماً لفهم تركيب المجتمعات الأفريقية. وهناك مناطق كثيرة في أفريقيا لم تكن على اتصال بالأجانب المتعلمين إطلاقاً حتى وصول الإداريين الاستعماريين الأوائل في نهاية القرن التاسع عشر. حتماً، إذاً، وجد المؤرخون أنفسهم مهتمين بنوع رئيسي آخر من المصادر الشفهية ـ وهو التراث أو التقاليد الشفهية Oral Tradition.

ونستطيع أن نُعْرف التراث الشفهي بأنه مجموع المعرفة التي انتقلت شفهياً عبر عدة أجيال، وأنه ملكية جماعية لأعضاء مجتمع معين. أما فيما يتعلق بمناطق العالم التي عرفت الكتابة بشكل عام تقريباً لمدة جيل أو ثلاثة أجيال فقد تلاشي التراث الشفهي عملياً. أحد الأشكال القليلة التي من خلالها ما يزال التراث الشفهي مستمراً في بريطانيا تتمثل في أناشيد وألغاز الأطفال وتلاميذ المدارس ـ فقط لأنهم صغار جداً في السن لاحتوائهم في الثقافة الأدبية السائدة[20]. ولكن في عدد كبير من المجتمعات الأفريقية لا تزال الهوية العرقية، والمكانة الاجتماعية والمطالبة بالأحقية في المناصب السياسية والحقوق في ملكية الأرض تُشرع من خلال الاحتكام إلى التقاليد الشفهية؛ أن ما يرسم في المجتمع الغربي من خلال الوثائق المدّونة، يستمد سلطته في المجتمعات البدائية من ذكريات الأحياء. وليس المؤرخون، بأية حال، المراقبين الأوائل الذين يقومون بتدّوين الروايات الشفهية في أفريقيا. فمنذ بداية الفترة الاستعمارية لفت التراث الشفهي انتباه علماء الأنتروبولوجيا، خاصةً أولئك المهتمين بدراسة الأنتروبولوجيا الوصفية ـ كما أنه لفت إنتباه الأفريقيين المتعلمين أيضاً.

(20) See Iona and Peter Opie. The Lore and Language of Schoolchildren, Oxford University Press, 1959.

قام الأنتروبولوجيون الاجتماعيون منذ عهد قريب فقط بدراسة التقاليد الشفهية بسبب ما تلقيه من ضوء على القيم الاجتماعية في المجتمعات الأفريقية اليوم. أنه في الخمسينات فقط شرع المؤرخون في تقييم التراث الشفهي بعناية فائقة نظراً لما يشمل عليه من محتوى تاريخي ومن أجل وضع إجراءات بشأن جمعه وتفسيره. ومن البداية حمل عملهم علامة الإستعجال: فنظراً لانتشار التعليم وانتقال الشباب بإطراد من المناطق الريفية إلى المدن أو مراكز العمل، كانت سلسلة الإنتقال الشفهي آخذة بوضوح في الاقتراب من نهايتها، وستنتهي الروايات الشفهية مع الكهول إلا إذا تم تسجليها في الميدان. (وقد كان تأثير التعليم والهجرة العمالية أقل على النساء، إلا أن انتقال التقاليد شفهياً في المجتمع الأفريقي كان يحتكر تقريباً دائماً من قبل الرجال).

وقد كان هذا مشروعاً جذاباً ومثيراً حقاً. فقد قام المؤرخون بتجميع مجموعات مفصلة من الروايات التي انتقلت شفهياً من جيل إلى جيل. وهي روايات وفق التقدير النسبي تمتد إلى الوراء أربعة أو خمسة قرون، بما في ذلك كل الأفراد البارزين وأعمالهم البطولية أو الجريئة ـ مادة التأريخ التقليدي. وقد تعزز إيمانهم بمصداقية هذه المادة الشفهية إلى حد كبير عندما لاحظوا أنه كلما كانت الممالك مركزية ومعقدة أكثر كان سرد التقاليد الشفهية من مهمة متخصصين متدربين، فقد ساعدت النصوص الثابتة مع تخيلات شعرية مفعمة بالحيوية على ترسيخ التراث الشفهي في الذاكرة، بينما في بعض الحالات استعملت البقايا المادية مثل القبور الملكية أو الشعارات والرموز المادية كأدوات مساعدة للذاكرة من أجل ضمان أن عهود الحكام المبكرين قد استذكرت في سياق صحيح.

وقد وصلت هذه الثقة المكتشفة حديثاً ذروتها بنشر يان فانسينا في سنة 1961 بحثه المنهجي: Oral Tradition[(21)]. ففي بحثه الميداني في رواندا وبين جماعات أو قبائل كوبا Kuba في زائير، لاحظ فانسينا أن المنهجيات المطلوبة لتقييم تراث شفهي رسمي كانت من حيث المبدأ لا تختلف عن تلك التي تتطلبها الوثائق المدونة. وقد ربط فانسينا موقف المؤرخ المتخصص في تاريخ أفريقيا بموقف

---

(21) Published in French in 1961, the english version appeared as Oral Tradition, Routledge & Kegan Paul, 1965.

المؤرخ المتخصص في تاريخ القرون الوسطى الذي تواجهه عدة أشكال محرفة لنص أصلي: فمن خلال التحليل الدقيق لشكل الوثيقة، والنصوص المختلفة وسلسلة الانتقال، يستطيع المؤرخ في كل حالة أن يصل إلى الرواية الأصلية. وفي الوقت ذاته تكشف مقارنة النواميس الشفهية للممالك المجاورة أحياناً عن درجة مثيرة للإعجاب من التوافق. كما تقدم الشواهد المستقلة الخاصة بعلم الآثار تأكيداً أبعد لحقيقة التراث الشفهي. في حالة الممالك الناطقة بلغة البانتو في يوجاندا ما قبل الاستعمار (يوجاندا وجيرانها) كانت النتيجة تتمثل في تاريخ سياسي لحوالي أربعة قرون مضت[22]. وبالرغم من أن التراث الشفهي يمكن بالكاد أن ينظر إليه على أنه مواجهة مباشرة مع الماضي بطريقة «التاريخ الشفهي»، إلا أنه قد تم الترحيب به بوصفه مصدراً أهلياً حقيقياً ـ صوت الماضي الأفريقي الذي لم يلوث من قبل الاستعمار.

- 5 -

وقد أظهرت ـ لسوء الحظ ـ التجربة الطويلة بشأن الثقافة الشفهية وانعكاساتها على طبيعة المجتمع الفطري أن الأمر لا يخلو من بعض المشاكل. وهنا أيضاً تظهر بعض التحفظات التي أشرنا إليها سلفاً حول ادعاءات التجديد في التاريخ الشفهي ـ خاصةً حضور المؤرخ المحترف عند تسجيل الشهادة الشفهية. وتوجد أيضاً مشاكل جدية أكثر ربما تبدو غريبة في دراسة الثقافة الشفهية. ترجع هذه المشاكل إلى الروايات المتكررة التي تنتقل خلالها أية ثقافة شفهية إلى الحاضر، وإلى دورها الاجتماعي الذي يعتبر قضية مركزية هنا أكثر منه في حالة الذكريات الشخصية.

ولكن أغلب سرد التراث الشفهي من الجائز أن تتحكم فيه رغبة في تكرير ما قد نُقل من جيل إلى آخر بصورة دقيقة، أنه دائماً يستلزم عنصر الأداء. كرواة القصص في كل مكان، يكون القائم بالأداء هنا حذراً بخصوص الجو بين مستمعيه وفهمه لما هو مقبول عندهم. إن كل إعادة لرواية القصة من المرجح أن تكون

(22) M. S. M. Kiwanuka, A History of Buugada, Longman, 1971, and S. Karugire, A history of the kingdom of nkore in Western Uganda to 1896, Oxford University Press, 1971.

مميّزة من حيث النص عن تلك التي قبلها، كلما أصبح المحتوى مكيفاً بطريقة بارعة وفق التوقعات الاجتماعية. إن النواميس والأعراف والتقاليد الشفهية لا تستمر بسبب الرواة الذين، من خلال قوة غامضة وراء فهم المتعلمين، يستطيعون تذكر قصائد قصصية طويلة وفخمة وتذكر قوائم بدون جهد؛ أنها انتقلت من جيل إلى آخر بسبب ما تحتوي عليه من معنى بشأن الثقافة موضوع الدراسة. وفوق كل شيء آخر أن أهمية الثقافات الشفهية لا تعزى إلى قيمتها في حد ذاتها، بل إلى أشياء أخرى أكثر أهمية تعتمد عليها.

عموماً إن الثقافات الشفهية تحقق وظيفتين اجتماعيتين. فهي، **أولاً**: يمكن أن تكون أداة تعليم للقيم والمعتقدات التي تعتبر مكملة للثقافة ـ العلاقة بين البشر والحيوانات مثلاً، أو التزامات القرابة أو النسب أو المصاهرة. **ثانياً**: إنها يمكن أن تفيد في إضفاء الشرعية على النظم السياسية والاجتماعية السائدة حالياً ـ على سبيل المثال: توزيع الأرض، وإدعاءات عائلة قوية بحقها في الحكم أو الرئاسة، أو نمط العلاقات مع شعب مجاور. وتقع التقاليد الشفهية حول الأصول والهجرات الكبرى عادةً في الصنف الأول، بينما تنتمي تلك التي تسرد تصرفات وأفعال الجماعات والأفراد إلى النوع الثاني. ولكن لا يوجد تقسيم صارم أو ملزم: فالكثير من الثقافات الشعبية تعتبر على حد سواء بيانات كوزمولوجية [حول أصل الكون وعناصره ونواميسه وبنيته العامة] وشرائع سياسية.

بعد انتقال التراث الشفهي من جيل إلى آخر عبر أربعة أو خمسة أجيال، من المرجح أن تكون وظيفتها الاجتماعية قد عُدلت من حيث المحتوي إلى حد كبير، وذلك من طريق طمس تفاصيل لم تعد تبدو مناسبة، ومن خلال التوسع في (أو تطوير) العناصر البلاغية والرمزية في الرواية أو الحكاية أو القصة. ويمكن أن تستمر هذه العملية بصورة غير محددة، نظراً لأن التغيرات في الظروف الاجتماعية والسياسة تترك سِّماتها على مجموع الثقافة الشفهية. وربما يكون أمراً ضرورياً أن نستأصل بعض الأحكام من السجل، أو أن نعدل في سلسلة النسب التي «تفسر» العلاقات الحالية بين الأنساب أو الذُرّية[23]. وفي بعض الأحيان تخلق هذه

(23) In this and the the previous paragraph, I have drawn heavily on Joseph Miller, «Listening for the African past», which forms the introduction to J . C . Miller (ed.) The African Past Speaks, Dawson, 1980.

التعديلات بشكل متعمد تماماً. فبين جماعات أو قبائل كوبا Kuba مثلاً يمكن أن يروى تراث الأسرة الحاكمة فقط بعد أن يتم فحص محتواه بدقة وفي إطار من السرية ومن قبل مجلس الأعيان؛ وكما يقول أحدهم «بعد لحظة تتغير حقيقة الحكايات القديمة. ما كان صحيحاً سابقاً، أضحى خطأ بعدئذٍ»(24). وباختصار أن عملية استيعاب التراث في الحقائق السائدة تعتبر تدريجية وغير مقصودة تماماً. وقد لخص ديفيد هينج David Henige الموقف على النحو الآتي:

> في المجتمعات التي تعتمد على المرونة والغموض في نشاطاتها الاجتماعية والسياسة (وهذا فعلاً يعني كل المجتمعات، طبعاً)، الشفهية يمكن أن تحرر الحاضر من قيود الماضي، لأنها تقدم فرصة لتذكر مظاهر الماضي - مثل نشاطات وسلسلة تعاقب الحكام السابقين - كي تنسجم مع صور ذاتية دائمة التغير(25).

وقد قدمت تجربة الحكم الاستعماري تحريفات أبعد في مجال التراث والثقافات الشفهية. فالحكم الأوروبي العام قد غير، في حالات كثيرة، توازن القوى بين المجتمعات المجاورة، كما أدى إلى إعادة تشكيل تركيباتها السياسية لتتلائم مع المتطلبات الإدارية - مع نتائج متوقعة بالنسبة للتراث الشفهي. في المستعمرات البريطانية مثلاً أدرك الحكام الأفريقيون الأذكياء في وقت مبكر أن أسيادهم الجدد كانوا يكنون درجة كبيرة من الاحترام للثقافة الشفهية، ولهذا السبب ابتكروا قوائم ملوك وروايات شفهية إضافية لتساعد على إبراز مدى قدم سلطتهم، ومن ثمة تعزيز ادعاءاتهم بشأن معاملة خاصة. إضافةً إلى ذلك فإن المدارس الجديدة التي تشرف على إدارتها البعثات التبشيرية المسيحية قد أدخلت عنصراً جديداً في شروط وحالات الانتقال الشفهي. في مجتمعات حيث يعتبر التعليم إنجازاً قريب العهد ومرافق للجماعة الحاكمة، تحمل الكلمة المدونة هيبة كبيرة وغير متمّزة. وفي أفريقيا اكتسبت الراويات المبكرة المنشورة من التراث الشفهي، بغض الطرف عن مدى جودتها، سلطة على حساب الروايات الأخرى. وكثيراً ما

(24) Jan Vansina, The Children of Woot, Wisconsin University Press, 1978, p. 19.

(25) David Henige, «The disease of writing»: Ganda and Nyoro kinglists in a newly literate world', in Miller, African Past Speaks, pp. 255 - 6.

أصبحت الشكل المعياري الذي كان التراث يكرر وفقه شفهياً. والنتيجة كانت تشويهاً دائماً ـ وتحريفاً خطيراً خاصة إذا كانت النخبة الأفريقية الحاكمة قد نشرت بين الناس رواية «رسمية» أريد بها تعزيز موقفها السياسي، كما هو الحال في بوجاندا[26]. التراث الشفهي مثل أغلب مقومات الثقافة الأفريقية متأثر بعمق تجربة الاستعمار والتغيرات الاجتماعية التي جاءت معه قبل أن يكون مصدراً أصلياً «موثوقاً فيه».

إن حساسية التراث الشفهي لمطالب جمهور المهتمين به وهيبة الكلمة المدّونة قد تأكدت بصورة ملفتة للنظر عندما ذهب الكاتب الأميركي الأسود: [أليكس هيلي] Alex Haley في سنة 1966 إلى غمبيا بحثاً عن جده الأعلى [كونتا كينتا] Kunta Kinta. بالرغم من أن الروايات الشفهية السائدة في المنطقة لا تحتوى على معلومات حول الناس الحقيقين قبل القرن التاسع عشر، فقد وجد هيلي على نحوٍ وافٍ رجلاً كهلاً سرد له رواية حول أسر الولد في الاسترقاق من قبل جنود الملك في منتصف القرن الثامن عشر. ولم يخف هيلي قصته وما كان يبحث فعلاً عنه، ويبدو أن هناك درجة ضئيلة من الشك: إن «الرواية» كانت ملفقة بالنسبة له. عدة سنوات فيما بعد، ونتيجة للشهرة المحيطة بكتاب هيلي الأكثر رواجاً: الجذور Roots (1976)، استطاع عدد كبير من المتخصصين في التراث أن يسردوا قصة كونتا بزخرفة مثيرة إلى حد بعيد[27].

لا شك أن استعمال الروايات الشفهية لاستعادة البناء التاريخي تثير مشاكل رئيسية. ليس فقط لأنها في الغالب عبارة عن حكايات وقصص قد أعدت من أجل تنوير الأجيال القادمة كلها ـ وبالتالي فهي عادة تصنف في مرتبة أدنى في التسلسل الهرمي لمصادر المؤرخ (راجع الفصل الثالث)؛ بل أيضاً لأنها قد تعرضت للتنقيح معانيها وأحياناً من أجل تغييرها. على خلاف المصادر الوثائقية الأولية، الروايات الشفهية لا تنقل الكلمات الأصلية والمفاهيم التي انطلاقاً منها ربما يستطيع المؤرخ أن يستعيد عالم الماضي الفكري. حقاً إنه من الحكمة أن ننظر إلى التراث الشفهي

(26) Michael Twaddle, «on Ganda historiography», History in Africa, I, 1974.

(27) Donald R . Wright, «Uprooting kunta kinte: on the perils of relying on encyclopaedic informants», History in Africa, VIII, 1981.

على أنه مصدر ثانوي، لكن مع التحريف المضاف الذي أدى إلى محو كل الروايات المبكرة. وهذا مماثل لنشر آخر دراسة تاريخية تميزت بتدمير مكانة كل الأعمال السابقة حول الموضوع.

إن إعادة الصياغة عبر الزمن التي تجتازها كل الروايات الشفهية تعتبر شديدة إلى حد أن الحقائق الأساسية تكون مثيرة للشك. مثلاً بين جماعات لانجو Lango في شمال أوغندا، تبدأ أغلب روايات التراث بجملة: «نحن اللانجويون قد جئنا من أتوكي Otuke» - هضبة مثيرة للإعجاب تقع في أقصى الشمال الشرقي من بلادهم. وقد يعني هذا أن 500,000 نسمة يتحدرون من المهاجرين الذين جاءوا من أتوكي في هجرة جماعية؛ ومن المرجح أيضاً أن تكون جملة مركزة تشير إلى حركة تدريجية للناس من اتجاه الشمال الشرقي؛ أو ربما تعني أن الجماعات المهيمنة داخل مجتمع لانجو قد جاءت من الشمال الشرقي - وهو أمر مرجح - وفيما بعد كانوا قادرين على فرض تراث أتوكي بوصفه علامة مميزة لهوية مجتمع لانجو على كل فرد آخر؛ ونستطيع أن نتصور أيضاً أنها لا تحتوي مطلقاً على مضمون تاريخي، وأنها تعكس وجهة نظر عالمية، وفقاً لها، مثل الشمال الشرقي حرفة تربية الماشية - من أهم موارد الرزق في لانجو - مقابل صيد السمك في الجنوب وزراعة الحبوب في الغرب[28]. هكذا أن تفسير أهمية هذا النوع من التراث الشفهي يتطلب تعمقاً ملحوظاً في ثقافة المجتمع موضوع الدراسة.

أما وضع مثل هذا التراث في الزمن المناسب فهو أكثر صعوبة، نظراً للطول الكيفيّ وتدخل سلاسل الأنساب والقوائم التي تعتبر سمة بارزة للتقاليد الشفهية[29]. وربما أكثر ما يثبط العزم هو النزعة الموجودة في التراث الشفهي نحو إضفاء الشرعية على المؤسسات الاجتماعية القائمة ونادراً فقط ما تقبل بأن هذه المؤسسات كانت مختلفة، لأنه في هذا المجال فقط تحتوي الأنواع الأخرى من الشواهد مثل علم الآثار والمصادر الوثائقية الخارجية على أقل ما يكون لتقدمه.

---

(28) John Tosh, Clan Leaders and Colonial Chiefs in Lango, Oxford University Press, 1978, pp. 13, 24 - 34.

(29) David Henige, The Chromology of Oral Tradition, Oxford University Press, 1974. See also his oral Historiographh, Longman, 1982, pp. 96 - 102.

والنتيجة تكمن في أن المؤرخين الآن على درجة كبيرة من الحذر فيما يتعلق بتقديم تفسيرات للتقاليد الشفهية التي يفهم منها ظاهرياً أنها تشير إلى أحداث وقعت عدة قرون مضت. إنهم يعرفون خطر القبول السطحي بقيمة ما هو عبارة عن تصور ذاتي للمجتمع في الوقت الراهن وضع في منظور زمني. في الحقيقة توجد علامات تقارب هنا مع اهتمامات بعض المدافعين عن التاريخ الشفهي. فإذا كانت التعديلات البارعة التي يعيد الأفراد العاديون تفسير تجاربهم الخاصة في الحياة وفقاً لها تقدم رؤية في تشكيل الوعي التاريخي فإلى أي مدى يجب أن تكون التقاليد الشفهية المتطورة غنية بوصفها شواهد على مدى استغلال الماضي لأغراض اجتماعية. وتهتم بعض الأعمال التي ظهرت حديثاً بدرجة أقل باستخدام الروايات الشفهية على أنها شواهد تاريخية وبدرجة كبيرة بفهم السياق الثقافي والسياسي الذي يتم فيه بناء تصورات حول الماضي[30]. ويحتوى هذا، لا شك، على مضامين واعدة لدراسة العقلية الجماعية في أفريقيا.

وبالرغم من أهمية هذا المنظور من حيث علاقته بالوعي التاريخي، إلا أنه، على أية حال، يستنزف الاستعمالات العلمية للثقافة الشفهية. كمصدر تاريخي حسب المفهوم التقليدي، سيستمر استغلال التراث الشفهي لثلاثة أسباب على الأقل:

أولاً: إنه ليس من المناسب أن نفترض أنه بالضرورة يوجد انسجام تام بين الحاضر والماضي. في الواقع أن تمثيل المجتمع في التراث من المرجح أكثر أن يتخلف وراء الحقيقة، خاصةً في أوقات التغير الاجتماعي السريع كما هو الحال في أفريقيا خلال المائة سنة الماضية. نحن جميعاً نفسر الحاضر في ضوء النماذج المستجدة من تجارب الماضي، والمجتمعات الفطرية لا تشكل استثناءً هنا. وفي هذا الصدد يلاحظ توماس سبير Thomas Spear أن القيم والافتراضات التي تكون واضحة في تراث جماعات ميجيكيندا Mijikenda في كينيا تتصل بالظروف التي كانت سائدة حوالي سنة 1850، قبل أن يفسد نظامها الاجتماعي بسبب الثروة الجديدة الناتجة عن تجارة القوافل مع الساحل؛ وتقدم الفترة الفاصلة رؤية مهمة

---

(30) See, for example, Paul Irwin, Liptako Speaks, Princeton University Press, 1981.

حول ثقافة هذه الجماعات السياسية المبكرة[31].

ثانياً: إن التقاليد التي تعرضت للتحريف مرةً بعد أخرى من غير المرجح أن تكون قد تغيرت في كل حالة. فالحكايات حول الماضي البعيد من المحتمل أنها قد عُدلت لتؤكد التصورات الاجتماعية المتغيرة، إلا أنها أيضاً تحتوي على معلومات تعتبر ثانوية بالنسبة لمعنى النص وفي الوقت عينه تزودنا بنظرة خاطفة حول الظروف والأحوال في الماضي، مثل الأساليب القديمة المتعلقة بالزي والأسلحة، أو وصول السلع الغربية لأول مرة من طريق تجارة المسافات الطويلة من وإلى الساحل. حتى الحكايات التي تبدو أن أهميتها تكمن أساساً في الرموز الأسطورية من الجائز أن تقود إلى استنتاجات تاريخية صحيحة. في صميم الموضوع توجد رواية سردت من قبل جماعات شامبا Shamba في شمال شرق تنزانيا حول تأسيس دولتهم الجبلية. ويعزي ذلك إلى قائد ملهم يدعى مبيجا Mbegha الذي قام بقتل الخنازير البرية، وبتوزيع اللحم مجاناً، وسوّى خلافات رئيسية. ويرى ستيفن فيرمان Steven Feierman أن هذه القصة ما هي إلا أسطورة غنية بالبيانات الرمزية حول ثقافة شامبا(تعبر، على سبيل المثال، عن تعارض البرية مع حياة الاستقرار، وتعارض اللحم مع النشا)؛ ومع ذلك فإن الإشارة إلى تقاليد الشعوب المجاورة تؤكد أن حكاية المبيجا تعالج أيضاً البحث عن حل لأزمة في مجتمع شامبا في القرن الثامن عشر، نتجت عن مجيء مجموعات كبيرة من المهاجرين إلى السهول[32]. وهكذا أن الروايات الشفهية، مثل الوثائق المدّونة، يمكن أن تكون شواهد تاريخية أيضاً.

ثالثاً: وربما الأكثر أهمية، أن الكثير من السّمات التي تجعل تفسير التراث الشفهي أمراً صعباً تعتبر أقل وضوحاً كلما كانت تتعلق بالحاضر. فأساطير الأصول كلها ذات جاذبية خاصة بها بالنسبة للباحثين الميدانيين والنظريين على حد سواء، إلا أن الحقل الذي برز فيه تأثير التراث الشفهي على المعرفة التاريخية هو التاريخ

(31) Thomas Spear, «Oral traditions: whose history?», History History in Africa, VIII, 1981. See also his Kenya's Past: an introduction to Historical Methodology in Africa, Longman, 1981.

(32) Steven Feierman, The Shambaa kingdom: A history, Wisconsin University Press, 1974, Chs. 2 - 3.

الأفريقي أثناء القرن التاسع عشر. كل التقاليد الشفهية، أياً كانت درجة إخضاعها لأسلوب معين، تصبح في النهاية، وتبدو وصفاً لأفعال وأحداث كما وقعت في الحياة. من وجهة نظر المؤرخ أن السّمة الرئيسية للتقاليد المتعلقة بعمر أجداد الكهول تكمن في أن عمليات التجريد لم تذهب بعيداً جداً حتى الآن: فالتفاصيل التي تعني الكثير بالنسبة للمشاركين الأصليين من الجائز أن تكون قد حذفت، والحكايات من المرجح أن تكون قد تأثرت بوجهة نظر الإدراك المؤخر، ومع ذلك فإن مآثر الأفراد البارزين وعالمهم الاجتماعي تبقى واضحة تماماً.

في مناقشة قيّمة حول كيفية تطور التراث الشفهي، يشير جوزيف ميلر Joseph Miller إلى هذه المادة على أساس أنها «ذكريات شخصية واسعة»، تنطوي بداهة على صنف متوسط يقع ما بين الشهادة الأولية والرواية الشفهية الأصلية(33). وتوضح تجربة الكثير من المؤرخين أن التقاليد الضَحْلة حول القرن التاسع عشر تستجيب بصورة جيدة للمهارات النقدية التي تدرب عليها المؤرخ المحترف.

وفي متناول مؤرخ القرن التاسع عشر ميزة أخرى، بمعنى تعدد الروايات الشفهية الباقية من تلك الحقبة. أما فيما يتعلق بالحقب البعيدة جداً فإن الروايات التي من المرجح أن تستمر هي تلك التي تقترن بالذرية الحاكمة أو ـ في حالة المجتمعات التي لم يظهر فيها زعماء ـ بالملاحم القبلية التي تتصل بالهجرة أو الحرب. أما الفترة التي سبقت مباشرةً بداية الزحف الاستعماري على أفريقيا فهي تقع ضمن الماضي الممكن تذكره الخاص بجماعات اجتماعية أصغر ـ مثل العشيرة، أو النسب أو الممالك الصغيرة. إن هذه المادة لا تسمح فقط للمؤرخ بتطبيق قواعد النقد المقارن للمصادر من طريق مقارنة رواية ما بروايات أخرى، بل أيضاً تفعل الكثير من أجل أن تخفف من النزعة الواضحة في التراث الشفهي التي تصف المجتمع الأفريقي من القمة كما ترى من خلال عيون الصفوة السياسية الحاكمة. ويمكن استعادة بعض التوتر الذي يقسم المصالح المتعارضة ومراكز السلطة المتنافسة من المادة الشفهية المختلفة الباقية من القرن التاسع عشر، كما أظهر بجلاء ديفيد كوهين David Cohen في دراسته المِجهَرية الرائدة حول البونافو

(33) Miller, «Listening for the African past», p. 10.

Bunafu[34]. وخلاصة القول يستطيع المؤرخون الآن أن يحاولوا تنفيذ تحليل اجتماعي أشمل مما تسمح به تقاليد الاتجاه السائد في المهنة.

لقد كان القرن التاسع عشر في أفريقيا عصر تغير اجتماعي ملحوظ، بسبب انتشار التجارة النائية، وتجدد انتشار الإسلام، و - في الجنوب والشرق - الاضطرابات العنيفة بسبب النشوء المفاجيء لمملكة الزولو. وفي الوقت الذي يتواصل فيه على نحو مطرد العمل بشأن اكتشاف الآداب الشفهية الخاصة بهذه الفترة، يقوم المؤرخون بشكل متزايد بتوسيع فهمهم لهذه المواضيع والظروف التي واجه الأفريقيون خلالها العدوان الاستعماري عند نهاية القرن[35].

- 6 -

يظل استعمال الشواهد الشفهية بوصفها اتجاهاً جديداً في البحث التاريخي في تناقض حادّ مع التطورات التي نوقشت في الفصلين الثامن والتاسع. سواء كانوا متخصصين في الأدب الشفهي أو الذكريات الشفهية إن المؤرخين الشفهيين تدفعهم مصادرهم إلى الاهتمام بالتفاصيل وبالتالي يميلون إلى الأسلوب السردي. ويتعارض التاريخ الشفهي، خاصةً في الغرب، مع نزعة التاريخ الكمّي نحو التعامل مع أصناف واسعة وتفسيرات عامة بطريقة «مجردة من الصفات الإنسانية». وينزع المؤرخون الشفهيون بنوعيهما إلى متابعة بياناتهم إلى حيث تقودهم وأن يبقوا على مسافة من النظريات والأمثلة النموذجية. وكأن هدفهم يتلخص في استعادة خصوصيات التجربة الإنسانية ووضعها في مكانها المناسب في دراسة التاريخ إضافةً إلى تعميق فهمنا للأفراد وتصوراتهم. وهذه منهجية تدين بتطورها الحديث إلى علم الإجتماع وعلم الإنسان معاً، وقد وظفت في خدمة مشروع يعتبر غريباً عن طبيعة العلوم الاجتماعية التي تنزع إلى التعميم واستخدام النظرية.

إن ممارسة كل من التاريخ الشفهي والتراث الشفهي، إذاً، ذات علاقة

(34) David W. Cohen, womunafu's Bunafu: A study of Authority in a Nineteenth - Century African Community, Princeton University Press, 1977.

(35) Notable examples are Andrew Roberts, A History of the Bemba, Longman, 1973, and Jan Vansina, the Tio Kingdom, Oxford University Press, 1973.

بالجانب التجديدي أكثر من الجانب التفسيري من البحث التاريخي. كغيرهم من المجددين الأكاديميين الآخرين كان المؤرخون الشفهيون في الماضي ينزعون إلى تقديم إدعاءات مغالى فيها بشأن خبرتهم، فهم يعتقدون أنهم مؤهلون تماماً لاستعادة المجالات «المفقودة» من التجربة الإنسانية. وقد قدم كل من التاريخ الشفهي والتراث الشفهي كصوت هؤلاء الذين لم تهتم بهم المصادر التقليدية بشكل مناسب في البحث التاريخي ـ في حالة الطبقة الدنيا في المجتمع الصناعي، وفي حالة أخرى الشعوب غير الأوروبية التي كانت تحت تأثير الاستعمار. في هذين المجالين لا أحد يستطيع أن ينكر المساهمة الفعالة للمصادر الشفهية. ولكن ما لا نستطيع أن نؤكده هنا، على أية حال، هو فكرة أن المؤرخ من خلال الاستماع إلى «صوت الماضي» يستطيع أن يستعيد المجالات المهمة في التاريخ ببداهة صحيحة. أن مصطلح «التاريخ الشفهي ـ الذي يستعمل أحياناً ليشمل أعمال في التراث الشفهي والذكريات الشخصية أيضاً ـ يعتبر غير مناسب تماماً، فهو يوحي بتخصص جديد مناظر للتاريخ الدبلوماسي أو الاقتصادي. ولكن الحقيقة غير ذلك. فقد تأكد، بما لا يدع مجالاً للشك، أن التاريخ الشفهي ليس فرعاً جديداً من التاريخ وإنما منهجية جديدة ـ وسيلة لتقديم مصادر جديدة لتقيّم جنباً إلى جنب مع المصادر المدّونة والبقايا المادية.

ولكن في الوقت ذاته تستحق المصادر الشفهية اهتماماً أكثر مما تحصل عليه حالياً من قبل المهنة عموماً، أو الجمهور الواسع. فهي، فوق كل شيء، مادة شفهية، تشترك مع المصادر المدّونة في الكثير من جوانب القوة والضعف ـ غزارة التفاصيل وفارق دقيق لا يكاد يدرك في المعنى، إضافةً إلى التحريفات المتعلقة بالتحيز الثقافي والاتجاه السياسي. إن المصادر الشفهية، إذاً، تعتبر بصفة خاصة مادة ملائمة لمهارات المؤرخ النقدية التقليدية. فهي تحتوي على جاذبية أبعد بخصوص تقديم رؤية متميزة في تشكيل الوعي التاريخي الشعبي ـ وهو أمر يجب أن يكون محل اهتمام دائم لكل المؤرخين.

خاتمة

لقد كانت النظرة للدراسات التاريخية، أثناء ستينات هذا القرن، تبدو كئيبة وغامضة. وكان المؤرخون مشغولين بإمكانية إنهيار الاهتمام بأعمالهم، بين الطلاب وجمهور القراء الواسع على حد سواء. وقد بدأ الأمر وكأن علم الاجتماع في الطريق ليحل محل التاريخ بوصفه حقلاً جوهرياً لغير المتخصصين في العلوم. وقد كان هناك حديث حول وجود «أزمة في العلوم الإنسانية»[1]. إلا أن المؤرخ الأمريكي الذي، في سنة 1964، تطلع إلى فترة وشيكة الحدوث من التقدم السريع والإنجاز المثير، كان أقرب إلى الصواب[2]. فالشكوك الذاتية التي ابتلت بها المهنة آنذاك قد تلاشت بسبب موجة من الابتكارات والتجديدات التي زادت إلى حد بعيد من مجال البحث التاريخي، إلى درجة أنه في مدى عشرين سنة فيما بعد ما تزال تأثيراتها القوية معنا.

في الفصول الثلاثة الأخيرة قمت بتقييم مساهمة النظرية الاجتماعية والاقتصادية، والتحليل الكمي للمادة التاريخية، واستخدام الشواهد الشفهية. إلا أن القائمة لم تستنزف بعد. هناك انطلاقات أخرى جديدة، مثل استعمال المناظر الطبيعية والأفلام على أنها مصادر تاريخية، وتبني نظم تفسيرية من الأنتروبولوجيا الثقافية والجغرافيا البشرية، قد نوقشت باختصار شديد في هذا الكتاب، لأن تأثيرها، حسب تقديري، لم يكن واضحاً تماماً، كما أنها لا تحتوي على مضامين مثيرة بشأن طبيعة البحث التاريخي، ولكن من المؤكد أنها تستحق مناقشة واسعة في دراسة شاملة. ولسنا في حاجة هنا إلى أن نشير إلى تجارب أخرى مثل التاريخ

---

(1) J. H. Plumb (ed.) Crisis in the Humanities, Penguin, 1964.

(2) H. Stuart Hughes, History as Art and as Science, Chicago Unhversity Press, 1964, pp. 20 - 21.

النفسي الذي تعتبر أهميته مشكوك فيها أكثر (راجع الفصل الرابع) هذه الابتكارات مجتمعة تشير إلى التقدم المنهجي الأكثر أهمية منذ أن وضع رانكه أسس البحث التاريخي الحديث قرن ونصف انقضى. ونتيجة لذلك اتسع محتوى ومجال الدراسة التاريخية إلى حدٍ بعيد أيضاً. أنه يشمل الآن التركيبات الاجتماعية كلها، وتاريخ العقليات الجماعية، والعلاقة المتطورة بين المجتمع والبيئة الطبيعية. ولأول مرة يمتد البحث التاريخي الآن ليشمل كل زاوية من العالم؛ فلا توجد ثقافة يعتقد أنها منعزلة أو بعيدة جداً أو بدائية بالنسبة لاهتمام المؤرخين.

ويثير سجل التجديد هذا عبر السنوات العشرين السالفة استجابات متباينة داخل المهنة. فبعض الباحثين الذين كانوا في الطليعة أثناء أغلب هذه الفترة، مثل لورانس ستون، يجادلون أن «العصر البطولي» للكتابة التاريخية قد وصل إلى نهايته، ونحن الآن ندخل في فترة التماسك التام للحكمة التي تعلمناه[3]. وعلى النقيض من ذلك هناك قلة من المؤرخين الشجعان مثل جفري باراكلاف، يزعمون أننا قاب قوسين أو أدنى من أن نشهد تقدماً مفاجئاً ـ أو إختراقاً «للتاريخ العلمي»[4]. إني لا أجد كلا هذين الرأيين مقنعين. فالتاريخ الكمي من المرجح أنه الآن قد وصل مرحلة الترابط الكامل، إلا أن ذلك قد يكون إلى حد ما صحيحاً بالنسبة للبحث التاريخي عموماً.

في الواقع لا توجد مؤشرات اهتمام بنظرية قد اقتصر استعمالها على نماذج قليلة تم تجريبها وموثوق فيها. ومنذ عهد قريب جداً شرع المؤرخون الشفهيون في التعبير عن المضامين الكاملة لمكانة شواهدهم الشفهية. أحد الأسباب الكامنة وراء سؤال قد يطرح بالشكل التالي لماذا أغفل هذا الكتاب تاريخ الغذاء والمرض؟ إن البرنامج الخاص بهذه المجالات لم يتضح بعد. أما الدعوة لـ «التاريخ الكلي أو العام» فتبقى دعوة تحدٍ كالسابق. هل الحديث عن العصر الذهبي في الماضي يعكس افتراضاً من قبل الباحثين الأكبر سناً، الذين يقتربون من سن التقاعد، يقول إن تلاميذهم أو من هم أصغر سناً ربما لا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً يساوي إثارة

(3) Lawrence Stone, The Past and The Present, Routledge & Kegan Paul, 1980, p. xi.
(4) Geoffrey Barraclough, Main Trends in History, Holmes & Meier, 1979, p. 207. See also Lee Benson. Toward the scientific study of history, Lippincott, 1972, pp. 98 - 104.

السنوات التي أنفقوها في مهنتهم؟ أياً كان التفسير، فإن هذا التقييم يبدو متشائماً إلى حد الإفراط. ولكن لا يوجد سبب لكي نعتنق رؤية باراكلاف بخصوص عالم جديد شجاع. فالحديث عن «التاريخ العلمي» يبدو أنه يعتمد على تداخل مربك بين المنهجية والتفسير. إن نتيجة أو تأثير تبني بعض منهجيات العلوم الاجتماعية لم تكن كامنة في وضع بعض قضايا التفسير التاريخي الرئيسية في مرتبة لا خلاف حولها في عصرنا الحالي؛ إن ما حققته هو تنبيه المؤرخين إلى عوامل جديدة في التاريخ؛ وساعدتهم على جعل بعض بياناتهم الوصفية حول الماضي أكثر دقة وأكثر شمولية. ما يزال المؤرخون وسيظلون على مسافة بعيدة من نوع الاتفاق الجماعي في الرأي الذي يقتضيه ضمناً «التاريخ العلمي» ولأسباب سبق الإشارة إليها في الفصل السابع نقول إن من طبيعة تخصصهم أنهم سيبقون هكذا.

ومن ناحية أخرى اعترض مؤرخون آخرون على المنهجيات المتبادلة بين التخصصات المختلفة على أساس أنها تؤثر على سلامة التاريخ كفرع من فروع المعرفة وعلى الوصول إلى الوعي التاريخي الحقيقي[5]. إلا أن المنهجية التقليدية لم تحل محلها منهجية أو منهجيات أخرى بل إنها قد تعززت. وبالرغم من الادعاءات المسرفة التي ظهرت بشأن بعض المنهجيات الجديدة في بداياتها الأولى، فإنها لم تطمس تلك القديمة. فالمنهجيات الأكثر قدماً لها القدرة على الاستمرار فترة أطول حتى بعد أن تتلاشى مظاهر جاذبيتها. وما تزال مجموعة المبادىء والقواعد التقليدية للمنهجية التاريخة تحتفظ بمكانتها المركزية في ممارسة البحث العلمي التاريخي. ونتيجة لذلك فإن مدى التكيف بين المؤرخين اليوم لم يسبق إلى مثله تماماً. إن نظرة عجلي على أي مجموعة من الآراء الحديثة ستظهر كم هو متنوع إنتاج المؤرخين في الوقت الحاضر[6].

ومع ذلك أن التوسع في مجال البحث التاريخي يحتوي على مضمون ملحوظ: التاريخ قد أصبح تخصصاً يفتقر إلى التماسك الواضح. أثناء القرن

---

(5) This is especially true of Jacques Barzun, Clio and the doctors, Chicago University Press, 1974. But see also C . R . Elton, The Practice of History, Fontana, 1969.

(6) See Michael Kammen (ed.) the past Before Us, princeton University Press, 1980, and George C . Iggers and Harold T . Parker (eds.) international Handbook of Historical studies, Methuen, 1980. These works present a revealing contrast to H . P . R . Finberg (ed.) Approaches to history, Routledge & Kegan Paul, 1962.

التاسع عشر كان من الممكن عملياً أن يصبح التاريخ منعزلاً عن التخصصات الأخرى، وأن تقتصر مهمته على التقديم السردي للأحداث السياسية. وقد كان من المحتمل أن يفرض التاريخ الاقتصادي تأثيراً قوياً على هذا الاعتقاد، إذا لم يبق كل من التاريخ الاقتصادي والسياسي في أجزاء مستقلة. إلاّ أن الحالة اليوم مختلفة تماماً. لقد اتسع نطاق المنهجيات بشأن (التاريخ البيئي)، وتاريخ العقليات الجماعية. كما تم، باطراد، تنفيذ دراسات وبحوث على الحدود بين التخصصات الرئيسية. وأصبح من المستحيل تقريباً تدعيم فكرة أن التاريخ السياسي هو جوهر الموضوع. فالتاريخ قد أضحى مبنى يحتوي على الكثير من الشقق. مع أبواب وممرات متعددة داخله.

لقد كان التاريخ دائماً غير مناسب لتعريفات المتخصص في المنطق. ولكن الآن وأكثر من أي وقت مضى يمكن أن يصنف التاريخ بشكل ملائم وفقاً لتناقضات مختلفة. إنه يهتم بالأحداث والتركيبات على حد سواء، وبالفرد والجمهور في آنٍ واحد، وبالقوى المادية والعقليات الجماعية معاً. ويحتاج المؤرخون أنفسهم إلى أن يجمعوا السرد مع المهارات التحليلية، وأن يظهروا التقمص الوجداني والتجرد معاً. ويتكون تخصصهم من البعث (استعادة الأحداث) والتفسير، والفن والعلم على حد سواء. وخلاصة القول، وهذه عودة إلى النقاط التي بدأنا بها هذا الكتاب، أن التاريخ هجين يتحدى التصنيف. وجملة ما يمكن قوله في هذا الصدد أن هذه الاختلافات أو الفروق ينبغي أن لا ينظر إليها على أنها تناقضات متنازعة بل توكيدات أو تشديدات يتمم بعضها بعضاً، إذ أنها جميعاً تقدم إمكانية استيعاب الماضي في مظهر ما مماثل لتعقيده الواقعي الحقيقي. لا شيء، إذاً، يمكن أن نحصل عليه من وراء تعريف التاريخ وفق ثوابت واضحة ممكن فهمها ـ ربما باستثناء التأييد المتكلف لبعض المنهجيات الجديدة التي ما زالت تحتاج إلى ترسيخ. وعلى هذا الأساس فإن الكثير جداً سيفقد من أجل الترابط الزائف، إذا لم ينظر المؤرخون إلى البعد الكلي لموضوعهم.

إن تنوع الممارسة الحالية لمهنة التاريخ تعكس في النهاية نوعاً جوهرياً من تكافؤ الضدين في وظيفة التاريخ. لأنه طالما توفر عند الرجال والنساء أي اهتمام بالطبيعة البشرية والإبداع الإنساني، فإنهم سيدركون أن كل مظاهر من مظاهر النشاط البشري في الماضي تستحق بعض اهتمامهم. وإن التاريخ في حدّ ذاته

يستحق الدراسة. وتعتبر بعض المنهجيات الجديدة التي ظهرت أثناء العشرين سنة الماضية بوضوح جزء من هذا التراث الإنساني. فدراسة العقليات الجماعية تهتم في المقام الأول باستعادة عواطف وأفكار الناس الذين كانوا يعيشون في ظروف تختلف جداً عن ظروفنا الحالية؛ ولهذا السبب يمكن أن تدرك الطبيعة البشرية بشكل يكاد يكون كاملاً. وفي هذا الصدد نلاحظ أن المؤرخين الشفهيين في بريطانيا والمجتمعات الصناعية الأخرى ملتزمون باستعادة تجارب الحياة اليومية في الماضي القريب بوصفها شيئاً ذا قيمة في حد ذاته.

إلا أن النزعة الإبداعية في كتابة التاريخ الحديث قد تأثرت إلى حد بعيد بإيمان راسخ: أن سجل الماضي يحتوي على دروس مفيدة للمجتمع المعاصر. فلم يكن بد، إذاً، من أن نعترف أن الإيماءات بشأن الإنسحاب أو التراجع عن الاهتمامات الموضوعية التي ميزت المهنة التاريخية في النصف الأول من القرن العشرين قد انتهت. بهدوء ولكن بأصرار يؤكد المؤرخون الآن من جديد زعمهم أن موضوعهم يقدم الإرشاد والقدرة على رؤية الأشياء وفقاً لأهميتها النسبية. ونلاحظ أن هذا الاقتناع موجود، ويؤثر على أولويات البحث، حتى لو كانت النتائج نادراً ما تبلغ إلى القاريء العادي بالقوة التي يجب أن تكون عليها. فالتاريخ الاقتصادي الواسع النطاق، والمنهجيات الكمية التي وصلت إلى درجة هائلة من التعقيد لم يبلغها أي فرع آخر من فروع التاريخ، يهتم أساساً بدراسة القوى المحركة للنمو والركود في الاقتصاد القومي. ويبدو أن الإحساس بأزمة في إدارة ثروات أو موارد العالم قد شجع نمو التاريخ البيئي، تماماً كما أدى دخول أفريقيا السوداء إلى ميدان التنافس الدولي إلى توجيه الانتباه إلى التاريخ الأفريقي. وما نظريات البنيان الاجتماعي والتغير الاجتماعي التي استنتجها المؤرخون من العلوم الاجتماعية في الأصل سوى اقتراحات قدمها مفكرون مثل ماركس وفيبر مساهمة في حل المشاكل المعاصرة. ليس مصادفةً، إذاً، أنها قد طبقت مع نتائج مثيرة على مجالات مثل تاريخ المدينة وتاريخ العائلة اللذين يهتمان مباشرةً بالقضايا المعاصرة الآن[7].

---

(7) For some stimulating reflections on this theme, see theodore k. Rabb, (coherence, synthesis and quality in history), in T. K. Rabb and Robert I. Rotberg (eds.) the new history: the 1980s and Beyond, Princeton University press, 1982.

إن ما يعطي سبباً وجيهاً للتفاؤل حول مستقبل الدراسات التاريخية هو أن المؤرخين يبحثون الآن باطراد في مواضيع ذات علاقة وطيدة بقضايا ومشاكل المجتمع المعاصر، إنهم لا يفعلون ذلك على أنه تمرين دعائي، بل اعتقاداً منهم أن هناك دروساً قيمة يمكن أن تستفاد من نتائج البحث التاريخي. وما من شك في أن هذه الأفكار (أو الدروس المفيدة) تعتبر أقل وضوحاً مما يقبل به مؤيدو «التاريخ العلمي». وإذا كان المجتمع ينظر إلى المؤرخين من أجل «إجابات» في شكل تنبؤات قوية أو تعميمات واضحة، فليس أمامه إلا خيبة الأمل. إن ما سينشأ من متابعة دراسة علاقة التاريخ بالمجتمع المعاصر هو شيء ما أقل واقعية، إلا أنه في المدى الطويل أكثر قيمة - أو هو إحساس صادق بالاحتمالات الكامنة في ظروفنا الحالية. لأنه طالما أن المؤرخين يهدفون إلى ذلك الغرض، فإن موضوعهم سيظل يحتفظ بحيوته وعلاقته بمساعدة المجتمع الذي يعملون فيه.

مزيد من الاطلاع

FURTHER READING

The notes at the end of each chapter indicate where supplementary information on particular points may be found. This section is intended to indicate where the reader can turn for further discussion of the main themes raised in the book. Only works in English are included. Where a book has appeared in more than one edition, I cite the most accessible one '(usually a paperback); in the main text of the book, dates of publication refer to the first edition in any language.

Historians are not much given to reflecting at length on the nature of their discipline, though they are certainly more self - conscious than they used to be. Expounding the principles of historical enquiry can be left to the philosophers, and **W . H . Walsh, An introduction to philosophy of history** (3rd edn, Hutchinson, 1967) is much the best work of this kind, Works by historians themselves tend to fall into two categoris. Firstly, there are the personal statments by distinguished historians which are often very illuminating but make no claim to be comprehensive. Much the most impressive of these is **E . H . Carr, What is History?** (Penguin, 1964), still unsurpassed as a stimulating and provocative statment by a radically - inclind scholar. **Marc Bloch, The Historian's Craft** (Manchester university press, 1954) has deservedly attained the status of a classic, but is rather less accesible to English - speaking readers. **G . R . Elton, the practice of history** (Fontana, 1969) is a vigorous manifesto by a leading conservative. **David Thompson, the aims of history** (Thames & Hudson, 1969), is briefer and less combative

The second approach is to raise questions to do with the nature and scope of history through the history of historical writing, or assessments of individual historians. **John Cannon (ed.(the historian at work**

(Allen & Unwin, 1980) is a good introductory work of this kind. **Fritz Stern (ed.) the varieties of history** (2nd edn, Macmillan, 1970) traces the development of historical consciousness through the statments of leading historians from the eighteenth century to the present.

J . R . Hale (ed.)the evolution of british historiography (Macmillan, 1967) is also useful. Pre - modern historiography is lucidly presented in Denys Hay, Annalists and Historians (Methuen, 1977). **Herbert Butterfield, Man on his past** (Cambridge University Press, 1955) is the nearest we have to a good treatment in English of the Rankean revolution in historical studies. **John Kenyon, the history men** Men (Weidenfield & Nicolson, 1983) is a very readable accpount of the growth of professional history in England since the renaissance, but its coverage of twentieth - century scholarisp is perversely selective. The historical approach is fascinating, but it is beyond the brief of any of these authers to present a critical discussion of the methodes and scope of history.

Apart from these two categories, there are very few satisfactory introductory works. **The best brief account is the open university's course booklet, introduction to history** (1977), prepared by Arthur Marwick. Marwick's The Nature of History (Macmillan, 1970) is much more comprehensive, but despite a second edition in 1981, it now has a rather dated air.

The use of history is one topic which does lend itself rather well to a historical approach, as is demonstrated by **Pieter Geyl, Use and Abuse of History** (Yale University Press, 1955) and **J . H . Plumb, the Death of the past (Macmillan, 1969).** Michael Howard's recent inaugrel lecture, **The Lessons of History** (Oxford University Press, 1981), offers a measured defence of the relevance of history. Gordon Connell - smith and **Howell A . Lioyd, the relevance of history** (Heinemann, 1972) is a more polcmical work, argued from a position similar to my own. Making History (Hutchinson, 1982), edited for the centre for contemporary cultural studies by Richard Johnson and others, develops the argument that popular historical consciousness is a central battleground between competing ideologies.

For a British readership the best introduction to the principal categories of documentary source is **J . J . Bagley, Historical interpretation,** in two volumes: vol.I, Source of English Medieval History, 1066 - 1540 (Penguin, 1965), and vol. II, Sources of English

History, 1540 to the present Day (Penguin, 1971). The critical evalution of primary sourcec is well described in a number of works, notably G. **Kiston Clark, The critical historian** (Heilmann, 1967). **V. H. Galbraith, an introduction to the study of history** (C. A. Walts, 1964) considers the topic from the point of view of a Medievalist. Also recommended are **Jacques Barzun and Henry F. Graff, the modern researcher** (3rd edn, Harcourt, Brace Jovanovich, 1977), **Louis Gottschalk, Understanding History: A primer of historical method** (Knopf, 1950), and the previously cited works of Bloch and Elton. L. P. Curtis (ed.) **The Historian's workshop** (Knopf, 1970) gathers together firsthand accounts by a number of how they set about their rescarch.

The range of historical studies is best conveyed a number of symposia in which different specialists advertise their wares. Among the best are Felix Gilbert and S. Graubard (eds.) Historical Studies Today (Norton, 1972) and Michael Kammen (ed.) the past before us (cornell university prss, 1980) H. P. R. Finberg (ed.) Approaches to History (Routledge & Kegan Paul, 1962) and Martin Ballard (cd.) New Movements in the study and Teaching of history (Temple Smith, 1970) are also worth consulting. **G. R. Elton, Political History** (Allen Lane, 1970) is an uncompromising defence of the traditional core of the discipline. W. G. Hoskins, Local History in England (2nd edn, Longman, 1972) is the best introduction to its subject. The aspirations of the influential Annales school are presented in Emmanuel Le Roy Laduire, The Territory of the Historian (Harvester, 1979) and Fernand Braudel, On History (Weidenfield & Nicolson, 1980). Lawrence Stone, The past and the present (Routledge & Kegan Paul, 1981) provides a sympathetic review of recent trends in historical scholarship, as does George C. Iggers, new directions in European Historiographh (Wesleyan University Press, 1975). Jacques Barzun, Clio and the doctors (Chicago University Press, 1974) is the most forceful statement of the conservatives' hostility to inter - disciplinary history.

The controversy between Carr (what is history?) and Elton (The Practice of history) is the best starting - point for the debate about the standing of historical knowledge. Walsh is also particulary acute here. **B. A. Haddock, an introduction to historical thought** (Arnold, 1980) surveys the ebb and flow of of philsophical debate on this isue since the renaissance, but ignores the interventions of historians themselves.

R. G. Collingwood, the idea of history Oxford University Press, 1946)

is the classic statment in English of the idealist position, though it is fa from easy reading. **Herbert Buterfield, the whig interpretation of history** (Penguin, 1973) is still well worth reading, although it was first published in 1931.

Much the most stimulating discussion of the place of theory in historical interpretation is Philip Abrams, Historical Sociology (Open Books, 1982). **Peter Burke, Sociology and History** (Allen & Unwin, 1980) is a much briefer and less searching account. **David Bebbington, Patterns in history**)Inter - Varsity Press, 1979) is a particulary clear review of the main theories of history from ancient times to the present. Most of the standard introductions to Marx's though glance fairly lightly over his theory of history. **G. H. Cohen, Karl Marx's Theory of history: A defence** (Oxford University Press, 1978) are two more specializd works by philosophers which put forwar: contrasting interpretations. E. P. Thompson, The Poverty of theory (Merlin Press, 1978) is a blistering attack on rigidity in historical theory by a master of polemic.

The best introduction to quantitative history is the open university's course booklet, the quantitative analysis of historical data (1974), prepared by Michal Drake. Roderick Floud, an introduction to quantitative methods for historians (2nd edn, Methuen, 1979) takes the reader furthur into the complexities of statistical method. William O. Aydelotte, Quantification in history (Addison Wesley, 1971) is a discriminating defence of quantitative history.

Paul Thompson, the voice of the past: oral history (Oxford University Press, 1978) is a very readable introduction to oral history from a social historian's perspective. Anthony Seldon and Joanna Pappworth, **By Word of Mouth** (Methuen, 1983) considers the uses of oral history for recent political history. The best introduction to oral tradition is **David Henige, Oral Historiographie** (Longman, 1982), which can be supplemented by the classic account, **Jan Vansina, Oral tradition (Penguin, 1973).**

Finally, two works which introduce topics not discussed in this book: Paul smith (ed.) The Historian and Film (cambridge university press, 1976), and W. G. Hoskins, Fieldwork in Local History (Faber & Faber, 2nd edn, 1982) which shows how the landscape can be used as a historical source.

فهرس

رقم الإيداع 1616 / 94

دار الكتب الوطنية ـ بنغازي

JOHN TOSH

THE PURSUIT OF HISTORY

AIMS, METHODS AND NEW DIRECTIONS IN THE STUDY OF MODERN HISTORY

TRANSLATED FROM THE ENGLISH

BY

MILLAD A. EL-MAGRAHI
Professor of Modern History
University of Gar younis
Benghazi-Libya

UNIVERSITY OF GARYOUNIS PUBLICATIONS
Benghazi-Libya